

2227

1A

4

1

﴿قورسنت الجزء الاول من حاشية الشيخ الصاوي على الشرح الصغير﴾

صفحة	محتوى	صفحة
١٠	باب في بيان الطهارة وأقسامها وأحكامها والطاهر والنفس وما يتعلق بذلك	١٧٠
١٦	فصل في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة	١٧١
٢٣	فصل في إزالة النجاسة عن محمول المصلى وبه وهو مكانه	١٨٣
٣١	فصل في بيان آداب قضاء حاجة الإنسان	٢٠٥
٣٧	فصل في آداب الوضوء	٢١٠
٤٧	فصل في آداب الوضوء ما حدث الخ	٢١٢
٥٢	فصل في آداب غسل الرجلين بمحضر وسفر ولو سفر معصية مسح خف أو جورب	٢٢٦
٥٥	فصل في يجب على المكلف غسل جميع الجسد بخروج مئتي نوم مطلقا	٢٣١
٦٢	فصل في التيمم	٢٥٢
٦٨	فصل في بيان حكم المسح على الجبيرة وما يتعلق به الخ	٢٦٩
٧٠	فصل في الجبيرة أو مسفرة أو كدرة نخرج بنفسه الخ	٢٧١
٧٣	باب الصلاة	٢٧٥
٨١	فصل في بيان الأذان وأحكامه	٢٧٦
٨٤	فصل في بيان شروط الصلاة وما يتعلق بها	٢٨٤
٩٨	فصل في بيان فرائض الصلاة	٢٨٧
١١٥	فصل في بيان حال من لم يقدر على القيام	٣٠٧
١٢١	فصل في بيان سجود السهو	٣١٣
١٢٩	فصل في بيان التوافل المطلوبة	٣٢٣
١٣٣	فصل في سجود التلاوة	٣٢٨
١٣٥	فصل في بيان فضل صلاة الجماعة وأحكامها	٣٣٩
١٤٨	فصل في الاختلاف	٣٧٣
١٥١	فصل في بيان قصر صلاة المسافر والأحكام المتعلقة بها	٣٧٨
١٥٦	فصل في بيان شروط الجمعة وأحكامها	٣٧٩
١٦٤	فصل في بيان حكم صلاة الخوف وكيفيتها	٣٨٣
١٦٦	فصل في أحكام صلاة العيدين	٣٨٤
١٦٨	فصل في صلاة الكسوف والخسوف	٣٨٨
	فصل في بيان أحكام صلاة النوافل	٣٩٣
	فصل في بيان أحكام صلاة التطوع	٤١٢
	فصل في بيان أحكام صلاة النفل	٤١٥
	فصل في بيان أحكام صلاة النفل	٤٣٠
	باب في الظهار	٤٣٥

صفحة	باب في حقيقة العاد وأحكامه	صفحة
٤٣٣	باب العدة وأحكامها	٤٥٠
٤٣٦	فصل في بيان عدة من قد تزوجها	٤٥٢
٤٤٤	فصل يجب استبراء الأمة الخ	٤٥٥
٤٤٦		باب ذكر فيه وجوب الثقة على الغير
		(عنت)

﴿ الجزء الاول ﴾

﴿ من بلغة النساك لأقرب المسالك ﴾
﴿ تأليف العالم العامل والوديع ﴾
﴿ الكامل من هو لكل فضل حاوي ﴾
﴿ الشيخ أحمد الصاوي على الشرح ﴾
﴿ الصغير للقطب الشهير سيدى أحمد ﴾
﴿ الدردير نفعا لله بركانه وأهله طيما ﴾
﴿ من نفعاته آمين ﴾

﴿ وبها تم شرح القطب الشهير سيدى ﴾
﴿ أحمد الدردير المذكور ﴾

﴿ طبع ﴾

﴿ بالمطبعة الخيرية ﴾

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير أحمد بن محمد الصاوي المالكي الحمد لله الذي استخلص العلماء بعنايته وجعل لطفه من غيايب الجهالات وجعلهم أماناً على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا الخلق تلك الأمانات فهم مصابيح الأرض وخلق الانبياء يستغفرونهم كل شيء حتى الحبثان في البرد يحجمهم أهمل السجاء وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة أستفتح بمددها أبواب العنايات وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد السادات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وشيعته وسزبه في كل الأوقات سلامة وسلاماً دائماً من تلازمين نسقطهم ما عيوب السعادات (أما بعد) فإنه لما كان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات خصوصاً علم الفقه المذهب الزلال المتكفل ببيان الحرام من الحلال وقد كان مذهب مالك أهلاً وحقيقاً بذلك وكان أحسن ما أنفقت فيه من المختصرات متناوئاً ومختصراً شيخنا وشيخ مشايخنا شيخ الوقت والطريقة ومعدن الشريعة والحقيقة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العلوي مالك الصغير الذي سماه أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك أمرني من لا تسعني مخالفتي خليفته ووارث طه أخواني في الله الشيخ صالح المسباحي أن أكتب عليه كتابة تناسبه في السهولة فأجبت لذلك وأجيب الفتح من القادر المالك في وميها بلغة السالك لا تقرب المسالك ليتفتح بها أن شاء الله تعالى أمثالي من القاصرين مشيراً بحاشية الأصل لحاشية شيخنا وقدوتنا الشيخ محمد المسوقي على شرح شيخنا المؤلف على مختصر العلامة أبي الضياء الشيخ خليل وبالأصل شرح المؤلف المذكور وشيخنا في مجموعه لمجموع شيخنا وقدوتنا أبي محمد محمد بن محمد الأمير وبالْحاشية لحاشية شيخ المشايخ على الإطلاق أبي الحسن علي بن أحمد الصعدي العلوي على الخرشي وأشير لباقي أهل المذهب كما اشارت أسلافنا للشيخ البناي بصورة (بن) وللشيخ مصطفى الرماصي بحشي التتائي بصورة (د) وللعلامة سيدي محمد الخطاطب بصورة (ج) وللشيخ عبد الباقي بصورة (عبد) وللعلامة

الشيخ ابراهيم الشيرازي في صورة (شب) وان اسندت لغيره ولا صرح به أو سأل الله التوفيق لكلها
والنفع بها كما نفعها أسماها. وموحى ونعم الوكيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اقتضى كتابه بالسمعة اقتداء
بالكتاب العزيز والاسرار التوبة والابحاح لافتح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام كل امر
ذي بال لا يسد فيه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية فهو ابتداء أو قطع أو اجتناب أي ناقض وقيل البركة
والبداء للاستعانة والمصاحبة التبركة متعلقة بتجديف قد يره أو فأنه موحى وهو مع جميع اجزاء التأليف
فيكون أولى من اقتضى ونحوه لاهام قصر التبرك على الافتتاح فقط * والله على الغات الواجب
الوجود في الصفات أيضاً والرحمن المنعم بجلال التبركة أو كسفة والرحيم المنعم بذواتها كذلك وقدم
الاول وهو الله لانه على الذات ثم الثاني لاختصاصه به ولانه ابلغ من الثالث فقدم عليه ليكون له كالصفة
والردف اذا علمت ذلك فينبغي تقسيم الكلام عليها من الفن المشروع فيه فنقول ان موضوع هذا الفن
افعال المكلفين لانه يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض لها من وجوب وينبذ حرمة وكراهة واباحة ولاشئ
ان هذه الجهة فعل من الافعال وحيث ذفق ان حكم البسلة الاصلى التسلب لانه اذا ذكر من الازكار
والاصل في الازكار ان تكون مندوبة وإنما كذا التسلب في الايات بها في أوائل ذوات الابل ولوشعرا كما
انخط عليه كلام ح وقوله الشعر لا يندب بالبسلة لانه اذا اشتغل على مدح من لا يجوز مدحه أو ذم من
لا يجوز ذمه وقد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور من المذهب وعند الامور
المكروهة كاستعمال ذي الرواح الكريمة وتحمير اذا أتى بها الجنب على انها من القرآن لا بقصد
التصن وكذا تحريم عند الايات بالمطامير على الاظهر وقيل بكرهاتها في تلك الحالة وارتضاه في الحاشية
وتحريم في ابتداء راءه عند ابن جرير وقال الرمي بالكراهة واما في اثباتها فذكره عند الاول وتندب عند
الثاني قال ح ولم يزل مذهبنا في ذلك وليس لها حال وجوب الا بالنذر فلا يقال ان البسلة واجبة
عند الذكاة مع الكراهة والقدرة لا تناقض الواجب مطلق ذكرا لله لا خصوص البسلة كما عليه المحققون في
شيء آخر وهو انه هل يجب بالنذر ولو في صلاة الفريضة بمنزلة من نذر صوم رابع الفريضة ولا يجب واستظهر
الازوم خصوصاً وبعض العلماء من أهل المذهب يقول بوجوبها في الفريضة وهذا اذا كان غير ملاحظ
بالنذر المخرج من الخلاف والا كانت واجبة قولاً واحداً والظاهر أنها لا تكون مباحة لان أقل من انها
انها ذكرها في احكامه أنه مندوب وقول الشيخ خليل وجازت كتموز بقول الموهب ذلك وقول الشاطبي
ولا بد منها في ابتداء سورة * سواها وفي الاجزاء غير من تلا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله على فضله والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وصحبه وآله (أما بعد) فهذا
شرح لطيف على كتابنا
المسمى بأقرب المسالك
للمذهب الإمامي المأثور
فيه على بيان معاني ألفاظه
بسم الله تعالى المستدين
(قوله الحمد) الغاء على
قوله اما اه

لحموا كل اكل من الجواز والقبير على عدم تأكد الطلب في الكراهة فلا يقال في أصل التسلب وان الانسان
اذا قالها حصل له الثواب يكون الانسان يذكر الله ولا ثواب له بعد هذا اه تصرف من حاشية الاصل
وشين في مجموعه (قوله على فضله) أي احسانه لعباده في الدنيا والآخرة وفيه رد على من يقول بوجوب
الصالح والاصلح (قوله شرح) في الاصل مصدراً بمعنى شارح أو ذو شرح أو أطلق عليه بالعلمي المصدرى
مبالغة على حد ما قيل في زيد عدل ومعناه موضع ومبين والاسناد له مجاز عقلي من الاسناد للسبب (قوله)
لطيف) يطلق اللطيف على صغير الجهور على رقيق القوام وعلى الذي لا يحب مباوراه والمراد منه هنا
السهولة فاطلق المازوم وهو أحد المعاني الثلاثة وأراد لازمه وهو سهولة المأخذ (قوله على بيان معاني
ألفاظه) البيان الاظهار والمعاني جمع معني وهو ما يعني ويقصد من اللفظ واطاعة معاني الالفاظ من
اضافة المدلول للذال واطافة الالفاظ للصغير من اضافة الجزء للكل بناء على ان الكتاب اسم للالفاظ
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله يسهل فهمه) اللام لتعليل عدله لقوله اقتصر والفعل
منصوب بان مضمره بعدها والفهم الادراك (قوله على المستدين) جمع مبتدئ وهو الشارح في العلم الذي
لم يصف على أصوله فان وقف على الاصول وعجز عن الادلة قال له متوسط فان عرف الاصول والادلة قال

عشنة رب العالمين فأقول
وبه استعين (يقول السيد
الفقيه المنكسر القواد من
التفسير أحد بن محمد بن
أحمد الدردير) القول اللفظ
الدال على معنى وضع لذلك
اللفظ ولو في نافي حال فيشمل
بخارج كاسد الرجل الشجاع
والعبد المراد به المملوك لله
تعالى والفتير المحتاج إليه
تعالى في جميع أموره
والمنكسر الحزين والقواد
القلب واستناد الانكار
بمعنى الحزن إليه مجاز وقوله
من التفسير صلة لانكار
قواده والمراد به فعل العمل
والتقوى فهو قول الشيخ
رضي الله تعالى عنه المنكسر
خاطره فله العمل والتقوى
وأحد بيان للعبود والدردير
لقب أشهر به كاليه وجده
بين الناس وكان القواد
الله تعالى رجلا صالحا عالما
مفتنا القرآن فقد بصرف في
آخر عمره فاشتغل بتعليم
الأطفال كتاب الله تعالى
لحفظ القرآن على يده خلق
كثير وكان يعلم الفقهاء
حسبه الله تعالى لا يأخذ
منهم صرافة ولا غير ما بل
ربما لو اساهم من عنده
وكان كثيرا السكون لا يتكلم
الا نادرا وورده في غالب
أوقاته صلاة سدي عبد
السلام بن ميثيق رضي الله
تعالى عنه وكان يشرف في
صغرى بان أكون عالما

له منتهى وأغاص المبتدئين لان غيرهم لا يتوقف فهمه عليه بل يتعاطى أى كتاب شاه (قوله ومصرحه)
بالرفع عطف على فهمه ومتعلقه محذوف تحذيره على (قوله وقراه) بالرفع مضاف على فهمه أيضاً وقوله
لمن شاء متعلق بقراءته وبشيئة الخ راجع للجميع والمعنى اقتصرت في هذا الشرح على اظهار معاني
الفاظه لاجل سهولة فهمه على المبتدئين القاصرين ولسهولة تفرسه على من يسهل تفرسه لمن شاء من قراءه
وهذه السهولة تفصيل عشنة رب العالمين (قوله فاقول) جواب اما (قوله وبه استعين) السين والتاء للطلب
وقدم المروء ليقيد المحصر (قوله يقول) أصله يقول استقلت الضمة على الواو فقلت الى ما قبلها (قوله
العبد) يطلق على معان مشهورة اقتصر الشارح فيما سبأني على أحدها (قوله اللفظ الدال) احتزبه عن
اللفظ المهمل كدبر مثلاً لا يقال له قول و يطلق القول على الرأى والا اعتقاد كما يقال قال أبو حنيفة كذا
أى رأى واعتقد (قوله وضع لذلك اللفظ) دخل المعنى المطابق والتضمني وخرج المعنى الاتزامي كعلمنا
بعبية المتكلم من رواجيد ارفليس موضوعه اللفظ (قوله فيشمل الجاز) مفرع على قوله ولو في نافي حال
ووجه ذلك أن الحقيقة موضوعه وضعاً أو بآى كلمة استعملت فيما وضعت له من أكل الامر والمجاز
موضوع وضعاً أو بآى كلمة استعملت في غير ما وضعت له لئلا يفرق بين مائة من ارادة المعنى الأصلي
كاسد فانه في الأصل موضوع السبوان المقترن ثم نستعمله في الرجل الشجاع فتقول رأيت أسداً في الحمام
ملا فكل من المجاز والحقيقة موضوع وضعاً لقولنا لكن الحقيقة وضعها أسلى لا يحتاج لقربته وللا لافقة
والمجاز وضعه عرضي يحتاج لافقة وقربته (قوله المراد به المملوك لله تعالى) انما اقتصر على ذلك المعنى
لشعره وعمومه قال تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبد اى يملوك وهو المسمى بعد
الابحاد (قوله المحتاج اليه تعالى الخ) هذا التفسير يصلح ليكون التفسير سنة منه أو سبعة مائة ولا يتخو
عبد منه دانيا ولا أخرى ولو ركننا مولا ناطرة عين لا نفساً له لكانا (قوله والمنكسر الحزين) يشبر بذلك
الى ان في كلام المصنف استعارة بعبية حيث شبه من القلب بالانكار الذى هو تفرق أجزاء الشئ
الصلب بجمع الشف والذنت في كل واحد تعاراض المشبه به للشبه واشتق منه منكسر بمعنى حزين
والثريئة إضافة للقواد (قوله مجاز) أى عقل من استناداً لكل البعض الذى هو القواد وأغاص القواد
دون سائر الأعضاء لانه محله وذلك قال علماء البيان اذا استنداً لكل الجزء ليدان يكون ذلك الجزء
حرية فبينة اذا علمت متقدم من الاستعارة وما هما من الجاز العقل في كلامه مجاز على مجاز (قوله صلة
لانكار قواده) أى حزنه انما جاء من رؤية التفسير في حقوق الله وهذا أسنة العارفين بهم لا يرون
لا تفهم عملاً كما قال السيد البكرى الهى انى أحاق ان تعذبني بافضل أمعالي (قوله كقول الشيخ الخ)
المراد به الشيخ خليل (قوله بيان) أى عطف بيان ويصح ان يكون بدلاً لان نعمت المعرفة اذا تقدم عليها
يعرب بسبب العوامل وتغرب منه بدلاً أو عطف بيان بخلاف نعمت النكرة اذا تقدم عليها فيعرب حالا
وتعرب على على ما كانت عليه كقول الشاعر
لمبة موحشاطل (قوله في غالب أوقاته) رعى الاوقات
التي لم يكن مشغولاً بها بالقرآن (قوله عبد السلام الخ) هو شيخ أبى الحسن الشاذلى زاهد بن شيخ الشاذلى
تلميذ ومشيخ بشين مجتهد أوله مم أو يامو حيد وخبرنا الا استاذ الشارح عن والده المذكور ان
زوجته كانت تدخل عليه فقيد عنده شعور موقدة في أوقات الظلم فتسأله عن ذلك فيقول انها أقوار
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واخبرنا أيضاً أنهم كانوا في ضيق عيش فتوضع الصفة فيها الطعام
القليل بين يديه فقرأ عليها سورة قرش فيبارك فيها بارأى كل منها الناس الكثرين وقال الشيخ فصرت أقرأ
تلك السورة على الأبواب المغلقة فتفتح بغير مفتاح فتشاع عني واناس غيبر أنى أفتح الأبواب بغير مفتاح
(قوله وعمره نحو عشرين) فيكون مولد الشيخ سنة ثمان وعشرين ومائة وكانت وفاته ليلة الجمعة ثمان
خون من ربيع الأول سنة مائتين وواحد بعد الألف وخمسة ثلاث وسبعون سنة ودفن بمشهدوا المشهور

بالكلمتين وكوامنه في الحياة وبعد الممات أظهر من الشمس ذراية النهار وأقول كما قال بعض العارفين

في سادة من عزيم * أقدمهم فوق الجباه

ألم أكن منهم فلي * في جهم عزيمه

(قوله وشهدت له كرامات) فقد تقدمت لك بعضها (قوله الحمد لله) لما افتتح بالبسملة افتتاحا حقيقيا اقتضى بالجدلة افتتاحا ضافيا وهو ما تقدم على الشروع في المقصود بالذات جعابا بين حديثي البسملة والجدلة وحل البسملة على الابتداء الحقيقي والجدلة على الابتداء الاسمي في ملائمة القرآن العزيز ولقوة حديث البسملة على حديث الجدلة وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدؤه بالحمد لله فهو أجزم وهناك أوجه آخر مشهورة لدفع التعارض وجلة الحمد لله إلى آخر الكتاب معقول القول في محل نصب لان القول لا ينصب الا لاجل أو المفرد الذي في معنى الجملة أو المفرد الذي قصد لقطه مالم يحجر بحري الظن فينصب المفرد كما أن هو معلوم من قول ابن مالك

وكتن اجل قول اى ولى * مستفهامه ولم يفصل

وأجرى القول كلن مطلقا * عند تسليمه قول ذامثقا

الى ان قال وال فيه قبل الجنس وقبل الاستغراق وقبل العهد وهو جد المولى نفسه أولا لانه لما عمل عزز خلقه عن ادائه حقه جدته نفسه أولا ثم أمرهم ان يحمدوه بذلك الحمد واللام في الله قبل الملائكة أو للاستغراق أو لتعليل فعلى الاول معناه جميع المحامد لمحمد الله وعلى الثاني مستغفلة الله وعلى الثالث ثابتة لاجله وجلة الحديث خبرية لفظا انشائية معنى وكانت اهمية للدلالة على الثبوت والدوام واقترانه بالكتاب العزيز وأصل الحمد لله أحد حقائق خلق الفعل دلالة المصدر عليه في حديثه ثم عدل من النصب الى الرفع لدلالة الثبوت والتمام فصار حديثه ثم أدخلت الاشارة للام قصد الاستغراق أو الجنس أو العهد كما تقدم قال الفاضل كما في شرح الرسالة في نصب الابتداء بها لكل مصنف ومدرس وخطيب وخطيبه وتزوج وعز وجوز بين يدي سائر الامور المهمة وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار (قوله هو الوصف الخ) شروعي في معنى الحمد والشكر اللغويين ولم يتعرض لمعناهما الاصطلاحيين ومعلوم ان الحمد الاصطلاحى هو الشكر اللغوي والشكر الاصطلاحى هو صرف العبد بجميع ما أهم الله به عليه الى ما خلق لاجله وانما اقتصر الشارح على المعنى اللغوي في كل لانه الذي يعمل عليه الشرع اذ لم يذكر له اصطلاح خاص واما قولهم الحمد اصطلاحا والشكر اصطلاحا فاما لمراد اصطلاح النام لا اصطلاح الشرع فانه موافق للمعنى اللغوي في كل ومعنى الوصف المذكور وهذا التعريف سالم من جميع ما يرد على التعريف المشهور لان قوله الوصف بالجبل شمل اقسام الحمد الاربعة المشهورة وتظهر من هذا التعريف ان مورد الحمد خاص ومتعلقه عام ومورد الشكر عام ومتعلقه خاص لتقيده بقوله لاعام والتب بين المعاني الاربعة معلومة (قوله اختياريا أم لا الخ) تصحيح في المحمود باشارة الى انه لا بشرط ان يكون اختياريا وقوله على فعل جبيل اختياري هو المحمود عليه وفيه اشارة الى انه يشترط ان يكون اختياريا اه من تقرير الشارح (قوله واجب بالشرع) أى لا باقل خلافا للمعتزلة الذين حكموا العقل في الحسن والقبح بل الحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه الشرع ومعنى كونها واجبا انه يقتضى على كل مكلف اعتقاد أن كل نعمه ظهرت في الدنيا والاخرة فهي منه تعالى بل هذا من عقائد الایمان ومن اعتقد خلاف ذلك فهو كافر وأما شكر الأعضاء الظاهرية فتارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة على حسب ما أمر الشارع كما هو معلوم من الشرع (قوله بكسر اللام) أى ضم الميم اسم فاعل واما بفتحها فهو المالك أو الممتق أو المصاحب أو القريب واما ضم الميم وقبح اللام فهو المعطى اسم مفعول (قوله بكسر التوت) واما بضمها فالفرح والسرور وبفتحها التمتع قال تعالى ونعمه كافوا فيها

وشهدت له كرامات الحمد لله مولى التمم والشكر له على ما نص منها وهم الحمد هو الوصف بالجبل اختياريا أم لا فضلا أم لا على فعل جبيل اختياري والشكر مبدل على تنظيم التمم لانها من قول أو فعل أو اعتقاد وشكر التمم واجب بالشرع والمولى بكسر اللام المعطى والتمم جمع نعمة بكسر التوت بمعنى العطية

قوله واما بضمها الخ أى على وزن بشرى لامع هاء التانيث كما يتوهم انظر القاموس وغيره

للملائكة وقوله منها بيان لما هو الغدير الذي عليه السلام عليه وسلم معرفة كثير من
على الله عليه وسلم معرفة كثير من (٦) الاحكام التي جاءها وكذا التمس الخصوصية بالشخص في ذاته كشكاه ولونه ورسوله التي

فأكبرين (قوله الملائكة) أي الموافقة لقبي النفس ولم يقل محمد عقيبته ثم راجع لاجل شموله نعم الكفار
الدنيوية فإن الكفار منهم عليهم في الدنيا والحاصل أنهم اختلفوا في تعريف النعمة فقال بعضهم هي كل
ملائكة محمد عقيبته ثم راجع من ثم لانه لله في كافر وقال بعضهم كل ملائكة الكفار منهم عليه في الدنيا
وان لم تعد عواقب ذلك التمس واقتصار الشارح يؤيد الثاني (قوله خصها بنا) البادخلة على المقصور
عليه وهذا خلاف الغالب كقوله الاجهوزي

وبما الاختصاص فيه يكثر * دخولها على الذي قد قصروا

وعكسه مستعمل ويجيد * فقوله الجبر الهمام السيد

(قوله أي قصرها علينا) أي ولنا مقصورين عليها (قوله كشكاه ولونه الخ) قال تعالى ومن آياته خلق
السماوات والارض واختلاف ألوانكم والوانكم ان في ذلك آيات للعالمين (قوله ليكون العائد الخ) أي

لقول ابن مالك والحذف عندهم كثير منبئ في * عائد متصل ان انتصب الخ

(قوله بخلاف التقدير الثاني) أي في حذف العائد شذوذ لعدم استيفائه الشروط التي قال فيها ابن مالك

* كذلك حذف ما بوصف مفعلا * الخ اذا علمت ذلك فظاهر كلام الشارح ان المدي واحد وانما التضاف

في شذوذ حذف العائد وعدمه هو كذلك غير ان الماء على الوجه الذي ذكره الشارح تكون واخذه على

المقصود على مقتضى الكثرة فيها وانما تركه لانه تأمل (قوله والصلاة الخ) لما أتى على الله سبحانه

وتعالى وشكره على نعمه اذ ابيض ما يجب اجالا وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين

العباد وجميع التمس الواسطة اليهم التي اعظمها الهداية فلا سلام اغماي بركته وعلى يديه أتبع ذلك

بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم اذ ابيض ما يجب عليه صلى الله عليه وسلم وامتنان لقوله تعالى

يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعملوا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبداه

وبالصلاة على فهو أقطع محرم من كل بركة والصلاة من الله رحمة المقرونة بالتعظيم ومن العبد طلبهم

ذلك هو السلام من الله الامان أو التمس بان يحيى الله نبيه بكلامه القديم كما يحيى أحدنا بنفسه ومن العبد

طلب ذلك (قوله على النبي الاعظم) أي من كل عظيم (قوله انشائية معنى) أي ولا يصح أن تكون خبرية

لفظا ومعنى خلافا لما مضى عليه بس (قوله والتابع شرف بشرف المتبوع) لما ذكره في الاختصاص عند

قول البوصيري ولك الامة التي غبطتها * بل لما اتيناها الانبياء

ان الله جعني في نبينا جسيم ما تفرق في الانبياء من الكالات بوجع في أمته جسيم ما تفرق في الامم منها

وكفاهم قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس الآية (قوله مشهور) اما الا في مقام الزكاة فهم عندنا

بنو هاشم والمطلب وأما في مقام الامانة فكل مؤمن ولو باعيا وأما في مقام المدح فكل نبي لما في الحديث

الشرى في آل محمد نبي نبي وأصحابه كل من اجتمع في حياته بعد البعثة وهو مؤمن وتفضل ذلك بطول (قوله

الكلام في بدو اسم الاشارة مشهور) أي في تكلم عليه لشهرته ولذا تركت زجده ذلك ليطعن بها

الحاظر فيعدي تعليقها تسعة مباحث الاول في واوها الثاني في موضعها الثالث في معناها الرابع في

اعرابها الخامس في العامل فيها السادس في أصلها السابع في حكم الايات بها الثامن في أول من

تكلم بها التاسع في الغائب بعدها فاما الواو فاما أن تكون لطفها بعدها على ما قبلها عطفا قصة في قصة

واما أن تكون نائية عن أمالتي هي هجر التاكيد وقد تكون لتأكيد التفضيل في غير ما هنا وأما

وضعها فيؤخذ من قولهم هي كلة يؤتي بها لانتقال من اسلوب الى آخر أي من غرض الى آخر فلا تقع

تفسيرها من غير في

سبح أحواله فانها من أعظم

لنعم وقوله وهم أي التمس

تأملنا وغيرنا كنعمة

وجودها الشاملة لكل موجود

بنعمة العقل والعلم والسمع

البصر وغير ذلك يشتمل

لذلك قول الشيخ والشكر له

على ما لا واما من الفضل

والكرم وانما جعلنا المعنى

على التمس التي خصها بنا ولم

يعله على التمس التي خصها بنا

يكون العائد المحدث في غير

نصب متصلا وهو شائع لا

شذوذ فيه بخلاف التقدير

الثاني (والصلاة والسلام

على النبي الاعظم وعلى

آله وأصحابه وأمة أمته

الامم) هذه جملة خبرية

لفظا انشائية معنى فبعد

بها طلب الصلاة والسلام

على أعظم الانبياء عليهم

الصلاة والسلام وهو

سيدنا محمد بن عبد الله

ابن عبد المطلب صلى الله

عليه وسلم فإنه أفضل

الانبياء اجمالا وأتمه

جاسته وهم من آمن به

الى يوم القيامة وكافوا

أشرف الامم لانهم

أتباعه والتابع بشرف

بشرف المتبوع (وسئل

الهم على جميع الانبياء

والمسلمين وعلى أئمتهم

بين

ويجيبهم أجيبين يجوز عطف الفعلية الانشائية على الاممية كذلك وهذه الجملة أهم متعلقا

بما قبلها هو لها النبي وآله وأصحابه والكلام في الآل والاصب مشهور (وبعد فهذا كتاب جليل اقتطفته من غمار قصر الامام

خليل) الكلام في بدو اسم الاشارة مشهور والكتاب

بين كلامين متحدين ولا أول الكلام ولا آخره فان وقعت بين كلامين متغيرين بينهما عدم مناسبة
سمى اقتضا باحتضان كان بينهما مناسبة كلية سمي تخلصا وان كان بينهما فو مع مناسبة كذا سمي
اقتضا بامشوب بالانتماء فقال الاقتضا بالخص قول الشاعر

لورأى الله أن في الشيب خيرا * جلوه لا ارا في الخلد شيبا

كل يوم تبدي صروفي الديالى * خلقا من أبي سعيد غريبا

ومثال التخص قول الشاعر أيضا

أطلع الشمس نحي أن نؤمينا * قللت كلا ولكن مطلع الجود

وأما معناها فهو تقيض قبل وتكون طرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا الزمان لا غير وقتولهم انها
للمكان باعتبار الرقم بعد كل مقفه الشارح رضى الله عنه وأما اعتبارها قبلها أربعة أحوال تعرب في ثلاثة
ونحن في حالة كاهو مشهور أما العالم فيها فهو على ان الواو عاطفة مقدر بقول ونحو وعلى أنها نائبة
عن اما فان قلنا انها من متعلقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم
أو العالم فيها الواو النائية عن اما النائية عن مهما وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة
للجزاء والتقدير مهما يكن من شئ فأقول بعد ما تقدم وجعلها من متعلقات الجزاء أولى لانه يكون وجود
المؤلف مطلقا على وجود شئ مطلق وأما أصلها فهو ما واصل اما مهما يكن من شئ كما تقدم وهذا الأصل
على أن الواو نائبة عما هي انها عاطفة فالأصل وأقول بعد الخ وأما حكم التباين بها فالاحتياج اقتداء
بالتبني على الله عليه وسلم لانه كان يأتي بأصلها وهو ما بعد في خطبه ومكاتباته وأما أول من تكلم بها فقد
نظم الخلاف فيه بعضهم قوله

جرى الخلاف اما بعد من كان بادئا * بها خمس أقوال ودارد أقرب

وكانت له فصل الخطاب بعده * قس فصبان فكعب فيعرب

وأما القاء بعده فان قلنا ان الواو عاطفة فالأما نائبة على توهم وجود اما وان قلنا انها نائبة عن اما
فالقاء رابط للعباب وفي هذا التقدير كفاية * وأما اسم الإشارة فله احتمالات سبعة أحدها السيد
الجزيري وهي اما ان يكون عائدا على الألفاظ أو النعوش أو المعاني أو الألفاظ والمعاني أو المعاني
والنعوش أو الألفاظ والنعوش أو الثلاثة اختار السيد الجزيري منها أنه عائدا على الألفاظ الخارجية
والدالة على المعاني المخصوصة فصحبها بأنها أعراض تنقضي بمجرد النطق بها والحق انه عائدا على ما في
الذهن واسم الإشارة في كلام المصنف مبتدأ وكتاب خبر ان قلت ان ما في الذهن مجهول والكتاب اسم
للفصل فلا يصح الاخبار واجيب بان في الكلام حذف مضاف أي مفصل هذا كتاب فان قلت ما في ذهن
المؤلف جزئي والكتاب اسم لما في ذهن المؤلف غير معين فليزم عليه الاخبار بالنكلى عن الجزئي أجب بان في
العبارة حذف مضاف فان أي مفصل فوع هذا كتاب والاشكال الأول لا رد الا على تسليم ان الذهن لا
يقوم به المفصل وعلى تسليم ان الكتاب لا يكون اسما للمجهول وعلى تسليم عدم صحة الاخبار بالمفصل
عن المجهول والا فلا يحتاج لتقدير المضاف الأول والاشكال الثاني مبني على ما شتهر من أن أسماء
الكعب من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص والحق أن يقال ان كان الشئ لا يتعدد
بتعدد محله فالكل من قبيل علم الشخص وان كان الشئ يتعدد بتعدد محله فالكل من قبيل علم الجنس
والفرق تحكم وكون الشئ يتعدد بتعدد محله أو هام فليقبل لا يذهبها فاذا علمت ذلك فلا حاجة لتقدير
المضاف الثاني أيضا (قوله اسم النعوش الخ) فلي هذا يكون الشارح اختار أن اسم الإشارة عائدا على
الثلاثة وهو أحد الاحتمالات السبعة المتقدمة (قوله ابن احمق) ابن مومي وهذا هو الصواب كافي
الخطاب وبغير مودة وهو ابن قازي في ابدال مومي يعقوب (قوله من الاولياء العارفين) أي لكونه

اسم للنعوش الدالة على
الألفاظ الموضوعة لمعانيها
وجليل نعم لغومعنا عظيم
الشان لما اشتمل على
الاحكام التفهيمية مع
سهولة الألفاظ وعذو بها
واختصارها اختصارا لا
يخسر بالمعاني ومعنى
الامام الجليل أبي الضياء
خليل بن احمق كان مع
وفور عليه من الاولياء
العارفين بالله تعالى كصفه
الامام سيدي عبد الله
المتوفى رضى الله تعالى
عنهم وعناهم وقد شبه

كان يجاهد نفسه في طاعة الله مكث عشر من سنة بمصر لم ير النيل لاشتغال به وكان يلبس لبس الجند
 المتشققين ولعل شدة كرامات ذكر الأصل بعضها (قوله بروضة مفرقة) أي وطوى ذكر المشبه
 وذكر كرامات تخيل كآمال الشارح والاختلاف ترشيح والجامع بين المعنيين الانتفاع التام في كل فان
 الروضة بها انتفاع الاجاد وبالمختصر انتفاع الارواح (قوله في مذهب) هو في الأصل محل الذهاب
 كالطريق المحسوسة والمراد منه هنا مذهب اليه ما لك من الاحكام الاجتهادية فقد شبه الاحكام التي
 ذهب اليها واعتقد بها طريق يوصل الى المقصود واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة
 التصريحية الأصلية والجامع بينهما التوصل للمقصود في كل على حد قوله تعالى اهدنا الصراط
 المستقيم (قوله أئمة) جمع امام وهو في اللغة المقدم على غيره وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل
 ولو صغيرا أو أصل أئمة أئمة خلفت كسرة الميم الأولى الى الهجزة الثانية ثم ادغمت الميم في الميم فصارت أئمة
 بتعقيد الهمزةين أو بتسهيل الثانية (قوله دار التنزيل) أي القرآن لتزول غايته بها (قوله وهي المدينة
 المنورة) أي باقوا المصطفى لانه أثارها حسا ومعنى ولها أسماء كثيرة أنها بها بعض العلماء الى تسمين
 منها دار كرامات الملق والشرح ومنها باب الاسلام ومدينة الرسول وطبقة وطابة والراجحة والمرجومة
 والهادية والمهدية وأما سميتها ببيت فمكروه وهو على الآية حكاية عن المناقنين (قوله مالك بن أنس)
 هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي طاهر بن عمرو بن الحارث بن غسان بنغ الغنم المجمية أوله
 بعد هامة فتنسب سائكة ابن شبيب بالملثة مسغرا له خاء مجمية وبقال بالميم كافي القاموس من ذى
 أصبح بطن من حجر فهو من بيوت المفلوك وعلوه ما كرههم يزيد في العلم ذات عظيمة أي صاحب هذا الاسم
 وأم الامام اسمها العالية بنت شريك الأزدي وقيل طلحة مولاة طاهر بنت عمرو وكان أبو الامام وجده
 من نساء التابعين وجده مالك أحد الاربعة الذين جحدوا عثمان رضي الله عنه الى قبره بلسا ودفنوه
 بابقيع وأبو طاهر صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا براء والامام تابع
 التابعين وقيل تابعي لانه أولئك طائفة بنت سعد بن أبي وقاص وقيل سميتها ولكن الصحيح انها ليست
 بسمية وهو عالم المدينة لم تشد الرجال لها بها كاشدت حتى لا يحمل عليه وبها عين ما تشتهر لا يفتى ومالك
 بالمدينة روى الحاكم وغيره بروايات متعددة يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون
 أعلم من عالم المدينة وغيره الترمذي يفظ بوشن أن ضرب الناس أكباد الابل وروى أباط الابل
 طلبوا العلم فلا يجدون طالبا أقصه من عالم المدينة قال سفيان كافي بروية مالك قال ابن مهدي يعني
 سفيان بقوله كافي بروية التابعين الذين هم من غير القروى وروى لاتنقض السابعة حتى يضرب الناس
 أكباد الابل الخ اقرح وبالجملة في قبل هذا قول عالم المدينة فهو المراد في ح أيضا ما أتى مالك حتى
 أجزاءه أربعون محكاوا والتنسيق في العمامة شأن الأئمة وعن مالك جالس ابن هرمز ست عشرة سنة في
 علم لم يثب لاحد ومذهبه حمري سد الحيل واقفاء الشببات ولم يزل ماليك فط عليه أهل الغرب الوارد
 جازهم على الحق والحق السوطي كتابا يسمى زين الممالك في ترجمة الامام مالك أتبعه أخذ الامام
 أبي حنيفة عنه قال وألف الادارقني جزأني الاحاديث التي رواها أبو حنيفة عنه بل روى عن الامام من
 هو أكبر من انما من أبي حنيفة وأقدم وفاة كازهرى وريسة وهما من شيوخ مالك وأخذ عنه فاولى
 قرينه ومن شيوخه مالك من غير التابعين نافع بن أبي نعيم القادري قرأ عليه مالك القرآن وروى عن مالك
 وهو غير نافع التابعي مولى ابن عمرو حلت بالامام أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من
 الهجرة على الاشهر بنى المروعة موضع من مباحدين بولك على ثمانية برد من المدينة وكانت وفاته على
 الصحيح يوم الاحد لتمام اثنين وعشرين يوما من ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله
 ابن محمد بن ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ واليا على المدينة ودفن بالقيس وقبره

المختصر المذكور بروضة
 مفرقة وذكر كرامات تخيل
 للمكتبة (في مذهب امام
 أئمة دار التنزيل) في مذهب
 نعت للمختصر المذكور
 أي الكائن ذلك المختصر في
 مذهب امام أئمة دار التنزيل
 وهي المدينة المنورة
 والتنزيل القرآن العظيم
 والمراد به مالك بن أنس وانا
 كان امام أئمة المدينة مع
 عظم شأنهم كان اماما لغيرهم
 بالاولى فهو امام الأئمة لا
 مجبر والله هو بل شهادة
 الفصل والتقليد يحكم بذلك

كتاب أقتصرت فيه عند
الاختلاف في حكم أصل
القول الأرجح عند الاشياخ
فلم يقع فيه ذكر القولين
الأقاييل بحيث لم يظهر ترجيح
لأحدهما (مبدا لاغير
المعقد منه بمع قبيسدا
أطلقه وضده للتيسيل)
مبدا لا حال من فاعل
أقتصرت أي حال كسوف
مبدا لا غير المعقد من
المختصر المعقد مع قبيسدا
الحكم الذي أطلقه الشيخ
وحقه التقييد ومع إطلاق
ماقيده وخفه الإطلاق وهو
معنى قول وضده وقوله
لأنه سهل لعلنا ذكر من
الابدال وما معه أي فعلت
ذلك لاجل أن سهل الامر
على الطالب المستفيد لان
ذكر القول الضعيف
والتقييد في محل الاطلاق
وعكسه فيه خطأ وهو
على الطالب لاجبا باعتقاد
خلاف الواقع (ومعته
أقرب المسائل للذهب الامام
مالك) المسائل جمع مسائل
أي محل المسائل أي
الذهب فالمسائل الطريق
المسائل فيه والمراد بها
هنا الكتب المؤلفة في
المذهب وهما بذلك لطابق
الامم المسمى اذ الكتب
المؤلفة في المذهب لا تختلف
عن صوب وهذا الكتاب
سهل منقح

مشهور عليه فيه ويجانبه قبل نافع القاري أو هو مولى ابن عمرو مناقبه وفضله أظهر من
الشمس في رابعة النهار رضي الله عنه وعنايه (قوله قلب) أي عقل كالقوله رأيت السمع الخ أي صغى
بسمه وهو حاضر قلبه لما يلقى من مناقب الامام وفيه اقتباس من الآية المذكورة (قوله أرجح
الأقوال) أي أقوالها ان وجد راجح وأرجح وعلى الأرجح ان وجد راجح وهو جرح فاعل التفضيل في كلامه
ليس على ما به دائما كما يفهمه حل الشارح والراجح عندهم ما فوى دليله والمشهور ما كلفائه ولكن مراد
المصنف بالأرجح والراجح القوي والاقوى اما القوة دليله أو كثرة قائله لانه ليس ملتزما لاسيما طلاحات
المختصر (مسئلة) للمعنى اذا استغنى في مسئلة عنها اقوال ان يحمل المستغنى على اجماعه وقيل بل بخبره
بالمقائلين فقلد اجماعا أحب كالوكافوا احياه وهذا اذا لم يكن فيه أهلية للترجيح والافلرجح أحد الأقوال
انظر الاجموري (مسئلة أخرى) في الخطاب ان من أنلف بقنواه مجتهد الاضمن ومقادرا ضمن ان
انتصب أو تولى فعل ما فنى به والاضمر وقولنا لأضمان فيه ويرجوان ان يرتقدمه اشتغال بالعلم أدب
وتجوز الاجرة على التقيا ان لم تعين رذ كعن ابن عمر تقدم الشاذي المذهب على مذهب الغير والاشياخ
على عكسه (مسئلة أخرى) في شب انه يمنع تتبع رخص المذاهب وفرضها بيقض به حكم الحاكم من
مخالف النص وجلى الغياض لغيره ان معارضه رفع مشقة التكليف باتباع على سهل رذبه أيضا منع التلقين
والذى قاله فيضا الامير من شيخه الصدوى عن شيخه الصغير وغيره اب الصبح جواز وهو مفسده لكن
لا ينبغي فعله في النكاح لانه يخطأ في الفروج بالاحتياط في غيرها (قوله مبدا لا) أي وهو ضا (قوله غير
المعقد) أي غير القوي وقوله به أي بالمعقد معنى القوي سواء كانت قوله بل جهانه أو لشهرته ووضاه ان
الاصل الذى هو الشيخ خليل اذا مضى على طريقه قال الاشياخ بضعفه اذ له ما عنفتنا بجمعه
الاشياخ (قوله مع قبيسدا) أطلقه الخ كقول المختصر وسقوطها في صلاة مطل فها الاطلاق خفه
التقييد بشرط نأى بقيد مصنفنا رضى الله عنه بتلك الشروط وقوله ومع إطلاق ماقيده الخ كقوله
في الوضوء وان هزمنا بطل فحقه حيث كان العجز حقيقة الاطلاق وقد أطلقه المصنف رضى الله عنه
وهكذا اقتض (قوله لم يمتنه الخ) أي وضعت ذلك التركيب اسماءه لان من سنة المؤلفين تسمية أنفسهم
وكتبهم لاجل الرغبة والانتفاع بها لان المجهول لا يرغب فيه والضعير البارز في ميمته مفعول أول لسمى
وأقرب مفعوله الثاني ومادة السجدة تارة تصدى للثاني بنفسها أو بالباء (قوله والمراد بها هنا الكتب)
أي قد شبه الكتب المؤلفة في المذهب بطرق توصل الى مدينة مثلا واستعار امم المشبه به للمشبه على
طريق الاستعارة التصريحية وضافتها للمذهب غربة مانسة ولك ان تجعل في المذهب معنى الاحكام
استعارة بالكناية بان يقال شبه مذهب مالك بمدينة يتوصل اليها بطرق عديدة وطوى ذكر المشبه به
ورمى اليه بشئ من لوازمه وهو المسائل على سبيل الاستعارة بالكناية وذكر المسائل تفصيل (قوله
يقرب الاضفى الخ) مقتبس من قول ابن مالك

قرب الاضفى بلفظ موجز * ويسط البذل وعد منجز

واستناد التقريب للكتاب مجاز عطف من الاستناد لسبب واذا قضى صفة لموصوف محذوف أي المعنى
الابعد الذى في غاية البعد من باب أولى العبد والموجز المختصر والبسط التوسعة والبذل العطاء أي
المعطى والوعدا ما كان بغيره ضد الوعيد والمجزز المبرم وبالجملة فقد شبه كتابه بشئ كرمى عطيا يراسه بعد
ولا يتخلف وطوى ذكر المشبه به ورمى له بشئ من لوازمه وهو البسط والبذل والوعدا فالبذل تخجيل والبسط
والوعدا ترشيدان (قوله كما نفع باصله) ما به صدر به تسبيل مع ما به صدر والجار والمجرور صفة أو صوف
محذوف مفعول طاب والتقدير وروايات الله الحق به نفعنا كالتنفع باصله (قوله انه على الخ) بكسر

الهزمة على الاستئذان المضمع معنى التمايل والعلى المنزه عن كل نقص والحكيم ذوا الحكمة والصنع الذى يضع كل شئ في محله والرفق شديد الرحمة والرحيم ذوال رحمة وحكمة قوله بهذا الإجماع فلهذا ان الله منزّه من الاغراض في الاضال والاحكام يعطى من غير حيلة ومن غير غش العبد العطيا يصلى الحكم وهو العلوم النافعة لشدة رافته ورحمته (قوله لانه لا يستل الا الله وحده) هذا المصير مأخوذ من قوله لانه على حكم الخ

(باب)

هو في العرف معروف وفي اللغة قرينة في سائر يتوصل بها من خارج الى الداخل وعكسه حقيقة في الاجسام ككتاب الله او مجاز في المعاني كإهنا في الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل المشتركة في أمر والباب في كلام المؤلف اما هو فمجرد ما عرفت من غير محذور او خبر لمبتدأ محذور أو منصوب بفعل محذور أو موقوف على حد مقبل في الاعداد المسروقة واعتراض الارباب الاول بانه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ويحجب بيان المستوعق للابتداء بها هنا وقوع الخبر جار ومجرور وهو اذا وقع خبرا عن نكرة وجب تصديعه عليها ليسوعق الابتداء بها فيقدر وقد ما عليها (قوله في بيان الطهارة) يخفى الطاهر أو ما ينضهها وما ينظفها وما يكسرها فهو وما يضاف الى الماء من صابون ونحوه أو بتدليل الكلام على الطهارة لانها متنازع الصلوة التي هي اعظم أركان الاسلام بعد الشهادتين والكلام في الشرط مقدم على المشروط وقدم ما يكون به الطهارة وهو المعاني في الغالب لانه ان لم يوجد هو ولا بد له لا فوجد الطهارة فهو كالاتها واستدعى الكلام فيه الكلام على الايمان الطهارة والتقية لكي يسلم ما ينص على الذي يكون به الطهارة وما لا ينص به وما منع ان يخلص به من التقرب بالصلاة وما في حكمها وما لا يمنع من ذلك وهذه طريقة أكثر أهل المذهب (واعلم) أنه قد جرت عادتهم في هذا الباب أن يتعرضوا لبيان حقائق سبعة من الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس والطهورية والطهيرة والتنجيس واقتصر المصنف على تعريف الطهارة وتلخيص ذلك الباقى على طبق تعريف المصنف الا في فقرة في النجاسة صفة حكمية يمنعها ما استسبح طهارة النجس والطاهر الموصوف بصفة حكمية يتباح ما لم يمنع الحدث أو حكم النجس بالنجس بكسر الجيم المتنجس هو الموصوف بصفة حكمية يمنعها ما يمنع طهارة النجس وأما نجسها فهو عين النجاسة وتقدم تعريفها والطهورية بفتح الطاء صفة حكمية يزال بها الحدث وحكم النجس وهذا الوصف لا يطرد الا في الماء المطلق والظاهر ازالة النجاسة أو رفع الحدث والتنجيس تغيير الطاهر نجسا (قوله وأقسامها) قال

الاصل الطهارة قسمان حدسية ونجسية والاولى مائية وترايبية والمائية تقبل وميم أصلى أو بدلى والبدي اختياري أو اضطراري والترايبية جميع قط والنجسية أصصائية وزه مائية والمائية بفسل وتضع وغير المائية بما يقع في كيمت فقط وترايبى الرابع قسمان اذا علمت ذلك فتقولهم الرابع هو المطلق لاغيره فيه نظر بناء على الرابع وعلى الضيق من ان التعريف رفع الحدث وفما يقيد والقول بالان لا يرفعها وانما يصح الصلاة لوجهه ان كيف تجتمع الاباحة مع المنع أو الوصف المانع نعم الامر ان معانى الحدث وحكم النجس لا يرفعها ما الا المطلق وما غيره فلا يرفعها ما الا التراب اغبار رفع الحدث فقط والديباغ والترايبى ارفعان حكم النجس فقط (قوله وانكسرها) وهي الوجوب اذا توقفت جهة العبادة عليها أو التذنب أو النية ان لم تتوقف (قوله والطاهر) سياتى في قوله الطاهر مرتب ما لا دم له ولا حى ودمعه الخ وقوله والتنجس ينه أضافى باب الطاهر وفي باب ازالة النجاسة (قوله وما يتعلق بذلك) اسم الإشارة ما يدل على الطاهر وما بعده افراد باعتبار ما ذكر (قوله ويسمى كتاب الطهارة) أى كاسمى باب الطهارة وهي تسمية قد عرفت قال في الحاشية قال ابن محمود شارح أبي داود قداسة عملت هذه اللفظة زمن التسامع يعنى لفظة باب قال في الحاشية أيضا وانظر لفظة كتاب قال شيخنا في جموعه وانظر لفظة فصل (قوله الطهارة) هذا شروع في معناها اصطلاحا ومعناها لغة فهي النظافة من الاوساخ الحسية والمعنوية كالصاحص

لانه لا يستل الا الله وحده والتقية ضد الضرع وحذف المعهول لافادة العموم أى ينفع به كل من رآه أو كتبه أو حسه كافع أصله الذي هو مختصر الشيخ راجع الى معنى اطلقت لفظة الشيخ في هذا الكتاب أو أثبت بضمير الغائب لتعريف مذكور فالمراد به المصنف صاحب المختصر

(باب)

في بيان الطهارة وأقسامها وانكسرها والطاهر والنجس وما يتعلق بذلك هو معنى كتاب الطهارة وما يتعلق به على الطهارة وما يتعلق به من الماء المطلق وما يتعلق به من الاحكام فقال (الطهارة صفة حكمية يتباح ما لم يمنع الحدث أو حكم النجس) أقول الطهارة القائمة بالثبوت الطاهر

صفة حكمية أي بحكم العقل يشوبها وحصولها في نفسها فهي من صفات الأحوال متضمنة بقولنا بالخال أو من الصفات الاعتبارية نجد من لا يقول بالخال كالوجود والظهور والشرف والخسة فانها صفات حكمية أي اعتبارية بتعبيرها العقل أو أنها أحوال أي لها ثبوت في نفسها وليست بوجودية كصفات المعاني ولا سلبية بأن يكون مدلولها (١١)

يستباح أي يباح فالسنة يستباح للتوكيد وقوله ما كناية عن فعل أي يباح بها فعل كصلاة وطواف ومن معصية أي منع منه الحدث الأصغر أو الأكبر أو منع منه حكم الخبث والغيب عن النجاسة والمنع من التلبس بالفعل المطالب حكمه المترتب عليها عند أصابها الشيء الطاهر وهو أثرها الحكمي الذي حكم الشرع بأنه مانع فالطهارة قسمان طهارة من حدث وطهارة من خبث فأولى قوله أرحمك اتيت للتنبؤ بالفتش كنهن أو الشك فلا يضر ذكرها في الحدوث ولا يضر ذكرها في الحدوث وأصله أن الحدث لا يقوم بالكلية وهو قهتان أصغر وأكبر فالأصغر يمنع الصلاة والطواف ومن المصنف ويريد الأكبر منع الحائض بالمسجد فإن كان نجاسة من القراءات أيضا وإن كان من حيض أو نفاس من الوطء وأما حكم الخبث فمقوم بكل طاهر من بدر أو رطب أو مكان أو غيره وهو يمنع الصلاة والطواف والمكث في المسجد ثم إذا

الظاهرة والباطنة قال في حاشية الأصل والحاصل أن الطهارة على التحقيق كالإختار وإن راشد ونعمه العلامة الرضا والتائق في الجلاب والشريعتي وشجنا في حاشيته موضوعه للقدرة المثلثة وهو الخلو من الأوساخ أعم من كونها حسية أو معنوية بخلاف المأخوذ ح من أنها موضوعه للظنفة من الأوساخ قيد كونها حسية وإن استعمل المعاني للظنفة من الأوساخ المعنوية بمجاز يدل للأول قوله تعالى ويظهركم تطهيرا والمجاز لا يؤكدا لا شدوا كما صرح به العلامة السنوسي في شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلهم الله موسى تكليما (قوله صفة) دخل تحتها أقسام الصفات الثلاث المعاني والمعنوية والسلبية فذلك أخرج المعاني والسلبية بقوله حكمية (قوله بالشيء الطاهر) أي حيوانا أو نباتا كان الحيوان قافلا أو لا (قوله بحكم العقل) أي بما لا شرع إلا أن المدار عليه (قوله فهي من صفات الأحوال الخ) وهي على هذا القول صفة تنبؤية لا قهرية بالوجود بحيث يصح أن ترى ولا يعدم بحيث لا تدرك إلا في التعقل بل هي واسطة بين الوصف الوجودي والاعتباري (قوله أو من الصفات الاعتبارية الخ) هذا هو الحق لأن الحق أن لا حال وإسالم محال كما هو مبين في علم الكلام (قوله كالوجود الخ) هذه الأمثلة لما قبله الخ (قوله فانها صفات حكمية الخ) توضيح للذي لا في الذي ذكره أولا (قوله للتوكيد) أي زائد ثان للتوكيد وليست بالطلب (قوله فعل كصلاة) يصح قراءته بالإضافة والتنوين (قوله أي منع منه) إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف أيضا أي حذف الجار ويصل الضمير (قوله عن النجاسة) أي وهو يزال بكل قلاع فلا يحصل بازائه الطهارة الشرعية إلا في مسائل كالاستبراء ونحوه (قوله فلا يضر ذكرها في الحدوث) أي التعريف لأن المصنف أو التثنية أو التثنية كنهن التي قال فيها صاحب السلم ولا يجوز في الحدوث ذكر أو • وما ترقى الرسم فلا يردوا

(قوله واعلم الخ) اعلم أن ذلك لأن التعريف بالمعاني وهي مجمدة فذكر كيف به وذكر هذا الحاصل للإيضاح (قوله لا بالمكلف) هذا الحصر لمشكل لأن المكلف هو البالغ العاقل الخ فيقتضي أن الصبي المميز لا يقوم به الحدث وليس كذلك ويجب أن المراد بالمكلف ما يشبهه ل. المكلف بالمندوب والمكروه فقط فيدخل المميز وأورد أيضا أنه يقتضي أن الجنون والتأني لا يقوم بهما الحدث مع أنه ليس كذلك وأجيب بأن المراد بالحدث هو الذي يتأخر وقصه لأن الجنون والتأني حال فومه لا يحتاج إلى برفعه وإنما الذي يحتاج إليه المكلف (قوله وإن كان من حيض الخ) أي وإن كان الأكبر ناشئا عن حيض أو نفاس منع الوطء أي لا القراءة عدة سيلان الدم وأما بعد انقطاعه وقبل الغسل فتحت القراءة لغيره على إزالة مانعها انتهى تقرير الشارح (قوله الأوضيعة والأغسلات الخ) كالوضوء لزيارة الأولياء وللدخول على السلطان ووضوء الجانب للوضوء وغسل الخافض والتغسل للأحرام والوقوف فان هذه الأمور وضعها الحدث منع كراهة والوضوء والغسل أياها وأما غسل الجمعة والمبدين للصوفى فلم يستجع ما مانعته الحدث بل هما خارجان من التعريف كالوضوء المجدد (قوله ويرفع بالمطلق) أي لا غيره بالتراب وإن رفع الحدث لا يرفع الخبث والنار والباغ وإن رفع الخبث لا يرفع الحدث كالتقدم (قوله والحدث وصف تقديرى الخ) وقد يطلق على نفس المتع سواء تعلقت بجميع الأعضاء كالنجاسة أو بعضها كحدث الوضوء لكن تبعية المنع حد ثابته بشاعة لأنه حكم الله فلا يلبس أن يسمى بذلك ووضعه بهذا المعنى باعتبار تعلقه

أورد بالمانع ما يشمل التعريف والكرامة تشمل التعريف الأوضيعة والأغسلات المنسوبة والمستنوية كالشتم طهارة التسمية لبطاء زوجهما السلم ولا يرد الوضوء المجدد لأنه ليس فيه تحصيل طهارة وإنما فيه قربة الطهارة الحاصلة فقد عرفت أن تعريفنا الطهارة أخص وأوضح وأتمثل من تعريف ابن مرة المشهور (ويرفع بالمطلق) ضمير يرفع يعود على الحدث وحكم الخبث وأفرده لأن العطف بأو والحدث وصف تقديرى فانما للدلالة بأعضاءه المذكورة

أى يرتفع ويزول برفع الله سبحانه استعمال الماء المطلق على الوجه المعروف شرعا لا إلى ما بينه من غسل أو مسح أو رش (وهو ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد) يعنى أن الماء المطلق الذى يرفع الحدث وحكم الخبث هو ما صدق عليه اسم ماء من غير قيد أى ما صح إطلاق لفظ الماء عليه من غير قيد كقيد بان يقال فيه (١٣) هذا ما يخرج ماله يصدق عليه اسم الماء أصلا من الماءات كالخل والدم وما لا يصدق عليه

اسمه إلا بالقيده كالأورد وما الزهر وما البطيخ ونحوها فلهذا الأشياء ليست من الماء المطلق فلا يصح التطهير بها بخلاف ماء البحر والمطر والآبار فإنه يصح التطهير بها على ما من غير قيد فيصح التطهير بها (وإن جمع من ندى أو ذاب بصد جوده) هذا ما بلغه فى قوله برفع الخ أى أن الحدث وحكم الخبث يرتفعان بالماء المطلق ولو جمع المطلق على الساقط على أرواق الأشجار والزروع أو كان جامدا كالجليد والجليد ثم ذاب بصد جوده (مالم يتغير لونه أو طعمه أو ريحها بما يفارقه غالبا من طاهر أو نجس مختلط أو ملحق لا يجاور) يعنى أن الماء المطلق يرفع الحدث وحكم الخبث مدة كونه لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحها بشئ شأنه فارق الماء النابلس طاهر كلب ومن غسل وحشيش وورق شجر ونحوها أو نجس كدم ورجفة ونحوه ونحوها فإن تغير بشئ من ذلك سلب الطهوية فلم يرفع ما ذكره غسل عليه الطهوية أن غاط شئ

بماء كالماء إن امتزج به أو لاصقه كالزجاج المطروحة على سطح الماء والدم من الماصق فقتل شئنا من ذلك تغير أحد أوصاف الماء لا أن جاوره فتكثف الماء بكيفية الجاور فلا يضر من الجاور جففة مطروحة خارج الماء فتغير بريح الماء منها أو بضرر الائنسة فيصور صب فيها الماء به سذباب الذناب أو وضع ويحان فوق شباك أو نجس ثم يصل الماء فتكثف الماء بريح ذلك فانه لا يضر بخلاف ما لو صب الماء

بالأشخاص فيرجع لمعنى الصفة الحكيمه وأما باعتبار قيامه بالله فهو واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه ويطلق في مبث الموضوع على الخارج المعنا من المخرج المعتاد في مبث قضاء الحاجة على خروج الخارج فلهذا لا خلاف أن أربعم كملت (قوله أى يرتفع ويزول برفع الله) أى بحكم الله بالرفع (قوله من غسل) أى فى طهارة حدث أو خبث (قوله أو مسح) أى فى حدث (قوله أو رش) أى فى إزالة النجاسة كإسباغ فى قوله وإن شئت فى أصبتها لتوب عوجب نفسه (قوله وهو ما صدق عليه الخ) الصدق معناه الجمل أى ما حل عليه اسم ماء الخ (قوله بلا قيد) أى لازم غير متفك عنه أصلا فتكلامه شامل لما إذا صدق عليه اسم ماء بلا قيد أصلا أو مقيد بقيد غير لازم كالأثر مثلا كيقوده الشارح فى الجمل (قوله يعنى أن الماء المطلق الخ) أى ففرق بين قولهم الماء المطلق ومطلق ما هنا الأول ما علمت الثانى صادق بكل ما لو مضى وهذا اصطلاح للفقهاء ولا مشاحة فيه (قوله أى ما صح إطلاق الخ) أى الجمل عليه والإخبار عنه (قوله والآبار الخ) أى ولو آبار غور أو فضاء طهور على الحق وإن كان التطهير بغيرها فزول وقهر ونزل ونظر بها وصل فحل نصح الصلاة أولا استظهر الأجودى الصفة وفى الرصاع على الحدود عدمها واعتقده كذكره فى الحاشية وعدم الصفة تعبدى لا لقاسة الماء لما علمت أنه طهور وكما يمنع التطهير عما يمنع الانتفاع به فى طبعه ومن لكونه ماء هذا بغير يستثنى منها البئر التى كانت تردها النافقة فإنه يجوز التطهير بها لانتفاع عبائهم وكما يمنع التطهير بغيرها يمنع التيمم بأرضها أى يحرم فليس يجوز وجهه التثاقى وما قيل فى آبار غور يقال فى غيرها من الآبار التى فى أرض نزل بها العذاب كدبار لو طوا وعاد انتهى من حاشية الأصل (قوله وإن جمع من ندى) أى ولو تغيرت أو صافه لانه كالحقار ولو لا يخص شئها ليجتمع من فوقه خلافا للأصل والخبر شئ (قوله أو ذاب الخ) أى تفسح سواء كان بنفسه أو بفعل فاعل (قوله كالبرد) هو المائل من السماء جامدا كالجليد قال تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد (قوله والجليد) هو ما ينزل متصلا بصدفه ببعض كالخطوط وأدخلت الكاف الخنج وهو ما ينزل ما شئت ثم يجده على الأرض (قوله مالم يتغير برفو الخ) ما مصدره بظرفية أى مدة عدم تغيره ولو نال ما عطف عليه منصوب على التغير المحول عن الفاعل كما يقيد الشارح فى الخ ولو نال الماء الأصل البياض أو ما قولهم فى تعريفه الماء جوهر سبيل اللون يتلون بلوناته فإن ذاق فى مرأى العين لشغافته وقول السيدة عائشة رضى الله عنها ما هو إلا الأسودان الماء والتمر تغليب للقر واللون وأنه وأما قوله أو ريحها فإن كان بالباشا من الخفية لا بد من الجوز فى قولهم تغير بريح الماء إذا مالأ بريح له أصالة أى فالمراد بطروحه عليه انتهى بالمعنى من شىء فى مجموعه وجاصل الفقه فى التغير أحد أوصافه بالمفارقة غالبا أن كان مختلطاً أو ملصقاً قال أمان بن يقطين التميمى أوطن أو بشك أو يتوهم فذه أربع صور ضرورة فى الأوصاف الثلاثة باقى عشره هى مضروبة فى المخاط والملصق فالحاصل أربع وعشرون صورة فإن كان التغير محققاً أو مظنوناً فخرج الخارج اثنا عشر فإن كان مشكوكاً أو متوهماً فلا يضر فذه ثمانية أيضاً وأما الجاور فلا يضر بالتغير به مطلقاً فى اثني عشره هى تغير أحد أوصافه تحقيقاً أو ظناً أو شكاً أو ظناً فاحسبته ست وثلاثون صورة وقد علمنا بخلاف هذا إلا يقول عليه انتهى بالمعنى من حاشية الأصل (قوله من طاهر) أى حكمه كغيره وكذلك قوله أو نجس (قوله فتغير بريح الماء منها) بل ولو فرض تغير الثلاثة لا يضر وإن اقتصر الشارح على الريح لكونه الشان (قوله وصب فيها الماء الخ) ما قاله الشارح فى هذا المثال مثله فى الحاشية تبعاً لاجهوى وبحث فيه

قبل ذهاب دخان البخور أو وصل الى مكان الماء فانه يضر (لان تغير بخر أو جرم من أجزاء الارض كغيره ومع أو ما طبع فيها ولو قصدنا هذا معطوف بلا نافية على مفهوم قوله عالم يتغير الخ كانه قيل فان تغير بما يتركه فالبخر يتغيره لان تغير الماء بغير الماء أو تغير غيره أي عامر عليه حال كون الغير من أجزاء الارض كالغرة بضع الميه والمخ والكبريت والتراب فانه لا يضر كذلك الا بغير ما طبع فيه من أجزاء الارض كالخ والطفل ونحو ذلك ولو قصد أو قول الشيخ والاربع السلب بالمخ ضعيف (أو بتغيره من أو بطول مكث) لا يضر تغير الماء بشئ فانه مكث ولو بدلوا السلب بضع اللام وضعها وكذا اذا تغير الماء (١٣) بطول مكثه من غير شئ أي في نفسه فانه

لا يضر (أو بدائع طاهر كقطران أو ما يسمى الاحتراز منه كبن أو ورق نصير) يعني ان الجلود التي أعدت لجل الماء كالقرب والدلاء التي يستقى بها اذا دبغت بدائع طاهر كالقطران والشب والقرط تم وضع فيها الماء لسفر أو غيره فتغير من أثر ذلك الدبغ فانه لا يضر لانه كالنصير بقراره وكذا اذا تغير عما يصرا الاحتراز منه كاتين وورق النجرا الذي يتساقط في الآبار والبرك من الريح وسواء كانت الآبار أو الفسودان في البادية أو الحاضرة اذ المدا على صير الاحتراز وما في كلام الشيخ بما يخالف ذلك ضعيف بخلاف ما لو تغير بالنصير أو ورق النجس في الآبار أو ما أتى منها في الآبار بصل فاعل فانه يضر لعدم صير الاحتراز منه (ولا أي خف التغير بالهتق من جبل أو ماء أو نصير بأثر

اشعنا في مجموعه بقوله قد يقال ان الاناء اكتسب الریح وهو ملاصق (قوله قبل ذهاب دخان الخ) أي ولو بكبريت وغیره من أجزاء الارض كقطران حب واعتمد في الحاشية (قوله لا ان تغير بخر) أي قرار أو قام عليه الماء وقوله أو جرم أي موضع مر عليه الماء ومثل ذلك أو أني الغضار المحروق والخاص اذا مضى الماء فتم تغير (قوله وقول الشيخ الخ) حاشه ان المتأخرين اختلفوا في المخ المطروح قصدا فقال ابن أبي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال القاضيه انه كالطعام فينقله واختاره ابن يوسف وهو المشاربه بقوله الاربع الخ وقال الباقى المعدني كالتراب المصنوع كالطعام فهذه ثلاث طرق للمتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد فيكون من جملة كاترب أو ازال المعدني ومن جعله كالطعام أراد المصنوع وحينئذ فقد انفتحت الطرق على أن المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد في كلام الشيخ خليل وهو قوله وفي الاثاق على السلب به ان سمنه تردد وأما ان كان غير مصنوع ففيه اطلاق المشاربه بقوله ولو قصد أو ترجع هذه الطرق الى ثلاثة أقوال متباينة فمن قال لا يضر مراده ولو وضعها ومن قال يضر مراده ولو لم يدبغها فالمصنوع ففيه خلاف كغيره وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المذهب وفي كلام خليل تخذه وعدم الاتفاق وهو صادق بالاقتوال الثلاثة انتهى من حاشية الاصل فاذا علمت ذلك فانه لا شارة لها من المول عليه فلا يضر بالجمع ولو لم يطرحه قصدا أو لم يصنع عاملا يكن من النبات كذا ذكره جشني في مجموعه (قوله كالصالح الخ) أي حيث كان حيا فلا يضر التغير به ولو تغيرت أوصافه الثلاثة ولو طرح قصدا وأما ان مات فضرر اتفاقا أو ما شره فنظر فيه الاجهوز واستظهر بعض تلامذته الضرر وبعضهم عدمه (قوله والعلب) أي ما يطبخ (قوله يعني ان الجلود الخ) لا مفهوم لها بل كل ما يقبض مصلية لا وافي الماء كسكه كالديباغ لا يضر التغير به مطلقا لو أن أو طعما أو دواء فاحتا أو لا (قوله على عسر الاحتراز) وفي هذا ما يمكن التغير بروت المواشي والحداب ودجولها والاضر كذا ذكره خليل وشراحه (قوله ولا ان خف التغير) لم يفرق بين البين وغيره الا في هذه المسئلة وهي تغير الماء بالآلة التي يخرج بها في بن اعلم ان التغير اما بغيره فالبخر أو غفار أو غبار أو دعت اليه الضرورة كجبل الاستقامه فيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن عرفة قيل انه ظهور وهو لا ينزقون وقيل ليس بظهور وهو لا ينزقون الحاج الثالث لا ينزق التغير فحصل بين التغير الفاحش وغيره وهو الراجح وبذا انقصر عليه خليل وتبعه المصنف (قوله بالآلة سني) هذا أقول من قول المختصر جبل السانية قائم فاقول لا مفهوم لجبل ولا سانية بل متى تغير الماء بالآلة ولم تكن من أجزاء الارض بفصل فيها بين الفاحش وغيره (قوله فتغير الماء به) أي بصره وأما لو أنه أو طعمه فضرر حيث لم يكن دباغا كذا في الاصل (قوله أو شل الخ) هو بالنسبة للمفعول أي وقع التردد على حد سواء في هذا المغير ومفهوم شلانه لو ظن أو تحقق ان مغيره ضرر انه يعمل على ذلك ولو لم يكن من الشئ ان عدم الضرر فقوله هل يضر تصوره بقوله أو شل (قوله أو فجا جبل في الفم الخ) حاصل ما قاله

بخور أو قطران بكمه ان رطب هذا معطوف على قوله لان تغير أي وكذا لا يضر تغير الماء اذا كان التغير خفيفا بالآلة سني من جبل ويط بغيره أو علفه أو دلاء أو تغير بنفس الوعاء كالدلاء أو القواديس وكذا اذا تغير بآثر يتصور بغيره بالآلة ثم زال دخانه وبقي الاثر فوضع فيه الماء أو بأثر قطران دهن به بالآلة من غير ديبغ به وكذا اذا دبره القطران في الماء فربى في قراره فتغير الماء به فانه لا يضر على الاصح لان القطران كانت تستعمله العرب كثيرا في الماء هذا الاستقامه غير متصور فيه لانه صار كالنصير بالمقر وليس غير القطران مثله (أو شل في مغيره هل يضر) يعني اذا كان الماء متغيرا أو شل في مغيره هل هو من جنس ما يضر كالعسل والدم أو هو من جنس ما لا يضر كالغرة والكبريت وطول المكث فانه لا يسلب الطهور به ويجوز التطهير به (أو فجا جبل في الفم الخ) فغير

غير لو خالف) يعني إذا جعل الماء في القموص حصل ثلث فيه هل تغير بالريق أولا لأنه يجوز التطهير به وأولى إذا ظن عدم التغير بخلاف ما إذا ظن التغير فإنه لا يجوز التطهير به وأولى إذا شك في عدم التغير فإنه لا يجوز التطهير به وكذا إذا شك في الماء المخلوط بشئ موافق لأوصافه كالوخلط بجماء الراحين المنقطعة الرائحة فغيره لو كانت غير منقطعة الرائحة أو لا تغيره لقطا وكثرة الماء فإنه لا يضر قوله أوفى ما جعل عطف على قوله في غيره أي أو شلثي الماء الذي حصل في القسم وقوله هل تغير تفسير لثلث وكذا يقال فيما بعده كتحققه على (الأرجح) هذا نشيبي عدم الضرر يعني إن الماء المغرور بموافق لا يضر التطهير به ولو جزمنا بأنه لو كان ما خالط مخالفا له لغيره على الأرجح وجب ما في كلام الشيخ مما يخالف هذا ضعف عند الأشباح (وسمكه كغيره) يعني أن الماء المتغير بما وافقه ظاهرا حكمه في الاستعمال وعدمه حكمه مغيره فإن تغير بظاهر ظاهرا مغيره بغير ظهور يستعمل في غير الطهارة وإن تغير بنجس ظاهرا بنجس لا يستعمل في طهارة ولا غيرها إلا في ضرورة جملة أو زرع ككاسياتي (وكرمه) سيرا استعمال في حدث

المصنف والشارح في الماء المطلق المجرول في القموص إذا حصل فيه ثلث هل تغير بالريق أم لا لأنه لا يضر وأولى إذا ظن عدم التغير أو يتحقق بخلاف ما إذا ظن التغير فإنه لا يجوز التطهير به وأولى إذا تحقق التغير وهذا حمل منه للثلاث بين ابن القاسم وأشهب على اللغوي وهو المحدث قول أشهب بالضرر مجمل على ما إذا تحقق التغير أو ظن وقول ابن القاسم بعدم الضرر مجمل على ما إذا شك في التغير أو ظن عدمه أو يتحقق (قوله) أوفى ما خالط جواقف الخ) حاصل ما قاله المصنف والشارح فيما إذا خالط الماء المطلق شئ أجنبي موافق لأوصافه كالإبراجين المنقطعة الرائحة وماذا لا يضر من يفتح الزا أي سبط العنب الملوذ ومخالفا ولم يغيره تحقيقا أو ظنا أو شكالا يضر من غير خلاف ولو كان غيره تحقيقا أو ظنا لم يضر على الأرجح وأصل المسئلة خمس وأربعون صورة لأن الماء المطلق إما قدر أربعة الوضوء أو أقل منها أو أكثر وفي كل إمامان يتخالط بماءه أو أقل أو أكثر فلهذا تسع وفي كل واحد مخالفا إمامان يتحقق عدم التغير أو ظن عدمه أو يشك أو يظن أو يتحقق التغير فهذه خمس مضروبة في التسع خمسين وأربعين صورة منها سبع وعشرون لأخر وفيما قطعا وهي ما إذا تحقق عدم التغير أو ظن عدمه أو شك فلهذا ثلاث صور مضروبة في التسع وهي داخلية في قول المصنف وفيما خالط جواقف هل يضر لو خالف لأن موضوعه الشك في التغير في تقدير المخالفة فن باب أولى يتحقق عدم وطنه والثانية عشر الباقية حاصل من ضرب تحقق التغير أو ظن في التسع داخلية في قول المصنف كتحققه على الأرجح وهذا يرجع من المصنف اعقده في الحاشية وذكره شب أيضا يعالين عبد السلام بناء على تقدير موافق غير مخالف والمخالفة لا يضر والشرعية السمعا تقتضي طرح ذلك ومقابل الأرجح قول تقدير موافق مخالفا وصح بالضرر عند تحقق التغير أو ظنه وقد ارتضاه الشيخ في قراءة عب وتبعه خبثنا في مجموعه وعن الشيخ أبي علي ناصر الدين إن المخالط إذا كان نجسا ظاهرا نجس مطلقا ه قال بن قنلان بعض الشيوخ وهذا هو الظاهر ولكن أن تقول كلام أبي علي ظاهر حيث كان عند المخالفة يحصل التغير بتحقيقا أو ظنا أو ما لو شك في التغير فلا وجه لظهوره وهذا الحاصل زبدة ما قاله في هذه المسئلة فليحفظ (قوله وحكمه كغيره) جملة مستأنفة جواب عما يقال إذا كان التغير بالمقارن بسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات أولا يجوز تناوله فيها (قوله ككاسياتي) أي في آخر فصل الطاهر في قوله جازا ارتفاع بنجس في غير مسجد وأدنى (قوله كرمه) الخ) الكلام على حذف مضاف أي أسداه وقوله استعمال صفته وقوله في حدث تنازعه كل من استعمال المقدور واستعمال المذكور فكانه قال وكرمه استعمال ما في حدث استعمال في حدث وحاصل ما قاله المصنف والشارح إن الماء اليسير الذي هو قدر أربعة الفسل فأقل المستعمل في حدث يكره استعماله في حدث بشرط ثلاثة أن يكون يسيرا وإن يكون استعمال في رفع حدث لا حكم خبث وإن يكون الاستعمال الثاني في رفع حدث فصار المأخوذ من المقت والشرع إن الماء المستعمل في حكم خبث لا يكره استعماله وإن الماء المستعمل في حدث لا يكره استعماله في حكم خبث وهذا ما نقله زروق عن ابن رشد وهو خلاف ما ذكره خبثنا في مجموعه وحاصل ما ذكره أن الماء اليسير المستعمل في متوقف على ظهور ولو غسل ذمبة من الحبيص ليطأ بها وجهها فإنه رفع حدث في الجملة أو وضلة ثانية أو ثالثة لأنهما من توابع دفع الحدث حتى قال القرافي بنوى أن القرض ما أسبغ من الجميع والفضيلة الزائدة في الجملة الكلى طهارة واحدة وأثبت كالحديث لا وضوءا وبسة وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على ظهور يكره استعمال ما ذكر في مثله ه بالحق أي يكره استعماله في حدث ولو غسل ذمبة أو وضلة ثانية أو ثالثة أو حكم خبث وهذا هو المأخوذ عليه وحاصل الفقه أن صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة لأن استعماله أولا ما في حدث أو حكم خبث وأما في طهارة مسنونة أو وضلة أو ما في غسل المأكل من هذه إذا استعمال ثانيا فلا بد أن يستعمل في أسداه فالمستعمل في حدث أوفى حكم خبث يكره استعماله في مثلها فهذه أربع وكذا يكره استعماله

أوحلت به نجاسة لم يتغيره أو وقع فيه كلب وشتم من شتمه (جاء) هذا من روى في المياه المكرهه الإسماعيل ولا يكون الكراهه إلا في الماء البسبر فيما قبل الشمس والبسبر ما كان كآنية المغسل كالصايع والصايع والكثير ما زاد (٥٤) على ذلك أي كونه استعمال ماء بسبر في

رفع حدث حدث كان استعمال
أولاً في رفع حدث فاقبوه
ثلاثة أن يكون بسبر أو أن
يكون استعمال في رفع
حدث لا حكم ثبت وأن
يكون الاستعمال الثاني في
رفع حدث والمراد بالمستعمل
في حدث ما تقاتر من
الأعضاء أو غسلت فيه
وأما واغتر من غسلت
الأعضاء خارجة فليس
بمستعمل وعلم أن استعماله
في تطهير حكم الخبث غير
مكره كالذي رفع به حكمه
لم يكره في الحدث إذ لم يتغير
وكذا يكره البسبر الذي
حدث فيه نجاسة ولم يتغيره
لقلتها ولو من خبث وقول
الرسالة وقيل الماء نجسه
قليل النجاسة وإن لم يتغيره
ضعيف وإن كان هو قول
ابن القاسم وكذا البسبر
الذي وقع فيه كلب يكره
استعماله ويسأل أنه يندب
أراقه وغسل إلا أن سمعنا
وهذا ظاهر في كراهة
استعماله في الحدث والخبث
وكذا يكره الماء المشتمل
أي المختص بالشمس في
الاضطراب الحارة كارض
الجواز في وضوء والروم
وقيد بعضهم الكراهة
أي الماء المشتمل في الأواني
الشمس ونحوها لا الضار
وقيل لا يكره مد مطبقاً
(كأقتال براكد) هذا
تشبيه في الكراهة أي

في الطهارة المستوفى المحضبة فهذا أربع أيضاً ولا يكره استعماله في غسل كالأناس ما كان سوران
والمستعمل في الطهارة المستوفى المحضبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث وفي الطهارة
المستوفى المحضبة على أحد الترددين فهذا ثمانية لا في غسل كالأناس ما كان اثنتان والمستعمل في غسل
كالأناس لا يكره استعماله في شيء من هذه خمس أء من حاشية الأصل بتصرف في تنبيهه على كراهة
الاستعمال بل لم يستأهلها لأنه أدب بتعباده ثانياً لا يرفع به مانع ثالثاً لا ينافي ما ذوق رابعاً
للتلاف في ظهوره خامساً ما عدا من الأواص سادساً لعدم عمل السلف وأوجه ثلث العطل
مرعاة الخلاف وهو كراهة استعمال المال القليل الذي حلت به نجاسة وكراهة استعمال الماء
الذي وقع فيه كلب (مسألة) لو جعت مياه قليلة مستعملة أو حلت بها نجاسة ولم يتغيرها فكثر هل
تستمر الكراهة لأن ما ثبت للجزاء ثبت لكل وهو المطالب واستظهر ابن عبد السلام فيها قيل
وعليه فأنظر لآلود الكراهة أن غرق لها زالت ولا موجب لعودها وقد قال له موجب وهو أنظر
والحكم يدور مع العلة ولا يجوز زوال الكراهة إذا كانت الكثرة بغير مستعمل (مسألة أخرى) في
الاستعمال عند استعماله بنابذة لا يجرؤ داخل العضو والظاهر الكراهة في استعماله وإن لم يتم الوضوء
سواء قلنا أن كل عضو يظهر بانفراده أو لا يرفع الحدث إلا بكل الأعضاء خلافاً لما ذهب من
التفصيل أء بالمعنى من شتمنا في مجموعها (قوله أوحلت به نجاسة الخ) حاصل فقه المسئلة أن الماء
البسبر وهو ما كان قدراً آنية الفصل فأقل إذا حلت فيه نجاسة يكره استعماله بشيئ من الأواني الأول أن يكون
بسبر كما قدم الثاني أن يكون النجاسة كالقطرة أي نقطة المطر المتوسطة ففوق الثالث عدم التغير
الرابع أن يوجد غيره الخامس أن يستعمل فيما يتوقف على ظهور السادس أن لا يكون له مادة ثان
تغير مع استعماله في العادات والعبادات وإن اختلف شرط من باقي الشرط فلا كراهة (قوله أو وقع الخ)
مطوف على حلت وهو يقع اللام في الماضي والمضارع وحكي كسرهما في الماضي أي أدخل لسانه فيه
وحركه فانه يكره استعماله حيث كان بسبر أو لم يتغير ووجد غيره ولو تحققت لامة فيه من النجاسة لأن لم
يحرك لسانه ولا أن سقط منه لم يبق في الماء من غير إدخال فلا كراهة والحاصل أن حكمه حكم الماء الذي
حلت به نجاسة يكره استعماله فيما يتوقف على ظهور ولا يكره استعماله في العادات (قوله أو شتم من)
مطوف على ما قطع النظر من وصفه بالبسبر وهو وصفه لوصف محذوف على حذف مضاف تقديره
وكره استعمال ماء شتم من الخ وهذه الكراهة طيبة لا شرعية لأنها لا تنع من إكمال الوضوء أو الفصل
بخلاف ما لو كانت كراهته لشدة حرارته والفرق بين الكراهتين أن الشرعية ثابت تاركها بخلاف
الطيبة واقتناء أن النجاسة هو ما فاه ابن فرحون والذي ارتضاء الخطاب أنها شرعية (قوله كآنية
المغسل) أي ولو للتوضؤ والمزبل لحكم الخبث (قوله لا حكم ثبت) قد علمت ما فيه (قوله في رفع حدث)
أي أو حكم ثبت (قوله فليس مستعمل) أي ولو لم ينو الاعتقاد خلافاً للشافعية (قوله غير مكره) قد علمت
ما فيه أيضاً (قوله لقلتها) لا مفهوم بل المذار على عدم التغير (قوله وإن كان هو قول ابن القاسم) أي فلا
غرامة في شفعه وإن كان (قوله ونحوها) كالرصاص والتصدير لأن اقترن البرص فتصل من الكراهة
بشيئ ثلاثة أن يكون الماء مشتملاً بالشمس في أواني نحو التماس من عمل ما بعد تحت المطرقة غير التقدين
وغير المفشى بجمع اتصال الزهومة بالبلاد الحارة كما يؤخذ من الأصل (قوله كأقتال البرا) كذا الخ
حاصل ما فيه أن ما لا يقول بكرهه الاغتسال في الماء إلا كذا كان بسبراً أو كثيراً والحال أنه لم يستبرأ ولم
تكن لعمدة سواء كان جسد المغسل نقياً من الأذى أولاً ولكن لا يلبس الطهورة فإن كان يلبسها منع
الاغتسال فيه فليس عند مالك حالة تجوز الاغتسال فيه بل ما لا يمنع أو الكراهة وهي عنده تعديبه وقال
أنه يكره الاغتسال من الجنابة ونحوها ما رواه كذا أي غير جار كوض ولم كان كثيراً لم يستبرأ كبر كوضه وما لم تكن لعمدة أو لا يكره

الان يكون الذي له مادة قبله في نفسه فكمرة أيضا (ورا) كلمات فيه يرى ذوق نفس سائلة ولو كان له مادة وتبدل ترشح لظن زوال الفضلات لان أخرج حيا أو وقع ميتا) قوله را كذا لرفع عطف على ما يرى كره ما را كذا أى استعما له في حدث أو ثبت أدامت فيه حيوان يرى بضم الباء نسبة للبرهض البصر بقوده الآية قبل الترخ منه لانه ما تعافه النقص من لو كثر أو كانت له مادة كالبرهض أدامت الحيوان البرى في الماء القليل أو الكثير له مادة أولا (١٦) كالصهاريج وكان له نفس سائلة أى دم يجرى منه أذا جرح فانه يذهب الترخ منه بقدر

الحيوان من كبر أو صغر وبقدر الماء من قلة وكثرة الى ظن زوال الفضلات التي خرجت من فيه حال خروج روحه في الماء ويتنفس النازح الغلوئلا تطفو الدهنية فتعود للماء ثانيا والمداد على ظن زوال الفضلات ولهذا حذفان المتن قول الشيخ بقدرهما فلو أخرج الحيوان من الماء قبل موته أو وقع فيه ميتا أو كان الماء جارا أو مستعبرا كقدر عظم جدا أو كان الحيوان بصريا كحوت أو بر يائس له نفس سائلة كمقرب وذباب لم ينسحب الترخ فلا يكره استعماله كالأكره بعد الترخ وهذا ما لم يتغير الماء بالحيوان المدكور فان تغير لون أو طعمه أو ريحها تنقص لان مبتدئة نجسة (ولو زال تغير متجسس بتغير الماء طاهر فيه لم يطمئنه حتى اذا تغير الماء بحلول نجاسة فيه ثم زال تغيره لا بسبب شئ طاهر فيه بل بنفسه فانه يكون باقيا على قبيسه ولا يستعمل في عبادة أو

ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان مسيرا أو بالجسد أو ساخا والأجاز بلا كراهة تقول المصنف كاختزال برا كذا يصح حمله على قول ابن القاسم وإنما يحمله على كلام مالك (قوله مات فيه الخ) سيأتي محترز هذا وهو شياخ عروجه حي أو وقوعه ميتا أما الأول فنقف عليه وأما الثاني فقال بن عن ابن مريض الوقوع ميتا كاللوت فيه ولكن ما مضى عليه المصنف ظاهر التعليل الآتى وهو زوال الرطوبات التي تخرج عند الموت (قوله في حدث أو ثبت) المراد كل ما توقف على ظهور (قوله بقوده) متعلق باستعماله قبل الترخ ظرف له أو انفسد الآية ستة وحى مات الحيوان البرى في الماء القليل أو الكثير الخ وكان له نفس سائلة ولم يتغير كباقي في آخر عبارة الشارح (قوله لان مبتدئة نجسة) أى لكونه بر إذا انفس سائلة رما لم يكن يجرى بالأنف له سائلة وتغير الماء به فوطا غير طهور ومفهوم قول الشارح وكره ما له ولو وقع في طعام ومات فيه أو وقع ميتا أنه يجرى على حكم الطعام الذي حلته نجاسة الآتى وان وقع حيا خرج كذلك فان كان يتقلب على جده القباسة عمل عليه والا فلا ضرر لان الطعام لا يطرح بالثقل (قوله لم يطمئنه) هذا قول ابن القاسم وقال بن الرابع ان يلهو هو قول ابن وهب عن مالك واعتقد الاجهوى وعب انه لا يلهو وروح ابن رشد ما لا ين وهب فيه نظر اه تقرير الشارح (قوله لعادت له الطهورة) أى اتفاقا (قوله فانه يكون طهورا) قال شيبان في مجموعه حاصل ما أفاده الاجهوى وتلا منعه والزرقاوي بن الامام التستالى اذا زال تغير القبس تغيرت فان ظن زوال أوصاف القباسة طهروا ان احتدل طاهرة غايه الامر انها غيبت بالخالط فقبس وبعد فاقباص في غير رب المطلق تخرج الفرع من أصله على ما سبق في الخاطا الموافق وقد سبق ان الاظهر فيه الضرر فلاذا اعتدنا بها جاء القباسة تبعالا لاجهوى وعب وشب ونش وان اعتد بن الطهورة اه (قوله لكان طهورا) أى اتفاقا ومفهومه أيضا انه لو زال تغير نفس القباسة كاللوت فقبس جز ما لان نجاسته لولبته لا لتغيره ولا وجه لما سكت بن ابن دقيق العيد من الخلاف فيه كافي شب اه شيبان في مجموعه

فصل في هولعة الحاجز بين الشئين واسطلاح اسم لها طاعة من مسائل الفقه مندرجة تحت باب أو كجب غالبوا لما تقدم ان المتغير بالطاهر طاهر وبالقبس نجس ناسب ان يبين الاعيان الطاهرة والقبسة في هذا الفصل (قوله الطاهر) بينه وبين المباح محرم وخصوص من وجه فيجسمعان في الخبر مثلا وينفرد الطاهر في السم وينفرد المباح في الميتة لا مضطر كذا في الحاشية ويعلم من هذا ان بين القبس والمنوع ٣ محرم وخصوص وجهي أيضا فيجسمعان في الخبر مثلا وينفرد المنوع في السم والقبس في الميتة لا مضطر (قوله الحى) أى من قامت به الحياة ترمى ضد الموت ففى صفه تصح من قامت به الحركة الارادية (قوله بوضه) أى ولوم من حشرات (قوله نجس) أجزاء الارض أى لانها من جلة الجادوسيات ذكره (قوله وما توقد منها) أى كالنباتات لانها من الجاد أيضا وجميع الحيوانات لانها من الحى وهونائى من الضداه وهوما يصخرج من الارض فلذلك فرغ عليه قوله فكل الخ (قوله فكل حى) أى ولو كان فرادى أو نجاستها معنوية (قوله وكذا عرقه) ولو شارب غير (قوله ما عطف عليه) الذى هو دمعه وعطاه ولها به ويضسه وهى

عادة خلافا لمن قال انه اذا زال تغيره بنفسه طهر لان علة تنجيسه تغيره وقد زالت وأما لو زال تغيره طاهرة

بصب ما مطلق فيه ولو قل لعادت له الطهورة وكذا اذا زال بسقوط شئ طاهر فيه كتراب أو طين فانه يكون طهورا اذا زال أثر ما سقط فيه ومفهوم متجسس أن لو زال تغير الطاهر بنفسه لكان طهورا **فصل في** بيان الاعيان الطاهرة والقبسة (الطاهر الحى ومعه دمعه وعطاه ولها به ويضسه الا الذر وما خرج بعد موته) الاصل في الاشياء الطاهرة تنجيس أجزاء الارض وما توقد منها طاهرا ونجاسة باوضة فكل حى ولو كلبا وخنزير طاهر وكذا عرقه وماء داف عليه الا البيض المنزخ من المبر وكسر اذال المجعة وهوما تغير بصفوة أو زرقه

أوساردا فانه ينحس بخلق المروني وهو ما تعلق بياضه بصفاه من غير توتنه والامخرج من الحيوان من بيض أو غطاط أو دم
أو لبن بدمونه بلاذ كانه شريع فانه يكون خبثا في الحيوان الذي يمتنه نجسه (ويبلغ وصفه أوميت الآدي وما لاده البصري
وماذكي من غير محرم الاكل والشعر وزغ الريش) البلغم وهو ما يخرج من الصدر (١٧) منعقد كالخط وكذا ما يسقط من الدماغ

من آدي أو غيره طاهر
وكذا الصفراء وهي ماء أسفر
مخلص يخرج من المعدة يشبه
الصبيغ الزعفراني لان
المعدة عند طاهرة فأخرج
منها طاهر ما لم يستعمل الى
فساد كالقني المتغير ومن
الطاهر ميتة الآدي
ولو كافر الى الصبيغ وميتة
المالاده من جميع شئاش
الارض كعقرب وجندب
وخفس ومنه البرغوث
يختلف الفضل وكذا ميتة
البصري من السمل وغيره
ولو طالت حياته بالبر وجيع
ماذكي بضع أو نحو أو غير
من غير محرم الاكل بخلاف
محرمه كالخيل والبغال
والحميل فان الذكاه لا تعمل
فيه وكذا الكلب والخنزير
لانهم مل فيهم الذكاه
بقية ما ذكركم به ولو ذكي
ومن الطاهر الشعر ولو
من شئير وكذا زغب
الريش وهو ما اكتنف
القصبة من الجانبين وأراد
بالشعر ما بين الوراء والصوف
(والجاء الامسكروين
آدي وغير المحرم وفضلة
المباح ان يستعمل القاسية
وضارته والقلس والقيء
ان لم يتغير من حالة الطعام

طاهرة ولو أكل لحما جعل كون القالب طاهرا ان خرج من غير المعدة وأما الخارج من المعدة فقبس
وعلامته ان يكون أسفرا منقنا (قوله أوساردا) وأولى ما صار مضغ أو فرخا ميتا أو ما وجد نقطة دم غير
مسفر فيه فلا نصر (قوله من بيض) أي ولوا بيا (قوله هذا في الحيوان الذي يمتنه نجسه) وأما الخارج
بما يمتنه طاهرة كالسمل والجراد والخارج بعد الموت بذكاه شريع نجسه طاهر (قوله وميت الآدي)
بسكون البياض والمشد للحي قال تعالى ان لم يمت قال بعض الادباء
أيا سائلي تفسير ميت وميت * فلو نك قد فسرت ما هنه نأل
فيا كان ذاروخ فذلك ميت * ومالميت الامن الى القبر يحمل
هذا هو الاصل الغالب في الاستعمال ولا يكاد يهتم لغيره، ينة بالآية الاحتقا اه شينافي مجموع
(قوله الآدي) انما كان طاهرا التكرية قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله كالقني المتغير) ومثله
الصفراء المنتنة (قوله ما لاده) هو معنى قول غيره لانفس له سائلة أي لادم ذاتي له بل ان وجد فيه دم
يكون منقولا ويحكم بقباسه ادم فقط فذلك قال لادم ولم يقل لادم فيه (قوله شئاش الارض) أي
وليس منه ما هو كالزغ والنساي من كل ما له دم ودم واسم انه لا يلزم من الحكم بطاهرة ميتة ما لانفس له
سائلة انه يؤكل بغير ذكاه لقول الشيخ خليل وانتقوا الجراد لها مما عوت به والحاصل ان الشئاش المتولة
من الطعام كدور الفاكهة والخبز وكل مطلقا غير المتولة اذا كان حيا وجب نية ذكاه بما عوت به وان
كان ميتا فان يخرج زغ ولو واحدة ولا أكل ان غلب الطعام لان قل أوساوي الى الرابع فان شئاش
غلب الطعام أولا فلا يطرح بالشئاش وليس كضفة شئاشه أي بحرية فلا تؤكل كافي عب لعدم يلزم
بابا حها اه شينافي مجموع به بالمعنى (قوله بخلاف القمل) أي قبته نجسة بخلاف الصنزون من انها
لا نفس لها سائلة فهي كالبرغوث عند (قوله وكذا ميتة البصري الخ) وفي الحديث أحلت لنا ميتتان
السمل والجراد على المذهب فيه تغليب السمل على الجراد لكون ذكاه بما عوت به مطلقا اه من شينافي
في مجموع (قوله ولو طالت حياته بالبر) أي ولو مات به على اظهار الاقوال ولو على صورة الخنزير والآدي
ولا يجوز وطؤه لانه بمنزلة البهايم بين رواطئه (قوله وجيع ماذكي الخ) لم يخل وجزؤه كاقال خليل لان
سكبه كالكل في مثل هذا (قوله من غير محرم الاكل) أي في شئال كبروه كسبع وهر فان ذكي لاكل لحمه
طاهر جلده بعباله لان يؤكل كالسمل وان ذكي قصد أخذه جلده فقط جاز أيضا أكل لحمه بناء على ان الذكاه
لا تبعض وهو الاربع (قوله لا تعمل فيه) أي على مشهور المذهب عندنا في الثلاثة وقابله ما نقل من
مالك من كراهة البغال والحمير والكرامة والاباحه في الخيل (قوله وكذا الكتاب) أي على القول بحرمه
أكله وأما على القول بكراهته فتعمل فيه وسأني القولان في باب المباح وأما الخنزير فلا تعمل الذكاه فيه
اجاما (قوله ولو من خنزير) أي لانه لا تصفه الطهارة وأما أسول الشعر فكالحل (قوله والجداد) معطوف على
الحى (قوله ولو من آدي) ذكرنا أو اني ولو كافر امتساكر ان لا يستأثمه الى صلاح (قوله وغير المحرم) أي
فلنه طاهر (قوله فمثل الثياب) ومن ذلك linen والحقائق والقهوة في ذاتها بباحة ويعرض لها حكم ما يترتب
عليها هذا زبد ما في ح نوار: ثلها الختان على الاظهر وكثرته هو اه من شينافي مجموع (قوله وهو
الخمر) أي فهو عندهم المتخذ من عصير العنب (قوله أو من نقيع الزبيب أو القرا وغير ذلك) أي كالستخرج

(٣ - صاوي اول) وسمل وقأته وتخرج خل أو حمر وروما ينحس وروما يرفع من مذكي) أي من الاعيان الطاهرة الجاد
وهو جنس بلبيس أي لم يحله الحلية ولا منفصل من حي فمثل الثياب بأقواه وجميع اجزاء الارض وجيع الماشات كالماء والزيت
لا اللبن والسمن وعسل النحل فانها ليست بحما لا تقصا لها عن الحيوان كالبيض ويستثنى من الجاد المسكرو ولا يكون الاماها كالخنزير
من عصير العنب وهو الخمر أو من نقيع الزبيب أو القرا وغير ذلك

أنه نجس ويحذر من مختلف خواشيشه والافئون والسكران فظاهر لانها من الجاد ويحرم تعاطيها لتغيبها العقل ولا يحرم التذوق بها في ظاهر الجسد ومن الطاهر لمن الاذى ولو كان كافرا ولو لم يكن غير محرم الاكل ولو لم يكن كافرا ولا يحرم السبع مختلف محرم الاكل كالحليب والخير فليته نجس ومن الطاهر فضيلة المباح من روث وهرور ووزيل دجاج وجام وجميع الطيور وما يستعمل للعبادة فان استعمالها الاكل أو شربها فضيلة نجسة وانقارة من المباح فضيلة طاهرة ان لم تحصل للعبادة ولو شكا لان شأنها استعمال للعبادة كالدجاج بخلاف غيرها الجوام فلا يصح نجاسة فضيلة (١٨) الا اذا تحقق اوطن استعمالها للعبادة ومن الطاهر مرارة غير محرم الاكل

من دقيق الشعر ويسمى بالنيس (قوله فانه نجس ويحذر شارب) أي حقيقة المسكر هو ما كان مائعا مائعا فيها للعقل معشدة ورفح سواء كان من ماء العنب وهو الخمر أو من غيره وهو النبيذ فوجب للمسكر الحرمة في قلبه كغيره وان لم يصب به العقل (قوله بخلاف خواشيشه والافئون) أي فليست من المسكر ولا من النجس ولا فوجب حدوا غناؤها الا بان تعاطي منها ما يغيب العقل والحاصل ان المسكر هو ما يغيب العقل دون الخواص مع نشأة وطربوا الخمر ويحذر ويحاله المفسد ما يغيب العقل دون الخواص لا مع نشأة وطربوا الخمر قدم ما يغيبها معها كالدابة فالا لول نجس والاشتران طاهران ولا يحرم منهما الا ما اترفى العقل (قوله ولو شكا) أي الا لا يجوز روي وجوبه الشغب في الخاشية شكا في المانع أي فلا يضر فان فقه الحيوان من مباح وغيره فكذلك الرحم ما لم يكن على صورة محرم الاكل كتنزيهه من شاة فهي نجسة كفضلتها على حال في نجس يستحب فعل التوب واليد من فضلات المباح وان كانت طاهرة اما لاستقذاره أو مراعاة الخللا لان الشافعية يقولون بنجاستها وذكر شغبنا في مجموعه ليس من التفتيق الذي قيل يجوز اهرامه الا شافعي في اباحة الخيل ومالك في طهارته وجوبه الا مالك كان من الاباحة أشياء قتال اه وذكر في مجموعه أيضا أن فضلات الانبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم لان الطهارة متى ثبتت فان فهي مطلقة واستبأواهم تزيدهم وتشرع ولو قبل النبوة وان كان لا حكم اذ ذلك كالعصاة لا سطفا منهم من أصل الخلق وان المني الذي شقت منه الانبياء طاهر بخلاف بل جميع ما ذكر من منه أصول المصطفى طاهر أيضا اه (قوله ومن الطاهر الفليس) أي ما لم يثاب في التغير أحد أو صاف العذرة فلا يضر جوشه ونفقه وتكرره اه من شغبنا في مجموعه (قوله بجوشه أو غيرها الخ) وقيل ما لم يثاب أحد أو صاف العذرة والمعتول عليه ما قاله الشارح وفي الخاشية طهارة التي تقتضي طهارة فلوصل للعدة من خيط أودهم وقالوا بنجاسته كافي كبر الخمر حتى وأما الذي أدخل في الدبر فنجس قطعاً كافي ح (قوله ومن الطاهر المسالخ) أي ولو بدل الموت لشدة الاستحالة الى صلاح بخلاف البيض فاندفع ماني الخاشية اه من شغبنا في مجموعه (قوله اذا خل الخ) أي الى العبادة به قبل (قوله أو جرح) فده ح بما اذا لم يعد اسكاهه بالبل ورد الاجهوزي في عب طاهر بالتصغير والتقليل ولو على ثوب تابها في ذلك الاجهوزي واستظهره في الخاشية وقيل لا بد من غسله لانه اسباب حال نجاسته وهو ماني شب وحب طهر الخمر بالتقليل والتصغير طهر اناؤه فيستتي بما في في قوله تغار فواص واختلاف في تقليلها بالحرمة لوجوب اراقها والكرهه والاباحة (قوله هو طاهر) ولكن المقدد الطهارة طهارة وهذا الشكيب ضعيف كاقتراره الشارح وغيره من اشياءنا (قوله والقسم بمت الخ) صاف على الطاهر الخ لانه لما ذكر الامكان الطهارة استمر ارضادها فتدفع بقوم الكلام عليها صراحة وان خدمه بعضها مراحة ونحنا كقوله الاممذ وما خرج بعد الموت ومفهوم قوله من غير محرم الا المسكر ومفهوم قوله ان يستعمل للعبادة ومفهوم قوله ان لا يتغير من حالة الطهارة ومفهوم قوله لا يجرى مفهوم لم يسبح (قوله غير الاذي) وأما هو

من مباح أو مكره والمراد به الماء الاصفر الكائن في الجلدة المعروفة للحيوان ومن الطاهر الفليس يفض الخاف واللام وهو ما تعلقه العدة من الماء عند امتلائها وكذلك في طاهر ما لم يتغير عن حالة الطهارة بمجموعة أو غيرها فان تغير نجس ومن الطاهر المسك وفارته وهو الجلدة المتكون فيها وكذلك الزباد وكذلك الخمر اذا خلل بفعل فاصل أو جرح أي صار كالخمر في اليبس بفعل فاصل فانه يصير طاهرا وأولى لو فخل بنفسه أو قصير بنفسه ومن الطاهر وماد النجس كالزبد والروث النجسين وأولى الوارد المتنجس فانه يطهر بالنار وكذلك خات النجس فانه طاهر وما شئ عليه الشغب ضعيف نعم قد بعضهم طهارة وماد النجس بما اذا أكلته النار وانغمق معه اجزاء العبادة بخلاف ما اذا كان رملده فوقع صلابته فبان على نجاسته وهو طاهر

ومن الطاهر اللحم الغير المسفوح أي الجاري من المذبي وهو الباقي بالعروق أو في قلب الحيوان أو ما يشرع من اللحم لانه يكثر المذبي وكل مذكي وجوه طاهر بخلاف سابق على محل الذبح فانه من باقي المسفوح نجس وكذلك ما جرد في بطنه بعد السخ فانه نجس لا يصرى من محل الذبح الى البطن فهو من المسفوح وقول من مذكي قديم معتبر أهله الشغب (والنجس ميت غير مذكر وما خرج منه وما انفصل منه أومن حي مما انفصل الحياة كحرق وظهر وظهر ونقص ونقص برش وجلد وودج) يعني ان النجس يفض الجليح أي الامكان للعبادة التي لا يتغير من غير الاذي وما عطف عليه وغيره كل برية نفس سائته من غم وهرور حان

فبقته

ولو لم يثبت بطهارة ميتتها لان دمه ما اكتسب لادائه وهو ضعف من حق العقل المشقة (١٩) وكذا كل ما خرج من ذلك الميت بعد موته

من بول ودمع ومخاط ويص
وقبر ذلك نجس وكذا كل
ما انفصل منه مما تحل
الحياة أو انفصل من حي
مما تحل الحياة كالدم
والعظم والعصب والقرن
والظلف وهو للغير وإنشأ
والخافر وهو للفرس والبغل
والجان فإراد بالظف ما يميم
الخافر فجاز وهو داخل
تحت الكف والظفر وهو
العصير والنعام والاوز
والدجاج والسن من جميع
الحيوانات ومنه نائب النعل
السمي بالناج ورج بعضهم
كرهته تنجس وإن ناصب
الريش من حي أو ميت وهو
الذي يشقه الرغب وتقدم
ان انجس طاهر كالشعر
لانه لا تحلها الحياة والجلد
من حي أو ميت كذلك نجس
ولو دبح فلا يصح به أو عليه
لتجاسسه ومعلوم من نحو
قوله عليه الصلاة والسلام
أبما جاء أي جلد دبح
قد طهر فحصل على
الطهارة القوية لا الشرعية
في مشهور المذهب وبعض
أهل المذهب حمل على
الطهارة الشرعية جلا
لألفاظ الشارع على الحقائق
الشرعية وحده أكثر
الأئمة لكنه ضعيف
ضدنا وقضا الإمام في
الكيميت وهو جلد الجار
أو الفرس أو البغل المدبور
ورج بعض المتأخرين طهارة
فيستعمل في الماشات

نجسته طاهرة على المعتقد خلا فالابن القاسم وابن شعيبان وابن عبد الحكم والقائل بالطهارة ابن
رشد نقل عن مصنف (٢٠) (تبيين) قد علمت ان في ميتة الأدي الخلف وأما ميتة الجن فتبينة لانه
لا يلحق الأدي في الشرف وان اقتضى عموم المؤمن لا نجس ان لم يلد الأدي ولو قيل بطهارة المسلم منهم
لكان له وجه وليس الفرع صادقا ١٥ شين في مجموعها قال عياض الأمر بفصل الميت وأكرامه
بالصلاة عليه بأي تنجيسه إذا لم ينعى لفصل الميتة التي هي مثل العذرة وصلاته عليه الصلاة والسلام على
سول بن بضا في المسجد وتبينه عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجسا مفصل التي ذلك (قوله ولو
تقية) بما لفته في قوله نجس سائفة (قوله وقيل الخ) هو قول مصنف (قوله نعم في الخ) فيستفاد منها ثلاث
في الصلاة قتلا جلا بعده ونقل ابن رزوق عن بعض الصالحين ان احتاج لقتلها في المسجد يندوى كاتما
قال ح كنهه على قول ابن شاس من علمها في الحرم فان في حياة الحيوان نجس ٢٠ قالها اجابا وان بني
على قول مصنف ان الميتة لا نجس لها سائفة ثم يخرج لتذكية الأزيادة احتياط (تبيين) إذا صارت
الميتة صغرا فالظاهر النظر لثقل العرب فان كان نجس لها سائفة ظهرت لاستحالة الخلال كدود العذرة
والحكم بنسب الميتة ١٥ شين في مجموعها (قوله وكذا في ما انفصل) أي أو أطلق يسير جلد مثلا (قوله
والعظم) أي فضة الحياة ظاهر قوله تعالى قال من يحيي العظام (قوله والدجاج) وما يأتي من ان الدجاج
ليس من ذي الظفر فالمراد به الجلد بين الأصابع والظفر هنا ما بقص (قوله ورج بعضهم الخ) أي
والفرض ان النعل غير مكتسب والافلا كراهة أضافا بسبب هذه الكراهة ان العاج وان كان من ميتة
لكنه الحق بالجواهر النفسية في تزيينها فاعطى حكمها وهو كراهة التعزير (قوله كالشعر) خلافا
للتجاسية أضافا لثبوت نجاسة شعر الميتة ولو دبح جلداه (قوله الجلد الخ) من ذلك ثوب الثعالب اذا ذكي بعد
تمام ما تحل له يظهر على الظهور وكذا اذا سسته وموسى ومنه أيضا ما يصح من الرجل بالجفر بخلاف ما نقل
من الرأس عند حلقه فروج معتقد في القول بنجاسة ميتة الأدي يكون نجسا على المعتقد يكون
طاهرا (قوله ولو دبح) أي عجز بل الرج والرطوبة ينجسه من الاستحالة ولا يشترط الدغ في فعل فاعل
بل ان وقع في مذبذبة طهر لغيره ولا يشترط ان لا تشترع عندنا وانما يلزم اناته عند التجاسية أضافا لثبوت
نجس وان طهارة الجلد بالدغ لا تنعدي الى طهارة الشعر لانه له الحياة وأما عندنا فالظاهر طهارة فانه
لا تحل الحياة فالفرس وان كان مكتسب مجموعي أو مصيد كافر قلدي لسه في الصلاة أو نجسة لان جلد
الميتة عنده يظهر بالدغ والشعر عنده طاهر والشافي وان قال بطهارة الجلد بالدغ فالشعر ياتي على
تجسيه ومالك وان قال بطهارة الشعر فالجلد ياتي على تجسيه فان أراد تقليد مذهب مالك والشافي لفتي
(قوله القوية) أي وهي النفاضة (قوله ووقف الإمام في الكيميت الخ) أي في الجواب عن حكم
الكيميت هل هو الطهارة أو القصة فقل في المدة لا أدري واختلف في وقته هل بعد قول أو لا والراجح
الثاني وادع ان في استعماله ثلاثة أقوال اجواز مطلقا في السيوف وغيرها وهو مالك في التجسية والجزاز
في السيوف فقط وهو لابن المرازين بسبب كراهة استعماله مطلقا قبل هذا هو الرج الذي رجع اليه
مالك ولكن ذكر بعضهم ان الحق أنه طاهر وان استعماله جائزا مطلقا وفي السيوف لا مكروه قال في
الاصل وجه التوقف ان القياس يقتضي نجاسته لاسيما من جلد جار ميت وحمل السلف في حلاتهم
بسوقهم وجبرها منه يقتضي طهارته والله قد كاهوا ان طاهر العمل لا نجس مفروضه فهو مستثنى من
قوله جلد الميتة نجس ولو دبح وانظر ما صلا طهارة فان قالوا الدغ فلا يلزم طهارة كل مدبور وان قالوا
الضرورة فلنا ان سلم على لا تقتضي الطهارة بل العفوق وحل الطهارة في كلام الشارع على القوية في غير
الكيميت وعلى الحقيقة في الكيميت فحكم وحمل الصابة عليهم الرضا في جزئي بحق العمل في الباقي ١٥
(قوله وهو شكل الخ) خدمت تخريرا الاشكال عن الأصل (قوله من نجاسة الجلد) أي غير الكيميت

كالسن والعسل ويجوز الصلاة به وهو مشكل لعدم الفرق بينه وبين غيره ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبور يجوز استعماله

في غير المائعات كالحبوب والحقق والخبر الغير المايول وكذا يستعمل في الماء المطلق بان يوضع فيه الماء سفرا وخضر لان الماء طهور لا يضره الا ما يضر لونه أو طعمه أو ريحه وأما المائعات كالسمن والصل والزيت وسائر الادهاق والماء الغير المطلق كما الورود من ذلك الخبر المايول قبل حفظه والطين فانه لا يجوز وضعه فيه ويتجس فيه وهذا معنى قوله وجاز استعماله بعد الدبغ في يابس وماء أو يأما قبل الدبغ فلا يجوز واستنوا من ذلك جلد الخنزير فلا يجوز استعماله مطلقا دبغ أو لا في مائع أو غيره وكذا جلد الاذن الشريف وكرامته كما يعلم من وجوب دقته (والدم المسفوح ٢٠) والسودا مفضلة الا في غير المباح ومستعمل القباصة (أي ان الدم المسفوح وهو

(قوله في غير المائعات) من ذلك لانه في غير الصلاة والجلوس عليها في غير المسجد لاقبسه لانه منع دخول التجس فيه ولو لمعقوا عنه (قوله والحقق) أي من غير ان توضع الرخا عليه (قوله في الماء المطلق الخ) وليس منه ليس الرجل المايولة وفاء للعطاب ذكره شجنا في مجموع (قوله فلا يجوز الخ) ومقابله ما شهده الامام أبو عبيد الله من الفرص بالقاء والراء المفتوحين من انه كثيرا في جواز استعماله في اليابسات والماء بعد دقته (قوله جلد الاذن الخ) أي اجاط (قوله المسفوح) أي الجاري يولون معن ذواب وقراد وحلم وبق وراغب خلاطين قال بطارته منها وتظر بعضهم في الدم المسفوح من السفن هل هو خارج عند التقطيع الاول لا يخرج عند التقطيع الثاني أو الجاري عند جميع التقطيعات واستظهر الاول وبعضهم قال بطارته دم السفن مطلقا وهو ابن العربي ويرتب على الخلاف جوازا على السهل الذي يرضخ بعضه على بعض ريسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك فعلى القول بنجاسته لا يؤكل منه الا الصف الاول وعلى كلام ابن العربي يؤكل كله وقد كان الشارح رضي الله عنه يقول الذي آدين الله به ان الفسخ ظاهر لانه لا يلج ولا يرضخ الا بعد الموت والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته الا بعد خروجه وبعد موت السفن ان وجد فيه دم يكون كالباقي في العروق بعد ان كاة الشريعة فارطوبات الخاطبة منه بعد ذلك طاهرة لا شئ في ذلك اهـ ومذهب الحنفية ان الخارج من السفن ليس بدم لانه لا دم له بعدهم وحقيقة فهو طاهر على كل حال وعلى القول بنجاسة الدم المسفوح فيه اذا شئ هل هذا السمن من الصف الا على أوم غيره أهـ كل لان الطعام لا يطرح بالشئ (قوله وكذا السوداء) أي التي هي أحد الاخلات الاربعة الصغراء والدم والسودا والبلغم ولا يد في كل انسان من وجود الاخلات فالسودا والدم نجسان والصغراء والباقي طاهران (قوله الخالص) أي الذي لا خلط فيه ومن السوداء أيضا الدم الكدر أو الاحمر الغير النقي أي شديد الحمرة (قوله فضلة الاذن) أي خبر الانبيا وما لا انبيا فيهم ما يفصل منهم ظاهر كما تقدم (قوله كانهير) أدخلت الكلف فهو الوطواط من كل مكروه الا كل فكرهه الاكل ومجرمه فضله نجسة وان لم يستعمل القباصة (قوله فضلة مستعمل القباصة الخ) أي وان لم يكن يحرم الاكل ولا مكروهه (قوله حلت على الطهارة) أي استصحاب الأصل ومن قواعدنا استصحاب الأصل ان لم يغلب العارض (قوله أولى وأخصر) وجه الاول انه ان اسم العذرة لا يكون الا لما خرج من الاذن خاصة بخلاف الفضلة فانه شامل له وبغيره والاخصر به ظاهرة (قوله من حال الطعام) وان لم يشابه أحد أوصاف العذرة كما تقدم من المعتقد بخلاف الفلن فلا تصرف فيه الجوزة لتكرره (قوله المني) هو مذى يودي يوزن على وسبي (قوله من مباح الاكل) أي وانما حكمه بنجاسته الاستقذار والاستعمال الى فساد ولا ان أسلمه ولا يلمز من الطوعن أسلمه الصغرة عنها (قوله في مائع تجس الخ) أي من طعام أو ما مضى حلت فيه القباصة بعدما صار مضافا أو ما حلت فيه نجاسة قبل الاضافة ولم تغيره ثم أضيف بطارته فانه طاهر وقد أنكر

الذي يسيل عند مرجه من دمج أو قصد أو جرح تجس وكذا السوداء هو ما يخرج من المعدة كالدم الخالص بخلاف الصفراء كما تقدم ومن تجس فضلة الاذن من قول وصدة وفضلة غير مباح الاكل وهو يحرم الاكل كالخار أو مكروهه كالهرم والسبع وفضلة مستعمل القباصة من الطيور كاله جاج وغيره أ كذا أورس اذا شربت البهائم من الماء المتنجس أو أكلت نجاسة فضلتها من قول أورث نجاسة وهذا اذا تحقق وأظن وأما الشئ في استعمالها فان كان شأنها استعمال القباصة كاله جاج والفارة والبقرة الجبلالة حلت فضلتها على القباصة وان كان شأنها عدم استعمالها كالحمام والتمن حلت على الطهارة والتفسير فضلة أولى وأخصر من تفسيره ببول وعذرة (والمني المتغير والمني والمذى والودي ولو

من مباح) التي ما شهده المعدة من الطعام عند تغير المزاج فهو نجس ان تغير من حال الطعام طعمه أو لونه أو ريحه والا في ظاهره كما تقدم ومن التجس المني وهو ما يخرج عند الفذة الكبرى عند الجماع وهو المذى وهو الماء الرقيق الخارج من الفذة كرا أو فرج الاذن عند ذكر الجماع والودي وهو ما خائر يخرج من الفذة بلا فذة بل لتصوره أبيض طيبة ونفايا يكون خروجه عقب البول ولو كانت هذه الثلاثة من مباح الاكل ولا تخاف على بول (والقيح والصديد وما يسيل من الجسد من ضرر) من التجس القيح بضع الغاف وهو المدة الخارجة تخرج من الغم والصديد وهو الماء الرقيق من المدة فيخاطه الدم من التجس على مسال من الجسد من نقط نار أو جرب أو حكة ونحو ذلك (فان حلت في مائع تجس ولو تكر كما دم

ان ظن سر ياتها فيه والا فقدر ما ظن اذا حلت النجاسة في ماء كثر يتوصل اليه وما يورد ونحوه فليس ولو كثر الماء وقبل النجاسة
كنقطة من طول في قنطرة مما ذكر كالتبصير الجاهل كمن جامد أو زبد أو وصل (٢١) جامد وقت فيه نجاسة أو مات فيه فأرثان

في هذا شيئا في مجموعه بقوله

قل للفقهاء امام العصر قدم جرت ثلاثة بانواع احدها

لها الطهارة حيث البعض قدم او ان قدم البعض فالتبصير ما السبب

وفيه ايضا هل القملة تبس الجبن الكثير وهو الاقوى حيث لم يخص في محفل أو جاس على محرم جهل
عينها يابدة ولو قبل بالعفو عما بهر حسن كما في بيان هرقة في روث فارة ابن القاسم من فرغ عشرة قلال
سمن في زقاق ثم وجد في قلة فارة لا يدري في أي الزقاق فرغها تبس الجميع وليس من باب الطعام لا يطرح
بالشكل لا ذلك في طرو النجاسة وهي هنا محققة ولما لم تنعين تعلق حكمها بالكل وهو المشهور ولو أدخل
يده في أو فزيت ثم وجد في الأولى فارة فالثلاثة نجسة ابن عبد الحكم وكذا الباقي ولو مائه وهو نجسه
وقال أصبح ما بعد الثلاثة طاهر حال والطاهر الطهارة ان ظن زوال النجاسة بقول المصنف وان زال
هين النجاسة بغیر المطلق لم تبس ملا في محلها وفي الحاشية الطعام اذا وقعت فيه قلة بؤكل فلتها وكثره
نص عليه ابن بونس قال شيئا في مجموعه والطاهر ان الفرع مبني على مذهب معنوت من أما لانفس
لهما سائفة اه (قوله ان ظن سر ياتها فيه) اما بسبب كونها مائة أو بطول مكثها وكان يضل منها شيء كما
يأتي للشارح (قوله كنقطة من طول الخ) هذا هو المشهور ومقابله يقول ان قليل النجاسة لا يضر كثير
الطعام (قوله أو ماتت فيه فارة) أي متل من كل حيوان ميتة نجسة (قوله ولو شئت في سر ياتها الخ) مباينة
في الاستعمال وقوله لان الطعام الخ حلة للبالة (قوله والكلام) أي المتقدم من التفسير بين السر يان
في جمعه أو بقدره (قوله كظم ومن) رومته العاج الذي تلبسه القساوي يباشر في بشو العين (قوله أشعل)
أي لشمول الماء المضاف (قوله كلهم طبخ) احتريه من سلق نحو الدجاج لا خذرشه وفي باطنه النجاسة فلا
يضر (قوله وزيون الخ) ومن ذلك اختلاط النجاسة بالزيت نفسه فلا يقبل التطهير خذ لا بالان الباد فانه
قال يمكن تطهيره بسبب الماء عليه وخصفصته وتقبل الاناء من أسفل وبالماء منه ويكره ذلك حتى
يطلب على الظن زوال النجاسة (قوله ويبيض سلق) ورمته اذا وجدت فيه واحدة مدونة فترمشت في الماء
وشرب منه غيرها حيث لم يبق الماء مطلقا ومثل يبيض الطعام وغط فشره لا ينافي أن يكون له مدام
يسرى منها الماء (قوله وغار بغواص) قال بن اطلق في الغفار والطاهر ان الغفار البالي اذا حلت فيه
نجاسة فغواصة قبل التطهير فيصم كلام المصنف على غار لم يستعمل قبل حلول النجاسة فيه أو
استعمل قليلا وهذا خلاف ما في الحاشية حيث قال وغار بغواص ولو بعد الاستعمال لان الغفار يقبل
الغوص دائما كما في كثير آخر من خلاص الفتاوى الاول أوجه ثمان عدم قبول الاناء للتطهير اغماو
باعتباره لا يصح به مثلا أو ما الطعام يوضع فيه بعد غسله فانه لا يبيض به لانه لم يبق فيه أجزاء النجاسة كما
قاله أبو علي المسناوى فقلان بن ومثل الغفار أو في الخشب التي يمكن سر يان النجاسة الى داخلها اه
من حاشية الاصل (قوله يعني ان المئات الخ) هذا التعميم أدخلته الكافي (قوله ونحوها) من كل طعام
ما فيه وما يورد (قوله يصبأ) خلافا لابن اللاد (قوله بشي غواص) محله في غير الخمار أو خمر أو خمر
فان اناءه يظهر كالتقديم ومحله ايضا ما يصرق في الغفار باذائه يظهر ككونها مطهرة على المعتقد (قوله
ونحوها) كاليد يحمى ويطافى النجاسة فلا غوص لها فيه لدفعها بالخارج أو ما المصبوغ تبس فيطهر
بازالة الطعام ولا يضر اللون والريح اذا صر كياقي (قوله وجاز انتفاع بجنبس) أي وهو ما كان طاهرا في
الاصل وطرا عليه نجاسة والنجس ما كانت ذات نجاسة كالبول والصدرة (قوله ولا يجوز بيعه الخ)

في أجزاء الغفار ان كان القيس ما شاك لبول والماء المتبصير والدم اذا مكث مدة فظن سر يان ما ذكر في أجزاءه وخرج بالغفار النجاسة
والزجاج ونحوها بالقواص النجاسة الجاهدة اذا حلت بالغفار فانه قبل التطهير (وجاز انتفاع بجنبس في غير مسجود آدمي) يجوز الانتفاع
بشيء النجس من الطعام وغيره بان يبقى به الدواب والزعرور به ونحو محله ويعمل من الزيات المتبصير ساوون وضيق ذلك ولا يجوز بيعه

لقد امكن تطهيره بخلاف نحو التوب لكن اذا سيع لا بد من البيان الا لا بد من الاستغفار به كذا اوشر بولايد بن بهنام على ان التطهير بالمختص حرام ارجح انه مكروه وقبحا لانه فصلاته والطواف ودخول المسجد والا مسجد فلا يتفق به فيه فلا يصح فيه بالربنا المختص نعم اذا كان الصباح خارجا وضوءه جاز وأما نفس الذات فلا يجوز الاستغفار به بحال الاجل الميتة المدفون على ما مر والاطم الميتة المضطر والا تغفر لاسافة قصده اذا ضرورت تباع المخطورات ويجوز طرح الميتة للكلاب وان يوقد بطنه ما على طوب أو حجارة (محرر على ذكر المكلف استعمال حرور على ما يجب التقدير ولو انشرب الا بالسيف والمخضف والسفن والافسوخات انقضت ان كان درهمين واتحد) لما كان محرم (٢٢) الاستعمال من الطهارات يشبه استعمال المختص في المنذر كرويه ما والمعنى انه يحرم

على الذكوالباغ العاقل استعمال الحرير الخالص لبس او فرشاً وغطاء واما الخنزير وهو ما كان سداً من حرير وخنثه من قطن أو كان قبيل بصر منه وقيل يجوزاه وقيل بكرهه وهو الاربع وجاز ستارة من حرير اذا لم يستند المكلف اليها وكذا بشهادة أي ناموسية وحرم عليه أيضا استعمال الخلق بأحد التقدير الذهب والفضة سبعا او طرزا أو زوا أو في الحرمه اطلق نفسه كاساور وحزام ولو آتت حرب تكبر وسكن وحرية الا بالسيف فانه يجوز تحليته بأحد التقدير سواء كان في قبضته أو غيره والا المكلف فيجوز تحليته بها للتشريف الا ان كانه أو كناية أو اشاره أو عزابه بذلك مكروهة لانها تشغل الهادى عن التدبر واما كتب العلم والمحدث فلا يجوز تحليتها بأحد التقدير

خلاف الا وهو (قوله الا الا بدني) ولو غير مكلف يتعلق الخطاب بولييه (قوله وارجح انه مكروه) أي في غير الحرم وأما هو فيصير التطهير باثاقا (قوله فلا يتفق به فيه الخ) فان بن المختص مسجد ليس بطاهر ولا يعدم وأما لو كتب المكلف بنفس فانه يبدل (قوله لاسافة قصده) أي فقط فلا يجوز اذواه ولو تعين وفي غيره من التباسات خلاف ان تعين ولا شر به دفع العطش لانه يزيد وأجاز له الخفية والشافعية كدفع الهلاك بعدم الرطوبة لا العطش نفسه والطاهر ان الخلف نظي اه شينافي مجموعه (قوله ويجوز طرح الميتة الخ) ويجوز أيضا وضع القباية في الزرع لقصه كاطعام البطخ ولكن يجب عليه البيان عند البيع (قوله على ذكر المكلف) خرج الاثنى والعشرين فيجوز للتأني استعمال الحرير بأى وجه وليس التقدير كإياي في قوله وجاز للمرأة الملبوس الخ وأما الصبي فيجوز لولي الباسه الفضة ويكره له الحرير والذهب كما يشهد ح وغيره (قوله بأحد التقدير) وأولى بهما على (قوله وفرشاً) ولومع كيف حائل قال المازري وأجاز الخفية فرشاً وتوسده ووافهم ابن المباشون وأجاز ابن العربي بها لأمته وأجاز ابن حبيب الحكة وأجاز ابن المباشون للبهاد والمخدا الحرمه في الجميع الا العلم اذا كان أربعة أصابع متصلا بالتوب كشرط الحكة واما قل من حرر في أثناء التوب فما نسخ به رغويرة ومنه ما شغل به رعى الطارة مثلاً لا تكتفى بوجوه القبطان والزرثوب أو سبعة وألباطة به اه شينافي مجموعه بالمعنى (قوله وهو الاربع) ولكن الزرع تركه لانه من الشبهات ومن ترك الشبهات فقد استبرأ منه وهو روضه (قوله وكذا بشهادة) ومثله الرأية لمخصوص الجهاد لولي والسباغ الاثنى والباس وغاها لشافعية اه شينافي مجموعه (قوله الا بالسيف) قال في حاشية الاصل تخلص العلامة الصدوى اذا كان اتخاذه لاجل الجهاد في سبيل الله واما اذا كان لغيره فلا بد الا سلام فلا يجوز تحليته (قوله بأحد التقدير) أي أو بهما (قوله وأما كتب العلم الخ) أجاز البرزقي تحلية الهوا لكناية المكلف وقطعة الاجازة (قوله فيجوز ربطه) أي وله اتخاذا لا تشعور بطن السن مع الوارد بالنسب الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ومثل الربط عند التخلل ردها اذا سقطت وربطها بما ذكرنا مما جاز ردها لان ميتة الا بدني طاهرة وكذا يجوز ردها لمن طاهر وأما من ميتة فتقولان بالجواز والمنع وعلى الثاني فيجب عليه قله ما عدا على صلاته ما يتعذر ذلك (قوله اتخاذاً) واظهر له يجوز تعريض عضو سقط من أحد التقدير قياساً على الاتف (قوله بل يندب الخ) وكذا يدب كونه بأسرى لانه آخره على الله عليه وسلم ولقيان في تناوله فيجوز له عند الاستبراء بذهب جعل قصه لكف لانه أبعد من العيب (قوله الا ان يشل الخ) أي بان كان ثلث فأقل (قوله) يجوز خش الخواص نكش أصحابها وأما ما الله تعالى فيها هو قول مالك لو كان نقش خاتمه عليه السلام محمد رسول الله في ثلاثة أسطر (قوله ويكره القتم الخ) أي على الأصح الا لفظ كنع الخاص

والا السن ومراهه ما يشغل الضرر اذا تشغل فيصير ربطه بشرط منها وكذا يجوز اتخاذاً من الأصفر أحدهما اذا قطع الآخر وكذا يجوز اتخاذاً من بل يندب من الفضة فقط اذا كان درهمين شرعياً في داخل لا أكثر من درهمين وكان مقدراً ان تعدد ولو كان اتخاذاً من درهمين فاقب فيصير كالمو كان ذهباً أو فضة ذهباً الا ان يقل الذهب من الفضة فلا يحرم بل يكره ولو تغير من الفضة وكان لوطي بالذهب فيما يظهر لانه تابع ويكره القتم بالحديد والفضة ونحوهما قولنا ان كان الخنزير يذو على كلام الشيخ لا بد منها (وعلى المكلف مطلقاً اتخاذاً باسمه ما ولو لفقته أو غشيت فضه وفي السوء قولان) بمعنى انه يحرم على المكلف في كماله أن يأتى اتخاذاً من ذهب أو فضة ولو لم يستعمله بأشغل لا يندبه للاستعمال ومن المصلح ان سد الفرائع واجب عند

الامام فلا يجوز اتخاذه لئلا يدخلوا رعايته الدهر ولا التزم به على دفع وغيره بخلاف الحلي بقضه الرجل لعاقبة الدهر بطار ووعظا هراذ الحلي يجوز استعماله لنفسه والا نال لا يجوز استعماله للرجال ولا نساقفه ولو لقضية رد على من يقول يجوز اتخاذه لقضية وقوله وأعشى في حيز المأبغة أي بحرم الانا من الغف أو الغضة وقوشى ظاهره ضاس أو صامس أو قز برنظر الباطنه خلافا لمن يقول يجوز انظر ظاهره وقوله وتضيقه عطف على اتخاذه الصبر ما دعى الا نال لا قيد كونه منها أي بحرم على المكلف ان ذكر أو الاتي ان تضيق بالانه الخشب أو الخمار كالصنعي بأحد التقدين أي ربط كسره أو شقه بهما أو ما لا نال اذا كان من نحاس أو حديد كالصندور والحصى والباشر والعاقم من ذلك وموت أي طليت بأحد التقدين ومن ذلك إل كلب طلي (٢٣)

والمنع واستظهر بعضهم القول بالجواز نظر الباطنه والخطي تسب وقد علمت مافي كلام الشيخ رحمه الله من اطلاقه القولين في الجميع بلا ترجيح (الاجوهرو جاز للمراة الملبوس ونحوه ولو فعلا كرد وصرير) جوهر بالرغم عطف على استعمال أو اتخاذا أي لا يحرم جوهر أي استعماله أو اتخاذه فهو على حذف المضاف ويجوز حرمه عطا على حرره أو ان لا حذف في الكلام والمصنف ان الجوهر كالياقوت والزبرجد والؤلؤ والابهر لا يحرم اتخاذه ولا استعماله أو اتيه خصالا لمن قال لا يجوز استعماله أو اتيه فانه ضعيف جدا ما كان ينفي الشيخ رحمه الله تعالى ان يذكر فيه القولين ولا يلزم من نكاسه حرمه استعماله وكذا لا يجوز للمرأة الملبوس من الحرير والذهب والفضة

الاصغر والرصاص والحديد الخ ولا يتقيد بدهرمين فيما يظهر وجاز اتخاذه وتنبه كصديق (قوله فلا يجوز اتخاذه الخ) أي ولو للصبيان والنهي يتعلق بالاولياء (قوله لعاقبة الدهر الخ) أي والفكر أو نحوه (قوله رد على من يقول الخ) أي فان بعضهم يجوز ذلك والحاصل ان اقتناءه ان كان بقصد الاستعمال فهو حرام باتفاق وان كان قصد العاقبة أو التجميل أو لا قصد شي فكل قولان والعقد بالمنع وأما ان اقتناءه لاجل كسره أو قتل أسير به فلان هذا يحصل ماذ كره أبو الحسن على المدونة وارتضا بن ودا لغيره وكذلك يحرم الاستيفار على صياغته ولا ضمان على من كسره أو تلف ثقت الصباغة ويجوز بيعه لان منها ما لا يجاماه من حاشية الاصل (قوله لا يقيد كونه منها أي فيه استخدام (قوله في الجميع) أي جميع المسائل الخمسة والحاصل ان كل مسألة فيها أحد القولين مرجع على الاسترخاء مرجع في المقتضى والمضيق رد في الحلقه المنع والمرجع في المدونة وانا بالجواهر الجواز (تنبيه) قال في حاشية الاصل تزويج الحيطان والشقف والتشجير بالازهار والذهب والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكره اذا كان يشغل المصلى والا فلا (قوله ولا يلزم من نكاسه الخ) أي لان حرمة التقدين تضيق المعاملة على العباد فلا يقاس عليها الجواهر (قوله ولو فعلا) في ح أن نل ذلك الخلاف الواقع في المذهب القائل بالمنع (قوله لا يجوز لها الخ) فكل ما كان خارجا من جسدها لا يجوز اتخاذه من أحد التقدين ولا من الحمل به وأما حرم عليها تلبية السب لانه من زينة الرجال وجاز له اتخاذه شرط السر من حرره لا نكاحه في الحرير أكثر من التقدين

❦ (فصل) ❦ (قوله نجس الزنا الخ) أي وجوب شرط كآي وكذا يجب تغليلها كتطهير أحد كيه حيث لم يكنهما بالمخلاف ما اذا كانت القصة في فعل واحد فلا يلزم غسل البعض ان لم يقد على الكل لانه يريد ما انتشرا كان شرب وح (قوله المصل) المراد بغيره الصلاة أو ما ان يرددها فلا يجب ان اتها بل تندب اذا لم تكن غمرا أو اردا المصلى ما شمل الصبي والخطاب بالنسبة لقوله خطاب تكليف بالنسبة له خطاب بوضعيه (تنبيه) انه صلافة النافذة بالنسبة ممنوع مانع من محبتها ولا تقضى لانها نجس فاشبهه من افتحه بعد ما كان في الحاشية (قوله ودينه) أي ظاهره ومن ذلك داخل أغنه وأذنه وبعينه فهي من الظاهر في طهارة الخث ومن الباطن في طهارة الحديث ولم يجوزوا من الظاهر في طهارة الحديث لمشفقة التكرار (قوله ان ذكر وقد) هذا هو المشهور من أقوال أربعة الذي انبث عليه فروع المذهب والمشهور الثاني السنة ان ذكر وقد روي في الشارح وهو ان كان معتق الا ان فروع المذهب ثبت على الاول والثالث الوجوب مطلقا كطهارة الحديث وهو كذهب الشافعية والجمهور والرابع التلب لكن هذا القول ضعيف في المذهب (قوله هل يحول المصلى الخ) من ذلك لو وضع بـ لـ غـ فـ

والخطي حراما ولو فعلا أو قفا بالان حرام الملبوس ويطي الملبوس ما شام به من فرش وما شامه زوما عتيق بغيره لا يجوز ما لم يكن ملبوسا ولا لحاقه بالرد بكسر الميم وكالسير بالاولا من أحد التقدين كالتقدم ولشط والمكسلة والمدة وكذا لا يجوز تلبية مذكرهما ولا تحليه سيفها ان كان لـ سيفه ذلك وظاهره ولو كانت تقابل به ولو ألتى الكلام على الماء المطبق وعلى ما يعرض لمن تعذر بنفس أو ظاهره وعلى الاعيان الظاهرة والنجسة ثم يرد في شروط الصلاة من طهارة حدث وحدث واستقبل وترعوه وقوبه طهارة الخث بقية الكلام عليه قال ❦ (فصل) ❦ (قوله نجس الزنا الخ) نجاسة عن حمل المصل ودينه ومكانه ان ذكره رد الا بعد موت) يجب شرط ازالة حكم النجاسة بالماء المطلق من كل يحمل المصلى من ثوب أو عمامة أو نعل أو حزام أو منديل أو غير ذلك ومن يدينه من مكانه

وهو غائبة أعضاؤه من قديمه وركبته زيدية وجبهته فلا يضر نجاسة ما تحت صدره وما بين ركبته ونحو ذلك ولو تحرك بجزءه ولا ماتحت حصيره ولو اتصل بها كقروءة ميتة صلى على صوفها بخلاف طرف عمامته الملقى بالأرض أو طرف رداءه الملقى به فجاءه فانه يضر لانه في حكم المحلول المصلى (٢٤) وعمل كونها شرط صحة الصلاة ان ذكره قد روي في ازالته فان صلى بالنجاسة ناسيا لها حتى

فرغ من صلاته أو لم يعلم بها في وسطه وكان بها نجاسة وكان يمكن ان يتحرك بجزءه لصغرهما بخلاف عقود الصلاة حيث كان طاهرًا فلا يضرهما النجاسة أو ثوب مخصص جاء على كنف المصلي مثل ما لم يصرح به لاله (قوله ونحو ذلك) كوضع السجود للموحي فلا يشرط طهارته كافي شب وعيب بخلاف حصر عمامته عن جبهته فيشرط للإجماع على ترك نجاسة السجود والاختلاف في ازالة النجاسة وقال شيخنا في مجموعها والظاهر اعتبار المس برأيه لا بحسنه وقال في الحاشية الشعر كطرف الثوب أي لا يضر منه النجاسة (قوله ولا ماتحت حصيره) لما سيأتي في الفوائد في قول خليل وليس من شرط نجس طاهره فالاول مفهوم لم يرض اغتياش طرفه فقال السائر من محمول المصلي فلا يكتفي بستره بالنجاسة المكاتبه من ثوبه اللباس له ولو طال جدا (قوله لانه في حكم المحلول الخ) ومن ذلك اذا كان الوسط على الأرض نجسًا وأخذ كل طرف طاهرًا بطلت عليه ما (قوله أو لم يعلم بها) أي من أول الامر فإدراكه بالناسي من سبق له علم بجماعه دخل الصلاة ناسيا ففرق بينهما (قوله في الوقت) أي ان كان له الوقت فادفاه والا فلا تعاد كالغائبة والنفل المطلق الامساكي من ركعتي الطواف (قوله ما في مسابقي في التيمم) في قوله فلا تيسر أول المختار والمتردد وسطه والراجح آخره فالمراد بالوقت الذي يؤثر فيه الاختيارى وأما الضروري فلا تفصيل فيه بل يقدم ولو كان راجحيا (قوله مادام الوقت) أي الا في الشارح (قوله لا يصرف) بإخراج الغائبة فيه وفيما بعده وهذا على مذهب المدونة ويبحث فيه بان القياس ان الظهور في القدر وهو العاشان للثالث والصحيح للاسفار وفريقان الاعادة كالتغفل فكما لا يغتفل في الاصرار لا يعاديه وينفصل في الليل كله والافقه وان كرمت بعد الاسفار من نام من رده الا ان القول بانه لا ضروري للصحيح قوى اه من الاصل (قوله ان ذكره قدر أيضا) أي فهو قد في الوجوب والنية معارضة مع ثار شاع وبالأجودى وفي ان ممر زقود ح أنه يفسد في الوجوب فقط وأما النية فهو مطلق سواء كان ذكرا أو أنثى أم لا فان قلت جعل القول بالنية مطلقا رده عليه ان العايز والناسي مطالبان بالأزالة على سبيل النية مع انه قد تقرر في الاصول امتناع تكليفهما قلت من قال بالنية حالة لغزو النفس ان أراد غزوها من ثوب الاعاد في الوقت بعد زوال العذر وليس مراده طلب الازالة لعدم اكتمالها وقد يقال ان الاجهوى نظرا الى رفع الطلب عنهما حالة العذر فقال انه قد فيه ما غيره نظرا الى طلب الاعادة منهما في الوقت فقال انه قد في الوجوب فقط وكلاهما صحيح وعاد الامر في ذلك لكون الخلاف انظما الظهور اه من حاشية الاصل (قوله وتدعى الى الثاني) أي ولا غرابة في التسدية والادعية فقد قاله في الصلاة بجعل الاصل وهذا في ان الخلاف حقيق وهو ما يقتضيه التشهير والاستدلال واختلاف التفاريع روجه الاجهوى ومن تبعه كتب عليه فصار من التعذيب في البول لهذه الامة محمول على ابقائه بالنجاسة بحيث يطل الوضوء فان الاستبراء واجب اتفاقا لم يلح و الى انه لفتنى فلا وعهدت الاعادة اجد او جوب بالترك السنة على أحد القولين وببحث فيه شيخنا في مجموعها بان هذا اعترافه بحقيق له ثمرة فان الواجب يطل تركه اتفاقا أي لا على أحد القولين ثم قال نعم معناه ان السنة اذا شرفت فرفضها ابطال تركها اخطا لكنه يجعل كل خلاف على هذا الوجه لفتنيا وهو يحد ضيق ثمرة الشهير وألصقه وما عيده كونه لفتنيا ما رضاه ر نفسه من عدم تنقيده السنة بالذكر والقدرة والوجوب مقيده وقال في الاصل عند قول المصنف خلاف لفتنى لا تخافهما على اعادة الذكر القادر اجد او العايز والناسي في الوقت فله ح ورد بوجوب

فرغ من صلاته أو لم يعلم بها حتى فرغ منها فصلاته صحيحة ويندب له اعادةها في الوقت وكذا ما من جرح من ازالها لعدم ماء طهوره وعدم قدرته على ازالته أو لم يجد فوبا غير المتنجس فانه يصلى بالنجاسة وصلاته صحيحة ويصير عليه تأخير ما حتى يخرج الوقت ويصل أول الوقت ان علم ان وطنه لا يجدها ولا وثوبا آخر في الوقت وان ظن القدرة على ازالته آخر الوقت آخرها قيسا على مسابقي في التيمم ثم افقه ان وجد ما يزيلها به في الوقت أو ثوبا آخر ندب له الاعادة مادام الوقت فان خرج الوقت فلا إعادة والوقت في الظهور في الاسفار وفي العاشان طلوع الشمس وفي الصبح طلوع الشمس وما مضى عليه من ان ازالة النجاسة واجبة ان ذكر وقدر هو أحد المشهورين في المذهب وعليه فان صلى بها مادام قادرا على ازالته لمعاد صلاته اجد او جوبا لبطالها والمشهور الثاني ان ازالته ناسية أي ان ذكره وتقدر أيضا فان لم يدكرها أو لم يقدر على ازالته اجد

الاعادة

بوقت كقول الاول وما له اجد اذا وقع بعد ابد لكن بدنا فاعلم انها يتفقان

على الاعادة في الوقت تدعى الناسي وغير الماهر في العايز ويتفقان على الاعادة ابد في العامد اذا ذكر لكن وجوب على القول الاول وبما في الثاني وقولنا من محمول المصلى أعين من قوله ثوب لانه يشمل الثوب أي الملبوس

وغیره ویشکل ما استقر یطنه من التیاسة كان شرب مخرج الحیج علیه ان یقایها ان آسكن والا كان یطرا (فسقوطها علیه فیها أو ذكرها مبطل ان اتسع الوقت ووجد ما تزال به) الفاها التفریع فذكرها أولى من ذكر الوابیه فی اذا علمت ان إزالة التیاسة واجبة فسقوطها على المصل مبطل لصلاته ولو قبل غلم التلقظ بالسلم ان استقرت علیه بان كانت رطبة أو یا سة ولم تقدر حال سقوطها والای تبطل واتسع الوقت لازالها وادراك الصلاة فيه ووجد ما تزال به من الماء المطلق أو بغير المتبص وكذا تبطل اذا اذا ذكر التیاسة وهو فی الصلاة أو عليها وهو فیها تبطل اذا اتسع الوقت (٢٥) وجد فی یومار یلها به وهذا ان القیدان زناهما على الشیخ وبقي

أنه لا بد ان تكون التیاسة عملا یعنی عنها كالبول فان كانت مما یعنی عنها كدرهم لم تبطل فاشهد أربعة بالنسبة اسقوطها وثلاثة بالنسبة لذكرها وقولنا واتسع الوقت أى لادراك ركعة بعبودتها فاكثر لا أقل وسواء كان الوقت اختياريا أو ضروريا فاذا ربيع الوقت ركعة كلها ان كان الوقت ضروريا فلا إعادة وان كان اختياريا أملاها فی الضرورى ندبا على ما تقدم (لان تعلقت بأسفل نعل قبل رجله الا ان رفضها بها) لا تبطل الصلاة اذا كانت التیاسة متعلقة بأسفل النعل ثم حل رجله من نعله أى أخرجهما بلطف من غیر ان یرفع رجله بالنعل المتخصة فان رفع رجله بها بطلت لانه صار حادلا للتیاسة كما تبطل لو كانت التیاسة فوق نعله وكان ذاكرها ولو لم یرفعها لانه حامل له اقول الشیخ أو كانت أسفل نعل یعنی وهی

الاعادة على الوجوب ونهى على المسبة وبان القائل بان حدهما رد ما قلناه الاخر فالحال معنى (قوله وغیره) أى من سائر ما به الشارح علیه (قوله فیص علیه الخ) هذا رواية محمد بن المواز قال التوسی ذلك الاكل والشرب لغو فلا یؤمر بتقایه ولا إعادة وهو ضعیف (ان قلت) حیث صارت المعدة نجسة بمجرى الشرب (قلت) انه ما یؤمر بظهور نفس المعدة فانه بما یقدر علیه من التقایه والظواهر انه اذا قدر على البعض وجب لان قليل التیاسة واجب اه من حاشية الاصل وحل وجوب التقایه المذكور مدة ما یرى بقاء التیاسة فی بطنه یقینا أو ظنا لا شکا فاذا كانت مخرجا وجب الاعادة ثم ما یظن بها مخرجا فان حقول للعذرة فیه یعانیها (قوله فسقوطها علیه الخ) أى على المصلی ولو سوا أو بالغا فی نعل ما مرما أو اماما وإذا تبطل لها بالشرط الا نیة ولوجهه على أحد القولین وقد تبع المصنف فی البطلات شیخه لا التابع لابن رشد فی المقدامات وفى المدونة وان سقطت علیه وهو فی صلاة قطعها والقاع یؤذن بالانقضاء واختلفوا هل القطع وجوباً أو امصاصاً بالنظر فی تیسیه موت الله بقولها بوسطة كسقوط التیاسة على الظاهر اه من حاشية الاصل وقولنا أو اماما أى یستلحق فیه من جهة مسائل الاستقلال وان علمها ما ومما مامه أراه اها بالاعیان بان یصدق الثلاث صدق فكله ویستلحق الامام ولا تبطل عن المامومین (قوله أو ذكرها) أى صلحها منها سواء كان ناسا لها ابتداء أو لا لان ذکرها قبلها ناسم فيها عند الدخول فیها واستغرق فرغ منها فلا تبطل ولو تكرر الذکر والقیام قبلها وانما یبعد فی الوقت اه من الاصل (قوله أولى من ذكر الوار) أى التی مشی علیها خلیل (قوله واجبة) أو ما على انهاء فلا تبطل بالسقوط الا الذکر فیهما ولا كلام من رزق بدل على انه الزاح (قوله ان استقرت علیه) أى کلاها أو بعضها (قوله أربعة الخ) وهی ان استقرت علیه واتسع الوقت ووجد ما تزال به ولم تكن مضغوا عنها وقوله وثلاثة الخ أى باسقاط الاول لانه الموضوع (قوله على ما تقدم) أى من الظاهرین لا سفر او العشاءین للعبور والصبح للطالع (قوله بأسفل نعل) وأما تعلقت بأسفل نعل فتدكرها فتبطل بم الصلاة بالشروط المتقدمة لكونه كثوب العزوفی شدة الاتصال بالرجل بخلاف النعل فهو كالخصیر هكذا افرق شیخنا فی مجموعه (قوله لا تبطل انه لاله الخ) أى لو تحرك النعل بحركته حين حل رجله لانها كالخصیر خلا فالن قال اذا تحرك بحركته تبطل (قوله ان من صلی على جنازة الخ) أى أو ایه من قیام أو كان یصلح رجله منها عند السجود قال ابن ناجی وافرق بین النعل یرفعه فلا تبطل صلاته والتوب تبطل ولو طرحه ان التوب حامل له والنعل واقف علیه والتیاسة فی أسفله فهو كالوسط على التیاسة حالاً كشیفا (قوله ولا یصلی) بالبناء لا بفعل أى یحرم صلاة الفرض والنفل (قوله كثوب كافر) المراد بالتوب جمعه كان الكفار ذكراً أو أنثى کذا یؤید به بشرطه ألا كان مما یسجد التیاسة أو لا ثم حمل الحطمة اذا جزم بعدم الطهارة وظن عدمها أو شكاً ما لو تحضفت الطهارة وظن تحضیر الصلاة به وهذا فی الكافر بخلافه یجاب شارح الظهور من المسألین فانه فی حالة الشك یحمل على الطهارة تقدیرا لا بد من على الغالب

(٤ - صاوی اول)

متعلقة بالنعل وليس المراد أنه واقف عليها بالنعل الطاهر اذ لو كان الامر كذلك لم تبطل اذا رفع نعله عند ذلك ذكر اول العلم ووضعا على أرض طاهرة ولا يحتاج لنقلها ففصل ان الكلام فی النعل المتنجس أسفله لا الواقع به على نجاسة جافة فبقاها رتناً أحسن من عیارته اذ عیارته فوهم خلاف المراد والتعبیر به رسل أولى من التعبیر بجملة لان السلب یفید الخفة والخلع یصدق ولوم الزفیه ومفهوم سبل رجله انه لو لم یخرج رجله من نعله لبطلت لكن حیث یصدق علیه انه حامل للنجاسة وذلك حال السجود أو حال رفعه لرجله بالنعل وعلم ان من صلی على جنازة فهو لا یس لنعله المتنجس أسفله فصلانه محضه (ولا یصلی بما غلبت علیه كثوب كافر وسکر

وكتاف وغيره يصل وما ينال فيه غيره وما حذى فرج غيرهما) هذه الأحكام هي التي أشار لها الشيخ رحمه الله في الفصل السابق قوله ولا يصل لباس كافر الخ آخره لأنه لا نه محملها وقد عرفت في الفصل السابق ذكرها في غير محلها وهي مبني على أنه إذا تعرض الأصل والغالب قدم الغالب فإن الأصل في هذا كراهية الطهارة (٢٦) والغالب التماسه وقوله ولا يصل بما غلبت أي الخاصة عليه إشارة لقاعدة هي على ما غلبت

التجاسة عليه فلا يصل به وقوله كتب كافر الخ أمثلة لبعض ما صدقت عليه هذه القاعدة والشئ اغدا ذكر بعض الأمثلة دون القاعدة قياس الكافر لا يصل به لأن شأن الكافر عدم قوى التجاسة بخلاف نسبه فان الشأن فيه قوى التجاسة والسبب كأي كثر السكر كالكافر والكتاف الذي شأنه نزح الاكتفة وغير المصل يصل للصبيان والنساء والرجال الذين لا اعتناء لهم بالصلاة لأن شأنهم عدم التعرض من التجاسة والتوب الذي ينال فيه غيره مريد الصلاة لا يجوز به الصلاة لأن شأنه ترك ما دام ينال فيه هو فهو أعلم بما هو كذلك ما حذى فرج غير العالم بأحكام الطهارة كالآزار والسرور - لا يصل به بخلاف نحو حمامته ودرائه وبخلاف محاذي فرج العالم الاستبراء أحكام الطهارة ولما كان بعض التجاسة يعني منه المشقة فيه عليه بقوله (وعني هما يصير كسلس لازم) يعني من كل ما يصير التعرض عنه من التجاسات بالنسبة للصلاة ودخول المسجد لا بالنسبة للطعام والشراب

١٥ من حاشية الأصل وفيه نظر بل في هذه المسائل كلها متى حصل شك قدم الغالب لأن غرض تقديم الغالب لا يظهر إلا عند الشك في الجمع والتفرقة في بعض المسائل لا وجه لها ولا مستند له في التفرقة (قوله وكتاف) ويجري فيه ما جرى في السكر (قوله وما ينال فيه غيره) أي تحرم الصلاة بثوب ينال فيه غير المصلي إذا تعقبت نجاستها أو نزلت أو شكت فيها أو ما لو علم أنه يمتطيا في طهارتها أو نزل ذلك جازت الصلاة فيها وليس من هذا القبيل ما غرض في المضام فيصير الصلاة عليه لأن الغالب أن النائم عليها يلتصق بشئ آخر غير ذلك الفرض هكذا في حاشية الأصل ولكن كان شيئا المواقف بفصله وقوله أما مضام في الربف شأنها التجاسة وأما مقاعد مصر وقتها فتعجز الصلاة على فراشها لأن الغالب التمسك وهو ربيح معلوم بالمشاهدة (في تيمم) هم المصنف هنا في ثياب التيمم وغير المصلي رجعا كتاب السكر والكافر لا فرق بين ثياب الرأس وغيرها موافقة في ذلك لأن من يؤمن وقد أده بن وهو خلاف ما مشى عليه الشيخ خليل من استئثانه ثياب الرأس ومقاديرها (قوله وما حذى فرج غيرهما) من ذلك قوط الحجام إذا كان يده على عجم الناس ولكن لا يجب غسل الجسد منها للرجع ثم هو الأول والآخر ط كره شيئا في مجموعها فإن كان لا يدعه إلا المسنون المتفقون فمجموعه على الطهارة (قوله بخلاف نسبه) وكذا ما ترسمه فيصير على الطهارة عند الشك ولو سعى ما بينت نفسه ولا فرق بين ما صنعته لنفسه وغيره كما يفيد البزقي (قوله كالكافر الخ) هذا بما يؤيد الرد على حاشية الأصل (قوله غيره مريد الصلاة) أي في ذلك التوب بان أراد خفض الصلاة في فراش قوم غيره (قوله يعني من كل ما يصير) أخذ الكلية من لفظ ما لا ينال من صبغ العموم ومعنى يصير شئ (قوله إذا دخل طعام الخ) أي كاتقدم أن الطعام المانع وما في حكمه نجس إذا حلت نجاسة أي نجاسة كانت (قوله ولا يجوز الخ) أي ما لم ينع للرداء على أحد القولين (قوله هذه قاعدة) اسم الإشارة ما تدل على قول المصنف معنى ما يصير معنى القاعدة الضابط للكل الذي تدبر تحت الجزئيات وقال في تعريفها قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فالتجاسة الكلية هنا هي على ما يصير يعني عنه فينبغي تحت كل جميع الجزئيات التي لا يتغيرها وضايط استبراءها أن يوثق بقياس من الشكل الأول يجعل موضوع صفراء جزئيات من جزئيات القاعدة ومجموعها موضوع تلك القاعدة فجعلها الحد المكرر وجعل كبراه محمول تلك القاعدة فتعطف الحد المكرر ينتج المقصود ومساوق هكذا السلس يصير لا احتراز منه وعلى ما يصير الاحتراز منه معوضه فينتج السلس معوضه وذلك بقول من قواعد الشرع إذا ضاق الأمر أيسر وعند الضرورات نباح المحظورات قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج (فرج) قال في التفسير إذا ضاع من الأحداث في حق صاحبها من جناب حق غيره لسقوط اعتبارها شرعا وقيل لا يعني عنها في حق غيره لأن سبب العقوبة الضرورة ولا يوجد في غيره وشرع الخلاف يظهر في جواز صلاة صاحبها ما لم يفرضه وعدم الجواز فصل الأول يجوز وعلى الثاني تكرره وأنعم بقول البطلان على الثاني لأن صاحب السلس صلته بحصية العقوبة من التجاسة في حقه وصحت صلاته من اتية به لأن صلته لم تبطه بصلاته ١٥ من حاشية الأصل (قوله ولا يجب غسله) أي ولا يسن حمامه باب التوب والبدن والمكان حيث لم يمكن القول منه (قوله وليس المراد الخ) أي لا ينالها من باب الاختيار وذلك من باب الأحداث والاختيار أسهل من الأحداث فذلك شد في الأحداث فيما يأتي فقالوا لا يعني عنه إلا إذا ازم كل الزمان وأوجه أو نصفه فلا ينقض الموضوع في هذه الحالات ولا يجب

لا ينال في هذه إذا دخل طعام أو شراب نجسه ولا يجوز كله وشربه وهذه قاعدة ولما كان أحد الجزئيات من القواعد الكلية فليقتضى على بعض الأذهان حرج بعض جزئيات لا يصح بقوله كسلس الخ والمراد بالسلس ما خرج نفسه من غير اختيار من الإحداث كالزلب والمذي والمخى والغائط يسيل من المخرج نفسه فيعتق منه ولا يجب غسله للضرورة إذا ازم كل يوم ولو لم يزل المراد

الملازمة هنا ما يأتي في فوائض الوضوء (وبل بالأسور وبك موضع تحته) أي يعني بل بالأسور بصيب البدن أو التوب على يوم وليلة
 وأما البدن فلا يعني من غسلها إلا إذا كرر الوضوءان يزيد على المرتين كل يوم والواجب غسلها لأن البدن لا يشق غسلها كالثوب البدن
 يعني من توب الموضوعة أو جسد هابصيه بول أو غائط من (٢٧) انقلل سواء كانت اما غير هانذا كانت

غسلها للتباسة وان لازم أقل الزمان نقض مع العفون التباسة ان لازم على يوم وليلة (قوله وبل بالأسور) جمعه واسير والمراد به النبات داخل يخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بقوله التباسة وفي عب
 الظاهر أن خروج العصر كالباسور (قوله بان يزيد على المرتين الخ) وقيل بل على المرة الواحدة ومثل اليد
 الخرقه التي ردها (قوله كالثوب) أي الملبوس لا التي ردها فانها كاليد كالمثبت (قوله من توب الموضوعة
 الخ) أي لا مكانها فلا يعني عما أصابه ان أمكنها القول عنه (قوله أو غيرها) أي ان احتاجت للدرضاع
 لفقرها أو لم يقبل الولد غيرها والألا يعني عما أصابها خلافا للشذائي في جعلها كلام مطلقا (قوله تحته)
 قبل في الموضوعة مطلقا أما غيرها فإذا اجتهدت وأصابها شيء يعني منه غايه الأمر انه يندب لها غسله ان
 نقاش ولا يجب عليه غسل ما أصابها من بوله أو عذره ولو رأت خلافا لغيره فحق القائل بان مآرته
 لا بد من غسله (قوله ودخل الجزاء الخ) أي يعني عنهم ان اجتهدوا كالمرضة (قوله ولما الخ) أي من
 دخل تحت الكفا أو ما صاحب السلس فلا يندب له اعداد توب لعدم خطئه (قوله وقد دردم) أي ولو
 كان مغفولاً بما حدث كان طاهر انما ان خطئه نجس غير معفو عنه انتهى العفو عنه لغت الشافعية
 فنعدمه نصف درهم مثلاً من دم اذ طرأ عليه قدر نصفه ما طهور الا يعني عنه لان الدم نجس الماواذا
 طرأ عليه ذلك من نفس من الدم النجس ما زال معفو عنه وهذا ما يستغرب وقد باخبره وقد قلت في ذلك
 في الفقه الشافعي وقوله * ما ذاك الحكم الذي يستغرب
 نجس عفو عنه فلو خطئه * نجس طرأ العفو بان يصب
 واذ طرأ ربل التباسة طاهر * لا عفو بأهل الذكاء نجسوا

اه من حاشية شيبه على مجموعته وأما وصار بسبب المأثم ان دهن درهم فلاعفو العفو عن بذر الدم
 والقيح والصد في الصلاة وخارجها في جميع الحالات وقيل اغتفاره مقصور على الصلاة فلا قطع لاجله
 اذا ذكره فيقول أو ما ذاك وأما خارجها فانه يوم نفسه * كذا حكى عن المدون واختلاف في الأمر
 بالنفس قليل جداً وقيل وجوباً والمقول عليه ما شئ عليه المصنف من الاطلاق وهو مذهب العراقيين
 (قوله وهو الدائرة) أشار الشارع الى ان المعتبر المساحة لا الكمية أي بالعبرة بحدوده في المساحة ولو كان
 أكثر في الكمية كنقطة من الدم تحته اه من حاشية الأصل (قوله ضعيف الخ) اعلم ان المسئلة فيها
 ثلاثة طرق الأولى ادمادون درهم يعني عنه اتفاقاً وما فوه لا يعني عنه اتفاقاً وفي الدرهم روايتان
 والمشهور عدم العفو والثانية مادمون درهم يعني عنه على المشهور والدرهم وما فوه لا يعني عنه اتفاقاً
 والثالثة ان الدرهم من حيز اليسير وهذا هو الراجح فلذلك اقتصر عليه مصنفنا لئلا يبالغ في جسد الحكم
 وصاحب الارشاد (عليه السلام) انما اخص العفو بالدم ولمعه لان الانسان لا يخفوه فهو كالثوب
 المملوء بالدم والقيح والصد فلا احتراز من بذرهم عسودون غيرها من التماسات كالبول والغائط والمني
 والمذي وما تغل على الطن من بول الطير انما يغتفر مثل رؤس الارمن البول ضعيف ثم الحق بعضهم بالعفوات
 المذكورة ما يغلب على الطن من بول الطير انما يغتفر مثل رؤس الارمن البول ضعيف ثم الحق بعضهم بالعفوات
 ترل الرجل من العذل وهي مبلولة فيصيبها من الغبار ما يغلب على الطن مثل العذلة البول لا اذا لم يكن التعذر
 منه انتهى بالمعنى من حاشية الأصل (قوله فلام مفهوم للقيود) أي الاربعة وهي بول وفرس وفاز وارض
 الحرب لان المداور على مشقة الاحتراز وحاصل الفقه ان قل من غاب الدواب يعني عما أصابه من بولها

بالفصل كلها أصابته فلام مفهوم للقيود المذكور اه الشيخ قوله بول فرس لغا بأرض حرب (وأثر ذاب من نجاسة دم حمامة مسح حتى
 يبرأ) أي يعني عن أثر الذباب يقع على العذرة أو البول أو الدم بأرضه أو فوه غير طير يصب على توب أو بدن فتولت من نجاسة بيان لا
 وهو أهم من قوله من عذره أو لا مفهوم لها

ومثل الثياب الناعمة أو أروادها مشعل الناموس والعامة ثقلية البنية لا تخير في ثوبين الأول وكذلك يعني عن أثرهما لطامة
إذا سمع بخرقة ونحوها إلى أن يبرأ أهل المشقة نفسه قبل برأطرح فذا يرى غسل كمال الشيخ أي وجوب أو استنا ناعلي ما قدمه من
الخلل (وطين كطروماته محتاطا بعباسه مدام طراني الطرق ولربعدا انقطاع نزوله إلا أن تطلب حله أو يصيب فيها) يعني عن طين
المطر ونحوه كذا في الرش ومنع الطرق (٢٨) وكذا يعني عن ماء المطر وما ذكره حال كون ما ذكر من الطين أو الماء مختلطاً

وأرواها كان في الحضر أو في السفر بأرض حوب أو غيرها فإياه ما هناك أنه إذا وجدت القيد والاربعه
فلا يتبرأ بجناده بل العفو مطلق لتحق الضرورة بخلاف ما إذا اختل قيد من الاربعه فلا بد من اجتهاده
كأنه في الأصل (قوله مثل الثياب الخ) أي قوموا بعمل في حقيقته ويقاس عليه الناموس (قوله أو
أرواده ما يشعل الخ) أي غلبه مجاز من إطلاق الخاص وإرادة العام ويقاس عليه القل الصغير وأما الكبير
فلا يعني منه لأن وقوعه على الإنسان نادر (قوله إلى أن يبرأ) فيه إشارة إلى أن حتى في المتن بمعنى إلى (قوله
أي وجوب الخ) عمل ذلك إذا كان أروادهم أكثر من دورهم والافلاخل لوجوب القيد ولا استنائه وممثل
أثر الطامة أثر القيد فذا يرى أثر القيد على ما قبله على ما تقدمه ولا يرسل أما في الوقت على الراجح
فما في غيب ليسارة الدم لكونه أثر الالتهاب ما قبله لا يأمه به (قوله ونحوه) وقوله فإياه أي وكذا
الخ إشارة لما دخلته الكاف (قوله وسواء كانت القياسه الخ) أي وكان الطين أكثر منها تحقيقاً أو ظناً أو
نسباً بابل ما يأتي (قوله بان تكون الخ) أي فلا فعل غير ظاهر المدونة وهو مفعول منه هل ظاهرها
(قوله كترزل المطر الخ) مثال لما اختلفت فيه المدونة مع غيرها (قوله أو ما نصيب الإنسان الخ) أي فلا يعني
هذه اتفاقاً والحاصل أن الأحوال أربعة الأولى والثانية كون الطين أكثر من القياسه أو مساوياً لها تحقيقاً
أو ظناً ولا اشكال في العفو فيها والثالثة غلبة القياسه على الطين تحقيقاً أو ظناً وهو مفعول منه على ظاهر
المدونة ويجب غلبه على ما شئ عليه شارحنا تبعاً إلى أبي زيد والاربعه أن تكون عنها قائمه وهي
لا عوفية اتفاقاً (تنبيه) قيد بعضهم فطن المطر عما إذا يده شئ نفسه والافلاخل هو ذلك
كان بعدل من الطرفين السائلة التي فيم الطين بلا حذر (قوله أو احتاج لمصره) أشار بهذا إلى ما في أبي
الحسن على المدونة من أن الدم الواحد أن اضطر إلى انكشافه ونسب عليه تركها فانه يعني بحالها منها
مطلقاً قال شيفان يجمعه والطاهر من الاضطراب إلى انكشافه وضع الدواء عليها فليسيل (قوله فان
مصره الخ) محله ما لو رسل منه شئ بنفسه بعد العصر الأول يخرج منه شئ عند العصر أو لا لا يصدق عليه
انه سائل بنفسه وعمل العفوان دام بسلانه ولم ينضب أو يأتي كل يوم وليلة فان انضب وفارق يوماً أو
آخر فلا عفو عما زاد على الدورهم ولو وصل بنفسه كذا يؤخذ من الأصل (قوله وكذا إذا كثرت) أي بأن
زادت على الواحدة (قوله وذيل امرأه) أي غير ميتل كما يقيد في الأصل وظاهره عدم الفرق بين الحرة
والامة وهو كذلك خلافاً لابن عبد السلام حيث خصه بالحرمة لكون السائق في حقها حرة وغيره راعى
جواز السرقة من (قوله ما قبل لستر) من المعلوم أنها لا تدله لستر إذا كانت غير لابة تلف فعل هذا
لو كانت لابة تلف فلا عفو سواء كان من زناها أم لا كما قلناه من البابي اه من حاشية الأصل
(قوله لباس) اسم فاعل وهو معنى قول خليل يس بفتح الياء فانه مصدر بمعنى اسم الفاعل وبكسر هاء
انه صفة مشبهة (قوله يعني الخ) ان قلت إذا كان الذيل يابس القيد كذلك فلا يتعلق بالذيل شئ من فلا عمل
للعفو قلت قد يتعلق به الغبار وهو غير مفعول منه في غير هذا العمل كافي حاشية الأصل (قوله التي تطرقها
الدواب كثيرا) هذا القيد نقله في التوضيح عن مصنوعي وعلى هذا فلا يعني بها أسباب الخلف والعمل من

بعباسه والافلاخل للعفو
وسواء كانت القياسه عذرة
أو غيرها مدام الطين طرنا
في الطرق يحمي منه الإصابة
ثانياً ولو بعد انقطاع نزول
المطر وعمل العفو ما لم تطلب
العباسه على الذين يان
تكون أكثر منه فينا
أو ظناً كتنزل المطر على
مطرح القياسات أو ما لم
نصيب الإنسان من القياسه
الذير المختلطه غيرها أو لا
فلا عفو ويجب القيد كما
لا عفو بعد جفاف الطرق
فوجب غسل ما أصاب
أيام القبول وطراوة الطين
لزال المشقة ولا يحمي حليل
ان عبارة أرواحه وأشمل
من عبارة وقولنا فيها
فاحصل نصيب ومفعوله
محذوف أي نصيبه فيها
(وأثر دمل سال بنفسه
أو احتاج لمصره أو كثرت)
يعني من أثر الدمل من المذنة
السائلة بنفسها من غير
مصره فان مصره لم يف عما
زاد على الدورهم إلا أن
يضطر لمصره فان اضطر
عن عازد على الدورهم
لانه بمنزلة ما سأل بنفسه

وكذا أن كثرت الدمل فانه يعني من أثرها ولو مصرها لا تكثرنا مظنة الاضطراب كالحكة والجرب (وذيل امرأه ارواح
أطيل لستر ورجل ملتصق بلباس) يعني من ذيل ثوب المرأة يجر على الأرض المختصة فيمتلئ بالغبار بشرط أن تكون اطالته
لستر لا لللباس يعني مما تلتصق بجله بلباسها بعباسه يابس فعبور زناه وذيل الرجل الصلاة بذلك ولا يجب عليها القيد
ولا حاجة لقوله يظهر أن عباده (وتنف وتصل من روث دواب يبولها ان ذلك أوالحققت ما راجل الفقير) يعني مما أصاب الخلف والجل
من ارواح الدواب يبولها في الطرق والأماكن التي تطرقها الدواب كثيرة العصر الاسترا من ذلك بخلاف غير الدواب كالآدمي الكلب

والله عز وجل حافظ لشيء مما أصاب من تحصيلها ولا يفرقه ما أصاب غير الخلف والعقل كالشرب والبدن فلا يغتفر وهو معنى قول الشيخ لا يغفر
 وأما في النسي وجعل المكلف التضرع الذي لا يفترقه على تحصيل خف أو نسي في العفو بالخلف والتعل وأما غير الضر لا يبيح
 أصاب رجلاه منه ما لم يدره وبصمهم الحقهما بما أيضا شرط العفو أن ذلك كل من الخلف أو التعل أو أن يجل بخرقة أو أن يجر
 أو مدد أو لكالأبي معه شيء من العين (وما فاش بذهب غسله كدم البراغيت) أي أن ما فاش بذهب غسله كدم البراغيت
 عن الغادة حتى صار يستقيم النظر إليه فإنه يذهب غسله كما أنه يذهب غسل دم (٢٩) البراغيت إذا فاش لأن لم يتفاحش

(والمسقط من المسلمين على ما راجل على الطهارة وإن سأل صدق للعدل) الواء استثنائية وما بعد وأرجل خبره يعني أن الماء الذي يسقط على شخص ما إذا جالس في طريق من سبقت ونحوه لم يقرامه على طهارته ولا نجاسته فإن يحمل على الطهارة فلا يطلب غسله إن كان الماء الساقط من قوم مسلمين لأن شاتمهم الطهارة وإن شئت في إسلامهم أو كفرهم جازوا على الإسلام وليس عليه أن يسأل من طهارته أو نجاسته لكنه إن سأل صدق المصباح كان عدل رواية بأن كان مسلما جازا ذكرنا كان أو أنشى حوا أو عيدا فإن أخبرنا نجاسة وجب الفصل أي أن بين وجهها أو انتفاء مذهبها ولا عبرة بأخبار الكافر والمفسد وينبغي نذب الفصل أن أخبرنا نجاسة وأما ما سقط من يثبت الكفر فعدول عند الشك على النجاسة فيجب غسله إلا أن يخبر

أروا الدواب أو أوالها جوض لا يفرقه الدواب كبر أو لود لكا (قوله والحق النسي الخ) ومثله غنى لم يجد ما ذكرنا ولم يدر على النفس لمرض (قوله لا يبيح معه شيء الخ) ولا يعتبر خفاء الزم واللون (قوله مما تقدم ذكره الخ) يعتبر زحم يذ كره كالسيف المصقل والمرآة فلا يذهب غسله للأفاد (قوله من المعفوات) في الحاشية أن ما دون الدرهم من الدم رماحه يذهب غسله وإن لم يتفاحش وعليه فلا وجبه التقييد بالتفاحش (قوله البراغيت الخ) خبره في الأصل تبع للشرع وفيه بخرقة أو لا أو ملامحه الحق في قد داخل في قول المصنف ودون درهم قال شيئا في مجمره وقد يقال هو كدم زاد على واحدة أي فقي منه ولو زاد على درهم غاية ما هنالك يذهب غسله عند التفاحش فجميع شارحنا صواب (قوله وما سقط من المسلمين الخ) حاصل الفقه أن الشخص الساقط عليه شيء إما أن يكون مارا أو جالسا فاحتسب ساقط المسلمين أو كفار أو مشرك أو فيهم كل إما أن يتحقق طهارة الواقع أو يظنها أو يتحقق النجاسة أو يظنها أو يشك فيها خمسة عشر فإن تحققت طهارة الواقع أو ظنت أو تحققت نجاستها أو ظنت فلا حرج ظاهر هذه التثنية عشرة صور أو ما إذا شئت فإن كان مارا أو جالسا فاحتسب ساقط مسلمين أو مشركين أو يظنها أو يشك فيها ولا يلزمه سؤال فإن أخبره عدل رواية بالنجاسة حمل عليها أن بين وجهها أو انتفاء مذهبها أو أن سورن وإن كانوا كفارا فإنه يكون نجسا ما لم يخبره عدل رواية بالطهارة وإن لم يتفق معه في المذهب ولم يبين وجهها (قوله وليس عليه) أي وجوبه فلا ينافي الذنب (قوله لكنه إن سأل) أي كما هو المندوب (قوله إن أخبر بالنجاسة) أي ما ذكر من الكفار والفسق (قوله إلا أن يخبر عدل) أي فيصدق وإن لم يتفق معه في المذهب ولم يبين وجهها كما تقدم بخلاف الإخبار بالنجاسة فيا يحمل على الطهارة فلا يجمع الصلابة من اتفاق المذهب كما تقدم (قوله كما يعلم بالتأمل) أي فإن من تأمل وجهه أجال من وجوه وأجام بخلاف المراد (قوله أو المظنونة) أي الشكوك أو المتوهمه لا تعتبر (قوله ما شئت فيه) أي تردد في حملين أو أكثر مع تحقق الإصابة أو ظنها (قوله على محل واحد) أي حيث كانا مسلمين أو في حكمهما كالتفريق فيب غسلهما معا ولا يضرى بواحد أو الفصل فقط على المذهب وقال ابن العربي أنه يضرى في الكفر واحد يغسله كالتو بين ومحل الخلاف إذا اتسع الوقت لفصل الكفرين ووجد من الماسا يغسلهما معا فإن لم يسع الوقت الأفضل واحد أو لم يجد من الماء الأفاضل واحد أو تحرى واحد يغسله فقط إذا خاف فصل الثاني بعد الصلاة في الفرع الأول وهو وجوده في الفرع الثاني فإن لم يسع الوقت غسل واحد على بدو غسل لأن المحافظة على الوقت مقدمة على طهارة الخبث (قوله فإن كانوا بين) المراد شيئين منفصلين بحيث يصلى بأحدهما دون الآخر (قوله إن اتسع الوقت الخ) أي والتوابع الباقي الذي لم يغسل بمحكم بطهارته (قوله واحتج) أي يخبرى طهارة توب وصل به أن وجد من الوقت قصر به الأصل بأجمه وأما قوله الشارح تعالى الشيخ خليل هو المقول عليه وقال ابن المباشرة إذا أصاب أحد التو بين أو الأقواب نجاسة ولم تعلم عنها على بسد التمس وزيادة توب كالأواني وفرق للمعتقدين في الأواني والأقواب بخرقة الأخبار عن الأحداث

عدل حاضر معهم بأنه ظاهر وعبارتنا أحسن من عبارة الشيخ من وجوه كما يعلم بانه تأمل (واعلم يجب الفصل أن ظن أصابته فإن جازا عملها ولا يجمع المشكوك) لا يجب غسل المصل المصاب بالنجاسة من بدن أو توب أو كان أو ما لا إذا ظن أصابه النجاسة له وأولى اد علم فإن علم المصل المصاب أقصر عليه وإن لم يعلم بعينه بان حصل شك على أصابته النجاسة المحققة أو المظنونة هذه الناحية أو هذه أو هذه السك أو الكمال الآخر أو فردا الخلف هذه أو الأخرى تعين غسل جميع مشكوكه ولا يكتفى بالاعتصار على محل واحد فإن كانوا بين كفى غسل أحدهما الصلاة فيه إن اتسع الوقت ووجد ما ينالها به والأصل بأحدهما واجتهد (ويطهر

١٠٠ حصص الماء طاهر أو اقل طهره بصلافون ورجع عصرا أصبوغ بها ولا يلزم عصره يعني أن جعل التيمم من ثوب أو غيره طهران
 انفصل الماء عنه طاهر أو لم ينفصل طهرا خلافا لظاهر كلامه بل المداوى في زوال طم التيمم ولو بها أو يجرى في الماء المنفصل
 شيء من ذلك فاحصل لم يطهره التيمم بغيره لكن الطم لا بد في طهارة المحل من زواله ولو تسروا الماء واللون والريح فأن تسروا زوالها فلا بد من
 زوالها وان تسركوب مصبوغ بغيره عن تنجس أو نية كذلك في كل موقع في البدن فأركان فيه كالتيقن كثيرا أو أصاب التوب معنى الطم
 فيه ويحذف ذلك بشرط زوالها بغيره طهرا إذا رجع عادة طهرته الأولى ولا يقال الرجوع سهلا زواله لا تقول بعض الروايات كالمسك والزيادة
 المتعين لا يسهل زواله بغيرهما قوله (٣٠) كصبوغها أي بالتيمم مثال المتعسر فإذا طهره بانفصال الماء طاهر المراد منه عصره

(وقوله ان انفصل الماء طاهرا) أي لا يضر تغييره بالانفصال وذلك ككوب البقال والسام إذا أصابته
 الماء عليها (الارض المتبسة) نجاسة فلا يشترط في طهره إزالة التيمم من الانساج بل متى انفصل الماء عنها بمنع اعراض النجاسة كقبي
 كقالب الشرايح (قوله وزال طعمها) ويتصور الوصول إلى معرفة ذوق النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها بان
 تكون في القدم أو تقع أو غلب على الظن زوالها لحازله ذوق المحل اختيارا أو ارتكبت النهي وذاتها
 وسرعة ذوقها معنى على ان التلطيح بإحرام والمعد الكراهة كالقدم اه من حاشية الأصل (قوله
 بخلاف لون ورجع الخ) أي ولا يجب اشتنان ولعمرو لا زوالها بخلاف الطم فلا بد من زواله على كل حال
 (قوله شيء من ذلك) أي من اعراض النجاسة لو نأ أو طعمها أو رجحها (قوله وأما اللون والريح الخ)
 ان قلتما الفرق بين اللون والرجوع بين الطم قلت الفرق ان الطم جرم النجاسة باق معه بخلاف اللون
 والرجوع فمما لا اعراض (قوله يلزمه عصره) أي حيث زال الطم وكذا لا يلزمه تثليث انفصل خلافا
 للشافعية ولا تسعيه خلافا للسنابية انتهى شيئا في مجمله وعه (قوله ذوبا) فتح الغال الفلور هذا الحديث
 فيه رد على من يأمر بالتثليث أو التيسيع (قوله وان شئت ما أتينا) أي مع تحقق النجاسة أو ظنها جليل
 آخر العبارة (قوله ثوب أو حصير) والفرق بين البدن وغيره ان البدن لا يشهد لفعل بخلاف غيره فقد
 يشهد لفعل تخفيفه عند الشك في الإصابة ولم تعرض المصنف للأرض التي شئت ما أتينا هل فصل
 أو تنفع ولكن الذي حكاه ابن عرفة أنها فصل اتفاقا وقيل تنفع كافي لطلب غيره اه من شيئا في
 مجمله ولكن لا وجه لفصله جليل الفرق المتقدم بين البدن وغيره (قوله بلاينة) بقدر النقص لانه
 المتوهم لكونه تعبدا وأما فهم كون الفصل بنية فبعد (قوله فان ترك أحد الصلاة الخ) ما ذكره المصنف
 من إعادة من ترك النقص الصلاة كن ترك غسل النجاسة المحققة قول ابن حبيب وهو ضعيف والمحقق
 قول ابن القاسم ومعتز وعيسى من أنه بعد في الوقت قط نفعه أمر النقص ويمكن عقوبته على المعقد
 يعمل التيمم في مطلق الإعادة ليس بنام بل قال القرنان أشبهه وابن نافع وابن الحاشون لا إعادة
 عليه أما لا نفعه النقص لم يزل أحد إعادة التيمم أما لا يفتقر إلى غسل النجاسة وذلك لان هذا
 قولنا لا يفرج يقول وجوب إزالة النجاسة مطلقا ولو مع التمسك كالتيمم أول الفصل ولم يزل أحد
 وجوب النقص لم يقابل قبل انه واجب مع الذكر والقدر وقيل لنفسه مطلقا وقيل بالتصريح به
 عبد الوهاب في المعونة ونفسه التيمم كافي للمواقي اه من حاشية الأصل (قوله كتم) ويجري فيه
 الخلاف المتقدم بين ابن القاسم وأشباه (قوله لا يفتقر إلى نية) أي خلافا لما يقول بالافتقار لكونه
 تعبدا أو واجب على كل كون التيمم بغير نية ان كان في النفس وأما في الغير كالحصير والثوب هنا
 أو فصل الميت فلا يفتقر له (قوله كتم) أي من حله على الطهارة عند الشك (قوله وأولى ان شك) أي في

(وطاهر الأرض بكثرة فاشته
 الماء عليها) الأرض المتبسة
 إذا انصب الماء عليها من
 مطر أو غيره حتى زالت
 النجاسة وأعرضها طهرت
 كالقوس للأعرابي الذي بال
 في مسجد الرسول صلى الله
 عليه وسلم فصاح به بعض
 الصحابة قال لهم النبي صلى
 الله عليه وسلم تركتم
 أمري باني بصبوا عليها
 ذوقا من ماء والحديث
 رواه الشيخان (وان شئت
 ما أتينا) أي هل وثوب
 أو حصير وجب نفعه بلا
 نية كالغسل وحرش اليد
 أو غيرها فان ترك أحد
 الصلاة كالغسل لان شك
 في نجاسة المصيب) هذا
 مفهوم قولنا سابقا وانما
 يجب الفصل ان ظن
 أصابها وأشار إلى ان في
 هذا المفهوم تعميلا حاصله
 انه ان حصل شك في إصابة
 النجاسة لم يلزمه بخلاف ما ان
 يكون بدنا أو غيره فان كان
 بدنا وجب غسله كحقن
 الإصابة وان شك في

أصابته الثوب أو حصير وجب نفعه لا غسله فان غلبه فقد فعل الاحوط والنقص رشح على المحل المشكوك بالماء المطلق بيده عدم
 أو غيرها كتم أو تلقى مطر شدة واحدة ولو لم يفتقر تنجسها المحل ولا يفتقر إلى نية كان غسل النجاسة لا يفتقر لاجتياز طهارة الحدث
 مسفري أو كبري فانها تفتقر لها كأي شيء أو شاربه قوله أو غيرها إلى انه لا مفهوم لقوله باليد وأما لو أصاب شيء تحقيقا أو ظنا ثم شك هل
 ما أصاب نجس أو طاهر فلا يجب عليه نفعه ولا غسله لمحله على الطهارة كما علم من الساقط على ما روي من أمية المسلمين كالمروءي ان
 شك في الإصابة في نجاسة المصيب (ولو زال عين النجاسة بغير مطلق ليمس ملاقي عليها) اذا زال عين النجاسة بغير ما مطلق بان زال ماء
 مصفى أو ما ورد غيره ثم لا في محل النجاسة وهو محل محلا طهرا من ثوب أو بدن أو غيرها أو وجب جعل النجاسة ولا في محلها أو لا

لم يفسد ملاقي محل الجاسة في الصورتين لانه لم يبق الا الحكم والحكم لا يقتل والقول بان المضايق كالطليق لا يفسد الا اذا تضرع احد
اوصافه وان كان ضعيفا (وهذا بابا ما يغسل اناته سباعا بلانية ولا ترتيب عند (٢١) استعماله بولوغ كلب أو أكثر لطعام وحوض)

اذ اولع كلب أو أكثر اناء
مامرة أو أكثر بدب ورافة
فذلك المامرة بدب غسل الاناء
سبع مرات بعد ان الكلب
ظاهر ولعابه طاهر ولا
يقتصر غسله لانه لا يبعد
في الغير كغسل المثل ولا
يبدب الترتيب بان يجعل
في اولاهن أو الاخرى أو
غيرهما ترتيب لان طرق
الترتيب مضطربة ضعيفة
لم يوصل عليها الا ما مع كون
عمل أهل المدينة على
خلافه وعمل بدب غسله
سبعاً عند ارادة استعماله
لا قبلها والباقي قوله بولوغ
سبيبة والبولوغ ادخال
لسانه في الماعز يركب أي
لفقه والماعز ادخال لسانه
بلا حركه أو سقوط لعابه أو
لمسه الا انه لا يخلو
بسبع كالبولوغ في حوض
أو طعام ولولينا فانه لا بأس
ببولاراق ولا فضل سبعاً
وأشار بقوله كلب أو أكثر
الى أنه لا يتعد الفضل سبعاً
بولوغ كلب مرات أو
كلاب متعددة
● (فصل في بيان آداب
قضاء حاجة الانسان) ●
من بول أو فوطا وطو حنك
الاستبراء والاستبراء
والاستبراء وهذه الاحكام
من شغل طهارة الخبث

عدم لزوم التضع والفصل لضعف الشك فذلك تركه المصنف في تنبيهه كذا كرسيناً في مجموعه انه يجب
الفصل على الراجح لا التضع اذا شك في قضاء الجاسة وزوالها تم ملاقي ما شك في قضاءها به قبل غسله ينفع من
الزطوبية على ما استظهره الحطاب اه ومعنى ما ذكره انه تحقق نجاسة المصيب ثوب مثلاً وشك هل
أزالها أم لا ثم اقام ثوب آخر وهي مثله ثوب الاول المشكوك في قضاء الجاسة به يجب غسله على الراجح
وأما الثاني المشكوك في اصابته النجاسة فيجب تنصحه على ما استظهره ح واستظهر بن أنه لا يجب عليه
شئ في الثوب الثاني لانه مشكوك في نجاسة ما اصابه (قوله لم يفسد الخ) أي بول أو كلبا طين (قوله لانه لم يبق
الا الحكم الخ) أي لانه أمر اعتباري والامور الاعتبارية لا وجود لها (قوله وان كان ضعيفاً) أي فهو
مشهور ومن على ضعف قال شيناً في مجموعه وليس من الزوال جفاف البول يكتب نم لا يضر الطعام
الباس كافي عب خلافاً لما هو عليه شب وتبعه شيناً (قوله اوراقه ماء) أي اذا كان سبياً (قوله تسدداً)
مفعول لاجله فصوله لتدب الارقاة والفصل وهو من تعليل العام بالخاص لان التحديد طلب الشارع أمراً
غير مفعول المعنى والطلب أهم وكون انفصل تعدد هو المشهور وانما حكم بكونه تعدد انطواء الكلب
وقد قلنا في طلب الفضل في الخنزير وقبل ان تدب الفضل ملعل بحدارة الكلب وقبل الجاسة الا ان الما لم يلم
بغير قلنا عدم وجوب الفضل ولو تفرغ لوجب وعلى هذين القولين يطن الخنزير بالكلب في تدب غسل الاناء
من ولوغه (قوله لا طرق الترتيب الخ) أي لان الترتيب لم يثبت في كل الروايات وانما ثبت في بعضها
وذلك البعض وقع فيه اضطراب (قوله لا قبلها) هذا هو المشهور ورعا ابن عرفة للاذ كرر رواية عبد الحق
وقيل يؤمر بفرد البولوغ (قوله فانه لا بأس به الخ) خلافاً لاسادة الشافعية في ذلك كله
● (فصل في بيان آداب قضاء حاجة الانسان الخ) ●

(قوله آداب) جمع أدب وهو الامر المطلوب شرطاً عند قضاء الحاجة أهم من ان يكون الطلب واجباً
أو مندوباً لان بعض ما يأتي واجب (قوله حاجة الانسان) المراد بالانسان المكلف ولو لم يندوب وان
المكروهات ففضل الصبي والصبي المميز (قوله من بول أو فوطا) بيان الحاجة (قوله وحكم الاستبراء)
وهو وجوب استغراق الاثنين (قوله والاستبراء) معطوف على الاستبراء أي حكم الاستبراء وهو يجري
على حكم ازالة النجاسة (قوله والاستبراء) معطوف أيضاً على الاستبراء وحكمه كالاستبراء (قوله وهذه
الاحكام الخ) جواب من سؤال مقدّر وورد على المصنف قد رده لم يوافق أصله فاجاب بما ذكر (قوله
جافوس) هو وما عطف عليه خبر عن آداب (قوله دنيا) أي بحسب قالها فلا ينافي أن بعضها واجب كالقضاء
التنبيه عليه (قوله لم يد) انما قال الشارح ذلك لان آداب الشخص لا للمحاجة فان منها ما فعل قبلها
ومعها بعدها (قوله فاقضى حاجته الخ) هكذا نسخة الاصل بصيغة اسم الفاعل ولو ذكره بالمصدر كان
أولى كاذكراً في المتن وقد قال اطلق اسم الفاعل وأراد المصدر (قوله فيسند به الجافوس الخ) قال في
التوضيح قسم بعضهم موضع البول إلى أربعة أقسام فقال ان كان طاهرًا خروجا زفيه القيام والجافوس
أولى لانه أستر وان كان رخواً ونجاساً بالفاضل اعفاه أن تنجس ثيابه وان كان سلباً انجاسته منه أي غيره
ولا يبول فيه فاعفاه بالانسان وان كان سلباً طاهرًا تعين الجافوس ثلاثين بار عليه شئ من البول وقد تظم
ذلك الوائشمري بقوله

بالماء الصلب اجلس ● وقسم برخصو حنك
والجنس الصلب اجنبت ● واجلس وقم ان تمكس

فوجب تقديمها على طهارة الحدث والشيخ رحمه الله أخرها عن فرائض الوضوء ما يتعلق به نظر الى انها قد نظر على الانسان بعد الوضوء
(آداب قضاء الحاجة) اجلس طاهر وستر ثقب برخصو حنك على رجل يسرى مع رخص ثقب العنق وتفرج في غديه ونقطه رأه وهذه التفاته
المراد بالآداب الامور المطلوبة به تدبيراً بقضاء حاجته من بول أو فوطا فيسند به الجافوس

وَيَأْكُفِي الْغَائِطَةِ وَأَنْ يَكُونَ عَمَلٌ ظَاهِرًا إِذَا كَانَ بِالنَّضَاءِ مَتْرُوكًا لَمْ يَلْبَسْهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ الْمَلُوحُ وَكَأَنَّ الرَّابَّ وَالْمَلُوحَ لَا يَلْبَسُ
كَأَنَّ الرَّابَّ يَلْبَسُ عَلَيْهِ الْبَوْلُ وَأَنْ يَدِمَ السَّحْلَ لَمْ يَلْبَسْهُ لِيُطْلَقَ الْبَوْلُ قَرِيبَ الْمَلُوحِ الَّذِي يَقْبَضُ بِهِ حَاجَتَهُ فَلَا يَرْفَعُ ثِيَابَهُ وَهُوَ قَائِمٌ وَهَذَا فِي غَيْرِ
الْاِكْتِفَاءِ وَأَنْ يَمْتَدَّ حَالُ جُلُوسِهِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى لِأَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى خُرُوجِ الْخَارِجِ وَلَوْ لَوْ لَا كَاهُوشًا لَمْ يَدْرُغْ عَقِبَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى لَمَّا
ذَكَرُوا أَنْ يَرْفَعُ بَعْضُ غَدَمَاتِ ذَلِكَ حَالُ جُلُوسِهِ (٣٢) وَأَنْ يَضْطَبَّ رَأْسَهُ بِرِدَائِهِ وَهُوَ قَائِمٌ وَيَكُنِي وَلِيُّ بَطَائِقَةٍ قَالِمُ الرَّادِّ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ

مَكْشُوفًا حَالُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ
وَأَنْ لَا يَلْبَسَتْ حَالُ قَضَاءِ
الْحَاجَةِ لِلدَّارِي مَا يَخْتَفِ
أَذْيَتُهُ فَيَقُومُ قَبْلَ عَامِ
حَاجَتِهِ فَيَنْتَقِصُ مَعَ هَدَمِ
عَامِ غَيْرَتِهِ وَأَمَّا تَبَلُّ جُلُوسِهِ
فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَفِتَ حَتَّى يَبْعَدَ
عَمَّا يَضَاقُ بِهِ وَيَطْمَئِنُّ قَلْبُهُ
(وَتَسْمِيَةُ قَبْلِ الدَّخُولِ
بِزِيَادَةِ اللَّهْمِ أَيْ أَوْ هُوَ ذِكْرُ
مَنْ أَخْبِثَ وَأَخْلَبَاتِ
وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْخُرُوجِ الْجَدِ
لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنْ الْأَذَى
وَعَاقِبَتُهُ أَيْ وَمِنْ الْأَذَابِ
الْقَدِيمَةِ قَبْلَ دُخُولِ الْخَلَاءِ
أَوْ قَبْلَ عَمَلِ الْخَالِصِ فِي
النَّضَاءِ فَإِنَّ نَسِيَّ قَبْلَ
كُتُوبِهِ عَوْنُهُ فِي النَّضَاءِ
وَلَا يَمْنَعِي بَعْدَ دُخُولِهِ
الْكُتُوبَ وَلَوْ يَصِلُ الْمَلُوحُ
بِأَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ الْخَالِصُ
وَالْخَبِيثُ بِسْمِ اللَّهِ الْمُهْجَةُ
وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ جَمْعُ خَبِيثٍ
ذِكْرُ الشَّيَاطِينِ وَقَدْ تَسَكَّنَ
الْبَاءُ وَالْخَبِيثَاتُ جَمْعُ خَبِيثَةٍ
أَيْ الشَّيَاطِينِ وَمِنْ الْأَذَابِ
الْمُنْدُوبَةِ أَيْ يَقُولُ بَعْدَ
خُرُوجِهِ مِنَ الْخَلَاءِ أَوْ بَعْدَ
تَحْقُوقِهِ مِنْ كَفَانِ النَّضَاءِ
الْجَنَّةِ فَالْخَالِصُ وَابْسَ بَعْدَ

وَقَوْلُ التَّوَضُّعِ فِي الصَّلَاةِ الظَّاهِرِ بَعْدَ الْخَالِصِ ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْبَاقِي زَائِنٌ بِشِرْكَائِهِ مَعْرِفَةُ
وَالظَّاهِرِ الْمُدَوَّنَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْقِيَامِ مَكْرُوهَةٌ وَقَدْ قَالَ الْأَصْلُ وَمَعْنَى تَعْيِينِ نَدْبٍ بِدَقَائِقِهَا أَكْبَدًا أَوْ مِنْ
حَاشِيَةِ الْأَصْلِ فِي الْبَوْلِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ قَدْ عُلِمَتْ فَقَوْلُ الشَّارِحِ فَيَنْدَبُ بِالْخَالِصِ أَيْ فِي قَسْمَيْنِ مِنْهَا وَهِيَ
مَا إِذَا كَانَ الْمَلُوحُ ظَاهِرًا رُشُواً وَحَلَبًا وَحَلَّتْ أَنْ يَلْبَسَ الصَّلْبَ يَحْتَبِزُهُ مَطْلَقًا لِثَلَاثِينَ نَبْضًا لَكِنَّهُ يَحْتَبِزُهُ
شَيْئًا فِي جَمْعِهِ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِذَا جَلَسَ مَعَ أَنْ يَلْبَسَ أَوْ يَضَاهِي بَعْضَهُ حَيْثُ قَتَمَ طَلَبُهُ بِالْخَالِصِ فِي الصَّلْبِ
الظَّاهِرِ وَالصَّلْبِ الْبَاسِ مَشْدُودٌ بِجَمَاعِ الْبَاسِ وَهَذَا فِي ثَلَاثِينَ نَبْضًا (قَوْلُهُ يَأْكُفِي الْغَائِطَةَ) قَالَ فِي
الْأَصْلِ وَأَمَّا الْغَائِطَةُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْقِيَامُ أَيْ يَكْرَهُ حَاجَتُهُ إِذْ قِيَامًا يَظْهَرُ وَمَثَلُهُ الْمَرْءُ أَنْ يَخْصِيَ (قَوْلُهُ
إِذَا كَانَ بِالنَّضَاءِ) أَيْ أَمَّا الْأَمَّا كُنْ الْمُسَدَّةُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ فِي الْمَدِينِ مَثَلًا لِثَلَاثِينَ نَبْضًا فِيهَا اشْتَرَاطُ الظَّاهِرَةِ
(قَوْلُهُ لِيَلْبَسَ الرَّابَّ) هَذَا التَّعْلِيلُ فَتَجِبُ اجْتِنَابُ الصَّلْبِ قِيَامًا وَجُلُوسًا ظَاهِرًا أَوْ خَبِيرًا (قَوْلُهُ وَهَذَا فِي غَيْرِ
الْاِكْتِفَاءِ) أَيْ وَأَمَّا قَبْلُ يَرْفَعُ ثِيَابَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ثَلَاثِينَ نَبْضًا (قَوْلُهُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى الْخَالِصُ) قَالَ فِي الْمَدْنِ لَمْ يَرْفَعِ
عَقِبَ رِجْلِهِ أَيْ الْيُسْرَى عَلَى سَدْرِهِ وَتَوَكَّلَ عَلَى رِجْلِهِ سَدْرَاهُ أَمْ هُوَ (قَوْلُهُ وَأَنْ يَضْطَبَّ رَأْسَهُ) قَبْلَ حَيَاةٍ مِنْ
اللَّهُ وَمِنْ الْمَلَانِكَةِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ أَحْظَفَ لِمَا فِي الشَّعْرِ مِنْ عِلَاقِ الرَّاحَةِ بِهَا (قَوْلُهُ قَالُوا وَيَكُنِي الْخَالِصُ) أَيْ هُوَ
الْمُعْتَمِدُ وَالْخَالِصُ مَبْنِي عَلَى الْخَلَافِ فِي عِلَاقَةِ نَدْبٍ قَطْبُهُ إِلَى سَهْلِ هَلْ وَالْجَاءِ مِنْ اللَّهِ أَوْ خَوْفِ عِلَاقِ
الرَّاحَةِ بِجَمَاعِ الشَّعْرِ قَالَ بَنُ الْأَوَّلِ هُوَ الْمَنْصُوسُ أَوْ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قَوْلُهُ فَإِنَّ نَسِيَّ) مَعْنَى الْخَالِصِ هَذَا هُوَ
الْمَشْهُورُ قَبْلَ لَا تَقُولُ الْخَالِصُ الْخَارِجُ فَإِنَّ قُلْتَ أَذْيَتُهُ أَلَا تَذْكُرُ كَيْفَ أَيْ شَيْءٌ يَنْصَحُ قُلْتَ زَكَاةً كَرْتَعْلًا
لِلَّهِ هُوَ التَّصَنُّعُ (قَوْلُهُ وَلَوْ يَصِلُ الْمَلُوحُ) وَمَثَلُ الْكُتُبِ الْمَوَاضِعِ الْقُدْرَةُ الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا (قَوْلُهُ بَانَ يَقُولُ الْخَالِصُ)
هَذَا رَوَايَةٌ مِنْ جَلَّةِ رَوَايَاتٍ مَشْهُورَةٍ أَيْ يَكُنِي وَحَكْمَتُهُ أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ قَالَ سَتَرْنَا بِعَيْنِ أَعْيُنِ
الْجَنِّ وَصُورَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكُنُفُفُ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ وَخَصَّ هَذَا الْمَوْضِعَ بِالْاِكْتِفَاءِ لِأَنَّهُ
لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَسَاطَةٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى أَنْ يَدْمُجَ فِي غَيْرِهِ بِسَبَبِ غِيَةِ الْخَفَاةِ هُنَا (قَوْلُهُ وَقَدْ تَسَكَّنَ الْبَاءُ)
وَقِيلَ بِالسَّكُونِ الْكُفْرَ (قَوْلُهُ الْجَدُّ الْخَالِصُ) وَمَعْنَاهُ أَيْضًا مَوْلَاهُ أَنْ يَقُولَ غُفْرَانُكَ الرَّاحُ لِحَكْمَةٍ فِي طَلَبِ الْغُفْرَانِ
أَنَّهُ كَانَ خُرُوجَ الْاِخْتِبَائِ بِسَبَبِ خَطْبَتِهِ آدَمَ وَخَفَافَةِ الْأَمْرِ حَيْثُ جَعَلَ مَكْنَهُ فِي الْأَرْضِ وَمَتَنَالِ
ذُرِّيَّتِهِ فِيهَا عَظَمَةُ الْعِبَادَةِ كَرَّمْنَا نَزْلَ إِلَيْهِ الْمَعَاصِي قَدْ دُرِيَ أَنْهُ لَمْ يَجِدْ مِنْ نَفْسِهِ وَرَجْعَ الْغَائِطَةِ قَالَ أَيْ
رَبِّ مَا هَذَا فَقَالَ تَعَالَى هَذَا رَجْعُ خَطْبَتِكَ فَكَانَ نَسِيَّ نَامِي اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْخَلَاءِ
غُفْرَانُكَ الثَّقَاتُ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ وَيَذْكُرُ كِبَارَ الْأَمَةِ بِهَذِهِ الْعِظَةِ أَوْ مِنْ الْحَاشِيَةِ وَفِي رَوَايَةٍ لِلْجَدِّ لَمْ يَذْكُرْ
سُوغَتِهِ طَبِيعًا أَمْ عَرَجَهُ عَنْ خَبِيثَاتٍ وَفِي رَوَايَةٍ لِلْجَدِّ لَمْ يَذْكُرْ فِي نَفْسِهِ أَذْهَبَ عَنْ مَشْقَتِهِ وَأَيْ فِي جَسْمِهِ
قُوَّتُهُ (قَوْلُهُ وَتَكُونُ الْخَالِصُ) أَيْ لَا تَكَلِّمَ حِينَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ بِوَرْتِ الْعَمَمِ وَحَيْثُ لَا يَلْتَفِتُ مَا طَسَّوَلَا
يَعْمَدُ أَنْ عَطَسَ وَلَا يَجِيبُ مَوْذَنًا وَلَا يَرُدُّ عَلَى سَلَامٍ وَلَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ كَالْجَمَاعِ بِخِلَافِ الْمَالِي وَالْمُؤْتَرِّفِ فَإِنَّهُمَا
يَرُدُّانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَأَمَّا الْمَعْلَى فَيُرَدُّ بِالْإِشَارَةِ (قَوْلُهُ مِنَ الْأَذَابِ الْمُدَوَّنَةِ الْخَالِصُ) يَجْعَلُ هَذِهِ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ
بِاعْتِبَارِهَا بِالْغَالِبِ كَأَنَّهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِي الْحُلِّ (قَوْلُهُ وَأَمَّا تَعْرِفُونَهُ الْخَالِصُ) حَاصِلُهُ أَنْ سَتَرَ الْعَوْرَةَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ

الْخُرُوجِ تَعْبِيدُهُ الْخَلْفَ خَلَا فِي الْعِظَمِ (وَتَكُونُ الْأَنْهَامُ) أَيْ يَنْدَبُ بِهِ السَّكُونُ مَلَامًا فِي الْخَلَاءِ وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ
الَّذِي الْأَمْرُ بِهِمْ بَعْضُ تَلَامِهِ كَطَبِ مَا يَرَبُّ عَلَيْهِ الَّذِي وَقَدْ جَبَّ الْكَلَامُ كَأَنَّهُ أَذَى مِنْ سَقُوطٍ أَوْ تَقْلِبِ عَيْنٍ مَالٍ وَهُوَ ذَلِكَ
(وَالْقَضَاءُ مَسْتَرٌّ بَعْدَ تَقَاظُرِهِ وَوَرُودِهِ قَبْلَ وَقْعِهِ وَكَانَ يَجْسُ مِنْ الْأَذَابِ الْمُدَوَّنَةِ إِذَا أَرَادَ قَضَاءَ حَاجَتِهِ بِالْقَضَاءِ
أَنْ يَسْتَرَّ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ شَبْرًا أَوْ خُفْرَةً أَوْ خُفْرَةً لِيَجْعَلَ لِبَرِّ جَسْمِهِ وَلَمْ يَسْتَرَّ عَوْرَتَهُ عَنْهُمْ فَوَاجِبٌ أَنْ يَبْعَدَ عَنْهُمْ حَيْثُ لَا يَسْمَعُ لَهُ
صَوْتٌ رَجْعٌ مِنْهُ وَأَنْ يَتَّقِيَ أَنْ يَنْتَقِصَ قَضَاءُ حَاجَتِهِ فِي بَعْضِ الْجَمْعِ وَتَكُونُ الْجَاءُ الْمُهْجَةُ أَيْ تَقْبِضُ فِي الْأَرْضِ مَسْتَدِيرٌ

أول مستطيل ثلاثي خرج منه ما يؤخذ من الدورام ولا يمسك الجنب من غير ما حصل من جهة أو من بقى مذهب الراجح ثلاثي وعنده
 البول ينصبه وأن يتق مرورا الناس على محل يؤخذ من الناس فيلحقه وإن يتق الطريق التي عرفها الناس وأن يتق
 الظل أي المحل الذي الشأن أن يستقل فيه الناس لا مطلقا لظل ومثله الشمس أيام الشتاء والمكان المقبر الذي شأنهم الخوف فيه
 والمورد وما عطف عليه هي المسماة بالملامح الثلاث وعطف المجلس عليها من (٣٣) عطف ما هو أهم وأن يتق الأمكنة القبة
 ثلاثا نصيبه لمجاستها

واجب ومصب السند أن بعد عنهم بحيث لا يرى جسم ولا يسمع له صوت ولا يشم له ريح وهذا بالقضاء
 كما صرح المصنف وأما في الكنف فبإختلاف موضعها لا يشرع فيه القبة (قوله أو مستطيل) أشار
 بهذا إلى أنه ليس المراد بالبحر بخصوص المستدير بل ما يشمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل
 وليس مقصورا على معناه الأقوى وهو المستدير (قوله مذهب الراجح) أي جهة هو به وإن كانت ساكنة
 (قوله الطريق) هو أهم مما يليه لأن الطريق إما موصلة لما فتكون مرورا وإما غير موصلة فلا تكون
 مرورا وقد يقال الطريق مرعا ما اعتد السالك والمورد محل الورد فهو مغاير ولا يجمع بينهما في الحديث
 (قوله الشأن الخ) أي كميل ومناخ أي محل قيلولة الناس أو أواخه الأبل فيها (قوله هي المسماة بالملامح
 الخ) قال في الحاشية والظاهر أن قضاء الحاجة في المورد والطريق والظل وما أتى به حرام كإفديه باض
 وقاله الأجهوري وقد نزع شارحنا خيلنا ولكن مقتضى تجميعها ملاعن تشهد للحرمة فلذلك قلنا جعلها
 مندوبات باعتبار القاب (قوله الأمكنة القبة الخ) فيبقى الصلب منها في البول والفاظ قيا ما لو جلسوا
 والخوض منها في الفاظ قيا ما لو جلسوا في البول جلسوا (قوله وكذا اسم ين) أي مقرون بما يجنبه كعليه
 السلام لا مجرد الاشتراك وعمل الكراهة إذا كانت القبة لا تصل للناحية والامنع أخافا (قوله ولو آية)
 ما ذكره الشارح من منع دخول الكنف وهو عاقيه قرآن ولو آية تبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح
 وقد ورد ح الأجهوري وقاله غير ظاهر واستظهر الأول كراهة الدخول بالقرآن والاطلاق في الكراهة
 قطاره كان كمالا أولا واستظهر الثاني التعريف في الكامل وما قرأه الكراهة في غير ذي البال
 كالاتوا عند هذا الإشاع وأقصر عليه في الحج اه من حاشية الأصل (قوله هو من المازجيه) قال
 في حاشية الأصل قلنا من الظاهر أن الجلب لا يكتفى لانه طرف منع (قوله والواجز الخ) أي ولو أنه
 من سائر أن أمكن قال في حاشية الأصل جواز الدخول بالمصنف عقيد بامر من الخوف والساترا اه والمراد
 بالخوف ما ملأ نفسه بان جعل حرزا أو الضياع (قوله حال دخوله الكنف) أي وكذا كل ذي كمام
 وفندق ويت ظالم (قوله وأما المنزل الخ) والحاصل أن ما كان من باب النشر فهو التكرم قدم فيه البني
 وعكسه قدم فيه اليسرى فإن حصلت العارضة بين المنزل والمسجد كالجواب كان يته داخل المسجد كان
 الحكم المسجد دخلا وخروجا (قوله منع قضاء الخ) حاصل فيه المسئلة أن المسائل الست الأولى قضاء
 الحاجة والوط في القضاء مستقبلا ومستديرا دون سائر وهذا مرام قطعا الثانية قضاء الحاجة في بيت
 الخلاه الخ في المنزل سائر والوط في المنزل سائر وهذه جائزة اتفاقا مستقبلا ومستديرا الثالثة قضاء
 الحاجة فيه والوط فيه دون سائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعتقد الجواز ولو كان بيت الخلاه والوط
 بالسطح الرابعة قضاء الحاجة والوط في القضاء سائر مستقبلا أو مستديرا وفيها قولان بالجواز والمنع
 والمعتقد الجواز والخامسة والسادسة قضاء الحاجة والوط بمحوش المنزل سائر بدونه وفيها قولان
 بالجواز والمنع والمعتقد الجواز فيها (قوله والاطلاق) أي أما اتفاقا أو على الراجح كما تقدم (قوله فان اتراخ)
 ويكنى أن يكون طوله ثلثي ذراع وقدر بعينه ثلاثة أذرع فأقل وعرشه منه مقدار ما يوازي عورته (قوله

واجب ومصب السند أن بعد عنهم بحيث لا يرى جسم ولا يسمع له صوت ولا يشم له ريح وهذا بالقضاء
 كما صرح المصنف وأما في الكنف فبإختلاف موضعها لا يشرع فيه القبة (قوله أو مستطيل) أشار
 بهذا إلى أنه ليس المراد بالبحر بخصوص المستدير بل ما يشمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل
 وليس مقصورا على معناه الأقوى وهو المستدير (قوله مذهب الراجح) أي جهة هو به وإن كانت ساكنة
 (قوله الطريق) هو أهم مما يليه لأن الطريق إما موصلة لما فتكون مرورا وإما غير موصلة فلا تكون
 مرورا وقد يقال الطريق مرعا ما اعتد السالك والمورد محل الورد فهو مغاير ولا يجمع بينهما في الحديث
 (قوله الشأن الخ) أي كميل ومناخ أي محل قيلولة الناس أو أواخه الأبل فيها (قوله هي المسماة بالملامح
 الخ) قال في الحاشية والظاهر أن قضاء الحاجة في المورد والطريق والظل وما أتى به حرام كإفديه باض
 وقاله الأجهوري وقد نزع شارحنا خيلنا ولكن مقتضى تجميعها ملاعن تشهد للحرمة فلذلك قلنا جعلها
 مندوبات باعتبار القاب (قوله الأمكنة القبة الخ) فيبقى الصلب منها في البول والفاظ قيا ما لو جلسوا
 والخوض منها في الفاظ قيا ما لو جلسوا في البول جلسوا (قوله وكذا اسم ين) أي مقرون بما يجنبه كعليه
 السلام لا مجرد الاشتراك وعمل الكراهة إذا كانت القبة لا تصل للناحية والامنع أخافا (قوله ولو آية)
 ما ذكره الشارح من منع دخول الكنف وهو عاقيه قرآن ولو آية تبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح
 وقد ورد ح الأجهوري وقاله غير ظاهر واستظهر الأول كراهة الدخول بالقرآن والاطلاق في الكراهة
 قطاره كان كمالا أولا واستظهر الثاني التعريف في الكامل وما قرأه الكراهة في غير ذي البال
 كالاتوا عند هذا الإشاع وأقصر عليه في الحج اه من حاشية الأصل (قوله هو من المازجيه) قال
 في حاشية الأصل قلنا من الظاهر أن الجلب لا يكتفى لانه طرف منع (قوله والواجز الخ) أي ولو أنه
 من سائر أن أمكن قال في حاشية الأصل جواز الدخول بالمصنف عقيد بامر من الخوف والساترا اه والمراد
 بالخوف ما ملأ نفسه بان جعل حرزا أو الضياع (قوله حال دخوله الكنف) أي وكذا كل ذي كمام
 وفندق ويت ظالم (قوله وأما المنزل الخ) والحاصل أن ما كان من باب النشر فهو التكرم قدم فيه البني
 وعكسه قدم فيه اليسرى فإن حصلت العارضة بين المنزل والمسجد كالجواب كان يته داخل المسجد كان
 الحكم المسجد دخلا وخروجا (قوله منع قضاء الخ) حاصل فيه المسئلة أن المسائل الست الأولى قضاء
 الحاجة والوط في القضاء مستقبلا ومستديرا دون سائر وهذا مرام قطعا الثانية قضاء الحاجة في بيت
 الخلاه الخ في المنزل سائر والوط في المنزل سائر وهذه جائزة اتفاقا مستقبلا ومستديرا الثالثة قضاء
 الحاجة فيه والوط فيه دون سائر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعتقد الجواز ولو كان بيت الخلاه والوط
 بالسطح الرابعة قضاء الحاجة والوط في القضاء سائر مستقبلا أو مستديرا وفيها قولان بالجواز والمنع
 والمعتقد الجواز والخامسة والسادسة قضاء الحاجة والوط بمحوش المنزل سائر بدونه وفيها قولان
 بالجواز والمنع والمعتقد الجواز فيها (قوله والاطلاق) أي أما اتفاقا أو على الراجح كما تقدم (قوله فان اتراخ)
 ويكنى أن يكون طوله ثلثي ذراع وقدر بعينه ثلاثة أذرع فأقل وعرشه منه مقدار ما يوازي عورته (قوله

(٥ - صاوي أول) منه بان قدم في الخروج وجهه اليمنى وذلك عكس المسجد فإنه يندب له تقديم اليمنى دخولا وتقديم اليسرى
 خروجا لشرقه كما يندب في تنه تقديم اليمنى وفي خلخ العتال تقديم اليسرى وأما المنزل فيقدم اليمنى دخولا وخروجا (ومنع قضاء) استقبال
 قبله أو استدبارها بلا سائر كالوط أو الإقلا) يحرم على المكلف إذا قضى حاجته في القضاء أن يستقبل القبلة أو استدبرها بلا سائر أن
 استبرها أو عصفرة أو قوب أو غير ذلك خلا لحرمة الأولى والثالثة

مرأاة للخللاق وكذا يحرم عليه الزواة الحليلة في القضاء بلا سائر وقوه والاى لا يمكن في القضاء ما كان في منزله ولو في ساحة الدار
أو رجحها أو سطها أو كان في القضاء ولكن سائر لأحرمه والمراد بالمنزل ما عدا القضاء فيمثل قضاء المدن فلا يحرم استقبال القبلة
ولا استدبارها فيها والكلام كله في غير الأكشف وأما في خلاصه اتفاقا وكذا لا يحزم استقبال بيت المقدس ولا الشمس والقمر
ولو في القضاء بلا سائر (ووجب (٣٤) استبرا بسلط ذكر وترخا) يجب على من قضى حاجته أن يستبرأ أى يتنقلص

بحرى البول من ذكره
بسلته بأن يجعل أصبعه
السبابة من يده اليسرى
تحت ذكره من أصله
والإبهام فوقه ثم يضعه
برفق حتى يخرج ما فيه من
البول والثر يسكن التاء
المثناة جذبه وندب أن
يكون كل منهما برفق وهو
معنى قوله تنافض التاء
سبتي يغلب على الظن
خلوص الحمل ولا يتبع
الأوهام فانه يورث
الوسوسة وهى تصرف الدين
(واستبراء وندب يساره
وبلها قبل لى الذى
واستراؤه قليلا وضلها
بكتراب بعده واعداد
الزبل وورده وتقديم قبله
وجمع ما هو جرمه) يجب
الاستبراء كما يجب الاستبراء
والمراد به إزالة التبايسة من
محل البول أو ألقاها بالماء
أو بالابحار ووجب أن يكون
ييده اليسرى ويكره
باليمنى بالضرورة وندب
بل يده اليسرى بالماء قبل
لقى الذى من البول أو ألقاها
لئلا يقرى خلق إلى التفتة

مرأاة للخللاق) أى وهو الذى علمته من الحاصل (قوله وأما في خلاصه اتفاقا) أى أن كان سائر والا
ففيهما قولان وإن كان المعتقد الجواز كما علمت مما تقدم (قوله وكذا لا يحرم الخ) أى ولكن الأولى الإقواء
(قوله ووجب استبراء) يحتمل أن السنين والتأما إذا تان وأن يكونا مطلب فعلي أنهما إذا تان تكون
الباء في سائر التصور وعلى أنهما المطلب تكون الباء للاستعانة أو السببة (قوله أى يتنقلص) يحسرى
في السنين والتاء مع الباء في قوله بسلط ما تقدم (قوله بأن يجعل أصبعه الخ) تصور لما قبله ولذا أفنى
التاء من الثاني بوجوب الاستبراء ولو خرج الوقت لأن الطهارة لا تصح مع المناسك ولكن وقع في عب من
النسي ما هو عدم أن الباقى في القصة لا يضرون النفس إذا زلزال القتل ومثل البسه شيئا لكن إذا بقي في
القصة مع الرشح على رأسه كزفير قطعا ما بالمخفى من حاشية ضياعه بمجموعه (قوله من يده
اليسرى الخ) كونه من اليد اليسرى وبالإبهام والسبابة أفضل وأولى ولو ضل ذلك اليمنى أو غير السبابة
والإبهام كفى وخاف الأفضل وهذا في حق الرجل وأما المرأة فأنها تضع يدها على فاتها ولو يقرم ذلك مقام
السلط والثر وأما المخفى فيفضل ما يفعله الرجل والمرأة استحباطا وما تقدم في البول وأما ألقاها فيمكن في
تفرغ الحمل منه الإحساس بأنه لم يبق شيء مما هو يصد الخروج وليس عليه غسل ما ملطن من المخرج بل
يحرم لشبه ذلك بالواط ولو قضى البول في قصة الخ ذكر أو ألقاها في داخل فم الدر كان الوضوء مطلقا كما
تقدم تحقيقه لأن شرط صحة الوضوء عدم المنافي فلا استبراء مطلوب لأجل إزالة الحدث فلا يحسرى فيه
الخللاق الذى في إزالة التبايسة وفي الحقيقة ليس السلط والثر بالمعين بل المصادر على حصول الظن
بانتطاع المادة بسلط أو غيره كالموت مدة يغلب على الظن خلوص الحمل ولا يصير بولوه رأس الذكر بعد
ذلك (قوله على منها برفق) هو بالنسبة للثر وصف كاشف لأنه عند أهل اللغة هو الترسى على التخفيف (قوله
ولا يتبع الأوهام) أى فلا يغلب على ظنه انتطاع المادة من الذكر ترك السلط والثر وما شئت في خروجه
بعد الاستبراء كقطعة مضمومة فإن تحققها تحكم بالحدث والثلث أى أنها تنقض الوضوء إن لم تلازم
نصف الزمان فأكثروا يجب غسلها إن لم تأنه على يوم وليلة (قوله وهى تصرف الدين) ولذلك قال الفاروق
إن الوسواس سيه شبل في العقل أو شلت في الدين (قوله بالماء أو بالابحار) أى فهو أحسن من الاستبراء
لأن الاستبراء لا يكون بالماء (قوله يده اليسرى) أى لأنه ليس من التشريف (قوله بتراب ونحوه) محل
طلب الفصل بتراب ونحوه أن لم يكن بلها أولا والأفلا يتوقف ندب الفصل على التراب ونحوه وأعداد
المسام بالفضل أولا والمراد باليد التى تغسل الخصر والنصر والوسطى لأنها التى يلقى بها التبايسة (قوله
إن بعد) أى فيندب لم يرضاء الحاجة أحد الماء ما جرمه ما أمكن والألقاها بالماء والألقاها بتراب
على حسب الترتيب في المسدوب (قوله فإن أنقى الخ) أى أنقى الشئ بوتر ثالث وأربع بوتر بخامس
وسبوتر سابع وهذا لا ينار بل المدار على الإقواء وقوله لم يوتر خير من الشئ في غير الواحد والا
فالأثنان خير منه ويكتفى في الوتر به بحرواحله ثلاث جهات جميع الحمل بكل جهة (قوله تقدم قبله الخ) أى
خروفا من تنص يده من مخرج البول لوقد قدم يده وحمل تقديم القبلى إلا أن يطر فقدم يده لانه لا فائدة

في
بما لا يلقى بها الذى جافه وندب حال الاستبراء أن يستترى قليلا لانه أمكن
في التخفيف وندب بعد فراغه من الاستبراء أن يغسل يده التى لاقى بها الذى حال الاستبراء بتراب ونحوه كاشتان وضاحول
وصاويل وندب به عند إرادته قضاء الحاجة أن يعطى زبل به التبايسة من ماء أو حجر أو نحو ذلك ثم يندب وتره المزبل إذا كان جامدا
كبحر حيث اتقى الحمل بالشفع والأفلا لاقتماعين وينتهى شب الأيتا والسبع فإن أنقى ثامن فلا يطلب ثاسع وندب تقديم قبله على يده
في الاستبراء وندب له

أن يجمع بين الطهروا الماء بقدره إزالة النجاسة بالطهر ثم يصبغ المحل بالماء حتى أراد الإقتصار على أصله الماء أولى من الطهروا وهو (ويعين
 في وجوبه ونقصه ويؤيد أمره ومنه من غير كثير) الضمير في تعين يعود على الماء أي إن الماء تعين ولا يكفي الطهروا وهو إزالة
 المحل من فرضه التيمم أو الوضوء وتكرره ثلاثة أوله غير متعارف في إزالة القدم الحظ أو النقص (٣٥) وكذا في دم الاستحاضة إن لم يلزم

عليه يوم وليلة ولا يفسد
 معوضه كسلب البول
 الملازم لا كراهي فلا
 يجب إزالته وتعين الماء
 أيضا في إزالة البول المرأة بكرة
 أو ثوبا لتدنيه المخرج إلى
 جهة المقعدة عادة وتعين
 أيضا في حدث بول أو غائط
 انتشر عن المخرج انتشارا
 كبيرا كأن يصل إلى
 المقعدة أو يعم جل الحشفة
 (ومدى بلادة غسل كل
 ذكره فيه ولا تبطل الصلاة
 بتركها في إقصائه على
 البعض قولان ويجب غسله
 لما يستقبل) يعني وتعين
 الماء أيضا في سدى مخرج
 بلادة متعارف بنظر أو
 ملاحة لزوجة مثلا أو
 لذكرة مخرج جوف غسل
 جميع الذكر فيه طهارته
 من الحدث أو رفع حدثه
 المرتب عليه بخروج المذي
 وهذه النية واجبة غير
 شرط على المحدث فلا ولو
 تركها وغسل ذكره بلا
 نية وتوضأ وسلم لم تبطل
 صلاته على الرابع وأما
 غسل جميع الذكر فقبيل
 واجب شرطا فلا يقتصر على
 غسل بعضه ولو مع نية
 وسلم بطلت صلاته وقيل
 واجب غير شرط فلا تبطل

في تقديم القبيل (قوله أن يجمع بين الطهروا الماء) أي لأن الله مدح أهل قيامه على ذلك بقوله تعالى فيه رجال
 يجمعون أن يطهروا والله يحب المتطهرين وطهروا هم من المأمور بالطهروا استغاثهم كما ورد
 الحديث بذلك (قوله بالماء أولى) أي فلا يقتصر على الطهروا وهو كثر وخالف الأولى وهل يكون في هذه
 الحالة المحل طاهر الرغ العين والحكم عنه أو يجب معوضه انظر حاشية الأصل والحاصل
 أن المراتب خمس ما هو جرماء ومدى ما يقطع مخرج قط والمراد بالمدى أي طاهر من مستوفى
 الشروط غير جرماء مطاوعه على هذا الترتيب في غير ما تعين فيه الماء (قوله وتعين الخ) شروع في
 مسائل مستأنسة من قولهم الماء أفضل في الاستحاضة وليس بتعين مكانه قال الأبي هذه المسائل فتمت
 فيها الماء ولا يكفي فيه الطهروا (قوله لمن فرضه التيمم الخ) جواب عن سؤال واردة على المصنف حاشية
 أن المني والحظي والنفسا تعين فيها غسل جميع الجسد ولا يشترط فيها كفاية الاستحاضة بالاجزاء وحسب
 فلا حاجة للنفس على تعين الماء فيها وعدم كفاية الاجزاء وحاصل ما أجابه الشارح أن الكلام مفروض
 في حق من فرضه التيمم كدبر أو لدهما بكني غسله ومعهم من الماساين بل به النجاسة فيقال لمن خرج
 منه المني لابد من غسل الذكر أو الفرج بالماء أول من فرضه الوضوء ومخرج منه ثلاثة أوله غير متعارف
 ويقال في المرأة التي انقطع حبضا أو نفاها مثل ما قبل تعين فرضه التيمم (قوله بول المرأة) مثلهما بول
 المصبي أي مقطوع الذكر قطعت أنشاء أم لا ومثله مني الرجل إذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو
 كبولها لا يكفي فيه الطهروا وبول المرأة يخرج من البقرة إذا انسدت مخرجها على الظاهر لا منتشر فتعين
 فيه الماء ولا يكفي فيه الطهروا فهم قوله بول أنثى الفأط كالجاء وغسل المرأة سواء كانت ثيبا أو بكرا
 كل ما ظهر من فرجها حال حيها أو أموت أو ميتة وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها والكبر ما يورث العذرة
 فقيه نظر إذا تفرقة بين التيمم والكبر أعانها في الحظ خاصة كذا كره صاحب الطهروا واختار في البول
 تساو حلالا مخرج البول قبل البكارة والتبوء بقضائ الحظ اقتطرح ولا تغسل المرأة مذها بين
 شفرها كغسل الأولى لا دون لهن وكذا يحرم إدخال أصبع يد رجل أو امرأة إلا أن تعين لول الحظ
 كافي الحج ولا يقال الحشفة مكروهة لأنها تقول فرق بينهما فإن الحشفة شاة فعل لتسداوى انتهى من
 حاشية الأصل (قوله انتشر عن المخرج) أي فيتعين الماء في هذا الحدث كله لافي المنتشر قط فيغسل الكل
 ولا يقتصر على ما جاوز المعتدال منهم قد يفتقرون الشيء منفردا دون مجتمعا مع غيره وقالت الحنفية يغسل
 المنتشر الزائد على ما جرت العادة يشا فيه وبني عن المعتاد انتهى من حاشية الأصل (قوله غسل كل
 ذكره الخ) اعلم أن غسل الذكر من المذي وقع فيه خلاف قيل إنه معمل بقطع المادة وإزالة النجاسة
 وقيل إنه يتسدى والمحدث الثاني وعلى القولين يفرق خلاف هل الواجب غسل بعضه أو كله والمحدث
 الثاني ويطرح أيضا هل يجب التيمم في غسله أو لا في القولين بالتعدي يجب وعلى القولين بأنه معمل لا يجب
 والمحدث وجوهما على القولين بوجوب النية إذا غسله بلا نية وسلم هل تبطل صلاته ترك الواجب
 وهو النية أو لا قولان والمحدث خمسة كالمسألة في الشارح لأن النية واجبة غير شرط ومراجعة القولين بعدم
 وجوبهما أو الفصل معمل وعلى القولين بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو دونها وسلم هل تبطل
 صلاته أو لا تبطل قولان على حد سواء القول بعدم البطلان مما عاين قال أنما يجب غسل بعضه وعلى
 القول بوجوبه الصلاة فهل تعاد في الوقت أو لا يطلب بإعادة قولان هذا يحصل ما في المسألة انتهى من
 حاشية الأصل (قوله رفع حدثه) أي الذكر (قوله والاعني عنه) أي بالنسبة لازالة النجاسة وأما تنقص

الصلاة بغسل البعض ولو لم يحل النجاسة قط بنية أو لا ولم رجحوا واحدا من القولين فلذا قلنا قولان وعلى القول الأول فالظاهر
 وأما في الثاني فيجب غسل جميعه لما يستقبل من الصلاة لا أنه واجب قولنا بلادة قيد زناه على المصنف إلا أنه لا يمتنع أن لا يمتنع في ثلاثة
 لكن فيه الجرم ما يمكن سلبا يلزم كل يوم وليلة والاعني عنه ولا تعين فيه جرم ولا غيره هذا هو الحق ولا يخفى ما يخالفه

من كلام بعض الشراح وغيرهم إشارة الى ان الباقي قول الشيخ غسل بمعنى مع وحاصل المسئلة ان خروج المذي من الرجل بلدة معادة
 بموجب غسل جميع الذكورية على ما تقدم (٦١) وجاز الاستجمار بما يس طاهر متق غير مؤذ ولا يعترض طبعه أو عرقه أو حتى القيروا لا

فلا وأجزا أن أتق كالسيد
 ودون الثلاث) يجوز
 الاستجمار وهو إزالة النجاسة
 من أحد الطرفين بكل ما يس
 من جبروه والاصل أو
 غيره من خشب أو مدرو هو
 ماسق من الطين أو خرق
 أو طن أو صوف أو غيره ذلك
 فلا يجوز جبتل كطين
 ويشترط في الجواز أيضا
 ان يكون طاهرا احترازا
 من النجس كزوايا الخيل
 والجر وطمس المسنة والعدنة
 وان يكون متقيا للنجاسة
 احترازا من الامس
 كالغضب الفارسي والنجاب
 وان يكون غير مؤذ احترازا
 مما يؤذي كالجرب والحدود
 والسكين وان لا يكون يضر
 اما لكونه طعنا لا أدى
 كقشر أو غيره ولومن الادوية
 كزئبق ومغاث وزئبقيل
 وان يكونه ذا شرف كالكتوب
 طرمة الحسروف ولو يخط
 غير صري أو مجادل على
 اطل كالسرا أو تكون شرفة
 ذاتا كالذهب والفضة
 والجواهر واما لكونه سميته
 لطق الصبر ككون النبي الذي
 يستجمره مملوكا للغير ومنه
 جدا والصبر ولورق قارورة
 نظم وروث طاهرين ويجوز
 مملوكه فان وجدت هذه
 الشروط انجسته جاز

الوضوء فينتقص الوضوء علم بلازم نصف الزمان فأكثر (قوله من كلام بعض الشراح الخ) اراد الخ رضى
 وعب فان الخ رضى قال ثم ان كلام المؤلف في المذي الخارج بلدة معادة أو ما خارج بغيرها فيبقى أن
 يجري على حكم الخي الخارج بلدة معادة فان لم يوجب الوضوء كفي فيه الجمرات أو وجبه تعيين الما فيه
 انتهى ويؤخذ من الاسيلى وعب لهذه المارة وقد علمت فادها من كلام الشارح وما تقدم ذلك
 في مذي الرجل واما المرأة فتشغل من مذيها بمحل الاذى فقط ولا يحتاج لنية كقائل الاجهوري لانه ليس
 فيه شائبة تبدل خلا فالماستظهره ابن حبيب من احتياجه لنية (هـ) نفيه (هـ) يكره الاستجمار من
 الريح وقد نص عليه خليل ولم ينص عليه مصنفنا لوضوحه لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من امن استجمي
 من ريح أى ليس على سنتنا وهو طاهر لا ينجس ثوبا ولا بدنا (قوله وجاز الاستجمار الخ) أى يجوز ان
 اجتمعت فيه هذه الاوصاف الخمسة والمراد بالبابس الجاني مطلقا سواء كان فيه صلابة كالجر أو لا
 كالقطن (قوله الاستجمار وهو الخ) هو خاص باستعمال الجمرات من الجبر وغيره والاستجمار أهم من أن
 يكون بالماء وغيره فكأن الاستجمار مأخوذ من الجمرات بمعنى الاجار وهو كذا كذا الاستجمار ما يؤخذ
 من التبرؤ وهو المكان المرتفع كاهمو الفضلة فاعطاه باسم المكان المنخفض كقوله اذا أراد التبرؤ همدوا
 للمنخفض فلذا قضوا أربهم انتقلوا لارتفاعه وأزوا فيه الأثر (هـ) باليمن من حاشية شيئا على مجموعه
 (قوله فلا يجوز جبتل) هذا شروع في تميز الواصلات الخمسة المشتركة في جواز ما يستجمر به على سبيل
 الكلف والتميز المرتب أى فيصير الاستجمار بالمبتل لشره للنجاسة فان وقع واستجمره فلا يجزى بولا بد
 من غسل المبتل بعد ذلك بالماء فان صلى قبل غسله جرى على حكم من صلى بالنجاسة وما قيل في المبتل
 يقال في النجس ان كان يصل منه شيء (قوله الجواز) أى في متعلقه لان الشروط في الشيء الذى
 يتعلق بالجواز (قوله كالغضب الفارسي الخ) حيث كان كل ما من الكسرة والاك من المؤذى (قوله
 طرمة الحسروف) أى لشرها قال الشيخ ابراهيم القاني بمحل ككون الحروف لها حرمة اذا كانت
 مكتوبة بالعربي والافلا حرمة اهل الا اذا كان المكتوب بها من أسماء الله وقال الاجهوري الحروف لها
 حرمة سواء كتبت بالعربي أو بغيره وهو ما يشهد ح وقوى الناصر قال شيئا وهو المعتقد (هـ) من حاشية
 الاصل (قوله ولو قوفا) أى سواء كان ذلك الوقف مسجدا أو غيره وكان واقفه هو أو غيره كان
 الاستجمار بجدار الوقف من داخل أو خارج وأما طق الصبر فقدل الحرمة اذا استجمر بغير اذن
 مالكه فان استجمر بانه كره فقط (قوله طاهرين) أى لان العظم طعام الجنب فانه يكتسب طهارة بالروث
 طعام ودوايسم رجع علما كما كان عليه وهذا الذى يصير كذلك كل روث أو خصوص روث المباح ينظر
 في ذلك واذا كان العظم طعام الجنب والروث طعام ودوايسم صار انتهى منهما طحق الصبر ان قلت اذا كان
 الروث حلف ودوايسم منها عنه جككون حلف ودوايسم من الحشيش وغيره من كل ما ليس مطعوما
 للآدمي كذلكها جواب أن النهي في الروث ورد بدليل خاص وبقي ما عدها على الاصل (هـ) من حاشية
 شيئا على مجموعه (قوله مملوكه) أى استجمر به من داخل وأمن خارج فقولان بالكرهية والحرمة
 وان قيل بالحرمة لانه قد نزل مطر عليه مثلا ولا يتصلق هو أو غيره عليه فتصفيه بالنجاسة (قوله لم يجز) أى
 اذا اراد الاتصاف على تلك الاشياء وأما ان قصد أن يتبعها بالماء فانه يجوز الا يحتمر والمحدد والنفس
 فالحرمة مطلقا لا يقال الجرم بغيره من النجس مطلقا مشكل مع ما من كراهة التطيخ بالنجاسة على الراجح
 لا نأخول الاستجمار بالنجاسة فيه قصد لاستعمال النجس وهذا ممنوع والتطليخ المكروه ليس فيه قصد

ويكون الثلاث من الإحار وهو عارطا هرة ان محل الاجزاع في غير المني و قول المراء اوله (م v) والمشتري كثير اعضاء مستخدم هو في الحقيقة

مستثنى مما عداها والمأخوذ
الكلام على طهارة الخبيث
وما يتعلق به شرع في الكلام
على طهارة المحدث صغرى
وكبرى وما يتعلق به أو بدأ
بالصغرى فقال

فصل في فرائض الوضوء
فصل الوجه من منابت شعر
الراس المتعادلى منتهى
الاذن أو البنية وما بين ردى
الاذنين فرائض الوضوء
سبعة أولها غسل جميع
الوجه وحده طولا من منابت
شعر الراس المتعادلى
منتهى اذن فبن لاجلها
أو منتهى البنية فبن لاجلها
والاذن فبن اذال المجبة
والفان جميع العينين فبن
اللام ينتهي على وعوقه
الحذن الاسفل والبنية فبن
اللام هي الشعر الثابت
على ذلك ونخرج بقوله المتعاد
الاصلى بالمصاد المهمة وهو
من المحسر شعر رأسه الى
جهة الفايض فلا يجب عليه
ان ينتهى في فضله الى
منابت شعره ونخرج الاغم
وهو من رذل شعر رأسه الى
جهة حاجبه فيجب عليه
ان يدخل في فضله ما رذل عن
المتعاد ولا بد من ادخال
جزء يسير من الراس لانه
مما لا يستم الواجب الا به
وحده عرضا من رذل الاذن
الى الوضوء الاخر فلا يدخل
الودان في الوجه ولا
البياض الذي فوقهما ولا

الاستعمال اه من حاشية الاصل (قوله يكون الثلاث الخ) خلافا لابي الفرج فانه وجب الثلاثة فان
أتى أقل من الثلاثة فلا بد منها (قوله الوضوء) أى دم الحيض والنفس والاستحاضة (قوله ولما أتى
الكلام الخ) أى لما انقضى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي يحصل به
الطهارة وبيان الاشياء الطاهرة والنسفة وبيان حكم ازالة العجاسة وكيفية ازالتهما من الثوب والبدن
والمكان وما يتعلق منها وما لا يتعلق اتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء وقوائمه والغسل
وفوائضه وما هو بدل ههنا وهو التيمم وعن بعض الاعضاء وهو مسح الخشوف الجيدة ولذلك قال الشارح
شرع في الكلام الخ (قوله طهارة) أراد بها التطهير لان الطهارة كاتل على الصفة الحكمية تطلق
على التطهير لانه الذي يتعلق به الوجوب

فصل في فرائض الخ جمع فرضه وهو الامر الذي يثاب على فعله ويقرب العقاب على تركه
ويقال فيه أيضا فرض ويجمع الفرض على فرض فان قيل فرائض جمع كثره وهو من العشرة فتفوق مع
انها سبعة فقال استعمل جمع المكثرة في القلة أو بناء على ان مبدا جمع الكثرة من ثلاثة بناء على انها
محددة في المبدأ وقولت فرائض جمع فرض فيه نظر لان فعلا لا يجمع على فاعل بل هو جمع فرضه
بمعنى مفروضة ومرا اده بالفرض هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه فيشمل وضوء الصبي والوضوء قبل الوقت
والوضوء بغير الوادى فعل وضوء الماء على المعروف في اللغة وحكي الضم والفتح فيها وهو هل هو اسم للماء
المطلق أو له بعد كونه معد للوضوء أو بعد كونه مستعمل في العبادات مشتق من الوضوء فالدوى النظافة
بالظا المجبة والحسن وشعر طهارة مماثلة تتعلق باعضاء مخصوصة هي وجه مخصوص وهي الاعضاء
الاربعة وانما خصت بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولا ت آدم منى الى الشعر بترجله وتناول منها
بيده وأكل فيه ومسح رأسه ورجها واختصت الراس بالمسح لانه فاعلا كفى بادن طهارة واعلم
ان الناس اختلفوا في عدد فرائض الوضوء ومحصل ذلك ان منها فرضا باجماع وهو الاعضاء الاربعة
وعلى مشهور المذهب وهي التيمم والاذن والقرواه من الخشوف والحاشية وفرائض مبتدأ آخره
محدوف يؤخذ من حل الشارح قد ربه سبعة وقوله غسل الوجه خبر لبتدأ محدوف قدره الشارح وحده طولا
جعله خبرا عن فرائض وقوله من منابت متعلق بمحدوف خبر لبتدأ محدوف قدره الشارح وحده طولا
الخ وقوله وما بين ردى الاذنين خبر لبتدأ محدوف قدره الشارح وحده طولا (قوله غسل جميع
الوجه) أى ولو تاملت لخص واحد (قوله فبن اللام) وحكى كسر هاءى المفرد والتمنى (قوله فلما الحذن
الاسفل) وهو قطعتان وحمل اجتماعهما هو اذن ومعنى فكالات لهما واحد من الاعلى والاسفل مفكرك

من صاحبه (قوله والبنية فبن اللام) ويجوز كسرها وجعلها على بالكسر (قوله الاصلى الخ) الحاصل
ان خلو مقدم الراس من الشعر يقال له صلح ولصاحبه صلح والازم هو الذى لمزعتان فبغيتنى أى
بباضان بكتفتان ناصيته فكالات لادخل ناصية الاصلى في الوجه لا يدخل البياض للانزع (قوله ولا بد الخ)
أى كالا بد من ادخال جزء من الوجه في مسح الراس وليس لنا فرض بقدر الجميع الا الحد الذي بين الوجه
والراس (قوله لانه مما لا يتخ) أى فهو واجب وحمل وجوب مستقل أو وجوب الواجب الذي يتم به
قولنا (قوله وحده عرضا الخ) الحاصل ان بعض المصدق من الوجه وهو العظم الثاني قد نوهه بعضه
من الراس وهو ما فوقه الشعر فابن شعر الصدقين من الوجه قطعا وشعر الصدغين من الراس قطعا وما
فوق الودين من البياض كذلك وما تحت الودين من الوجه فيشمل ودخل في الوجه الجبينان وهما
الخطان بالجهة عينا وشمالا اه من الحاشية (قوله جهته) المراد بها هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى
مبدأ الراس فيشمل الجبينين كما تقدم بخلاف الجبهة في السجود فهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية

شعر الصدغين ويدخل فيه البياض الذي تحتها لانه من الوجه (فبصل الورد) أى ربه ربه

وطاهر شقيقه ومنا من جن أو غير متعلق بشعر تظهر البشرة تحته) هذا مفرغ على مقابلة أى اذا اهلن وجوب غسل جميع الوجه فيجب غسل ورة الانف بفتح التاء الفوقية والواو وهى الحاجر بين طاقى الاخر وغسل اساور الجبهة وهى التكابيش جميع اسورة كآفة واحدة سرار كزمام أو جمع اسرار كاعنابوا حده سرور كنب فاسور جمع الجع على كل حال وغسل ظاهر الشنتين وغسل منا من جن أو غيره كآف جرح أو ما خلق فأرا ما قول الشيخ لا جرحاى أو خلق فأرا فاعمل على ما اذا لم يمكن غسله ومعلوم ان كل ما يمكن تحصيله لم يحتاج به المكلف فكان عليه حذف (٣٨) حرف التني وعطفه على المثبت مع وجود تحليل شعر بفتح الشين المحبة والعين المؤهلة

(قوله ر ظاهر شقيقه) هو ما يد ومنهما عند انطباقهما انطبا فاطمينا (قوله مع وجوب تحليل شعر الخ) الحاصل ان البنية حيث كانت حقيقة وكل شعر في الوجه خفيف يجب عليه اتصال الماء للبشرة لا فرق بين ذكر أو أنثى وان كان الشعر كثيفا يكره تحليله في الوضوء سواء كان عليه أو غير هالذ كرا أو أنثى ولا طالب على كل حال غسل أسفل البنية الذى يلى العنق كانت كثيفة أو خفيفة (قوله فى ظاهره) أى لا باطنه الذى يلى العنق فلا طالب بغسله وغسله من التعرق فى الدين (تنبيه) يجب على المتوضئ عند غسل وجهه ازال العناب بعينه من القذى فان وجد بعينه شيأ بعد وضوئه وأمكن حدوثه لطول المدة جل على الطرأت حيث أمر يده على محله حين غسل وجهه (قوله وغسل اليدين) أى لسنه والاجاع وان صدقت الآية بنواحدة أخذ من مقابلة الجمع بالجمع (قوله بادخالهما فى الفسل) لسنه والاجاع والا فلا يصلح الى عدم الإدخال كآفال الاجهرى

اذ كانت البشرة بفتح الماء الموحدة والشين المحبة أى الجلدة تظهر فى مجلس النظافة تحت الشعر وهو الشعر الخفيف سواء كان شعر طية أو حاجب أو غيره وما المراد بالتخليل اتصال الماء للبشرة باليد على ظاهره وأما الكتيف فلا يجب عليه تحليله أى اتصال الماء للبشرة تحته فلا ينافى انه يجب تحريكه ليدخل الماء بين ظاهره وان لم يصل للبشرة (وغسل الدين الى المرفقين تحليل أصابعه لا شعر بشاغفه الماذون فيه) الفريضة الثانية غسل البدن الى المرفقين بادخالهما فى الفسل مع وجوب تحليل أصابعه ومعاودة تكابيش الأنامل أو غيرها ولا يجب قصر فى انطام الماذون فيه لرجل أو امرأ أو قلوبضا لا يدخل الماء تحته ولا بعدا ثلاث بخلاف ضم الماذون فيه كذهب الرجل او المتعدد فلا بد من ترهه ما لم يكن واسعاً يدخل الماء تحته فيبقى تحريكه لانه بمنزلة ذلك

وفى دخول الغاية الأصغر لا تدخل من الملى حتى يدخل

ومعياره فحين لان المتكبر يرتفع بها اذا أخذ براحة رأسه متكبها على ذراعيه (تنبيه) يلزم الاقطع أجرة من يطهره فان لم يفعل ما أمكنه فله شينان مجموعوه ويلزم غسل بقية معصم ان قطع المعصم وكل عضو سقط بعينه يعلق الحكيم ببقية فغلا ومعا كإيلز مع غسل كف خلقت عكسك ولم يكن له سواها فان كان له يد سواها فلا يجب غسل الكف الا اذا نعت فى محل الغرض أو فى غيره وكان لها مرفق فتغسل للمرفق لان لها حيث ذكركم البدل الأصلية بل ولو كثرت الأيادى اتى بالمرفق تغسل كالمات لها لم يكن لها مرفق فلا يغسل مالم تصل لمل الغرض فان وصلت غسل ما وصل الى معاذة المرفق كما استظهره بعضهم ويقال فى الرجل الزائدة ما قيل فى اليد وقيل الكبش من المرفق اه من الأصل (قوله مع وجوب تحليل أصابعه) إشارة الى ان الباقي يتناول معنى (قوله ولو شيا) لكنه اذا كان ضيقا قرعه خادرك مائته ومنه أساور المرأ أو الظاهر لا يجب تميم الحاتم نية بها تحته بخلاف الشوكة (قوله من حيث انصرام) أى لا من حيث قوت همة الوضوء عليه فان الوضوء صحيح حيث كان واسعاً على كل حال (قوله ومع جميع الرأس) أى على المشه ورولا يلزم غسله عند كثرة العرق لان المعصم مبنى على التقفيف خلاطين زعم انه يغسل عند العرق لئلا يصفى الماء فليس كلامه شئ فلو قوم وزل وغسله أجزأه مع الكراهة (قوله بوضوء كثيرة) حاصه ايمان كاتبا كرم من خطين نفس فى الوضوء والفسل اشتد أم لا ويحيط أو يخطين ان اشتد فيها نفس والا فلا بنفسه لا ينقص فى الوضوء مطلقا وينقص فى الفسل ان اشتد لا فرق فى تلك الصور بين الذ كرا لا شى قال شيخنا الجداوى رحمه الله

ان فى ثلاث الخيط صفرا الشعر * فتغسله فى كل حال قد ظهر وفى أقل ان يصحك نأشده * فالنقص فى الطهرين صار عمده وان خلاصن الطيبو أبطله * فى الفسل ان شدوا لاهله

بالحرقة ولا فرق بين الحرام كذهب أو المكروه كالصام وان كان الحرام يجب ترهه على كل حال من حيث انصرام تنبيه وقوله خاتمه الاضافة فيه البنس فيشمل المتعدد للمرأة (ومع جميع الرأس مع شعر مدغيه وما استرخى لا نقص صفوه واخذل يده تحته فى برد المسح) الفريضة الثانية مع جميع الرأس من منابت الشعر المعتاد من القدم الى قرة العظام مع شعر مدغيه مما فوق العظام الثانى فى الوجه واما هو فلا يصح بل يغسل فى الوجه ويدخل فى الرأس البياض الذى فوق يدي الاذين كالمرو مع مسح ما ستر من الشعر ولو طال جد أو ليس على المسح من ذكر أو أنثى نقص صفوه ولو اشتد الصفرة لم يكن بخطو كثيرة ولا انقض لانها حائل

وأغشقر الخيطان وأما الفيل فلا يذيقه من نفس ما شدة فخره ولو نفس بحيث لا يظن سر بان الماء في حلقه كالمصغر ويصير سحيرا
 واذن الفيل المسمى يدوجو باحت الشعر المستطيل في رد المسح اذ لا يحصل التعميم الا بهيكله في رجليه الودسنة اي بسد التعميم ذكره
 الجمهور ويرد بان جميع نصوص اهل المذهب على ان الرد بعد مسح ظاهرا للشعر ولا سنة ولا يجب رد أصلا (وقيل الرجلين بالكعبين
 الثاينين بفصل السابقين مع نهدهما فحقهما كخصيه وغب تخيل أما بهما) الفريضة الرابعة غسل جميع الرجلين أي القدمين مع
 ادخال الكعبين في الفصل وهما العظامان الثاينان أي البارزان أسفل السابق تحتها (٣٩) مفصل السابق والمفصل فغسل الحمر وكسر

الصاد المسحاة واحدة
 المفصل وبالعكس السابق
 ويجب نهدهما فحقهما
 كالمرقوب والاختصاص وهو
 باطن القدم والفصل وكذا
 سائر المفاصل وينبذ قليل
 أصابع الرجلين يبدأ نسيان
 بضمير اليقين ويحتم بإيهامها
 من أسفلها بسبب نهدهما
 بإيهام اليسرى ويحتم
 بضميرها كذلك والذكر
 باليسرى (وذلك
 خفيفة بيد) الفريضة
 الخامسة والذكر وهو امرار
 اليد على العضو ولو بعد
 صب الماء قبل جفافه
 والمراد باليد بطن الكعب
 كما استظهره بعضهم فلا
 يكفي ذلك الرجل بالآخرى
 خلافاً لغير القاسم ولا الملك
 بظاهره وهذا في الوضوء
 وأما في الفسل فيمكن كل
 سبباً وينبذ أن يكون
 خفيفاً مرة واحدة ويكره
 التشديد والتكرار لما فيه
 من التعقيل في الدين المؤدى
 للوسوسة (وموا الأذان
 ذكره وندر) الفريضة
 السادسة الموالاة بين
 أعضاء الوضوء بان لا تراخي

في تنبيهه في شق الوضوء تقليد الشافعي أو أبي حنيفة وفي الفصل تقليد أبي حنيفة لأنه يكتفي في
 الفصل وصول الماء للبشرة وان لم يعم المسترخى من الشعر بل ولو كان المسترخى جامعاً عنه فلا ضرر كما
 ذكره في الدر المختار (قوله وأغشقر الخيطان) أي ان لم يشد أكادهم (قوله ولا يجب رد أصلا) وهو
 المعول عليه كذا كره الرافعي وجهور أهل المذهب لأن حكم الدامن المسح مبني على التصفيف وحصل
 كون الرد سنة ولو في الشعر الطويل اذ ينبغي بسده بل من المسح الواجب بان يبقى ما يكفي بعض الرد هل
 يسبغ بالبل قط وهو الظاهر أو يقط اهـ من الأصل فلذا علمت ذلك فليس ينبغي شئ على كلام
 الجمهور وقد ظهر لنا شرح شق (قوله بالكعبين) الباء للمصاحبة بمعنى مع بخلافه في قوله بمفصل
 السابق فاما الفريضة بمعنى (قوله واحد المفصل) هو جمع مفصل السابق من القدم والغيب نفسه
 (قوله كالمرقوب) هو مؤنر القدم ومراده بالمرقوب ما يشعل الغيب والغايب عليه قوله في الحديث
 الشريف ويل للأعقاب من النار (قوله وينبذ قليل الخ) أي على المشهور بخلافه قال في وجوب
 القليل في الرجلين كاليد في المأسل أنه فيسبغ بوجوه فيها وتنبه فيها والمشهور الوجوب في اليدين
 والتدب في الرجلين وأما وجوب اليدين لعدم شدة اتصافها بخلاف الرجلين (قوله من أسفلها الخ)
 مندوب ثان في تنبيهه قال شيخنا في مجموعهم ولا يبعد عن بل كالبصية على الرابع ولو كشفه وصرح على
 الرجل ووجب على المرأة وكذلك الأصغر كسط جلد أو في قلم ظفرو حلق رأس ولا يني زكاه لا تنل
 عاده لحلق اهـ قال في حاشيته لأنه صار علامة على دعوى الولاية والكذب فيها يخشى منه سوء الخاتمة
 والعباد الله تعالى (قوله رد الخ) هو واجب لنفسه ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء على دخوله
 في معنى الفصل والا كان مجرد إفاضة أو غس أو قلت حيث كان ذلك داخل في معنى الفصل ففريضة
 الفصل مقضية عنه فلا حاجة له في قلته ذكره رد على الخائف القوي القائل هو واجب لا يصل الماء
 للبشرة فان وصل لها بدونه لم يجب بناء على ان يصل الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا اهـ من حاشية
 الأصل فلا تخلص من العلامة العددى (قوله ولو بعد صب الماء الخ) أي كما قاله ابن أبي زيد وهو الحق خلافاً لغير
 الحسن القاسم حيث قال لا بد من مقارنة اليد للصب (قوله والمراد باليد الخ) هذا مشهور والمذهب عليه
 الجمهور ومن تبعه في بن تخلص المساوى ان ذلك في الوضوء كالغسل سواء بسواء فيمكن الملك
 أي عضو كان أو بخرقة أو بجلد أحدى الرجلين بالآخرى كما يؤخذ من حاشية الأصل ومن شى في حاشية
 مجموعهم في تنبيهه لا يضر إضافة الماء بسبب ذلك حيث هم الماء العضوالة كونه طهوراً الا ان يجسد
 الوضوء فله شى في مجموعهم (قوله وليس بمراد) أي بل المراد عدم التراخي الذي بالجفاف (قوله قادر
 عليها) قيدها المصنف والشراح بالقدرتها بما لا يخلل وهو المشهور وان نازعه وغيره وقيل سنة وعليه
 ان فرق ناسياً لا شئ عليه وكذا ما عدا على ما لا ن عبد الحكم ومقابله قول ابن القاسم بعد الوضوء والصلاة
 أبداً كترك سنة من سننها عدا على أحد القولين والثاني لا تبطل اهـ من الأصل (قوله ما عدا تنبيه) أي
 ابتداء وجوبها أو أراد الصلاة (قوله فانه يني الخ) أي ان شاء الله لأنه من جملة العبادات التي لا تزم بالشروع

بينهما والتعبر بالموالاة أولى من التعبر بالفور لأنهم لم يعموا بحال غسل الأعضاء وليس بمراد يحمل وجوب الموالاة ان كان ذا كرا فلو
 عليها فاذا فرق بين الأعضاء اختصاراً مع القدرة عليها بل ما فقهه من الوضوء ما عدا بالنسبة وان فرق ناسياً كونه في وضوء أو جازاً عنها
 فقه تفصيل أشار به قوله (وبني النامي مطلقاً بالنسبة لانعام كالعجز ان لم يضرط ولا يني على بل يحقاف عضو ومن اعتدلا كالنماد)
 يعني ان من فرق بين الأعضاء ناسياً كونه في وضوء فانه يني على ما فعل طال الزمن أو لم يطل ولو أكره من نصف النهار

بعض أقسام وضوئه وهو معنى الإطلاق وأما الفرق فبأنجزه ان كمال الوضوء فان لم يكن مغرطاً في أسباب العجز كالواحدة كالماء وضوئه
فأمر بنى منه أو غصب أو أكره على عدم الإغماق فإنه يبنى كالنامي مطلقاً طال أو لم يطل وإن كان مغرطاً كالواحدة من الماء إلا بكشفه
ولو تلوّن أو لم يكشفه فإنه يبنى على ما قبل (٤٠) ما لم يطل الفصل وسار حكمه حكم العامد المختار كالذي يتسل بعض الأعضاء بمكان ثم يتنقل
لتكمله بمكان آخر أو استمر

فإن وضوئي مختفياً أقسام الوضوء وركه حصل نسيان أم لا فيضروه وضوئه ونقض التنية ويؤدنه قال ابن عرفة
مسألة وسوم ثم مسح مرة • طواف مكوف أو تمام تحسناً
وفي غيرها كالطهارة والوضوء غير • نحن شاء فليقطع ومن شاء عفا
ولا بنى كمالاً بشان الحنفية

من التوافل سبع تلزم الشارع • أخذنا لذلك جملة الشارع
صوم صلاة مكوف جهة الرابع • طوافه مرة أكرهه السابع

فأراد الإحرام مع الجماعة والنفول معهم وهو لا يتسام في كلام ابن عرفة ويجب فرض الكفاية بالتزويج
أيضاً قال المصنف وأما ما يعين طلب العلم بالكفائي بالشروع على كل مسنة منه بمنزلة عبادة مستقلة (قوله)
بنية أقسام الخ أي بتعيينه لأن التنية الأولى ذهبت بخلاف الجاهل فبنية حاضرة حكماً فلا يحتاج لتعيين
(قوله كالواحدة كالماء) أي تخفيفاً (قوله أو أكره على عدم الإغماق) أي أو تبين أنه لا يكفيه أو سرق منه
(قوله مطلقاً) أي أن يوجه الشبه لكن النامي بتعيينه بخلاف هذا الماعل بمسألة الصور التي يبنى فيها
مطلقاً خسر النامي (قوله ولو تلوّن) ما قبل المانعة الجزم بعدم الكفاية فن أحد من الماء لا يكفيه
جزماً أو تلوّن بنى ما لم يطل كآل الشارح زاولي منهما في الحكم من نخل الكفاية أو شئت فيها ومثل هذه
الصور المأخوذة من غيرية وضوئه تفصل أن الصور التي يبنى فيها ما لم يطل خمس والصور التي يبنى
فيها ما لم يطل ست بالناسي وكلها تؤخذ من المتن فتؤخذ الست التي يبنى فيها مطلقاً من قوله وبني الناسي
مطلقاً بنية أقسام الوضوء كالجملة من غيرية وضوئه التي يبنى فيها ما لم يطل من قوله أو يبنى ما لم يطل
وقوله كالعامد وقال شيباني في مجموع من علم عدم الكفاية أو تلوّن فلا يبنى ولو قرب التلاعب والنفول
على الفساد (قوله ولا يضمن اعتبار اعتدال المكان) كإجراء الفكاك في أن يبنى حبيب (قوله هذه المسئلة
من تقاطعات الخ) فلا تذكّر ما هنا وان ذكر ما خيل في السن (قوله كالماء ما تقدم) أي من مسألة البناء
نسياناً فإن كان على أحد الصلاة بعد أقسام الوضوء (قوله ما لم يزل وضوؤه الخ) شروع في معنى المصنف
هنا (قوله كالوضوء وجهه الخ) مثال ترك الضوئية على ترك الجمعة وهي كن ترك بضووجه أو غيره
(قوله على ما تقدم) أي من قوله يخاف حضوره من اعتدال (قوله اقتصر على فعل المنسي) أي أن يوحده
بنية كمال الوضوء بثلاثة إن كان ما شئت (قوله استئنا) وقيل ندبا وبعد مرة إن فعله أو لا مرتين
أو ثلاثاً والأدب يكمل الثلاث وهذا في ترك العضو أو الجمعة نسياناً كذكره المصنف وأما هذا أو ههنا
فإن لم يطل فإنه يأتي بوجوده أو بما بعده استئنا أو ندبا كالتقدم في النسيان وإن طال في الحقيق يأتي به
وحده وفي المصنف العجز المحكي يندى الوضوء بطلانه (قوله في ابتدائه) هو معنى قول غيره عند ادول
مفسول (قوله أو استباحة الخ) بيان لكيفية التنية فكيفيتها على ثلاثة أوجه كآل المصنف وهي نية
رفع الحدث أو استباحة ما منعه أو أداء الفرض ويريد ما توقف جملة العبادة عليه ليشمل وضوء الصبي
كالتقدم أو في كلامه مانعة خوف قسور الجمع بل الأولى الجمع بين الثلاثة في قصده أو لفظه أو لفظه وإن كان
اللفظ خلاف الأولى كآل الشارح (قوله أي المنع الخ) هو أحد معنيين للسند هنا الثاني الصفة
الحكمية والمراد برفع المنع ورفع تعلقه بالخص فرفع رفع الصفة الحكمية (قوله مانعه الحدث) أي

في مكانه نازكاً لتكسب
وضوئه فمضداً بالوضوء
فإن طال ابتدأ وضوءاً جدياً
أعدم الموالاة والطول فقدر
بمضاف العضو الأخير
في الزمن المعتدل أي الذي
لا سعادة ولا بؤس ولا شدة
هو أو يضرباً اعتدال
العضو أي يسطه بين الحرارة
والبرودة استرازا من عضو
الشاب والشيخ الكبير السن
ولا بد من اعتبار اعتدال
المكان أيضاً بأن لا يكون
الفساد طاروا ولا بارداً (وأي)
بالمشي فقط أن طال ولا
أجل ما بعده للترتيب هذه
المسئلة من تقاطعات الترك
لبعض الأعضاء نسياناً
ومما هنا أن من فعل بعض
الأعضاء ترك جميع ما بعده
كالوضوء وجهه ترك
المباقي نسياناً منه بأن تهل
عن كونه يوشقاً به يفعل
ذلك الباقي بنية طال أو لم
يطل كالماء ما تقدم وأما
فوزك عضو أو لولة في
إثناء وضوئه نسياناً وقيم
قبسة الأعضاء مقتضداً
الكامل ثم ذكر الترك كما
لوضوء وجهه ترك إحدى
اليدين ناسياً وفعل بقية
الأعضاء ثم ذكر أن يسه
أخذ فليقطع أو ما ان يطل

الزمن على ما تقدم أو لأن طال الزمن اقتصر على فعل المنسي ولا بعد ما بعده من الأعضاء وإن لم يطل بان
لم يقبض الأعضاء ففعل المنسي وأما ما بعده استئنا بالاجل فتصلي سنة الترتيب فهي ملاحظة لعدم عدل الطول (ونية رفع الحدث في ابتدائه
أو استباحة ما منعه أو أداء الفرض) الفرض الابع التنية عند ابتداء الوضوء فصل الوجه بان نوى قلبه رفع الحدث الأصغري
المنع المترتب على الأعضاء أو استباحة ما منعه الحدث أو قصد أو افترض الوضوء من الأولى ترك التلطف بذلك لأن حقيقة التنية

الفصل بالقلب لا خلافه لسان بها (وان من به رفع الخبث أو أخرج بعض ما يباح) يشير إلى أن التمسك ولو صاحبانية ورفع حكم الخبث الكائن على العضو أو أخرج بعض ما يباح بالوضوء كان شرويه استحباباً لا مس المصنف أو صلاة الطاهر لا العصر وجاز له أن يجعل بعضاً أخرجه لأن حدثه قد أخرج باعتبار المقصد (بخلاف نية مطلق الطهارة أو أخرج ناقصاً أو نية أن كنت أحدث غفلة) يعني إذا قوى مطلق الطهارة الشاملة للطهارة والخبث أي من حيث حصولها في واحد منهما غير معين فإنها لا تكون لحصول التردد في الحقيقة والمازوى مطلق الطهارة لا من هذه الخلية والطاهر الأجزاء (قال (٤١) سندنا قوله دليل على إرادته رفع الحدث وكذا

فعلامته الخ منع تحريم أو كراهة كما تقدم في نفس الطهارة (قوله القصد) أي إلى العبادة المأمنة فأما الشارح خفيها وكيفيتها وأما من فيها فيؤخذ من قوله عند ابتداء الوضوء والمحل من قوله بقلبه والمقصود منها وهو تغيير العبادات عن العادات وبعض العبادات عن بعض من قوله القصد بالقلب والحكم من عدوها من المفروض والشرط أن لا يأتي بجاف وسبأ في قوله أو أخرج ناقص الخ وقد جمع العلامة التناقض هذه الأشياء بوجه

لا يجوز أن يخرج نية أو أخرج بعض ما يباح بالوضوء مع الخراج حدث ناقص كان يقول ثبت الوضوء ومن غير البول أو الأيمن البول أو فوضه من الغائط لا من البول وكذا لا يخرج إذا حصل عنده شك في وضوئه إن كنت أحدثت فهذا الوضوء لا يأنى الحدث لعدم الجزم بالنية ولا بد من نية جازية (ولا يضر مرزوها بخلاف الرخص في الإتياء لا بعده كالصلاة الصوم) أي أن من رزب التنية أي ذهابها بعد أن أتى بها في أوجه بان لم يتحضر ما عدا فصل غير الرخص الأول لا يضر في الوضوء بخلاف الرخص أي الإبطال في إتياء بان يطل ما فعله منه كان يقول غلبه أبطلت وضوؤه فإنه يطل على الرابح ويجب عليه ابتدائه إن أراد به صلاة وضوؤها بخلاف رفضه بعد إتمامه فلا يضر وجاز له أن يصلي به أليس من فواتحه إبطاله بعد الفراغ منه ومثل

سبع سؤالات أنت في نية • تلحق لمن حلها بلا وسن

حقيقة حكم محل وزمن • كيفية شرط ومقصود حسن

(قوله وان مع نية الخ) ومثله نية التبرؤ أو التذوق أو النظافة (قوله غير معين) أي بحيث صار صادقا بالحدث والخبث أو بالحدث فقط أو بالحدث فقط فالضوء في هذه الصور الثلاث كل في حاشية الأصل (قوله كقول سبند) ومثله إذا قوى الطهارة من حيث يتحققها في الحدث فالأجزاء في صورتين (قوله من غير البول) أي مع حصول البول منه والأفلاض لا الواقع (قوله أو الأيمن البول) أي وقد حصل منه كغيره أيضاً والأفلاض ركعت (قوله لا من البول) أي وقد نزع منه فإن الوضوء باطل حصل منه مفادها (قوله لعدم الجزم) أي لأن التنية متروكة لكونه حلقاً على حدث محتمل وإن كان الشك ناقصاً إلا أنه لم يتبرؤ في نية فليس مبنياً على عدم نفع التنية فالطهارة والوضوء لا يأنى الحدث ولو رفع الحدث مما شئت فيه فيخرج قطعاً (قوله ولا يضر مرزوها الخ) يقصد بان إتياء نية مضادة كنية الفضيلة كقول ابن عبد السلام وخيد جازاً لم يتصدق في الإتياء ناقضاً للطهارة وكما هو يكون قد ترك بعضها ثم يأتي به من غير نية فلا يجوز انتهى من حاشية الأصل فلا نية بن (قوله وأما الصلاة والصوم) أي ومثلهما الاعتكاف لا أخوانه عليهما في شيء آخر وهو أن رفض الوضوء جاز كما يجوز القدوم على المس وأخراج الرمح من غير ضرورة وفي الحج نظر وأما الصوم والصلاة والاعتكاف فالمرمى وبعض الشيوخ فرق بين الرخص ونقض الوضوء فتح الأول دون الثاني لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء محل فاته في الحاشية ثم قال والذي يظهر أن المراد بالإحمال المقاصد لا الوسائل وجبته فرض الوضوء كفضه جازاً واستظهره الشريفي في نية كقوله قدمت التنية بكثير فصرها في تقديمها بيسر بخلاف ما أخرجهما فصرها فلو قلنا بعضه من التنية فيكون في الحقيقة أول الوضوء ما في عنده (قوله غسل يديه) أي فبدا كقول ابن القاسم وقال أشهب معقول المعنى واحتج بهديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فغسل يده فلا تأجل أن يدخلها في نائه فإن أحدكم لا يدري أين يأت بدءه فغسله بالثلاث دليل على أنه معقول واحتج ابن القاسم لتعبيد بالصديق بالثلاث إذا لمعنى له الانتقال وجهه أشوب على المبالغة في النظافة انتهى من حاشية الأصل (قوله فقبل إدخالهما في الأنا) هذا هو المعتمد وقيل السنة متوقفة على الفصل خارج الأنا مطلقاً فمأخوذاً من نهر أو حوض أو آناً كان الماء طاراً أو كثر بها

(٦ - صاوى أول) الوضوء الفصل وأما الصلاة والصوم فغير نقصان في الإتياء فاعلموا وعليه القضاء والكفارة في الصوم لا بدعها ما على أظهر القولين المرجح وأما الحج والعمرة فلا رخصان مطلقاً ورفض التيمم مطلقاً ما يصل به لصعقه (وسننه غسل يديه إلى كونه قبل إدخالهما في الأنا) إن أمكن الإفراغ والا أدخلها ما فيه كالكتير والجارى وندب تضرعاً لما أنهى الكلام على فرائض الوضوء شرع في الكلام على سننه وهي ثمانية السنة الأولى غسل يديه والى كونه قبل إدخالهما في الأنا فإن أدخلها ما فيه وغسلها ما فيه لم يكن آناً بالسنة متوقفاً على الفصل قبل إدخالهما في الأنا على ما صرح به

لكن بشرط أن يكون الماء قليلا كالمية وضوء أو غسل وأمكن الإفراغ منه كالصفة وأن يكون غير جار فان كان كثيرا أو جاريا أو لم يكن الإفراغ منه كالخوض الصغير أدخلها فيه ان كانتا تطبيقين أو غير تطبيقين ولم يتغير الماء داخله حافيه والا تحصيل على غسلها خارجا ان أمكن والتركه يوم أن يهدو فيه لانه كإدماء الماسوهل التثليث والتفرق بين يان بقل على ثلاثا ناعلى حدثها من تمام السنة أو يكتفى غسلها مرة والثالثة مستحبان ولو جمعتهم من قولان الارجح الاكتفاء بما على باقي أفعال الوضوء التي يطلب فيها التثليث ولذا لم تذكر التثليث في المني وبغدتب الثانية والثالثة من قولنا الا في واصله الثانية والثالثة وبيناهما ان التفرق مندوب (ومضغفة واستنشاق وتذب فكل ثلاث غرغرت وما لفة مطر واستنار وضع أصبعه من اليسرى على أنفه ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما وتجدد ما ظهر من رمد مسح الرأس (٤٣) أن يبقى رطل) السنة الثانية المفضضة وهي إدخال الماء في الأنف وخفضته وطرحه

(قوله لكن بشرط الخ) أي بالشرط ثلاثة (قوله والتفرق الخ) اعلم ان طلب التفرق في هوروايه أشبه عن مالك وقال ابن القاسم غسلهما بمجموعتين (قوله وطرحه) أي لا أن شره أو تركه كالمن فيه فلا يجزى ولا أن أدخله ومجعه من غير تحريكه وهذا المشهور (قوله كإدماء الخ) أي الشخ خليل وضهير الاثنين في كلامه ما تدلى المفضضة والاستنشاق والمراد بالمحو خلاف الأولى لانه مقابل للشدب وقوله بفرقة راجع لكل من الأمرين قبله أي جازا ما بفرقة وجزاء أحدها بفرقة فالاول كان يتمضمض بفرقة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من تلك الفرقة التي تمضمض منها ثلاثا ناعلى الولاء أو يتمضمض واحدة ويستنشق أخرى وهكذا من فرقة واحدة والثاني كان يتمضمض بفرقة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا ثم يصفى أخرى والظاهر جوازها وهي أن يتمضمض من فرقة مرتين والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها مرة ثم يستنشق اثنين من فرقة ثالثة انتهى من حاشية الأصل (قوله ثم لا بد لهذه السن الثلاثة المناسب) تأخير هذه العبارة عن سنة الاستنثار يدل الثلاثة بالأربعة لان كلامه هو مع ان الاستنثار لا يتوقف على نية وليس كذلك بل بحكم الاربعة واحد (قوله لحصول السنة بالنية) اللام للتعليل حلة للإعادة قال في السنة ليعبس فيشعل السنن الاربعة (قوله مع وضع الخ) فان وضع أصبعه على أنفه ولا يزال الماء من الأنف بالنفس واعتزل بنفسه فلا يسمى استنثارا بناء على أن وضع الأصبع من تمام السنة وقبل ان ذلك مسحب (قوله يده اليسرى) هو مسحب كخصوص السبابة والابهام (قوله ظاهرهما بباطنهما) الظاهر ما إلى الرأس والباطن ما إلى الوجه لانها تختلف كالورد ثم انفتحت وقيل بالعكس (قوله السادسة الخ) وبقوله ما سنة أخرى وهي مسح الصمغين وهو التقب الذي تدخل فيه رأس الأصبع من الاذن كما في المواق تخلل من الصمغ وبين يونس وقد ذكره الأصل لكن الذي يفيد التوضيح ان مسح الصمغين من جهة مسح الاذنين لانه سنة مستقلة فلذا تركه هنا وعدها غائبة (قوله رمد مسح الرأس) أي إلى حيث يد أفر من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد القودين (قوله ولا اسقط الخ) أي لانه يكره التعديد كالمسح في المكروهات وقد علمت ان السنة لا فرق بين الشعر الطويل والقصير بخلاف المن فصل (قوله وترتيب فراضه) أي وأما السنن في أنفسها أومع الفرائض فبيان ان في الفضائل وحاصل ما قاله المصنف والشارح أن ترتيب الفرائض في أنفسها سنة فانها تنقسم بان قدم وضوا عن محل فلا يتغير ما كان يكون ذلك محدا أو جهلا أو سهوا أو نسيانا أو طول الامر لا فان كان الامر في باب بحيث لم يحصل بخلاف أي بالنكس مرة ان كان غسله أو لا تلا تأمرين والا كمل تثنية واحد ما بعده مرة

والثالثة الاستنشاق وهو إدخال الماء في الأنف وجذبه بنفسه إلى داخل أنفه وتذب فصل كل من هاتين السنتين ثلاثا فسر ذلك بان يتمضمض بثلاث ثم يستنشق ثلاث وهذا معنى قول الشيخ وغسلهما يست أفضل أي أفضل من أن يغسلهما بثلاث غرغرات يتمضمض ويستنشق بكل فرقة منها أو بفرقتين أو بغير ذلك كإدماء جازا أو أحداهما بفرقة وتذب للمفطر ان يبالغ في المفضضة والاستنشاق بإصصال الماء إلى السليق وآخر الاتق وكرفت المبالغة للصائم فلا يشد صومه فان بالغ ووصل الماء للبلع وجب عليه القضاء ثم لا بد لهذه السنن الثلاثة من نية بأن ينوي جهاد من الوضوء أو ينوي عند غسل يديه

الوضوء احترازا عما وقع ناذ كالأجر أو رد أو إزالة غير ثم أراد الوضوء فلا بد من إعادة حصول السنة بالنية الرابعة مرة الاستنثار وهو دفع الماء بنفسه مع وضع أصبعه السبابة والابهام من يده اليسرى على أنفه كما قبل في أمضاطة الخامة مع الأذنين ظاهرهما بباطنهما السادسة تجديد الماء عليها السابعة رمد مسح الرأس بشرط أن يبقى رطل من أثر مرم رأسه ولا سقطت سنة الرد (ترتيب فراضه فان نكس أقدام المنكس وحده ان يعد بحفاة والافغ ناعه) السنة الثامنة ترتيب القرائض الاربعة بان يقدم الوجه على البدن وهما على الرأس ثم الرجلين وأما تقديم اليد والرجل اليمنى على اليسرى فتدوب كما يأتي فان نكس بان قدم فرائضه على موضعه اليسرى وحده كان غسل البدن قبل الوجه أو مسح رأسه قبل البدن أو قبل الوجه أقدام المنكس استنثارا وحده مرة ولا بعد ما بعده ان طالع عينين اتبعوا وضوءه ونذ كرهه ولا مقدرا يحقق الضوء الاخير في زمان ومكان اعتد لا طان لم يعد

فمنه من فقط مع ثابته ثم عاقله أو غير عاقله ثم وجهه فمأسة فرجليه فان ذكر بالقرب أو بعد القراعين مرة وضع الرأس وغسل
رجليه مرة سواء نكس سهوا أو عهدا وان تذكر بعد طول اعداد القراعين فقط مرة فان نكس سهوا واستألف وضوءا فليدان نكس
عهدا ولو اجلا ولو بدأ به ثم غسل يديه بوجهه أو أدا اليدين والرأس مطلقا ثم غسل رجليه ان قرب والاضلا ولو بدأ بوجهه فمأسة
فيديه بوجهه أو أدا بماء الوجه على الترتيب الشرعي مطلقا قرب أو بعد لان كل فرض من الثلاثة منكس ولا بعد الوجه الا اذا نكس
عهدا واطل كما تقدم ولو قدم الرجلين على الرأس أو أدا الرجلين مطلقا الا اذا تقدمه وطال فيتدري وضوءا فليدأ بوجهه أو أدا
كانه تابع (فما له موضع طاهر واستقبال الوضوء وتقليل الماء بلا ذكر كالتقليل وتقديم اليمنى وجعل الاثنا المقنوع بوجهه تهايد) بمقدم
الاهضاء والقسملة الثانية والثالثة حتى في الرجل وترتيب السنن في أنفسها أو مع القرائن (٤٣) واستياك (ان يابصح) هذا شروع في
افضل اقل الوضوء أي مستحباته

مرة في ما تقدم لا فرق بين كونه تامدا أو أوجها أو ناسيا وان طال فان كان عاددا أوجها لا ابتدأ وأضوءه
تدبا أو ناسيا فله فقط مرة واحدة لا فرق بين كون الطول محمدا أو همزا أو سهوا أو قصورا الطول تسعة
والقرب ثلاثة تأمل (قوله فله مرة فقط) على المحقق كما قال الشيخ سالم الطنطا وراضاه ر خلافا
للأجورى في قوله بعد في حالة القرب ثلاثا (قوله وفضائله) أي خصائصه وأفضاله السجبة (قوله وتقبل
الح) أحسن من قول غيره وقلة لأن الموصوف يكون مستقبلا أعماها لتقبل الاضافة ألا تكلف بالفضل
ومعناه يسحب أن يكون الماسما - سعمل وهو الذي يحصل على المتوقفلا وان كان متوضعا من البصر
(قوله فخرج الكسيف الخ) أي بقوه شأنه الطهارة (قوله استقبال القبلة) أي ان اسكن بغير مشقة
(قوله السجدة) جها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب خلافا لقال بعدم مشروعيها
فيه وانها تكبره (قوله خلاف) أي قولان راجع لكل منهما ما بيننا راجع القول بعدم زيادتها
والفكاكاني وابن المنبر بها القول بزيادتها (قوله ما يجري الخ) أي والأبواب لا يجرى كان معها (قوله البني)
أي ولو أحمر بخلاف لانا وما جابنا الوجه والفردان فلا ترتيب بينهما (قوله لجهة اليد البني) أي حيث
لا يمكن أحمر ولا انعكس الحال (قوله أرى) أي لشعوره وجموعه (قوله الفضة الثالثة) جعل كل من الفضة
الثانية والثالثة مستقبلا هو المشهور وكما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الفضة الثانية سنة
والثالثة فضيلة ونقل الزرقاني عن أشهب فرضية الثانية وقيل انهما منسحب واحد وذ كرفي التوضيح
(قوله أفضل) أي لكونها أصح في المراتد لا احتمل غيره ومحل كون الثانية والثالثة مستقبلا اذا جمعت
الاولى وأحكمت من فرض أوسنة (قوله الانقاء) أي لو زاد على الثلاث ولا يطالب بشع ولا تثليث بعد
الانقاء على هذا القول والمراد بالوضع الذي يطلب ازالته في الوضوء الوضوء الحامل وما لا موضع القبر الحامل
فلا يشوب الوضوء في ازالته كذا في ابن نفلان من المساوي في تنبيهه ترك الشارح الكلام على فضليتين
ذكرهما المصنف وهما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فحيلة ما ذكره المصنف فقط تناهضه
فضيلة فكان المناسب ان يقول بعد الكلام على غسل الرجلين ما شرها ترتيب السنن في أنفسه واحدة
عشرها ترتيبا مع الفرائض ثانية عشرها الايتياك (قوله الايتياك) هو استعمال السؤال هودا
أو غيره فالسؤال يطلق مراداه الفعل ويطبق وبادبه الايتياك كان لفظ السؤال مشتركا بأكبر بالفعل
لفع ايتياك الالة وهو مأخوذ من ساك بولته بمعنى ذلك أو تعابيل من قوله سم جات الابل تسالوه أي
تقبل في الشيء من ضعفه أو بسب مشروعيته ان العباد اقام الصلاة فقام معه مائة موضع فاه في فيه فلا

وسأبها البدن في الغسل أو
من أطراف الأصابع إلى
ولنا بقدّم الأعضاء أولى من
نخرج بقوله الغسلة ما يصح
وصارتنا أفضل من قوله
بين من الأوساخ وأماهما

عز وجل من قبل المصنعة من نخل أو غيره والأفضل ان يكون من أرak ويتكى الأصبع عند قدمه وقيل يكفي ولو وجد العود ويستاك ندبا بيده اليمنى مستنداً بالجانب الايمن (٤٤) عرشاقى الاسنان وطولاقى اللسان ولا يستاك بعدد الريحان المعلى فى مصر بالمريسين

ولا يعود الى ان لصركهما عند الاطباء عرق الجذام ولا يعود الحلقاء ولا يصب السيمر لانها موزان الاكلة او الرص ولا ينفى ان يزيد فى طوله على شبر وفى السواك كلام طويل قراجه فى قوله (كحلالة بعدت منه وقراءة قرآن واتقاء من يوم وتغيرهم) تشبه فى السبب أى كما يشد الاستياك لصلاة فرض أو نافلة بعدت من الاستياك بالسرف فمن والى بين صلوات فلا يذب ان يستاك لكل صلاة منها بالربعد ما بينهما من الاستياك يندب الاستياك ايضا عند ارادة قراءة القرآن لتطيب النفس وعند الانتهاء من التوم وعند تغير القم بأكل وغيره أو بكترة كلام ولو ذكر أو قراءة أو طول من مكوت ووردان السواك سقاء من كل داء الا السام فى الموت (وكره موضع سواكنا والماء الكلام يبرك ذكر الله والرائد على ثلاث ويدهم على الاعضاء كشف السورة ومسح فيه وكثرة الزيادة على صل الفرض وتركه سنة) مذاهب فى مكروحات يرض وهو من زيادى لى المصنف أى انه يكره

يخرج من فيه آية قرآن الا فى جوف الملك (قوله بولدين) أى لغير الصائم وأما هو فيكره به (قوله والأفضل ان يكون الخ) وعند الشافعية الأفضل الاراك ثم جريد الخمل ثم عودان يتون ثم ماله راحة ذكبة ثم غيره من العيدان بحال منه عنه قال فى الحاشية والظاهر ان مذهبا موافق لهم وقال أيضا وهو من خصائص هذه الامة لانه كان للانياء السابقين للاهمام انتهى قال بعض أول من استاك سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام (قوله يكفي الأصبع الخ) أى خلافا للشافعية فانه لا يكفي الأصبع عندهم مطلقا وان لم يوجد غيره (قوله بيده اليمنى) أى بان يجعل الابهام والخنصر تحت والثلاثة فوقه (قوله عرشاقى الاسنان الخ) أى باناوطاها وطولا فى اللسان ظاهرا ويصب أيضا كونه متوسطا بين اللبونة واليوسه ويكره الصائم الاضطرثا لفضل منه شئ (تنبيه) ما ذكره المصنف من استحباب السواك هو المشهور وقيل ابن عرفة انه سنة لفضل عليه الصلاة والسلام عليه بقوله لان أشق على أمتى لاهمهم بالسواك عند كل صلاة ولو اظنبت على الله عليه وسلم عليه حتى مع انه فعله وهو فى سكرات الموت وقيل عليه الصلاة والسلام ثلاث تكبين الله على ومن لم تكن فقد كرهها السواك واجاب الجوهري ان المراد بالسنة الطريقة المتدوية (قوله كلام طويل) من نقصنا فلهو هى تنهى الى صبح وثلاثين فضية وقد قطعها الحافظ ابن حجر فقال

ان السواك مريض الرجن • وهكذا مبعض الاسنان ومظهر الشر من ذى الفطنة • يزيد فضاضة وحسنه مشدد الله ايضا مذهب • ليعزو والعدو مريض كذا مصفى خلقة ويقطع • وطوبى للفسداء ينفع ومبطل للشيب والاهرام • ومبعض الاقل من الطعام وقد غدا مذكر الشهادة • سهل القزع لى الشهادة ومزعم الشيطان والعدو • والعقل والجسم كذا يقوى وهو راسعة مع الفنى • وسد لا لمحق الغنا وللصداع وعزوق الراس • مسكن ووجع الاضراس يزيد فى فعل ويغنى الوفا • مظهر القلب جال للصداء مبين الوجه وجال للبصر • ومذهب بلغم مع الحفر ميسر موسع للسرف • مفسر ح الكاتين الحق

(قوله كحلالة بعدت منه الخ) أى سواء كان منظره اجماعا أو ربا أو غيره متظهر لكن لم يجد ماء ولا رابا بناء على ان يصلى (قوله تشبه فى السبب الخ) وقال القاضي عياض والسواك مستحب فى كل الاوقات ويتاك كذا سحبا به فى نخة أو قرات عند الوضوء وعند الصلاة وعند قراءة القرآن وعند ابتهاجه من التوم وعند تغير القم يسكون أو اكل أو شرب أو تر كهما أو بكثره كلام بلو بالقرآن (قوله وهو من زيادى الخ) أى لان المصنف زيادتها على أصله منها المكروهات والشروط هاسيأتى له لجهة مواضع يزيد على أصله (قوله أى انه يكره الخ) لما كان لا يزن من تركه الفضيلة حصول المكروه صرح بالمكروهات (قوله لانه طاهرة) أى لانه طاهرة تعبد ناهيا الشارع فينبغى أن تكون فى المواضع الطاهرة (قوله ثلاثا بطاير الخ) هذا التعليل لا يظهر الا فى المكان النجس بالقل لا فبما شأنه النجاسة فالتعليل

لوضوءه فى مكان نجس لانه طاهرة فينبغى من المكان النجس أو ما شأنه النجاسة وثلاثا بطاير عليه شئ بما ناطر من أعضائه ويتعلق به النجاسة ويكره كذا والماء على العضو لا ضمن السرف

والصالحين الذين لم يتركوا الكلام بحال الوضوء بغير ذكر الله تعالى ويرونه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول حال الوضوء اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي ذنبي وبارك لي في رزقي وقبض عياري ورتبي ولا تخني عياري ورتبي حتى ويكره الزائد على الثلاث في المفسول وكذا يكره المسح الثاني في الممسوح وقبله يمنع الزائد وهو ضعيف ويكره البدء بمسح الأعضاء (٤٥) وكشف العورة حال الوضوء إذا كان

بخلوة أو مع زوجته أو أمته والاسم كما هو ظاهر ويكره مسح الرقبة في الوضوء لأنه من الصلوة والدين فهو بدعة مكروهة خلافاً لما قال بسنده وكذا أنكره كثره إلا زيادة على محل الفرض لما ذكرنا وقال الشافعي بسنده وأفسر أئمة الفرة في الحديث بذلك وفسرها الإمام مالك بأدائه الوضوء مكره للمسنون ترك سنة من سنن الوضوء وهذا لا ينطلي الصلاة بتركها فإن تركها عمداً أو سهواً من له فعلها لما يستقبل من الصلاة أن أراد أن يصلي بذلك الوضوء أو ضل بآراء صالح وسلطان وقراءة مقرآن وحديث وعلم وذكروا في دخول سوق وإدائته وتجهده أن صلى به أو طاف به حتى أنه يشد بمن أراد زيارة صالح كماله وزاخره وما بدعي أو بيت أن يتوشأ وأولى زيادة هي لأن حضرتهم حضرة الله تعالى والوضوء فوفيقه بغيره الباطني في حضرتهم وكذا يندب الوضوء بآراء سلطان أو الدخول عليه لآخر من

الأول أم (قوله والفقو) أي التمسك بطريق الحديث ولن يشأ أحد الدين إلا غلبه (قوله ويكره الكلام الخ) أي لا ينسحب من غير ذكر الله حال الوضوء مندوب فيكره ضده (قوله اللهم اغفر لي ذنبي) يجري في تفسيره ما جرى في قوله تعالى يا بغير الله ما تقدم من ذلك (قوله ووسع لي ذنبي) أي الذنوبية والآخر به فقد ورد عاده المرفق الدنيا ثلاث أدار الوضوء والاداء السبعة والزوجة المطبوعة انتهى وسببه ذار الآخرة أهم (قوله وبارك لي في رزقي) أي زدني فيه في الدنيا والآخرة (قوله وقبض عياري) أي احطني فانما أي مكتفياً وراضياً بما رزقني في الدنيا فلا أمدعي لما في أيدي الناس وهذا هو الغنى النفسي وفي الحديث خير الغنى غنى النفس (قوله ولا تخني عياري ورتبي) أي لا تقهلي مفتوناً أي مشغولاً بما رزقته أي أعدته به في سبقي في علمك أن لا تغدوني فإن الشغل به سهو وتداهية وهذا الحديث تعليم لأمته والأفهر يستعمل عليه تخلف تلك الدواعي (قوله على الثلاث) أي الموصية لأنها من السرف وهو نقل ابن رشد عن أهل المذهب وهو الرابع (قوله وكذا يكره المسح الخ) أي يكره تكرار المسح في العضو الممسوح كان المسح أصلياً أو بدلياً اختيارياً أو واجباً طرأ عليه المسح منبسطاً على الضميمة (قوله إذا كان بخلوة) أي لو في ظلام (قوله خلافاً لما يندب به) أي وهو أبو حنيفة لعدم ورود ذلك في وضوئه عليه الصلاة والسلام وإن ورد فيه أنه أمان من النمل (قوله كثره إلا زيادة الخ) أي وأما أصل الزيادة فلا بد منها لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (قوله لما ذكرنا) أي وهو المفسر (قوله في الحديث) أي الواردة في الضميمة أنه عليه الصلاة والسلام قال من استطاع منكم أن يبطل غرضه فليبطل (قوله ترك سنة) أي أي سنة كانت من السنن الثمانية ففي أي في الكراهية من ترك الضميمة (قوله فإن تركها الخ) أي تحقيقاً أو ظاهراً أو شكك غير الترتيب ولم يوجبها غيرها ولم يوجب فعلها في مكروه وهي الضميمة والاستئذان ومسح الأذن في فاه فعلها كما قال الشارع أن أراد الصلاة بهذا الوضوء بدون ما بعده ولو قرياً ولا يعيد ما صلى في وقت ولا غيره اتفاقاً في السهو على المعروف في العمل لضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة عن أمر الصلاة لكونها مقصداً وأما الترتيب فقد قدم حكمه وأما ما ناب عنه غيره كمثل الدين إلى الكوثر أو أوقع نفسه في مكروه كرد مسح الرأس وتجهيد الماء للآذنين والاستئذان إذا لم يسبق استئذان فلا يعمل شيء منها على حالين بشرط خلافهما فريضة ابن الحجاب القائل بالاتباع بالسنة مطلقاً وظاهر الشارع موافقة ابن الحجاب لكن الذي ارتضاه الأشياخ كلام ابن شير ومشي عليه في الأصل (قوله وندب الخ) شمولاً في الوضوء المندوب وباطله كل وضوء ليس شرطاً في صحة ما يله به بل من كالات ما يطل به وذلك لا يرفع به الحدث إلا إذا قوى ورفع أوفى فعل عبادة تتوقف على رفع الحدث كس المسح مثلاً (قوله فيغوى بغيره الخ) أي فتصل روحه بأرواحهم ويستمد منهم (قوله بآراء سلطان) مراده على ذي بطش (قوله حضرة قهر الخ) أي فهو منظر من مظاهر الحق راحة ونعمة ورحم الله به ويتقدم الله به والوضوء محسن من التقية فائق لدرجة (قوله وكذا يندب الخ) أي لا حضرة مثلاً كحضرة الله فيعرض فيه العبد للتغفات الرابسة فتنبها تلك التغفات بالوضوء وإخلاص الباطن (قوله وعند النوم) أي لما ورد من نام على طهارة مجدته روحه تحت العرش وإن الشيطان لا يتلاعب به (قوله فلا سلطان فيه قوة تسلط) أي لما

الأمور لأن حضرة السلطان حضرة قهر أرواح من الله والوضوء سلاح المؤمن وحسن من سطوته وكذا يندب الوضوء لقراءة القرآن وقراءة الحديث وقراءة الصلح الشرعي وقد كره الله تعالى مطلقاً وعند النوم وعند دخول السوق لأنه يحمل لهو واشتغال بأمور الدنيا وحمل الأبحاث الكاذبة فلا سلطان فيه قوة تسلط على الإنسان والوضوء سلاح المؤمن ودرعه الحصين من كبده وكبد الناس والجن وندب أيضاً أدائه الوضوء لا يفر

كأورد ونسب أيضا لمن كان على وضوء سبى به غرضا أو فلا أو طاف به أو أدا صلاة أو طوافا أن يحسد وضوءه فلا ذلك لأن من سبى به مضطرا فلا تندب عليه تعقيد (وشرط محته اسلام وعدم حال ومناق) هذا شروع في شروط الوضوء وهي من زيادتنا على الشيخ كذا في قوله ما عدا الاخير وشروطه ثلاثة أنواع شروط محضة فقط وشروط وجوب فقط وشروط وجوب ومحضة معا وهي اده بالشرط ما يتوقف عليه الشيء من محضة أو وجوب أو هما فيمثل السبب (٤٦) كدخول الوقت فشرط محضة ثلاثة الاسلام فلا يصح من كافر ولا يختص بالوضوء بل

وردان أول من يدخل الأسواق الشياطين راياتها وانها شرا البقاع (قوله كأورد) من ذلك ما فسر به مالك الطائفة لقوله في حديث أبي هريرة من قوله صلى الله عليه وسلم ان من أتى بدعوى يوم القيامة فقرأ محجبا من آثار الوضوء فمن استطاع سكر أن يطيل غرضه فليفعل (قوله لأن من سبى به مضطرا) ان قلت ما الفرق بينه وبين ما قبله مع ان كلا فعل به عبادة تتوقف على طهور الجواب ان غير من المصحف أقوى من تعلقه بالطهارة لتوقف محضه عليها فلا ذلك طلب التعبد بعد تأديها دون من المصحف (قوله ما عدا الاخير) أي الذي هو تعبد الوضوء (قوله شروطه الخ) جمع شرط ومعناه لغة العلامة واسطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله شروطه محضة الخ) شرط المحضة متأثر به بالذمة ويجب على المكلف تحصيله (قوله شروطه وجوب) شرط الوجوب متأثر به بالذمة ولا يجب على المكلف تحصيله (قوله وما اده بالشرط الخ) جواب عن سؤال ورد عليه وهو ان حقيقة شرط الوجوب تناقض حقيقة شرط المحضة فكيف يجتمعان اذ شرط الوجوب متأثر به بالذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وشروط المحضة متأثر به بالذمة ويجب على المكلف تحصيله فاجاب بقوله وما اده الخ أي انه ما اذ اجتمعا يعرفان بما ذكرنا اذا انفردا يعرفان بما سبق انتهى بقر الشارح (قوله فيمثل السبب) هو في اللغة الحيل قال تعالى فلقد سبب الى السماء أي حيل الى سقف بيته وطلق ايضا على الموصل لغيره وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته (قوله الاسلام) أي بناء على ان الكفار مخاطبون برفع الشريعة وهو العقد خلافا لمن جعله شرطا وجوب بناء على انه غير مخاطبين ولكن اذا تأملت فتدبره على القول الضعيف شرط وجوب ومحضة مما كاذر كرمش في الاصل في فصل شرط الصلاة (قوله ولا يختص بالوضوء) اعتراض من الشارح على عدمه من الشروط كانه يقول لا بعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا بذلك الشيء (قوله تجسم) يحترق من شعور السمن والزي الذي يقطع الماء على العصور فلا يشر اذا هم الما يتقطع بذلك (قوله وهو ذلك) أي كالاوساخ المتجسدة على الاجزاء ومن ذلك القشف الميت (قوله ونحوه) أي كس الاجنبية بلذة معتادة (قوله دخول وقت الصلاة) اعلم من الشروط لما تقدم ان من اده بالشرط ما يشل السبب (قوله والبالغ) ستنأى علامته ان شاء الله تعالى في التجربة ومعناه قوة تحدث للصبي بشغل بهما من حالة الطفولية الى حالة الرجولية (قوله على صبي) مراده بما يشمل الذكر والانثى (قوله كالريض) ادخلت الكلف المكروه والمصوبوا لاطاع اذ التبريد من حوضه ولم يكنه الضيل (قوله ولا على فاقدا الماء) أي حقيقة أو حكما كمن عنده ماء يحتاج له لتعشرب (قوله حصول ناقص) أي بكونه شرطا ولو بالثلث في الحادث أو الثلث في السبب لغير مستحكم (قوله فلا يجب على محصله) أي الوضوء وأما التعبد فيبقى آخر (قوله أربعة) وزاد بعضهم خامسا وهو بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فتكون على هذه خمسة واغتركه المصنف لندور تحفظه (قوله من يجنون) بوشه المعنى عليه والمعنوه الذي لا يدري أين يتوجه (قوله العادم للماء من أسله) أي ساء أو شرطا كمن عنده ماء سبيل للشرب أو يحتاج له انحوشرب كاقدم التنبيه عليه (قوله تأمل) أمر بالتأمل لصعوبة الفرق (قوله لعدم التية) أي بالنسبة

هو شرط في جميع العبادات من طهارة وصلاحات وكافة وسوم ورج الثاني عدم الحائل من وصول الماء للبشرة كتعشده من مقبص على العضو ومنه مما صاع العين والمدا بيد الكاتب ونحو ذلك الثالث عدم الخاف الوضوء فلا يصح حال خروج الحادث أو من الذكر ونحوه (وشرط وجوبه دخول وقت بلوغ وقدره عليه وحصول ناقص) أي شروطه وجوبه فقط أربعة دخول وقت الصلاة والبلوغ فلا يجب على صبي والقدرة على الوضوء فلا يجب على عاجز كالمرضى ولا على فاقدا الماء فالمراد باقدا هو الواجد للماء الذي لا يضر استعماله والرابع حصول ناقص فلا يجب على محصله وهو ظاهر (وشرطه ما عقل ونقاء من جف ونفاس ووجود ما يكفي من المطلق وعدم فوم وخفلة) أي ان شروط الوجوب والمحضة معا للوضوء أربعة الاول السفل فلا يجب ولا يصح

للفاغل

من يجنون حال جنونه ولا من مصروع حال مرضه الثاني النقاء من دم الحصى

والنقاء بالنسبة للمرأة فلا يجب ولا يصح من حائض ونفاس الثالث وجود ما يكفي من الماء المطلق فلا يجب ولا يصح من واحد ما قليل لا يكفي فلو غسل بعض الاضاء بماء جرد من الماء باطل وما أدخلناه في شرط القدرة من انه شرط وجوب فقط هو العادم للماء من أسله فانه يعلق عليه انه ليس بقادر على الوضوء تأمل الرابع عدم النوم والنفقة فلا يجب على نائم فاقبل ولا يصح منه العدم التية اذ لا تية لنام أو ظف حال النوم أو النفقة

(كالفصل والتيم بأبدال المطلق بالصعيد إلا أن الوقت فيه شرط فيها) أي بان الفصل يجري فيه جميع الشروط المتقدمة بل وأنها الثلاثة
 سواء بسواء وكذا التيم لكن يبدل فيه الماء المطلق بالصعيد الطاهر فلا يجب التيم على فقد الماء إلا إذا وجد بعد طاهره إنهم عليه
 فوجود الصعيد شرط فيما وأعاد التكاف في التيم ليعود الكلام بعده (٥٧) ولما كان التشبه وبهم ان دخول الوقت شرط

وجوب قط في التيم
 استدل عليه بقوله إلا أن
 الوقت فيه أي التيم شرط
 فيها أي الوجوب والصحة
 معا

فالفصل في نأض الوضوء
 ما حدث وهو الخارج
 المعتاد من المخرج المعتاد
 في الصحة من ريح وغائط
 وبول ومذي وودي ومني
 بغير إرادة متادة (ما
 فسرغ من الكلام على
 الوضوء شرع في بيان
 فوائده والتأنيث ثلاثة
 أنواع حدث وبسبب
 وغيرها وعرف الحدث
 بقوله وهو الخارج المعتاد
 الخ وقوله الصحة متعلق
 بالمستأد بسبب الخارج
 المذكور بقوله من ريح
 الخ وحاصله ان الخارج
 المعتاد سبعة سنة في الذكر
 والاثني وواحد وهوانهادي
 يمتنع بالاثني وكلها من
 القبيل الا الرابع والغائط
 فن البر فبقوله الخارج خرج
 عنه الداخل من اربع أو
 عود أو حقة فلا ينقض
 وخرج بقوله المعتاد الخارج
 الغير المعتاد كالمذي والمني
 والحصى والدم ودون خرج بقوله
 من المخرج المعتاد ما خرج

فما قل وأما التأنيث فهدوم التيم والعقل (قوله كالفصل الخ) حاشاه ان الشروط الاحد عشر بل الاثنا عشر
 جازد ناهي في الفصل والتيم أيضا فقال شروط هذه الفصل ثلاثة الاسلام وعدم الحائل على أي
 عضو من جميع الجسد وعدم المنافي وهو الجاه وما في معناه وشروط وجوبه قط أربعة البلوغ ودخول
 الوقت والقدرة على الاستعمال وثبوت الموجب وسنأتي موجباته وشروط وجوبه وصحته معاشرة العقل
 وانقطاع دم الحيض والتفاسم بالنسبة للمرأة أو وجود ما يكتفي جميع البدن من الماء المطلق وكون المكلف
 غير نائم ولا خاف ولا مغمى عليه وأما التيم فيقال لشروط صحته ثلاثة الاسلام وعدم الحائل على الوجه
 والبدن وعدم المنافي الذي يوجب الفصل أو الوضوء ومن المنافي أيضا وجود الماء المباح القادر على
 استعماله وشروط وجوبه قط ثلاثة البلوغ والقدرة على الاستعمال وثبوت الناقض وشروط وجوبه
 وصحته معاشرة العقل وانقطاع دم الحيض والتفاسم ووجود الصعيد الطاهر ودخول الوقت وكون
 المكلف غير نائم ولا خاف ولا مغمى عليه

(فصل في) (قوله ناقض الوضوء) أي مبطل حكمه مما كان يباح به من صلاة أو غيرها وذلك قل شيئا في
 حاشية مجرعه أي ينهي حكمه لانه بطل من أصله والالوجب قضاء الصلاة التي أدت به انتهى ويسمى
 موجب الوضوء أيضا قل في التوضيح وتغيير ابن الحاجب التناقض أولى من تغييره بما يوجب الوضوء
 لان التناقض لا يكون الا متأخرا عن الضوابط بخلاف الموجب فإنه قد يسبق كالبلوغ مثلا وكلاهما ناقضا كان
 متأخرا لاما كان متقدما لمؤلف لما أراد ذكر التناقض متأخرا عن الوضوء ناسب أن يعبر عنها بالتناقض
 والافتصاير بالموجب أولى لانه يصدق على السابق وعلى المتأخر أيضا فتصغير النقص بوجه بطلان العبادة
 بالوضوء السابق وان أوجب عنه (قوله ما حدث) هو ما ينقض الوضوء بنفسه (قوله وبسبب) هو ما لا ينقض
 الوضوء بنفسه بل بما يؤدي الى الحدث (قوله وغيرها) أي كالشك في الحدث والردة عنه أي يقال
 ان الشك في الحدث داخل في الأحداث والشك في السبب داخل في الأسباب يقال ان الحدث ناقض
 من حيث تحققه أو الشك فيه انتهى من الحاشية (قوله متعلق بالمعتاد) أي الذي اعتيد في الصحة خروجه
 أي لا متعلقا بالخارج واللاقضى عدم النقص بالمعتاد اذا خرج في المرض وليس كذلك كذا قبل وقد يقال
 المراد بالصحة ما شأنه أن يخرج فيه فالتضع الاعتراض والمراد بالمعتاد ما اعتيد حقه فذا خرج البول غير
 متغير فإنه ينقض الوضوء لان جنسه معتاد وان لم يكن هو معتادا (قوله أو حقة) هي الدوا الذي يصيب في
 الدبر بأكته ومن جهة الداخل ذكرنا بالخارج قبل أو بدنه فوجب ما هو أهم من الوضوء وهو غسل جميع
 الجسد والتعريف اغاها للحدث الموجب للطهارة الصغرى فقطون من جهة مالمس داخلا والخارج القرقرة
 وأحقن الشديان فلا ينقضان الوضوء اذا تقيمت معهما الاركان وأما المنع من الاتيان بشئ منها حقة
 أو سكا كالوكان بعد رمي الاتيان بعسر فقد أبطل الوضوء فمن حصره بول أو ريح وكان يعلم أنه لا يقدر
 على شئ من أركان الصلاة أصلا أو يأتي به مع عسر كان وضوءه باطلا ليس ان يغسل بما يتوقف على
 طهارة لان الحدث وان لم يخرج حقيقة فهو خارج حكما انتهى من حاشية الأصل تبعا لتقرير العلامة
 العلوي (قوله بغير إرادة أصلا) أي ولم يكن على وجه السلس والالحكمة (قوله أو هزته دابة) أي ما لم يحسن
 عيادي الخلة فيستدبر حتى يزيله يجب عليه الفصل كإسبائي (قوله والهادي) أي هومن موجبات

من الفهم ومن نجبة على ما سبأ أو خروج ريح أو غائط من القبل أو بول من المبر فلا ينقض واحترز بقوله في الصحة من الخارج المعتاد على
 وجه المرض وهو السلس على ما سبأ وقوله ومنى بغير إرادة أي بان كان بغير إرادة أصلا أو بلدة غير معتادة كمن حلح لرب أو هزته
 دابة فأنهى وأما ما خرج بلدة معتادة من جاع أو لس أو فكر فوجب للفصل والهادي هو الماء الذي يخرج من فرج المرأة عند ولادتها
 ويمنع من التواض أمران

دم الاستحياء وسباني اذنه في السلس وخروج من الرجل من فرج المرأة بعد ان اغسلت الاحصى وردود لومع اذى بالرفع عطف على وهو الخارج وهو يخرج المتأدق ليس له منها محدث فلا ينقض ولو خرج مع كل اذى اى يول او غطا لا لا يخرج الاذى تابع لخروجها فلا يعتبر متلهم الدم الفصح كانه قد تم لكن بشرط خروجها خالصا من الاذى كاصوا عليه والفرق ان الشان في الحصى والدم عدم خلوصهما واعتراض بان المشهور (٤٨) عن ابن رشد انه لا ينقض جماعا مطلقا كالحصى والردود (ولان ثقبه لا تحت المعدة واندا)

هذا مختار وقوله من الخارج المتأدق فاذا خرج يول او غطا اروج من ثقبه فوق المعدة لم ينقض انسداد الخرجان او احدهما ولا والمراد بالمعدة الكرش الذى يستقر فيه الطعام عند الاكل ومستقره هاتون السرة بخلاف الخارج من ثقبه فمما تافه ينقض بشرط انسداد الخرجين لان الطعام والمراب لم يتأدق من المعدة الى الامعاء اى المصارين صارا خارج من الثقبه التى تحت المعدة عند انسداد الخرجين بمنزلة الخارج من نفس الخرجين واماعندا افتحاها وتزول الخارج منها على العادة لم يكن الخارج من الثقبه معنادا فلم ينقض (ولا سلس لازم نصف الزمن فاكثره والاقص) هذا مختار في العصة لان معناه خارج معناه على وجه العصة فخرج السلس لانه لم يكن على وجه العصة فلا ينقض ان لازم نصف زمن اوقات الصلاة اراكر فالى في عدم التقص بلازمه على الزمن لكن ينسب

الوضوء على خلاف ما شئ عليه ابن رشد لقول خليل ووجوب وضوءه بالانظهر فيه (قوله لم الاستحاضة) اى في بعض احواله لم يراه على صور السلس (قوله يخرج من الرجل الخ) حيث دخل يصحاح لا يفسره فلا يوجب الوضوء لقول الخرشي واما لو دخل فرجها بلا وضوء ثم خرج فلا يكون نافضا كما يفيد كلام ابن عرفة (قوله لاحصى وردود) اى المختلطان في البطن واما لو شغل حصاة او دودة فزلت بصفها لا ينقض ولو كانا خالصين من الاذى لانه من قبيل الخارج المتأدق (قوله ولو خرج مع كل اذى) اى ولو كثر الاذى ما لم يتفاحش في الكثرة والاقص فاكثره الصلاة الصدوى (تبيينه) يعنى ما خرج من الاذى مع الحصى والردود ان كان مستكبرا ان كان بائى لم يوجبه فاكثره الا فلا بد من ازالته بماء او جهران كثره الا فلا يلزمه الاستحاضة ولذلك قال شيخنا في مجموعه

قل للفقيه ولا تفصل بينه * شئ من الخرج المتأدق عرضا

فوجب القطع واستحاضة المصلح * لكن بالظهور يامول اى ان تقضا

(قوله ولا من ثقبه الخ) حاصل الفقه ان الصور من لان الثقبه اما تحت المعدة او في نفس المعدة وهى مافوق السرة الى منتصف الصدر فالسرة مما تحت المعدة كالى الحاشية او فوقها بان كانت في الصدوى ففى كل امان بند الخرجان او ينقضا او يند احداهما وينقضا الاخر فالنقض في صورة واحدة وهى ما اذا كانت تحت المعدة وانسدادا ولا ينقض في الباقي ولكن قال شيخنا في مجموعه ومقتضى النظر في انسداد احدهما فنقض خارجها منها وكل هذا ما يلزم الانسداد وتعدا الثقبه فنقض ولو فوق المعدة بالاولى من تقصيرها لزم اذا اعتيد الفرق بانه معناد لبعض الحيوانات كالسحابة اه (قوله لا تحت المعدة الخ) المستقصوره واحدة من التسع (قوله واستقره فوق السرة) اى والسرة مما تحت المعدة كما تقدم من الحاشية (قوله واما عند افتحاهما الخ) وقد علمنا ان انسداد احدهما وكان الخارج منها هو الذى يخرج منه انه يحكم عليه بالنقض ايضا كما تقدم عن شيخنا في مجموعه وقرره المؤلف ايضا (قوله ولا سلس) معطوف على قوله لاحصى وحاصله ان الخارج من احد الخرجين اذا لم يكن على وجه العصة سورة اربع ثارة يلازم كل الزمان وهذه لا تقص فيها ولا ينسب فيها وضوء ثارة يلازم كل الزمان او نصف الزمان وهاتان لا تقص فيها ويستحب فيها الوضوء لكل صلاة وثارة يلازم اقل الزمان وهذه يجب فيها الوضوء والثلاثة الاول اربعة تحت قول المصنف ولا سلس لازم نصف الزمان فاكثر والابعد هى قوله ولا لا تقص (قوله اوقات الصلاة) وهى من الزوال الى طلوع الشمس من اليوم الا فى يوم ما قصر عليه الشارح احدى طريقتين في خليل المتأخرين وهى طريقة ابن جماعة ويحتمل ان يروى عن ابن فرحون والشيخ عبد الله المنوف والطريقة الثانية تقول المراد جميع اوقات الصلاة وغربها ومقول البرزلى ويحتمل ان يبعد السلام وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا فرضنا ان اوقات الصلاة متاثران وستون درجة وغربا واما امانة درجة فاما السلس فيها وفى مائة من اوقات الصلاة فعلى الاولى ينقض وضوءه لمقارنته اكثر الزمان لاهل الثانية للمازمنة اكثر الزمان فان لازمه وقت صلاة فقط تقص وصلاته فاضاه اثنى به الناصر فبن يطول به الاستحاضة حتى يخرج الوقت (قوله بعض الفضلاء) هو سيدى عبد الله المنوفى (قوله فانه ينقض

الوضوء اذ الم الزمان وسواء كان السلس وهو ما يسبيل نفسه لاهراف الطبيعة ولا اورد بها او غطا او ملحا مطلقا او منبعا وهذا الذى ينسب ولا يحد على التدارى فان انقضت بان جرت طارئة انه ينقطع آخر الوقت وجب عليه تأخير الصلاة لا تحروا عن ينقطع اوله وجب عليه تقصيرها هكذا يقيد بعض الفضلاء وكذا اذا قدر على التداءى وجب عليه التداءى واغفر له ايامه الا ان هذا خصه بعضه بالمدى اذا كان لغزوبة بلازمه كروا ما تدركوا وتطربان كان كذا كذا وظرما دى واستدام عليه التد كروا فانه ينقص

مطلقاً ولا يلزم على الزمن فان كان لغرضه وبه بل مرض أو أضرار فليسمه فهو كغيره (١٩) ولا يجب فيه التدوير ومن السلس دم

الاستحاضة فان لازم أقل
الزمن نفس والا فلا (وما
سبب وهو زوال العقل وان
ينوم تغيب ولو قصر) هذا
شروع في بيان السبب
الناقص وهو ثلاثة أنواع
زوال العقل وليس من
شئ من ذكره المتصل
ففسره وأما سبب عطف
على ما حدث وقوله وهو
زوال العقل إشارة إلى
النوع الأول وزواله يكون
بجنون أو غم أو سكر أو
ينوم تغيب ولو قصر زمنه
لا ان خف ولو طال وتذب
ان طال والتغيب لا يشتر
صاحبه بالاصوات أو
يسقط شئ منه أو سبلان
رقبه ونحو ذلك فان شعر
بذلك تخفيف وان لم يشعر
الكلام عنده (وليس بالغ
من يلدغه مائة ولو ظفر أو
شعر أو يحال ان قصد اللذة
أو وجدها والا فلا) هذا
إشارة للنوع الثاني من
أنواع السبب فليس
مطوف على زوال عقل
أى ان لمس المتوهم
البالغ لشخص يلدغه
عادة من ذكر أو أنشئ بنفس
الوضوء ولو كان الممس
غير بالغ أو كان اللبس
لظفر أو شعر أو من فوق
حائل كسوء وظاهرها
كان الحائل خفيفاً يحس
اللامس معه بطراوة
البدن أو كان كثيفاً وأولها

مطلقاً قال شيخنا في مجموعته وليس منه مذى من كلما تقرر أمضى بلدة خلافاً لما في الطرشي بل هذا ينقض
أغلب السلس مذى من تسلس قطر أم لا طول عزوة مثلاً أو اختلال مزاج (قوله ولا يجب فيه التدوير) أى
لو قدر على رفعه بالتدوير لا يجب عليه التدوير غاية الأمر أن فيه الصور الأربع المتقدمة فهو مخصص
لقوله حيث قدر على رفعه لا يقتضيه الامة التدوير ولذلك قال في حاشية الأصل اعلم ان عندنا سورا
ثلاثاً الأولى ما إذا كان سلس المذى لبرودة أو حمة كاختلال مزاج فهذا لا يجب فيها الوضوء وقد روي رفعه
أم لا إلا إذا فارق ذكر الزمان الثانية ما إذا كان لغرضه من غير ذكر بان استسكه وصار معه ما تقرر أو مع أو
تفكر أمضى بلدة الثالثة ما إذا كان لطول عزوة من غير ذكر أو تفكر بل صار المذى من أجل طول
العزوة نازلاً مسترسلاً نظراً أو لا تفكر أو لا الأولى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقاً وقد روي
رفعها أم لا من غير خلاف كما قال أبو الحسن والثانية منها يجب فيها الوضوء على إحدى روايتي المدونة وقال
ابن الجلاب ان قدر على رفعه بزواج أو تسر وجب الوضوء والا فلا انتهى فلذا علمت ذلك فجميع صور السلس
من استحاضة أو بول أو رج أو غائط متى قدر فيها على التدوير يقتصر له مدة التدوير قطب الأصل
المذى إذا كان لبرودة أو حمة فيقتصر له ولو قدر على التدوير كاهو مفاد شارحنا وحاشية الأصل فقلان بن
(قوله وأما سبب) أى سبب السلس أى موصول اليه كالنوم فإنه يؤدي إلى خروج الرج مثلاً وبقية العقل
تؤدي ذلك أيضاً اللبس والمس يؤديان لخروج المذى (قوله زوال العقل) ظاهره ان زوال العقل بغير
النوم كالغما أو السكر والجنون لا يفصل فيه بين طوله وقصره كما يفصل في النوم وهو ظاهر المدونة
والرسالة فهو ناقص مطلقاً قال ابن عبد السلام هو طلق خلافاً لبعضهم وقال ابن شبر والفضل في ذلك
كالكتير اه من حاشية الأصل والمراد بزيادة استارته ان زوال حقيقة لم يعد حتى حال انتفض وضوءه
أولاً (قوله وان ينوم تغيب الخ) ظاهره ان المتضرعة النوم ولا غيره بمنتهى النائم من اضطجاع أو قيام
أو غيرها حتى كان النوم تغيباً نقص كان النائم مضطجعا أو ساجداً أو جالساً أو قائماً وان كان غير تغيب
فلا ينقص على أى حال وهو طرقة النفسى واستمر بعضهم سعة النوم مع التقل وسعة النائم
مع غيره فقال وأما النوم التقل فيجب منه الوضوء على أى حال وأما غير التقل فيجب الوضوء في
الاضطجاع والسيور ولا يجب في القيام الجلوس وعزاق التوضيع هذه الطريقة لعبد الحق وغيره ولكن
الطريقة الأولى هي الأشهر وهي طريقة من رزق (قوله ولو قصر) رد بلوغى من قال بعدم النقص في
القصر ولو تغلب (قوله أو سكر) ولو جلال الأمن سكر في عبادة الله فلا ينقص وضوءه لأن قلبه حاضر
مستيقظ (قوله وليس) اللبس هو ملاقة جسم بطم طلب معنى فيه تكرارة أو برودة أو صلابة أو رطوبة
فقول المصنف ان قصداً تخصيص لعموم المعنى وأما السلس فهو ملاقة جسم لا شتر على أى وجهه ولذا عبر
بأنه إذا تركه لا يشترط في النفس به قصد (قوله بان) أى ولو من غير أن يلدغه أيا ساعى الغلامين لأن
كلا يلدغ الآخر (قوله بالغ) أى لا يحس ولو راقح لأن اللبس أغماض لكونه يؤدي إلى خروج المذى ولا
مذى لغير البالغ (قوله يلدغه الخ) الحاصل ان النقص باللبس مشروط بشروط ثلاثة ان يكون
اللامس بالغاً وان يكون الممس من شئ مائة وان قصد اللامس اللذة أو يجدد لها والمراد بالعادة
عادة الناس لا عادة المتزوجين والاختلاف الحكم باختلاف الأشخاص (قوله لظفر) أى أو به وقوله أو
شعر أى لا به على الظاهر ومثل الشعر العود ولا يخاف من الأصبع الزائدة التي لا احساس لها والحاصل
ان الشرط في النقص أن يكون اللبس بوضوء أو كان أصلياً أو زائداً وهل يشترط الاحساس في الزائد
أو لا خلاف والمعتمد الثاني للتقوى بالقصد والوجدان بخلاف ما يأتى في من الذكر (قوله أو كان كثيفاً)
هذا قولان راجعان لمحل الخلاف فالمقبض فان شئ من الجسم نقص اتفاقاً (قوله فلا ينقص)

ان قصدنا التلذذ بلسه وان لم يقصده لانه حال اللبس وان لم يكن فاصدا الها ابتداء فان لم يقصده ولم يحصل له لذة فلا يقضى ولو وجد فاصد اللبس والموس ان بلغ وجد أو قصد ان يقصده ما لم يقصده لان بلسه غيره فليس انتقض وضوءه لانه ما سوى الحقيقة لا ماسو ملبوسا فان لم يكن بالتألفا نقض ولو قصد وجد ونخرج قوله بثلثه عادة من لا يشتهي عادة كاستنبه عليه (الاقبلة بضم فخطا) مستثنى من قوله ان قصد اللذة أى ان القبلة في القم تنقض الوضوء مطلقا قصد اللذة أو وجدها أو لا تأملها فلهذا القبلة بضم فخطا غير القم عن أقسام مطلق اللبس وسواها نقض المقبل والمقبل ولو قصدت كراه أو استغفل أو يتنقض وضوءه ما كانا بالقبين أو بالبالغ منهما ان قبل من يشتهي كما هو الموضوع (٥٠) والا فلا كإتيان (البلادة من تقرأ أو تكرر ولا يظن ولا يلبس صغيرة لا تشتهي أو بهجة) هذا

مختصر ما قبله أى ان مجرد اللذة بدون لمس لا ينقض الوضوء بان كانت بسبب تعلق الصورة بجيلة أو بسبب فكر ولو حصل له التألفا وهو قيام الذكر كذلك المس من لا تشتهي عادة كصغيرة أو صغيرة ليس الشان التلذذ بثلثها ولو قصد وجد وكذا بلس البهيمة أو الرجل الملقى اذا كان عدم التلذذ به عادة اذا كانت طيبته اذا كان اللباس له رجلا وأما المرأة فعلى ما تقدم فقصيه ولو كانت شيئا فانيا (ومس ذكره المتصل مطلقا بلس كفه أو جنبه أو أصبع كذلك ولو زائد أى أحسن وتصرف) هذا إشارة للنوع الثالث من أنواع السبب وهو من التوضؤ ذكره المتصل لا المقطوع وسواءه من أهله أو من أسفه أو وسطه همد أو سهوا التذام لأوهو معنى الإطلاق إذا مسه من غير حائل بطن أو جنب كفه أو أصبع

أى الا أن يقضى (قوله ان قصد التلذذ) زمنه أن يتجبر لم يحصل له لذة أم لا (قوله الا القبلة بضم فخطا) الباء بمعنى على لأن من المعلوم أن القبلة لا تكون الا بالقدم وقد لا تكون على القم تجبر على أحكام الملازمة (قوله أى ان القبلة الخ) أى وتظهر كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التقبيل كما يأتى في الجرا الاسود (قوله لا تأملها الخ) أى بالنظر لواقع ان كانت تنق في الظاهر (قوله بثلثه عادة في غير القم الخ) أى ولو كان التقبيل في الفرج فيصير على أحكام الملازمة وخاصة لاجوروى راداعى ابن خلة في قياسه على القم الا حوى والفرق أن تقبيله لا يشتهي (قوله ولو قصدت كراه الخ) أى للوداع أو رجة (قوله ولو أنظ الخ) أى فلا يتنقض مطلقا كانت عادته الا بالانها أو لا وهذا هو المقدم عالم بمنزلة الفعل (قوله صغيرة لا تشتهي الخ) اختاف في مس فرجها فقبل لا يقضى ولو قصد اللذة ما لم يثبنا الفعل عند بعضهم واستظهر شيئا عدم النقض مطلقا انتهى من الاصل (قوله وكذا بلس البهجة الخ) أى بخلاف مس فرجها فيصير على حكم الملازمة (قوله اذا كانت طيبته الخ) أى رمالو كان حديث الثبات فهو بمن يشتهي عادة (قوله ولو لمست شيئا الخ) أى على المتقدمين مثلها وليس البالغ امرأة قابضة (تنبه) لمس الهرم يقضى ان وجدت اللذة كان قصد فقط وكان طاسقا شاة اللذة بجمعه كفى الحاشية والصبر في الحرمة وتغيرها بما ينفسه حالة اللبس (قوله لو مس ذكره) أى ولو تعدد قليل شيئا في جمعه وينبغي أن يقيد بجارية الأصل ولا يشترط احساس الذكر اذا كان أصليا بخلاف الزائد (قوله ان أحس وتصرف) أى فلا يفيق الزائد من هذين الأمرين بخلاف الأصل فيشترط فيه الاحساس فقط وقول المصنف أحس بالهمز أولى من قول خليل حس بغيره لانه من الاحساس لا من الحس (قوله لا يحس دبر الخ) أى ولو اتدلول أدخل أصبعه في دبره (قوله ولو ألطفت الخ) هذا هو المذهب وقيل ان ألطفت فعلها الوضوء (قوله وهو الردة) أى يكون من صغير كفى كبير آخرى لا اعتبار هامة ونسب القوا والواز كان لم يرتد ذلك وبطل الحج (قوله والاشئ في الناقض) هذا هو المشهور من المذهب وقيل لا يتنقض الوضوء بذلك غاية الأمر انه يتنقض الوضوء فقط امرأة لمن يقول بوجوده والاول نظر الى أن اللذة ماهرة فلا تبرا الايقين والثاني نظرا الى استحصال ما كان فلا يرتفع الا يقين قال ابن عرفة من تأمل علم أن الشئ في الحدث شئ في المانع لا شئ في الشرط والمعروف انما ما شئ في المانع فكان الواجب طرح ذلك الشئ وانقائه لان الأصل بقاء ما كان على حاله وعدم طر المانع والشئ في الشرط يؤثر البطلان باتفاق كالعكس في كلام المصنف وهو ما إذا تحقق الحدث وشئ هل فضاء أم لا لان اللذة العامة لا تبرا الا يقين ان قلت حيث كان شئ في المانع فله جواهره فاقض على المذهب مع أن الشئ في المانع يلغى كالشئ في الطلاق والعاق والظواهر والواضح قلت كاهم راعوا سوء الوضوء وكثرة فاقضه فاحتاطوا لاجل الصلاة انتهى من حاشية

يطنه أو جنبه لا يظهر ولو كان الأصغر زائدا على الخمسة ان كان يصرف كانه لو كان له احسان والاصل ينقض لانه كالعدم وهذا اذا كان بالناقض الصبي ذكره لا ينقض كلسه وكذا مس البالغ كره من فوق حائل ولو خفيما إلا ان يكون خفيما جادا كالعدم (لا يحس دبر أو أنثيين ولا يحس امرأة فرجها ولو ألطقت) هذا محتمل قوله كره أى ان المتوضؤ لا يتنقض وضوءه بمس دبره أى جفة الدبر ولا بجسمه أنثيه ولا يتنقض وضوء المرأة بمسها فرجها ولو ألطقت أى أدخلت اصبعها أو أكثر من أصابعها في فرجها (واما غيره ما هو الردة والشئ في الناقض بعد ما علم وعكبه أوفى السابق منهما) هذا هو النوع الثالث من الناقض فهو عطف على قوله إباحة أى ان الناقض للوضوء ما حدثت راسبب أو ما غيره أو هو امرأان الردة والشئ وكل منهما ليس يحدث ولا سبب

و بعضهم جعله من أقسام السبب اما اردفه في محبة القبول ومنه الوضوء والفعل على الاربع من قولين ومع كل منهما ما أم الشك فهو ناقض لان الغنة لا ترفع ما يطلب منها الا يبين ولا يقين عند الثالث والمراد باليقين (٥١) ما يشتمل الظن والشك الموجب للوضوء ثلاث

صور الاولى ان يشك بعد
عليه بتقديم طهره هل حصل
منه ناقض من حدث أو
سبب أم لا الثانية حكمها
وهو ان يشك بعد علم حدثه
هل حصل منه وضوء أم لا
الثالثة علم كلام من الطهر
والحدث وشك في السابق
منهما (ولو طرأ الشك في
الصلاة استقر ثم ان بان
الطهر لم يعد) هذا الحكم
يتعلق بالصورة الاولى يعني
ان الشخص اذا دخل في
الصلاة بتكبيره الاحرام
معتقدا انه متوضئ ثم
طرأ عليه الشك فيها هل
حصل متى ناقض أم لا فانه
يستقر على صلاته وجوبا ثم
ان بان له انه متطهر ولو بعد
الفراغ منها فلا يصحدها
وان استقر على شك فوضأ
وأعادها (فكشك هل ترضا
قطع) يعني لو أحرم بالصلاة
معتقدا انه متوضئ ثم طرأ
عليه الشك فيها هل حصل
منه وضوء بعد ان أحدث
أم لا فانه يجب عليه قطع
الصلاة ورتباً أن الضوء
وهذا حكم الصورة الثانية
وأما طرأ الصورة الثالثة
في الصلاة وهي الشك في
السابق منها فهل حكمه
كلاوي أو كالثانية فيقطع
وهو الظاهر لان الشك فيها
أقرب من الاولى كما هو ظاهر

الاحل تصرف (مسئلة) لو تخيل ان شيأ حصل منه بالفعل لا يدري ما هو هل هو حدث أو غيره فظاهر
كلام أهل المذهب ان لا شيء عليه لان هذا من الوهم وكلام المصنف صادق بالمثل في الاحداث
والاسباب ما هذا الرد فلاحظ بالشك فيها (قوله وبعضهم جعله ما الخ) قال شيخنا حاشية مجموع
لا يبين ان تعد الرد في فرائض الوضوء لا تعبط جميع الاعمال لا خصوص الوضوء كما لا يبين ان
يعدم شروط التثني الا ما كان خاصا به فكذلك ما هو أو أم الشك في الحدث فانظروا رجوعه للتقسيم بان
راد بالحدث ما شغل المحقق والمشكوك وكذا السبب (قوله ومنه الوضوء الخ) في الثاني قول باستصحاب
الوضوء من الرد وهو ضعيف (قوله على الاربع الخ) هذا راجع للفعل فقط والقول بالبطلاق لابن العربي
وربهم بمرام وصغيره والثاني لا يبرح جماعة ويظهر من كلام ح ترجيحه وتبعه الاجهوزي وصل هذا
فخفي احباطها العمل من حيث التراب ولا يلزم من بطلان ثوابه اعادته فكذا لا يلزم بعدها قضاء ما رده
من صلاة وصيام واغلب الوجوب الوضوء على القول بالمعذلة لا صار بعد قوته معذلة من طلع خبثت فوجب عليه
الوضوء لموجبته وهو اعادة الصلاة بخلاف الفسل فانه لا يجب الا وقوع سبب من اسبابه ووجه
الاول بان الرد ينطلي بنفس الاعمال فاذا اردت بطل محرم رجوع الامر لكونه متلبا بالحدث الذي كان
عليه قبل ذلك العمل سواء كان ذلك الحدث أصغرا أو اكبر (قوله والشك الموجب الخ) الشك مستد
وثلاث خبر (قوله الاولى ان يشك الخ) هذه الصورة هي التي وقع فيها النزاع هل هي شك في المانع أو في
الشرط والحق انها شك في المانع وانما حكمه بالنقض لغير المستكبح احتياطاً للصلاة ونقطة أمر الوضوء (قوله
الثانية حكمها الخ) هذه الصورة شك في الشرط بمرام وفيها الضوء اتفاقاً ولو لم يستكبح (قوله الثالثة علم
كلام الخ) هذه الصورة من الشك في الشرط ايضا وفيها النقض ولو مستكبحا من باب أولى اذا شك فيها
وشك في السابق أو تحقق أحداهما وشك في السابق فحصل أن جهة الصورة اثنا عشر صورة وهي تحقق
الطهارة والشك في الحدث وعكسه وفي كل امان ان يكون مستكبحاً أو غيره فهذه أربع وهي ما اذا شك في
السابق مع تحقق الحدث والطهارة أو الشك فيها أو الشك في الحدث وتحقق الطهارة أو عكسه فهذه
أربع وفي كل امان ان يكون مستكبحاً أو غيره فكل ثمان وجب الاثني عشر يجب فيها الوضوء لافرق بين
مستكبح وغيره الا الصورة الاولى فيفرض فيها بين المستكبح وغيره (قوله ثم طرأ عليه الشك فيها) المراد
بالشك هنا ما قابل الحزم فيشمل الظن ولو كان قويا ظن النقض وهو في صلاته كان حكمه حكم من تردد
فيه على حد سواء في وجوب التماضي كافي الحرشي وانما جعل ظن الحدث كشك حكمة الصلاة حيث
دخلها يبين وأما الوهم فلا أثر له بالاولى اذ لا يضر قبل الدخول في الصلاة (قوله ثم ان بان الخ) أي جرما
أو طرأ (قوله وان استقر على شك) وأولى اذا تبين حدثه (قوله أو أعادها) أي كالامام اذا سلم على عبدنا ما نسب
للحدث فانه لا إعادة على ما مره للعادة المقررة ان كل صلاة طلعت على الامام بطلت على المأموم الا في
سبق الحدث ونسبانه فهذه المسئلة من قبيل نسيان الحدث (قوله ويستأنف الوضوء الخ) أي لانه شك
في الشرط وتقدم أنه بضر اتفاقاً (قوله وهو الظاهر) أي لانه شك في الشرط ايضاً أو لم يشك قبل الدخول في
الصلاة هل أحدث أم لا فالوضوء باطل كالتقدم ولا يجوز له الدخول في الصلاة بجزء والفرق بين الشك قبلها
والشك فيها ان الشك فيها قد جف لكونه دخل الصلاة بيقين فلا يقطعها الا يبين وأما من شك خارجا بها
فوجب عليه ان لا يدخلها الا بظاهرة متيقنة وأما اذا حصل الشك بعد الفراغ من الصلاة فلا يضر الا اذا
تحقق الحدث (قوله التلبس بالصلاة الخ) سواء كان كل منهما فرضاً أو تفلوا من الصلاة مجزوء التلادة
والصلاة على الجنابة (قوله من المصنف الخ) او يدخل في ذلك جلده قبل انقضاء منه وأخرى طرف

(ومنع الحدث صلاة وطواها ومن مصف أجزته وكتبه وجهه وان بطله أو ثوب) يعني ان الحدث الاسغروا أولى الاكبر منع التلبس
بالصلاة والطواف اذ من شرط صحتهما الطهارة فلا يشهدان بدونها ويصح ايضا من المصنف الكامل أو جزمه وان آية ولو من ذلك

فمن فوق عامل أو يعود وكذا يحرم على المحدث كتابة لا يجوز للمحدث أن يكتب القرآن آية منه ولا أن يحمله ولو لمع أمثلة غير مقصود فالجواب له بملامة أو ثوب أو سادة (٥٢) (الاعلم واستعلم وان ما هنا لا جانيا) أي يحرم على المكلف من المصنف وجله ألا إذا

كان معلما أو متعلما فيجوز له ما من الجزء والقول والمصنف الكامل وإن كان كل منهما حائضا أو غائبا لعدم قدرتهما على إزالة المانع بخلاف الجنب لقد رتبته على إزالته بالفضل أو التيمم والمعلم يشل من قتل عليه القرآن فصار يكره في المصنف (والأخرى) بسائر وان الجنب كاستمعة (قصدت) هذا معطوف على الاستماعة أي الأهل والإذا كان القرآن عزرا بسائر فبقية من وصول قذارة إليه فإنه يجوز حمله خروفا من ارتجاع أو مرض أو رمس ولوللجنب وأولى المانص وظاهره ولو لمعصفا كاملا وهو كذلك على أحد القولين ومثل ذلك حمله بامتنعة قصدت بالجملة كصندوق وخضرة فيه مصنف أو جزء وقصده في سفر أو غيره فان قصد المصنف فقط أو قصدا معا منع إذا كان قصد المصنف نائبا لا بالمتعة فالإمتعة زائلا لا يجوز حمله ظاهر وكذا حمل التفسير ومسه لا يجوز لأنه لا يسمى مصفا عرفا بقوله كاستمعة تشبيه في الجواز المستفاد من الاستئناس ويجوز حمل لامتنعة المقصود حمله ولو كان

المكتوب وما بين الأسطر (قوله كتبه) أي بالعربي ومنه الكوفي لا بالعجمي فيجوز للمحدث مسسه لأنه ليس بقراءة بل هو تفسيره قال بعضهم ولا اقرب منع كتبه بغير العلم العربي كما يحرم قراءته بغير لسان العرب لقولهم العلم أحد اللسانين والعرب لا تعرف قضايا العربي وقد قال الله تعالى بلسان عربي مبين وما يقع من التماس والوافاق بقصد مجرد التبرك بالأعداد الهندية الواقعة للبروف فلا بأس بها وحمل امتناع من المحدث للقرآن ما لم يصف عليه كالتفريق أو استدلاء كغير عليه والامسه ولو حيا أو الظاهر كتابه شيئا جواز كتبه للضوء وتوضيره هي هي وإن لم يتعين طريقا للدواء انتهى من حاشية الأصل (قوله ولو بملامة) خلافا للحنفية فيمنعهم من المسس التقرض (قوله أو سادة) ومنها الكرسي الذي وضع المصنف فوقه وقدم الشافعية من كرسيه وهو عليه ومذمبا منعت حمله بالكرسي لأمس الكرسي (قوله لا العلم الخ) أي على المحدث كما هو رواية ابن القاسم عن مالك خلافا لابن حبيب قال لا حاجة للمعلم صناعة وتكسب لاحظ كحاجة المعلم (قوله بخلاف الجنب) ومثله المانص والفسا قبل الفسول وبعد انقطاع الصفر لقد رتبته على إزالة المانع (قوله قصار بكرهه) أي بنية الحفظ لا مجرد التبعيد بتلاوة فيتوشأ انتهى من حاشية شيئا على مجموعهم (قوله وان الجنب) أي أو بهمة لا كافر (قوله ولو مصفا كاملا الخ) ظاهره ولولم يغير من هيئة المصنفة وقيل بشرط تغييره من هيئة المصنفة (قوله ركذا حمل التفسير الخ) أي فيجوز مسسه وحمله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جنبا لان المقصود من التفسير معاني القرآن لا تلاوته وظاهره ولو كتبه في آيات كثيرة متواليه وقصدها باليس وهو كذلك كما قال ابن مرقوق خلافا لابن عرفة (قوله تعالى لا يحسه الا المظهرين ان كان الضمير للقرآن فلا نهي عنه وقد قال ابن مالك في حق جزم وشبه الجزم تخيير في حق على بقاء الادغام يجوز انضم انبا عاضم الهاء وأنه نهي بصورة النقي ولا يصح بقاء النقي على ظاهره للزوم الكذب لكثرة من مس القرآن بلا طهارة من سفيان وغيرهم ثم ان رجح الضمير في حق المحفوظ المذهب برضه بالكتاب المكتون أو مصنف الملائكة وآل البنس صح النقي لأنه لا يحس ذلك الا الملائكة المظهرين من الرذائل انتهى من حاشية شيئا على مجموعهم

(فصل) (قوله جاز) أي على المشهور كما قال ابن عرفة ومثاله ثلاثة أقوال الوجوب والندب وعدم الجواز ومعنى الوجوب أنه ان اتفق كونه لا بأسا وجب عليه المسح عليه لأنه يجب عليه ان يلبسه وجمع عليه فان قيل كيف يكون جائزا مع أنه ينوي به الغرض وذلك يقتضي الوجوب فالجواب ان الجواز من حيث العدول عن الفعل الأصلي وان قام مقام الواجب حتى قيل الواجب أحد الأمرين لكن الاصطلاح ان الواجب التخيير ما ورد فيه التخيير ابتداء ككفارة الصيد وهذا الجواب ذكره شيئا في حاشية مجموعهم وسواء كان المسح ذكر أو نفي ولكن الفعل أفضل (قوله بغيره أو سفر) هذا التعميم رواية ابن وهب والآخرين عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يجمع الحاضر وروى عنه أيضا لا يجمع الحاضر ولا المسافر عن قال ابن مرقوق والمذهب الأول وبه قال في الموطأ (قوله مسح شيئا الخ) مراده بالجنس الصادق بالمتعدد بدليل ما يأتي في قوله فان تزعمها أو أعليه وانما قدم مسح الخلف على الفعل لكونه من خواص الطهارة الصغرى (قوله بالأحد) أي واجب بحيث لو زاد عليه بطل المسح فلا نفي عنه تزعمه كل جمعة كما أتى (قوله وشروطه) أي الأحادي عشرية الآتية (قوله وصفته) أي كيفية مصفه (قوله وما يتعلق بذلك) أي من محصرات الشروط ومخالفات الكيفية (قوله رخصه) هي في اللغة السهولة وشرا حاكم شرعي سهل انتقل إليه من حكم شرعي صعب لعدم قيام السبب الحكم الأصلي فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعدم وثوقه التزعم واليس والسبب الحكم الأصلي كون

الجل

(فصل جاز به لأن غسل الرجلين بغيره أو سفره أو مسحه مسح شيئا أو وجوب بلا حد) كفي هذا الفصل حكم المسح على الخفين وشروطه وصفته وما يتعلق بذلك بحكمه الجواز فهو رخصة

جاءت بعد ذلك غسل الرجلين في الوضوء في الحضر والسفر ولو كان السفر سفر معصية كالسفر لقطع طريق أو لطلب رخصة جازت بالحضر جازت بالسفر لمطلقاً وأما الرخصة التي لا تجوز في الحضر كالسفر في رمضان فلا يجوز إلا في السفر المباح وما مشى عليه المصنف من التقييد بالمباح ضعيف ومثل الخلف الجورب فتح الميم وسكون الواو هو ما كان من ثقل أركان أو صوف جلد ظاهره أي كس الجلد بشرطه إلا في أن لم يجد فلا يصح المسح عليه ولا حتى مدة المسح فلا يتقدم يومه ولا يلا بما كثر ولا أقل خلافاً لمن ذهب إلى التقديد بطول أو زرع أو أحد عشر مرة في المسح وخمس في الماسح ذكرها بقوله (٥٣) بشرط جلد طاهر غير مبرح محل الغرض

وأمكن المشي فيه عادة بلا حائل أي إن الشرط الأول في المسح كونه جلدًا فلا يصح المسح على غيره الثاني أن يكون طاهرًا احترازًا من جلد الميتة ولو مودعًا الثالث أن يكون غير زوال الأثرين فهو مبرح الرابع أن يكون له ساق سائر محل الغرض بأن يستل التمكن احترازًا من غير السائر لهما الخامس أن يمكن المشي فيه عادة احترازًا من الواسع الذي يسفل من الرجل عند المشي فيه وهو الخبيث لا يمكن تتابع المشي فيه السادس أن لا يكون عليه حائل من شمع أو خرقة أو نحو ذلك (وليس المصنف هنا كملت لازمه ولا عصيان باده) هذا إشارة لشرط الماء في الخمسة الأول أن يبلسه على طهارة احترازًا من أن يبلسه محضًا فلا يصح المسح عليه الثاني أن تكون الطهارة مائية لازمة الثالث أن تكون

المسح لا بالانفصال انتهى من الحاشية (قوله جائز) أي عني خلاف الأولى (قوله في الوضوء) أي في الغسل فذلك لو حصلت له جانباً وجب عليه تركه كما يأتي (قوله كالسفر المباح) أي بخلاف المعصية في السفر فلا تنع اتفاقاً كالسفر لتجاوز غير عرض له معاصي (قوله وما مشى عليه المصنف) مراده بالشمع خليل وقد خالف اصطلاحه فيه ههنا من تغييره بالشمع (قوله بشرطه الآخر) مراده بالجنس الصادق بالمتقدم أو أن شرط مفرد مضاف بهم (قوله خلافاً لمن ذهب إلى) أي كان حنبلاً فإنه أوجب تركه في كل أسبوع والشاخي فإنه جعله للمقيم يومه وليلة ولم يفرق بين ثلاثة أيام (قوله جلد طاهر) قال بن هذان الشرطان غير محتاج إليهما أما الأول فلا لأن الخلف لا يكون إلا من جلد الجورب وقد تقدم اشتراطه فيه وقد يجب أن يفتق جلدنا عند اعتنا ذكره فلو أنه لم يفتق لم يباحه وما الثاني فقد اعترضه الرماضي بأنه يؤخذ من فصل إزالة النجاسة ولا يذكر هنا إلا ما هو خاص بالباب وإن ذكره هنا هو بطلان المسح عليه محذور أو هو أوهما كأن باقي الشروط كذلك وليس كذلك لأنه إذا كان غير طاهر لم يحكم بإزالة النجاسة انتهى من حاشية الأصل إذا علمت ذلك فالصنف قد تبع خليفه في هذه شرطاً ولكن قد علمت ما فيه (قوله ولو مودعاً) أي ما لم يكن من كيميت كاتقدم من أنه يطهر بالدمع (قوله لا يزيل الخ) أي ولا ما دمع أو سطح كذلك قصر الرخصة على الوارد كافي المجموع (قوله احترازاً من غير السائر) أي فلا بد من ستره المحل ذاته ولو بمجوعة أو زوال ما قص منه ولما كان واسعاً ما يزيل محل الغرض (قوله عادة) أي لذوي المروءة وقد كفي الحاشية عن الصغير أن الضيق متى أمكن يلبسه مسح عليه لكنه خالفه في قراءة حب وهو الظاهر انتهى من شتات في مجموعه (قوله من شمع أو خرقة) أي إذا كان على أهله لأن كان أسفل فلا يبطل المسح لماسياً أنه يستحب مسح الأسفل وأنما يندب إزالة الشبهة لباشره المسح ولا يضر القائل الذي يوضع على القدم وليس الخلف فوقها واستثنى العلماء الممسح الذي يكون في أعلى الخلف فإنه حائل ولا يمنع المسح لمن شأنه ركوب الوهاب في السفر قال العلامة الصدوق في حاشيته شرح العزيم ولا بد أن يكون صغيراً وأن يكون زمن ركوبه غالباً فيجمع عليه ركب بالفعل أم لا ومن زمن ركوبه نادر فيجمع عليه أن ركب لا أن لم يركب انتهى ولا بد أن لا يكون من أحد النقادين (قوله لم يجزله المسح عليه الخ) أي إذا أذنتهم بعد غمط طهارته وأعادها قبل حدثه (قوله فلا يجوز له المسح الخ) ومثله منقح غسل الرجلين وأما من عادته المسح وأولى السنة فيمسح عليه (قوله لم يجز) والحال أنه قد كثر ما لا يثنى قلبه ويغتم عليه ولو جرحه لأن أحر أمهات وجوهها وكثيراً ما يثنى في الظاهر أجزاً من المصوب وذلك لأن الجرح في النصب لم يرد على خصوص لبسه بل من أصل مطلق الاستبراء عليه وأما نهي الجرح فورد على خصوص لبس المحيط والوارد على الخصوص أشد تأثيراً انتهى من حاشية شتات على مجموعه (قوله غسله) أي ولو كان مخزقاً فخرقاً يجوز معه المسح (قوله أن نوى به الخ) ولو نوى أنه يتركه بعد

نقل الطهارة كاملة بأن يلبسه بعد غمط الوضوء والغسل الذي لم يتقض فيه وضوءه فلو غسل رجليه قبل مسح رأسه وليس خفه ثم مسح رأسه لم يجزله المسح عليه وكذلك الغسل إحدى الرجلين وليس فيه الخلف ثم غسل الثانية وليس فيها الأخرى لم يجزله مسح حتى يرفع الأولى ثم يلبسها وهو متطهر الرابع أن لا يكون مرفقاً بلبسه كن لبدته لخوفه على خابر جليسه أو ليجرد التوبه أو لكونه حاكاً أو قصد مجرد المسح أو لخوف برغوث فلا يجوز له المسح عليه بخلاف من لبسه لم يورد أو عسر أو خوف عقرب ونحو ذلك فإنه مع الخامس أن لا يكون حاصلاً بلبسه كسرم بهج أو عسر لم يضطر إليه فلا يجوز له المسح بخلاف المضطر والمراد فيجوز (وكره غسله ويتبع فضونه) أي يكره لمن استوفى الشروط المتقدمة أن يغسل خفه وأجزأه أن نوى به أنه جل المسح أو رفع الحدث لأن نوى به مجرداً عن النجاسة

أوتدركه بذكره شيع عضو المسح أى تكاء بشه لان المسح مبنى على التضعيف كما يكره تكرار المسح (وبطل بموجب غسل ويحرقه قدر ثلث القدم ان التصق كدونه او انقح الالبير جدا) هذا شروع فى بيان مطلات مسح الخفين فيبطل بموجب الفصل من الجانبين من مغيب حشفة أو زول منى بلادة متاودة بعض أو قفاص ومعنى بلادته انتهاء المسح الى حصول الواجب و يجب ترعه ليغسل ويبطل المسح أيضا أى ينتهى حكمه بخرقه ثلث القدم سواء كان منتصا أو ملتصقا بعضه ببعض كالشقق وقتى غطابته مع التصاق الجلبد بعضه ببعض فان كان الحرق دون الثلث خيرا أيضا ان انقح بان ظهرت الرجل منه لان التصق الا ان يكون المنقح سيرا جدا بحيث لا يصل بطل اليد حال المسح لما تحته من الرجل فلا يضر (هـ) (و يترغ أ كثر الرجل لاسفه) أى وبطل المسح على الخلف اذا انخرت الرجل منه لاسفه أى ساق الخلف وهو مأخوذ

الصلاة (قوله وبطل بموجب غسل) أى ويحت بطل فلا يصح على الخلف وضوء النوم وهو جنب وهذه حكمية عدوله عن عبارة خليل (قوله ومعنى بلادته الخ) أى وليس المراد أن المسح نفسه بطل والا لزم بطلان ما قبله من الصلاة ولا فائى بذلك (قوله ثلث القدم) أى على ما لا ينشر او قدر رجل القدم على حافى المدونة والمراد بالكثر ما يتعدونه مداومة المشى كالمرأقين (قوله أى وبطل المسح الخ) أى فاذا وصل بل انقدم لساق الخلف فانه ياد الى ترعه ويغسل وجهه ولا يبعد الوضوء ما لم يتراخ عددا يطول وقول الاجهوى اذ تزعج أ كثر الرجل لساق الخلف فانه ياد ولها جميع بالغوغر بظاها زججرتع أ كثر الرجل تخم الفصل وبطل المسح كفى الرماضى (قوله وظاهر المدونة) حاصله ان المدونة فالت وبطل المسح بترغ كل القدم لساق الخلف قال الجلاب والا كثر لكل قال الاجهوى ولا يظهر انه مقابل للمدونة وقال ح انه تغبرها (قوله فان ترعهما الخ) أى ان لم يكن تغبرها غيرهما وقوله أو عليه أى ان كان تغبرها غيرهما وقوله أو أدهما صادق بصورتين بان كانت المتروعة مفردة أو تغتاضر هاف ذلك كانت الصور أو رعا (قوله وكان على طهر) الجلبة حالية لانه ان لم يكن على طهر بطل المسح مطلقا ويجب غسل الرجلين في جميع الصور ومع الوضوء (قوله وبني بنية ان نسي) ومثل النسيان العجز الحقيقي (قوله بئى انه يندب الخ) اعلم انه يطالب بترعه كل من يحاطب بالجمعة ولو تدب كماله الجزئى ثم ظهر تغبرها نصرا لندب على من أراد الفصل بالقطر ويحتل بترعه مطلقا وهو المتبادر من الشارح ألا أقل من أن يكون وضوءه للجمعة فإر با من الرخصة كما قاله زروق فان قلت لم يسن ترعه كل جمعة لمن يسن له فصله لان الوسيلة تعطى حكم المقصد والجواب لا تخمى لندب على مطلق الطلب فيشمل السنية لمن يريد غسل الجمعة وكان في حقه سنة (قوله في مثل اليوم الخ) أى امرأاة للادام أجد (فتيقه) لا يشترط نقل الماء لمسح الخلف لانه رعا أقصد (فائدة) ان ترغ المسح وحلا من الخلف وعسرت عليه الاخرى وضاق الوقت فقبل بتيهم وترك المسح والفصل اعطاء لاسر الا عضا منكم ماتحت الخلف وتعدر بعض الاعضاء كعدو الجميع ولا يخرقه مطلقا كثر قيته أو قلت وهو الارجح من أقوال ثلاثة ذكرها خليل (قوله ووضع بناء الخ) فخرنا خلف ذلك الكيفية ومع كفى ما اتفق كفاء (قوله وقيل هذه الكيفية الخ) وهو الارجح (قوله أى يندب الجميع الخ) جواب عن سؤال كيف يندب مسح الاعلى مع انه واجب فأجاب بما ذكر (قوله في الوقت المختار) أى امرأاة لمن يقول بالوجوب فان ح صدر باقول بان مسح كل من الاعلى والاسفل واجب واستدل له بقول المدونة لا يجوز مسح اعلا دون أسفله ولا أسفله دون اعلاه الا انه لو مسح اعلاه وحلى فالحب الى ان يبعد في الوقت لان عروبة الز يبركان لا يجمع طونهما انتهى من

الكذب بين قائلين لو خرجت كالموطأ هـ المدونة انه لا يطهر الاخر ج جمع القدم الى الساق فلا يضر ترغ أ كثره ووج (فان ترعهما أو عليه أو أدهما وكان على طهر بادرا لاسفل كالوا لا) أى اذا ترغ المتروغى تخفيه بعد المسح عليهما أو ترغ الاعلىين بعد المسح عليهما وكان قد لبسهما على طهارة فوق الاسفلين أو ترغ أحد الخفين الاسفلين أو أحد المتروغين فانه يجب عليه ان يبادر الى الاسفل في كل من المسائل الاربعة فبادر لغسل الرجلين في الاولى ومسح الاسفلين في الثانية ومسح الاسفل في الثالثة ولنزع الاخر وغسل الرجلين في الرابعة وانما وجب نزع الثاني لانه لا يجمع بين غسل ومسح والمبادر هنا كالمبادر التى تقدمت في الموالاتح طال الزمن عددا بطل وضوءه واستأنفه وبني

بني ان نسي مطلقا يعتبر اطول يضاق اعضاه من اعتدلا (وتدب ترعه كل جمعة أو اسبوع) يعنى انه يندب ترعه في حاشية كل يوم جمعة وان لم يحضرها كالمرأة ولو لبسه يوم الخسيس فان لم يترعه يوم الجمعة ترعه تدب في مثل اليوم الذى لبسه فيه وهو المراد بيوم الاسبوع (ورضع مائة على اطراف أصابع وجهه وسرا تغتوا وعمرها لكيفية) هذه مائة المسح المتدوية هى ان يضع باطن كفيه على العيني على اطراف أصابع وجهه العيني أو البصري يضع باطن كف اليسرى تحت أى العيني تحت الخلف اليسرى فوقه لانه امكن (وسمع وجهه وقيل هذه الكيفية في الرجل البقي واما اليسرى فيمكس الخال بان يحول اليد العيني تحت الخلف اليسرى فوقه لانه امكن (وسمع اعلام اسفله) أى يندب الجميع بغير ما على الافة المقدمة فلا ينافى ان مسح الاعلى واجب بطل بترك الصلاة بخلاف مسح الاسفل فلا يجب بترغ تركه اذ مد لانه في الوقت المختار ولا قال (وبطلت بترك الاعلى لا الاسفل فيجد بوقت) فالصغير في بطلت فائدة على الصلاة

المعروفة من المقام وزل البص من الاعلى والاصل كرك النكله ولما فرغ من الطهارة التيمم بقا اقصاه وما يتعلق بذلك من غير شي
الكبرى وموجباتها فقال (فصل يجب على المكفأ غسل جميع الجسد بخروج من نوم مطلقا) اعلم ان موجبات الفسل اربعة خروج
الى وضوء الحشفة والحشف والنفاس والمراد بالمكفأ البالغ العاقل ذكر اراش (٥٥) فخرج الى من اذا قرأ الاثنى في حالة النوم

حاشية الاصل (قوله ترك البص الخ) أي فيعيد ترك بعض الاصل ابدأ وبعض الاسفل في الوقت (قوله)
في بيان الكبرى) أي من جهة فرائضها وسننها ومنذوباتها وما يتعلق بذلك
(فصل يجب على المكفأ الخ) (قوله جميع الجسد) أي ظاهره وليس منه القم والاخصوص ماخ
الاثنين والعين بل التكاشيش بدوا وغيره فيسترى قليلا والسررة وتل ما من جسده (قوله بخروج
من) الباء للسببية وقوله بنوم الباء بمعنى في (قوله اعلم ان موجبات الخ) أي أسبابها التي توجبها والفسل
بالضم الفعل وبالفخ اسم العلماء على الاشهر والكنس اسم لما يقتضيه من أشنان ونحوه وعرفه بعضهم
بقوله اتصال الماء بجميع الجسد بدنية استباحة الصلاة مع الهلك (قوله فخرج الى الخ) أي بوزنه من
الفرج أو الفرج كأمسج به الا في شرحه سلم وقطعه عنه الخطاب يومئذ في العارضة لان العربي قال رجل
كالمراة لا يجب الفسل عليه ما الا بالبروز خارجا فواصل حتى الرجل لاسل الذكر أو لوسطه فلا يجب
الفسل وظاهره ولو كان لبط أو حصى وما ذكره الاصل من وجوب الفسل على الرجل بانفصاله عن مقوره
لان الشهوة قد حصلت بانتقاله فهو قول ضعيف كما في بن اه من حاشية الاصل (قوله على ما استظهره
الخ) أي معترضا به على ح والتثاني الهاتين اذا رأى في منامه ان عقر بالهنة فأنى أو لم يجرب
فالتدلي في فوجد الخ لم يجب الفسل وقيل الرماحي ما لا جهوري من الا وحط وجوب الفسل
وقال بن ماعز انه لا جهوري في رده على الخطاب وت واحد ا ه من حاشية الاصل (قوله)
ولو بعد ذهابها) أي هذا اذا كان خروج الى مقارن اللذة بل وان خرج بعد ذهابها وسكون اعاطله
حال كوى ذلك الخروج بل اجماعه وبلق حالة النوم لحالة البقطة فاذا التذقي فومه ثم خرج منه الخ في
البقطة بعد انتباهه من غير لذة اغتسل وسواء اغتسل قبل خروج الى مقارن اللذة بل وان خرج بعد ذهابها وسكون اعاطله
ما اذا كانت اللذة ناشئة من جاع بان غيب الحشفة ولم ينزل ثم انزل بعد ذهاب لذة وسكون اعاطله
فانه يجب عليه الفسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا وجوب الفسل وهو مقبيل
الحشفة كما صرح به بعد وكذا اذا خرج بعض التي بغير جاع ثم خرج البعض الباقي فان اغتسل البعض
الاول فلا بعد الفسل وانما يتوضأ الثاني (قوله في جاع) متعلق بتفكيره وقوله كباشرة مثال لاد على (قوله)
لكن قال ابن مروز في الخ) ظاهره استعمال أم لا والحاصل انهم مثلوا اللذة غير المعتادة بالتزول في الماء
الحار وسكن الجرب وهو الدابة قال في الاصل امتاز له بالماء الحار فلا يوجب الفسل ولو استدام فيما يظهر
وحسن الجرب ان كان يذكره الدابة ان احس بعبادى اللذة فيه واستدام وجوب الفسل والا فلا
واما ان كان بغير ذكره فانه كالماء الحار اه في شي آخر وهو انه في هذا الدابة اذا احس بعبادى اللذة
واستدام حتى انزل فهل يجب الفسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على التزول كن اكزه على الجماع
أو لا غسل حينئذ رد في ذلك الاجهوري (قوله تضعيفه) قال في حاشية الاصل فخلاص بن اعترض ابن
مرزوق على المصنف بان الزجاج وجوب الفسل بخروجه بلذة غير معتادة كما اختاره التيمم وظاهر ابن
بشير قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مروز وقوا عرضهم عنه يقتضى عدم تسلمه وحينئذ
فيكون الزجاج ما قاله المصنف اه وقد ثبت مصنفنا ما قاله خلس (قوله بان غيب الحشفة الخ) مثل
الرجل المذكور المرأ اذا خرج من فرجها الى الماء بعد غسلها من الجماع (قوله فقط) أي لو لا بعد الصلاة
التي كان صلاها (قوله ولو شك الخ) سكت المصنف والشاوش عما اذا رأت المرأة حضا في ثوبها ولم يدر وقت

ذلك ثم خرج منه من بعد غسله فانه يجب عليه الوضوء فقط لان غسله للنجاسة قد حصل (ولو نشأ منى أم مذي يوجب فان لم يدركه أهله
من آخر فومه) هذه المسئلة متعلقة بخروجه في النوم أي من انتبه من فومه فوجد بالذقي ثوبه أو بدنه فشكل غسله فومه أم مذي يوجب
عليه الفسل لان الشك مؤثر في ايجاب الطهارة بخلاف الوهم فمن ظن انه مذي يوقم في المني فلا يجب عليه الفسل فلو شك بين ثلاثة

فانه يخرج منه من بعد غسله فانه يجب عليه الوضوء فقط لان غسله للنجاسة قد حصل (ولو نشأ منى أم مذي يوجب فان لم يدركه أهله
من آخر فومه) هذه المسئلة متعلقة بخروجه في النوم أي من انتبه من فومه فوجد بالذقي ثوبه أو بدنه فشكل غسله فومه أم مذي يوجب
عليه الفسل لان الشك مؤثر في ايجاب الطهارة بخلاف الوهم فمن ظن انه مذي يوقم في المني فلا يجب عليه الفسل فلو شك بين ثلاثة

أمر كني ومذى ودى لم
بب الغسل لان تغلق الترد
بين ثلاثة أشياء يصير كل فرد
من أفرادها وحدا ومن
وجد منها بيقعا أو مشكوكا
ولم يد الوقت الذى خرج فيه
فانه يغسل ويعد صلاته
من آخر فومه سواء كانت
ليل أو نهار ولا بعد صلاة
قبلها (وعقب الحشفة
أو قدرها في فرج مطبق وان
بهيمة أو مبتا) الموجب
الثاني للغسل قتيب
المكلف جيم حشفته أى
رأس ذكره أو قتيب قدرها
من مقطوعها في فرج شخص
مطبق الصام قبل أو دبرا
من ذكر أو أنثى ولو غير بالغ
أو كان المطبق بهيمة أو مبتا
(وعلى ذى الفرج ان يلع)
أى ويحبب الغسل على
صاحب الفرج المضيف فيه
ان كان بالغا وهذا القد
مما صم من قوله المكلف
ذكره لزيادة الإيضاح فلا
يجب الغسل على غير
المكلف ولا بتقيب الحشفة
في غير فرج كاللينة
والخنذين ولا في فرج غير
مطبق (وتدب لمسامور
الصلاة كغيره وطها بان)
أى ويندب الغسل في ذكر
مامور بالصلاة وطى مطبقا
كأن يدب لطيفة وطها بان
والانفلا

حصوله وحكمها انها تغسل وتعد الصلاة من يوم لبسه اللثة الاخيرة لاحتمال طهرها وقت أول صلاة
كالصوم لا يقطع التسامع الا ان ثبت اللثة على لثة قعيدا حدثا ان امكن استغراقه لانه كثرته ولو كل يوم
نقطة والا فغيبه فان لم يتصور باده على يومين في ظن العادة قضت ما قطع وهكذا ومن هنا فرج الوردى
الذى في حب ثلاث جوارب ليست كل التوب عشرة في رمضان فوجد فيه نقطة دم فقصم كل واحدة
منهن يومها التيبب وقضى الاولى صلاة الشهر والثانية عشرين والثالثة عشر اوطاها كل ما منهم الغاء
الاستظهار هنا اه من شىئا في مجموعه (قوله لم يحبب الغسل) أى ولكن يجب غسل الذكر كما استظهره
بعضهم وقال في الحاشية لا يجب غسل الجسد ولا الذكر وأما اذا شئت أمذى أم بول أو أمذى أم ودى
وجب غسل الذكر اخفا (قوله فانه يغسل ويعد الخ) محل وجوب إعادة بعد الغسل في مسئلة الشك أو
الضيق اذا لم يلبيه غيره من عني والى يجب غسل بل يندب فقط كذا كره الاصل تبعال ابن العربي وهو
مختلف لما تلووه من وجوب الغسل على كل من مضمين لساقى يوزان فيه كل واحد منهما ومحل يغسل بس
غيرهما لذلك التوب وجد فيه منى وقرول البرزلى لو زام مضمين تحت لحاف ثم جردا مباهرا على واحد
منهما صاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلوا مسلمين أول ما تافاه لطرق الشك لهما معا فلا يرى الا
يقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج فقط لان الغالب ان اذ وجدة لا يخرج منها ذلك قال بن فها قولان
واستظهر بعضهم الثاني لما تافاه ابن العربي اه من حاشية الاصل (قوله المكلف) أى ولو خشي مشكلا
اذا غيبها في فرج غيره أو في درنقه والابان غيبها في فرج نفسه فلا يغسل ويغسل واشترط البلوغ خاص
بالأدنى فاذا غيب المراتد كره بهيمة أو أنثى غيبه كره في جنينة وجب الغسل على كل قال في الحاشية
وهو التحقيق (قوله جيم حشفته) أى ما لم يلف عليه خرقه كثيفة وليست الجلدة التى على الحشفة عبارة
الخرقة المكتشفة (قوله قدرها من مقطوعها) ومثل القطع ما لو تافاه وهل يعتبر قدر طولها أو اتفرد
واستظهر أو مبتا وانظر لخلق ذكره كله بصفة الحشفة هل راعى قدرها من المعتاد أو لا بدنى فيجاب
الغسل من تقيبه كله والظاهر كفى الحاشية الاول (قوله قبل أو دبرا) الخ ظاهره غيب الحشفة في القبل
في محل الاقتضاض أو في محل البول وهو كذلك خلافا لمن شرط محل الاقتضاض بنى لود دخل شخص بشامه
في الفرج فلا نص عندنا وقالت الشافعية ان بدأ في الدخول بذكره اغتسل والا فلا كأنهم رأوه كأنه غيب
في الموى و يرض ذلك في القبلة ودواب البر المأثمة وما ذكره من ان قتيب الحشفة في الدرر موجب
الغسل هو المشهور من المذهب وفى قول شاذ لما كان التغيب في الدرر لا يوجب غسلا حيث لا انزال
والشافعية انه لا ينقض الوضوء وان أوجب الغسل فلا كان متوضعا وغيب الحشفة في الدرر لم يغسل
وغسل ما عدا الأعضاء الوضوء أجزأ انتهى من حاشية الاصل ومحل كونه لا ينقض الوضوء عندهم حيث
كان المغيب في دره ذكر أو أنثى محرم (قوله أو مبتا) أى ولا بد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف
(قوله غير مطبق) أى سواء كان آدميا أو غيره (قوله لما أمر بالصلاة) أى وان لم يرا حتى فلا مهم لقول
خليل مرا حتى في المواقف من ابن بشير اذا عدم البلوغ في الواقى أو الموطوءة فنقض المذهب لا يغسل
ويؤمر ان به على جهة السدب انتهى وقال أشهب وابن مضمون يجب عليه وعليه فلو صلياً بدونه فقال
أشهب بعيدان وقال ابن مضمون بعيدان ضرب ذلك لا أجد قال سندوه ومن عليه يحمل قول أشهب
والمراء بالقرب كالصوم كفى والمراد وجوب الغسل عليه اعدم همه الصلاة بسببه لتوقفها عليه
كالوضوء لا ترتب الاثم على الترتك انتهى من حاشية الاله لى فعل الذب الذى هو مشهور والمذهب لوجامع
وهو متوضئ وصلى بغير غسل صلاته صحيحة تافاه الكراهة وذلك يقولون جماع الصبي لا ينقض
وضوءه (قوله راعى مطبقا) كان الموطوء بالغا أو غير بالغ (قوله والا فلا) هذا هو القدر والحاصل ان الصور

(مريض ونفس ولو يلازم لا باستقامته وتندب لا تطايعه) الموحب الثالث والرابع قلل الخيف ولو دفعه والنفس ولو خرج الزمان بلاه
أصلاً ولا يلجئ بخرجه من الاستقامة لكن تندب إذا انقطع (وفراضة تبة فرض النفس) أرفع الحدث أو استباحه ممنوع بأول مفعول
فرائض النفس خمسة الأولى التبة عند أول مفعول سواء ابتدأ بخرجه (٥٧) وأغبره بان بنوى بقلبه أداء فرض النفس

أربع لأن الواطئ والموطوء أمبا لثان أو بالغ صغيرة أو صغيرا بانه أو صغيرا فالواطئ يجب فيها الغسل
عليه ما اتفاقا وفي الثانية يجب الغسل على الواطئ ويندب للموطوء أحدث كانت مأموذة بالهـ لا نفوق
الثالثة ينذب للواطئ دون موطوءة أمما تمل تمل وكذا في الرابعة (قوله ويحصى) أي وجود حيض فالواجب
للفعل وجوده لا انقطاعه وانما هو شرط في صحة كفاؤه الأصل وما قيل في الحيض يقال في النفاس (قوله
ولو بلا دم) هذا هو المحسن عند ابن عبد السلام ونيل من روايتين من مالك وهو الأقوى ذكره
يضناني مجموعهم (قوله لكن ينذب اذا اغتسل) أي لأجل النظافة وطيب النفس كإن يندب غسل
المغفوات اذا اغتسل كذلك والاستحاضة من جعلها وأما قول بعضهم لا تغتسل أن يكون خالط
الاستحاضة حيض وهي لا تستعرقه قل ولا يفتنى وجوب الغسل لا بد بل وجود الشئ في الجنابة (قوله
بأن ينوي الخ) ولا يضر أخرج بعض المتأخرين بأن يقول فرب استباحة الصلاة لا الخواطر مثلا ولا
نسيان موجب بخلاف أخرجه الحديث كان يقول في الغسل من الجماع لا من نزع المني والحال
إنما أخرجه قد حصل منه والافلائي عليه أو بنو مطلق الطهارة المتحققة في الواجبة والمنسوبة
أوفى المندوبة قطعا فإنه يضر (قوله كالوضوء الخ) التشبه في الصفة والحكم معا (قوله حامدا) أي مختارا
(قوله والابن نبية) أي حدث فرق ناسيا أو مامورا فرق ملامزا فبني ولا يشترط فيه الاستصحاب أو ما تقدم
في الوضوء يأتي غناؤه الأصل أن قوله فإن فرق حامدا إلى آخره ما قيل في الامتطوخ ضرورة واحدة ومفهومه
بعد ما جئنا صوره أي ما إذا فرق ناسيا أو مامورا جاز طال أم لا أو حامدا مختارا ولم يطل والنكل بيني فيها غير
تجديد نبية إلا إذا فرق ناسيا أو مامورا قول الشارع في نبية كلام مجمل وقد عرفت أنه محمول على التام
في حالة الطول (قوله أو غيرهما) كخلفيه من الطهورين في الزرع وعليه ندى كثير حتى عهد الماء
(قوله ودان) هو داخل في مفهوم الغسل لأنه سب الماء على الصلوة مع ذلك كأقدم في الوضوء، وحينئذ
يفنى عنه اسم الغسل لكنه ذكر المراد في من يقول أنه واجب لأصل الماء للبشرة نفس على أنه واجب
لنفسه فيسبب تاركه أجادوا لتحقيق وصول الماء للبشرة وهذا هو المشهور في المذهب وانما أجازوا لاجوري
القول الثاني لقوة ذكره ولكن الحق أني وإن كان قوي المدرك فهو مذهب يفتي المذهب (قوله ولو بعد
جبه) خلافاً للقاسي في اشتراط المفارقة لعيب المأخذ انفس في الماء، ثم خرج منه نصار الماء منفصلا
من جسده إلا أنه مبتل فكيف ذلك في هذه الحالة على الأول لا على الثاني (قوله وهو هنا) مجتزعين
الوضوء فإنه على مشهور المذهب المراد منها باطن الكف وقد تقدم نقل بن من المناوي أنه كافل
بكني فيه أي حضوره لا فرق بينهما على هذا القول (قوله على الرابع) أي خلافاً لما نقله جهم عن منصور
من عدم الكفاية بمجرقة مع القدرة باليد وعليه اقتصر عب ورد شيخنا ذلك لما عهده الكفاية بتعال شفه
الصغير انتهى من حاشية الأصل (قوله ويكني ولو بمذهب الماء الخ) أغد قد اشرح ذلك قبل المبالغة
لأن ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لأن ظاهره هو ذلك واجب هذا إذا كان مقارنا لعيب الماء بل ولو
بعد صبه خلافاً لما نقله بعد الصب ليس واجباً حتى الوجوب به مع الآخر مع أن المراد هو عليه بقول
بعده (قوله ما لم يحض) والو فلا يجزئ اتفاقاً (قوله فإن تذكر ذلك الخ) أي إذا تذكر ذلك لم يجزئ من
اليد والخرقه سقط ويكني بجميع جسده بالماء، قال ابن حبيب حتى يهذب باليد سقط ولا يجب بالخرقة ولا
الاستنابور بجه أن يوشد فيكون هو المقعد انتهى من الأصل (قوله خلافاً لما نقله قول الخ) أي وهو منصور

(۸ - صوری اول)

(۵ - صاری اول) نفسا اور ہما خلا فلن بقول عجب استنبہ من بد لکھ من زوجہ او اوہ اوردک بجا ط ان کانت ملکاتہ او آتد لہ ملکاتہ فذلک وکان اللہ لہما الا یؤذیہ وانضد ف وان مضی علیہ الشیخ (وتقبل شعر و اسابع رجبہ) القریضۃ الخاضعۃ فقبل شعر

ولو كثيفاً سواء كان شعر رأس أو غيره ومعنى تخليه أن يضعه ويحركه عند صب الماء حتى يصل إلى البشرة فلا يجب ادخال أصابعه تحتها ويحركها بالبشرة وكذا يجب تخليل أصابع الرجلين هنا أولى باليدن وتقدم في الوضوء أنه يندب تخليل أصابع رجليه ويجب تخليل أصابع اليدين (لا تقص مضفوره ٥٨) إلا إذا اشتد أو تجرط كثيرة أي لا يجب على الفقل تقص مضفوره وشعره مالم

يشهد الضفر حتى ينع وصول الماء إلى البشرة أو يضفر بخيط كثيرة تمن وصول الماء إلى البشرة أو إلى باطن الشعر (وإن شئت غير مستحب في محل غسله) إذا شئت غير المستحب في محل من بدنه على أصابعه الماء وجب عليه غسله بصب الماء عليه وذلك وأما المستحب وهو الذي يعبره الشك كثيراً فواجب عليه الأمراض هذه إذ تقع الوسواس فيسد الدين من أصله فهو بذاته (ووجب تعهد المغان من شقوق وأسرة وسرة ورفق وابط) يجب في الفقل أن يتعهد مغابته أي المحلات التي ينمو فيها الماء كالشقوق التي في البدن والامرة أي التكاميش والسرور والرفق والابطين وكل ما صار من البدن بأن يصب عليه الماء يدل على أن أمكن والاكتفى بصب الماء (وسنة غسل يديه أولاً ومضمضة واستنشاق واستنثار ومع صماخ) أي سنة خمسة غسل يديه أولاً إلى كوعيه والمضمضة والاستنشاق والاستنثار كما تقدم في الوضوء

وتبعه خليل وذكر ابن القصار ما يشد ضعفه (قوله ولو كثيفاً) أي هذا إن كان خفيفاً بل وإن كان كثيفاً على الأشهر وقيل يندب تخليل الكف فقط وقيل تخليه مباح وهذا الخلاف في البية فقط وما غيرها فقله واجب اتفاقاً خفيفاً أو كثيفاً فإنه في حاشية الأصل تباعين (قوله وأصابع رجليه) أي لأنه لا يتم تضمم الجسد إلا بذلك كالشك ما مشى التي تكون في الجسد فلا بد من اتصال الماء إليها (قوله حتى يصل إلى البشرة) وهذا واجب إن كانت حرواً ترين شعرها في بن وغيره إن العروس التي ترين شعرها ليس عليها غسل رأسها لما في ذلك من اتلاف المال ويكتفى بالمسح عليه وفي ح عند قول خليل في الوضوء ولا ينقص شفره أي رجل أو أهر إذا نهاتهم إذا كان الطبيب يمسحها كله إلا أن الزنه من إضاعة المال (قوله ويجب تخليل الخ) وتقدم الفرق بينهما (قوله لا تقص مضفوره الخ) تقدم فخصه في الوضوء قلناه وأثرنا (قوله مضفوره وشعره) والرجل والمرأة في ذلك وفي جواز الضفر سواء إن لم يكن على طريقة شفر النساء في الزينة والتشبه بهن فلا تظن أحدًا يقول يجوز له في الأصل وقال أيضاً وكذا لا يجب عليه تقص الخاتم ولا تخريكه ولو ضيق على المعتمد اه والمراد به الخاتم الماذون في لبسه والأوجب تركه إن كان خفيفاً كما تقدم في الوضوء (قوله أو إلى باطن الشعر) هذا التفصيل الذي قاله الشارع هو مشهور والمذهب وتقدم لنا في بحث الوضوء أنه ينفع النساء كثيرات الضفائر في غسل المارءة الحنفية لأن الشرط عندهم وصول الماء لاصول الشعر ولا يلزم تضمم ولا إدخال الماء في باطنه بالنسبة للنساء وأما الرجال فلا بد من تضمم ظاهره وباطنه لأنهم مندوسون من ذلك بحجفه هذا هو المأخوذ من إفراد الشار (قوله وإن شئت الخ) أي فلا بد من تضمم الجسد تحقيقاً ويكفي غلبة الظن على المعتمد لغير المستحب (قوله وجب عليه) أي ولا يرا إلا يقين أو غلبة ظن (قوله أولاً) أي قبل ادخالها في الأنا بشرط أن يكون الما قبلها وأمكن الافراغ وإن يكون غير جارحاً كان كثير الوجاء ولم يمكن الافراغ منه كالخوش الصغير ادخلها فيه إن كانتا تفتحين أو غيره تفتحين ولم تغير الماء داخلها ولا التفتيح على ضلعها خارجاً إن أمكن والأتركه ونعم إن لم يجد غيره لأنه كعدم الماء (قوله كما تقدم في الوضوء) وبأنى هنا الخلاف هل التثليث من غلام السنة أو الثانية والثالثة مستحب وهو الأرجح وبأنى هنا وقف السنة على غسل اليدين قبل ادخالها في الأنا إن أمكن الافراغ إلى آخر الشروط التي ذكرنا وقيل الأولى قبل إزالة الأذى وإن كان المعتمد الأول وأصل إن جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومع صماخ الأذن من سن الفقل أغاها حيث لم يغسل قبله الوضوء المستحب فغسله قبله كانت هذه الأشياء من سن الوضوء لا الفقل كما يفهم كلام الشيخ أحمد الزرقاني ولكن الحق أن هذا الوضوء الذي يأتي به وضوء صورة وفي المعنى قطعة من الفقل وجبت فيصع إضافة السن لكل منهما عند أتائه بالوضوء وعند عدم الاتيان به تكون مضافة للفقل اه من حاشية الأصل (قوله أي تقيماً) أي فالسنة هنا مقارة للسنة في الوضوء لأنها ماصح ظاهرهما وباطنهما وصماخهما السنة هنا ماصح الثقب الذي هو الصماخ (قوله بإزالة الأذى الخ) أي ولا يكون من فرجه لإزالة الأذى ناقضاً لغسل يديه أولاً لما تقدم من أن المعتمد غسلها قبل ادخالها في الأنا فلا يبعد غسلها بعد إزالة الأذى خلا لما ينقول بإعادة الفقل (قوله وإزالة ما عليه) إشارة إلى

ومع صماخ الأذن ضم اصداد المهمله أي تقيماً ولا ياتر فإنه يضر السمع وأما ظاهرهما وباطنهما فن ظاهرهما الجسد إن يجب غسله كسائياً (ورضاءه ما صفي في الوضوء بعد إزالة الأذى فذا كبره ثم أعضاء وضوءه مرة وتقليل أصول شعر رأسه وتقليمه يمه بكل فرقة وأغلاه ومباينه) أي أن فضائل الفقل أي مستحباتها تقدم في الوضوء من قوله موضع طاهر واستقبال وتسمية وتقليل ما يبلل سد كالفقل ويندب في الفقل بإزالة الأذى أي التماسه سواء كانت في فرجه أو في غيره ثم شرع في الفقل فيبدأ بدخل يديه إلى كوعيه وإزالة ما عليه من التماسه إن كانت بصل مذا كبره أي الفرج والاشئين والفرج وهو رطبها لهذا كبر

نبركها بالحدث الوارد في صفته قبله صلى الله عليه وسلم وحاصل كيفية الفسل المذكورة ان يد ايسر يديه التي كويها ثلاثا كالوضوء
بنية السنية ثم يفسل بمبجمه من اذى وينوي فرض الفسل اذ يرفع الحدث الاكبر فيبدل يفسل فرجه والنيية ورفعه ويزبره ما بين الينية
مرة فقط ثم يفيض ويستنشق ويستتر ثم يفسل وجهه الى غمام الوضوء مرة ثم يحلل (٥٩) أصول شعروا منه لتسد المسام غمها

من اذية الماء اذ اصب على
الراس ثم يفسل راسه
ثلاثا بم راسه في كل مرة
ثم يفسل رقبته ثم منكبيه
الى المرفق ثم يفيض الماء
على شقه الايمن الى
الكعب ثم الايسر كذلك
ولا يلزم تقديم الاسافل
على الاعلى لان الشق كله
عزلة عضو واحد خلافا
لمن قال يفسل الشق الايمن
الى الركبة ثم الايسر كذلك
ثم يفسل من ركبته اليمنى
الى كعبها ثم اليسرى كذلك
قال لا يلزم تقديم الاسافل
على الاعلى ولم يدوان
الشق كله بعزلة عضو واحد
ولم تنقل هذه الصفة في
اقتسال النبي صلى الله
عليه وسلم ثم اذا غسل
الشق الايمن اذ الايسر
يفسله بمناو ظهرا فان شئت
في محل ولم يكن مستكما
وجب غسله والا فلا (ويجزئ
عن الوضوء ان يبين عدم
جنايته ما لم يحصل ناقص
بعده وقبل تمام الفسل)
يعني ان الفسل على الصفة
المقدمة او على غير ما يجزئ
عن الوضوء ولو لم ينقص
رفع الحدث الاسفل لانه
يلزم من رفع الاكبر رفع
الاسفل ككس في محل

ان ازالة الاذى متأخرة عن غسل البدن (قوله نبركها بالحدث) أي تكون هذه العبارة وقعت في لفظ
الحدث (قوله المنسوبة) أي الكلمة التي جعلت الغرائض والسنن والقضائل (قوله بنية السنية)
أي الوضوء الصوري والغسل (قوله ما يجمعه) فرجا أو غيره بدليل تعريفه (قوله وينوي) أي عند
البدء بفسل فرجه (قوله الى غمام الوضوء مرة) تبع الشارح خيلاموافقة لما ذكره بعض من
بعض شيوخه من أنه لا فضيلة في تكراره واقتصر عليه في التوضيح أيضا قال روبر عليه ما ذكره الحافظ
ابن حجر في فتح الباري من أنه قد ورد من طرق صحيحة أخرجهما الشافعي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن
عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحنابة وفيه ثم يفيض ثلاثا واستنشق
ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وبديه ثلاثا ثم فاض الماء على راسه ثلاثا اهـ فإذا علمت ذلك فلاحظ المذهب
طريقتان في كيفية الفسل بينهما الشارح ولهم في الوضوء طريقتان أيضا التلبس وعدمه وتقديم
الرجلين قبل غسل الرأس أو تأخيرهما بعد غمام الفسل واختاروا شواخنا بتعجيل تقديم وكون الفسل
مرة مرة (قوله لتسد المسام) أي في القبل فائدة طيبة وهي سد المسام لمنع الضرر عن الرأس وقائدة
شرعية وهي عدم الاسراف في الماء (قوله ثم يفسل راسه ثلاثا) أي فالتلبس في الرأس وغسل البدن
لأنكوعين مندوب باتفاق أهل المذهب بخلاف باقي أعضاء الوضوء فيها اختلاف (قوله الى الكعب)
ما ذكره هو الذي اختاره الشيخ أحمد الزرقاني وزود في ح ظواهر النصوص تقتضي ان الاهل يقدم
يمينه ويميسره على الاسفل عيانه ويميسره لان يامن من الامل والاسفل مقدمة على
يميسر بل هذا مرجع عبارة ابن جماعة وبه رواين عاشر وهذه الطريقة الثانية التي رد عليها
الشارح (قوله فان شئت الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وان شئت غير مستكمل في محل غسله وانما كرهه لاجل
غمام الكيفية (قوله ويجزئ الخ) ظاهر هذه العبارة ان غسل الجناية يجزئ عن الوضوء والاولى الوضوء
بعد الفسل لان اكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة هي الاجزاء في الاجزاء المجرى عن الكمال وفيه نظر
فقد قال ابن عبد السلام لا اختلاف في المذهب فيما علمت انه لا فضل في الوضوء بعد الفسل وأوجب بان
المراد بالاجزاء بالنظر الاول به أي انه يجزئ ذلك الفسل اذا ترك الوضوء ابتداء مع مخالفة الاولى وليس
المراد انه يطلب بالوضوء بعد الفسل كالمفهوم المتعترض وهذا الاعتراض والجواب وادوان على غيل وقد
تبعه المصنف (قوله لانه يلزم من رفع الاكبر الخ) يؤخذ من هذا ان الفسل واجب أصلي لكونه عليه
جناية ولو بحسب اعتقاد وأما لو كان ضررا واجب كقتل الجمعة والعيدين ولو تذرهما لا يجزئ عن الوضوء
ولا بد من الوضوء اذا أراد الصلاة مثال رفع الاكبر الذي يجزئ عن الاسفل كالمفهوم في المماو في
ذلك رفع الاكبر ولا ينقص الاسفل جواز له ان يصبى به ونص ابن بشير والفسل يجزئ عن الوضوء فهو
اغسل ولم يبد بالوضوء ولا ختم به لاجزأ غسله عن الوضوء لا شمله عليه هذا ان لم يحدث بعد غسل شيء
من أعضاء الوضوء ان لم يحدث أصلا أو حدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء وأما ان أحدث بعد
غسل شيء منه فان أحدث بعد غمام وضوءه وغسله فهو كحدث يلزم ان يجد وضوءه بنية اتفاقا وان
حدث في أثناء غسله فهذا ان لم يرجع فيفسل ما غسل من أعضاء وضوءه قبل حدثه فان لا تجزئه سلاته
وهو لا يقتضيه ان يفسل ما تقدم من أعضاء وضوءه لنية أو تجزئه نية الفسل من ذلك فيه قولان
للتأخرين فقال ابن أبي زيد بقتر النية وقال القاسبي لا يقتضيان نية (قوله بنية أي الوضوء) أي على

وضوء كما يأتي ولو تبين له أنه لم يكن عليه جأ ابتغى في ذلك الفسل ما لم يحصل ناقص الوضوء من حدث كرج أو سب كس ذكر بعده أي
بعد غمام الوضوء أو بعضه وقبل تمام الفسل فان حصل ناقص أعاد ما قبله من الوضوء مرة مرة بنية الوضوء هو معنى قوله (والا أعاده
مرة بنية) أي الوضوء أو ما حصله بعد تمام الفسل فانه بعده بنية

أما فاع التثنية على ما تقدم (والوضوء عن محله ولو ناسيا لجانبه) أي يحزى الوضوء عن محل الوضوء يعني أن من وضوءا بنية رفع الحدث
 الأصغر فتم الغسل بنية رفع الأكبر بنية التسل فله يحزى غسل محل الوضوء عن محله هذه المسئلة فكس المسئلة المتقدمة وهي التي وعد
 في نفسه ولو كان ناسيا عن عليه جناة حال وضوءه فإنه ذكر ولو بعد طول فله يني بنية على ما غسله من أعضاء الوضوء إذا لم يزل
 ما بين ذكره وبين الشروع في الأعمام ولو فوى الجناة بغير فلا أو نية عن التسل حصلا يعني أن من كان عليه جناة فاقف على بنية رفع
 الجناة وغسل الجمعة أو غسل العيد (٦٠) حصلا معا وكذا إذا فوى نية غسل الجناة عن غسل التسل بخلاف

ما فوى نية التسل عن الجناة فلا تكن عن واحد منهما وقولنا ونفلا أنتمل من قوله والجمعة لأنه يشهد الاختلالات المستوية كالجمعة وغسل الأحرام والمستدفة كالعيدين والغسل لدخول مكة (وكتب الجنب وضوءه لئلا يتيمه ولا ينقض الإجماع) أي يندب الجنب إذا أراد التيمم ليسلا أو تيمم أن وضوءا كاملا كوضوء الصلاة كالجنب لغيره لكن وضوء الجنب لا يبطئه إلا الجماع بخلاف وضوء غيره فإنه يفضيه على ناقص مما يقبه مولا أن تقول ملفرا مأوضو ولا ينقضه ولو لا فائذ فلا يبعد الجنب ما عند إرادة النوم فلا يندب له التيمم (وقنص موانع الأصغر وقراءة الألبير لتعود أو دقيا أو استدلال ودخول مسجد ولو يجتاز) أي أن الجناة من جاع أو قنص أو قنص موانع موانع الحدث الأصغر

وان سلت وضوءه ليس يبطئه * الإجماع وضوءه التيمم الجنب (تيممه) يندب الجنب أيضا غسل فرجه إذا أراد العود للجماع كانت التي جامعها أو غيرها لما فيه من إزالة النجاسة وتقوية العضو قيل إن كانت الموطوءة أخرى وجب التسل ثلاثين نية بجماعها غيرها ويندب للذي التسل كذا كره ابن خزيمة ورد عيب بأنه رخصي محله قال شيئا في حاشيته بجمعه وهل الظهور كلام ابن خزيمة خصوصا خروا للجماع وتشفقه (قوله قراءة) أي ويراد في المنع القراءة ولو بغير مصحف ولو لم يمسس (قوله كآية الكرسي الخ) بل ظاهر كلامهم أنه قراءة عقل أو حتى ح من الأخيرة لا يتعد بغير كذا بقوم لوط وتيمه الأجهوري وغيره وفوض بان القرآن كله حسن وسقاء وليس من القراءة تمروا القلب بل حركة اللسان (قوله لو كان المداخل مجتازا) ردا على الشافعية القائلين بجواز الدخول المبستاز (قوله ولم يبعد خارجه ماله) أي وكان المداخله أو المخرج التي يحصل بها داخله ولو احتتم فيه هل ينيم لخروجه منه أولا وهو الأقوى كافي ح ما فيه من طول المكث والأصراع بالخروج أولى ولا نهى الله عليه وسلم لم ينيم لمادخله ناسيا مخرج اغتسل وعاد للصلاة ورأسه بقطر وقد يقال من

من صلاوة طواف ومس مصحف أو جزئه على ما تقدم وفتح أيضا قراءة القرآن الإباحة والنساء كما يأتي في المحيض خصوصياته ويستثنى من منع القراءة اليسر لاجل تعود ضد قوم أو خوف من أنس أو من فيوزو المراد باليسر الماشأ أن يتعد به كآية الكرسي والإخلاص والمعوذين أو لاجل رقية النفس أو لغير من الم أو عين أو لاجل استدلال على حكم خصوصا حل الله البيع وحرم الر أو نفع أيضا دخول المسجد سواء كان جامع أم لا ولو كان المداخل مجتازا أي ملوافية من باب لباب آخر فيصير عليه (ولن فرضه التيمم بدخوله) أي يجوز للجنب الذي فرضه التيمم لمرض أو لفرو عدم الماء أن يدخله بالتيمم للصلاة ويستخفه أن اضطر لذلك وكذا المصحح حاضر اضطر للدخول فيه ولم يجد خارجه ما هو لم يفرغ من الكلام على

الطهارة الناتجة وما يتعلق بها انقلبت تسلكهم على التزاييد في التيمم ما ينطبق به من الاحكام فقال (فصل في) التيمم المقدم على كل
سفر أو ضرر أو قعدة على استعماله (اعلم ان التيمم لا يجوز ولا يصح الا لاحتياج خاص (٦١) سبعة الاول فاقد الماء الكافي للوضوء

اولا انقلبت بان لم يجد ماء أصلا
أو وجد ماء لا يكفي الثاني
فاقد القدرة على استعماله
أي من لا قدرة له عليه
وهو شامل للمكره والمروء
قرب الماء وانما انقلبت على

نفسه من سبغ أو مسح فيقيم
على منه في الخضر والسفر
ولو سفر مصيبة خلافا
لما انتهى عليه الشيخ من
تقديمه بالمباح لما تقدم من
القاعدة في مسح الخفين.

وكذا رتبة السبعة فيقيم
الواحد منهم حضرا وسفرا
ولو سفر مصيبة فقله
سفر أو ضرر ليس خاصا
بالاول بل هو جاري في الجميع
كما هو ظاهر وقوله أو قعدة

حطفت على ماء (أو خوف
حدوث مرض أو زيادته
أو تأخره) هذا هو الثالث
وهو الواحد لما لا قادر
على استعماله ولكن خاف
باستعماله حدوث مرض
من زلة أو جرح أو نحو ذلك

أو كان القادر على استعماله
مريضاً خاف من استعماله
زيادة مرضه أو تأخره
منه وصرف ذلك القاعدة
أو باختيار طبيب يخاف فقوله
أو خوف حطفت على قعدة

ماء (أو عطش محترم ولو كلباً)
هذا هو الرابع وهو الخائف
عطش حيوان محترم شرعا
من آدمي أو غيره ولو كلباً

خصوصية على الله عليه وسلم اباحة مكثه في المسجد جنباً الا ان يلتفت للشرع وبالجملة الاحسن
التيمم وهو حديث لم يصفه اه من شيناني مجموعوه في تيسيره في منع دخول الكافر المسجد أعضاء أو ذنوبه
مسلم الاضرورة محل ومنها قلة أجره من المسلم وأخافه على الظاهر (قوله الطهارة المائية) أي سفرى
وكبرى (قوله وما يتعلق بها) أي من الاحكام التي تقدمت من أول باب الطهارة الى هنا (قوله التزاييد)
أي على الطهارة التزاييد وأخرها بيانها عن الصغرى والكبرى (قوله وما يتعلق به من الاحكام) أي
التي احتوى عليها هذا الفصل

(فصل في التيمم) (قوله نعم التيمم الخ) التيمم لغة التصدور شرط طهارة تزييدية تشتمل على مسح الوجه
واليدين بنية والمراد بالترتيب جنس الأرض فيشتمل جميع أجزائها الا ما استثنى كإساقية وتصفيه وهو من
خصائص هذه الامة أنما قابل اجازة بل هو مزية أو رخصة أو لعدم الماء مزية أو لم يرضه رخصة
خلاف (قوله لقدما) شرع منه في أسباب التيمم ونسب موجهة بعد الشارح خاسية وان كان ياتي
يقول بل اذا تحققت بعد الاقسام رجع الى قسمين الاول فاقد الماء حقيقته أو كذا الثاني فاقد القدرة

كذلك (قوله فاقد الماء) أي المباح أو ما يوجد غير المباح فهو كالعدم والمراد غير كاف لا أعضاء الوضوء
التركية بالنسبة للوضوء ومجمع به بالنسبة لفعل الجنابة ولو كفى وضوءه (قوله أي من لا قدرة الخ)
فذكر يرمي دفعه أو قدرته على استعماله والمضى انتفت قدرته مع وجود الماء الكافي فتعذر مع ما قبله (قوله
ولو سفر مصيبة) أي هذا اذا كان سفر طاعة كالسج والقرض أو مباح كالعبر بل ولو سفر مصيبة وإذا كان

المسافر يجوز له التيمم نعم له ان لا يلزمه استحباب الماء هذا هو المشهور ونرى القزويني في التذيل لمرآة
الخلافة اه من حاشية شيناني مجموعوه (قوله لما تقدم من القاعدة) أي التي هي كل رخصة لا تختص
بالسفر فتقول وان من عاص بالسفر ولا رخصة تختص بالسفر فلا تغفل من عاص بالسفر قال شيناني
مجموعوه قد يقال العاصي بالسفر لا يقيم بغير ما يقيم له الحاضر الصحيح لان رخصته تختص بالسفر لكن في

ح يقيم المسافر لا يزال مطلقاً ولو غير قصر على الصحيح (قوله زيادة مرضه) أي في الشدة (قوله بالعادة)
أي بالقرائن العادية تكونه انقطاع عرق العافية باستعماله الماء وليس من المأجور من استعمال الماء غير ناقض
للمرض المطروح الذي كلفا الماء واستعمله انطلق بطله بل يؤمر باستعمال الماء مخرج غير ناقض
كعاصي في السلس وفاء الطلأ امام مطون بضربه الماء أو بجهز الإعياء أو عظم البط عن تناول

الماء فيقيم اه من شيناني حاشية مجموعوه (قوله أو عطش محترم) مثل العطش ضرورية الجبن والطبخ
قاروا فان أمكنه الجمع قضاء الوطر بجماء الوضوء فعل حيث لم تقفه النفس حتى يتردد منه شدة الضرر ولا
فيترك طاعة الجبن والطبخ ويقيم (قوله أو غيره) من كل حيوان معصوم (قوله بخلاف الحربي الخ) أي
فان ما ذكر غير معصوم فلا يقيم ويدفع الماء اذا كره بل القتل ان امكن فان جرح عرض القتل لعدم
ح كمن قتل المريد ولم يدعه رفته على قتل الكلب وشدة الخنزير سقي الماء من ذكر وتيمم وأما الحربي فلا
يسقيه مطلقاً ومثل المريد الحاني اذا ثبتت عندنا كمن ابتغى به وحكم قتله قصاصاً فلا يدفع الماء اليه بل يعجل
بقته فان جرحه دفع الماء له لا يبعثه بالعطش وليس كسواد الحربيين فانهم جوزه قطع الماء عليهم
لفرقوا أو ضمن لهم كسواد العطش والذب والقرد من قبل المحترم ووا كان في القرد قول بجرمة أكلمه فان
كان في الرقعة زان محسن فاذا وجد صاحب الماء كالا يجوز له التيمم والا اعطاه الماء وتيمم (قوله والمراد

بالطوف الاعتقاد الخ) حاصله ان الحيوان المحترم الذي يخيف عليه العطش اما متلبس بالعطش بالقتل أو
غير متلبس وفي كمال امان يخاف عليه من العطش فلا كأرشد آدمي أو مريضاً خفيفاً أو مجروحاً
لصداً وطرافة بخلاف الحربي والكلب الغير المأدون فيه والمريد فقوله أو عطش عطف على حدوث المراد بالخوف الاعتقاد والظن
أي ظن التلبس بالعطش ولو في المستقبل أي بالعطش المؤدى الى هذه أو شدة

أدى لايجر وعطش (أو تلف مال له بال طلبه) هذا هو الخامس وهو الخافض طلب الماء تلف مال بسرعة أو تهب والمراد عمله بال مازاد على ما يلزمه شراء الماء ولو اشتراه ونسأه كان المال له أو لغيره وهذا إذا تحقق وجود الماء المطلوب وأظنه فان شئت في وجوده بهم ولو قل للمال (أو خروج وقت بناء استعماله) هذا هو النوع السادس وهو الخافض باستعمال الماء خروج وقت الصلاة أو لطلبه فانه بهم ولا يطلبه ولا يستعمله ان كان موجودا لم يحاطة على أداء الصلاة وقتها ولو الاختيارى فان ظن انه يدرك منها ركعة في وقتها أو قسأ أو اغتسل فلا يقيم فيه من عليه ان يقتصر على (٦٢) الفرائض من ترك السنن والمندوبات ان خشي فوات الوقت بفعلها (أو وقعد

مداول آراءه) عطف على قد سما وهذا هو السابع أى ان من كان له قدرة على استعمال الماء ولكن لم يجد من يناله اياه أو لم يجد آفة من جبل أو دلف فانه يقيم ولا ان دخل هذا القسم في فاقد القدرة على استعماله بارادة فقد القدرة حقيقة أو كمالا إذا تحققت فقد الاقسام ترجع الى قسمين الاول فاقد الماء حقيقة أو كمالا يدخل فيه خوف عطش المعتبر بطلب المال وخروج الوقت بال طلب أو الاستعمال الثاني فاقد القدرة كذلك فيعمل الباقي وفاقد القدرة مقيس على فاقد الماء المنصوص في الآية وهو ان كل من طلب منه التيمم فانه يقيم للفرض والتفل استقلا وتبعا والصحة والنجاسة ولو لم تعين الا الصبح الحاضر السادس لما فانه لا يقيم الجمعة والنجاسة اذا تعينت ولا النقل استقلا ولو زاروا في ذلك أشار بقوله (ولا يقيم معجم حاضر الجمعة

ومثقة فهذه ثمان في كل أمان ان يكون الخوف حقيقة أو ظنا أو شكاً أو وهماً فهذه ثمان وثلاثون صورة اما قبل التلبس أو بعده فان تحقق أو ظن هلاكا أو شدّة أذى وجب التيمم وان تحقق أو ظن من خافضا جاز التيمم فهذه ست من ستة عشر والباقي عشرة لا يجوز فيها التيمم وأما تلبس بالعطش والخوف مطلقا علما أو ظنا أو شكاً أو وهما فوجب في صورتين الهلاك وشدّة الأذى ويجوز في صورة مجرد المرض لاني مجرد الجهد فهذه ستة عشر أيضا ثمانية منها يجب التيمم وأربعة يجوز وأربعة لا يجوز وما أبدى به لك من تلك الصور هو ما مشى عليه الاصل تعالى لا يجوزى وهو فى التوضيح ونزاع في ذلك وقال بل المراد بالخوف الجرم والظن قط في حال التلبس كثيره وتبعه شارحا معنا وتطريقه بن نقله عن المساوى وقال الصواب بعد ذكره الاجهوزى من التفصيل كما يؤخذ من حاشية الاصل (قوله لا يجرد عطش) أى لا يجرد جهده من عطش من غير ضرر زائد فلا يقيم لاجله (قوله أو تلف مال الخ) ومن ذلك الذين يهرسون زروعهم والاراء الذين يمحسون الزرع (قوله أو خروج وقت الخ) هذا القول هو الذى رواه الهيرى واختاره التوسى وصوبه ابن عيسى وشهره ابن الحاجب وقامه الحمى وهما من المدونة ومقابلته يستعمل الماء ولو خرج الوقت وهو الذى حكى عبدا الحق من بعض الشيوخ الاتفاق عليه ولكن الممول عليه الاول فلذا اقتصر عليه المصنف (قوله ان خشي فوات الوقت بفعلها) أى بفعل تلك السنن والمندوبات فالو خشي فوات الوقت بالفرائض وجب عليه التيمم كما هو الموضوع فان تيمم ودخل في الصلاة وتبين له ان الوقت باقى منعه أو انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها فوجبه جائزا لا طوعا عليه وأولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ منها أو لم يبين شيئا أو لم يبينه قبل الاحرام ان الوقت باقى منعه أو انه قد خرج الوقت فلا بد من الموضوع يؤخذ من حاشية شيخنا على مجموعه ان يحمل كونه تيمم ويترك الماء لضيق الوقت مما يقصده استقلا لا لعمامة فيعمل بنفسه مقصوده اه (قوله ولم يجد آفة) أى مباحة فوجود الآفة الهزيمة كانه أو سلبه من ذهب يخرج به الماء من البرقعة القدم كما يؤخذ من الاصل تعالى لعب قال بن وفيه نظير الظاهر انه يستعملها ولا يقيم لان الضرورات تتبع المحظورات الا ترى من لم يجد ما يستبر به هزيمة الاوب حرره فانه يجب عليه سترها به وقد قوى مقاله ب ان الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم فلا يوجب له ارتكاب المحظور وهو استعمال الآلة الهزيمة فاذا علم ذلك فالتقييد بالاباحة ظاهر لا غبار عليه (قوله ولا يقيم الخ) أى بناء على انها بدل عن الظاهر وهو ضعيف فعدم اجزاء تيمم للجمعة مشهور مبنى على ضعف (قوله والاظهر خلافه) أى بناء على انها فرض وهو ما هذا مبنى على مشهوره ذلك سياتى يقول وهو أظهر مدركا من المشهور (قوله الا اذا تعينت) أى بناء على انها فرض كناية وأما على انها سنة فكفاية فلا يقيم لها الحاضر الصحيح ولو تعينت (قوله ولو زار) أى ولو من دور فلا يقيم لها الحاضر الصحيح نظر الاصل وليس بكتانة تعينت لان ما أوجبه الشارع على المكلف أقوى مما أوجبه هو على نفسه فقدر اه من حاشية شيخنا على مجموعه (قوله هذا) يفعل لفعل محذوف أى افهم هذا (قوله ومظاهر كبر الخ) قال شيخنا في حاشية

ولا يجزى والاظهر خلافه ولا نجاسة الا اذا تعينت ولا نقل استقلا ولو زاروا لولا وتر الا بغير الفرض ان اتصل به) اما الجمعة فلا يقيمها مجموعه معجم حاضر عند فقد الماء لان لها بدلا وهو الظاهر فاشبهت هذا الاعتبار والنقل وهو لا يقيم لنقل واما النجاسة فلا تفرض كفاية متى وجد متوضى فيه تعينت عليه فاشبهت النقل في حق غير المتوضى والحاضر الصحيح لا يقيم لنقل فلو تمسك به لجمعة لم يقبل ولا بد من صلاة الظهور ولو يقيم هذا هو المشهور وخلافه المشهور نظرا الى أنها واجبة متمتعة عليه ولو قلنا ان لها بدلا فقال بوجوب التيمم لها كثيرا وهو الظاهر في ركعات المشهور فلا تخاف والاظهر خلافه أى خلاف المشهور وهذا ومظاهر كثير من النقول ان الخلاف في طهارة الماء وقت ادائها فقط مع

عليه وجوده بعدها أربعين خافيا سمعها فقرأتها وأما الخادم في جميع الوقت كان يقيم لها حرم الوحدة أنها مستلثة أي طريقان لا يرد
 اسداها على الأخرى قائل وكذا لا يقيم الحاضر الصبح بخانة الأداة تعينت عليه بان لم يوجد غيره من منوش أومر بن أومرافر ولا
 نقل استقلال ولو رثا الاتباعا فرض كان يقيم لصلاة الظهر ثم يشبه بنقل وألفه ثم يصل الشفع والوتر يقيم العشاء بشرط أن يصل النقل
 بالفرض حقيقة أو كحالة ضرر سير فصل والحاصل أن المرض والمسافر يشمان العانة تعينت أم لا والنقل استقلال وأولى تبعها كالماتى
 قريبا وأما الحاضر الصبح فلا يقيم لنقل ولونه استقلال ولا لخانة الأداة تعينت عليه استثناء منقطع أي لكن إن حصل فلا يقيم
 لفرض جاز بالبيعة ذلك الفرض أن يصل بالفرض وكذا أن تقدم عليه ولكن لا يصح الفرض بعده بذلك التيمم كما ينص عليه فيما بعده
 (وجاز نقل ومن مصنف وقراء وطواف وكذا يقيم فرض أو نقل وإن تقدمت وصح (٦٣) الفرض أن تأخرت) يعني أن من يقيم

لفرض سواء كان حاضرا
 صحيحا أو لا ونقل استقلال
 بان كان مرضا أو مسافرا
 فانه يجوز له أن يصل بذلك
 التيمم فلا جناح له أن يصلي
 به المصنف ويقرأ القرآن
 أن كان جنباً وإن سطوف
 ويصلي ركعتيه رسوا
 قدم هذه الأشياء على
 الفرض أو النقل الذي
 قصد به ذلك التيمم أو أخرها
 عنه بشرط الاتصال كما
 تقدم لكن إن قدم عليها
 ما قصد به التيمم فظاهر أن
 قدمها على ما قصد به فإن
 كان المقصود به فلا كان
 تيمم مرض أو مسافر
 لصلاة الصبح مثلا جاز له
 أن يصل بذلك النقل
 المقصود به ما كان
 المقصود به فرضا لم يصح أن
 يصله هذان فصل ثانيا
 منها قوله وصح الفرض أن
 تأخرت أي صح الفرض
 الذي قصد به التيمم من حاضر

مجموعه رجع بعض أن محل عدم التيمم لها إذا خشي طلب الماء فواتها فيطلبه فظهر ما أن كان فرضه التيمم
 مطلقا لعدم الماء بالمرة فيصليها بالتيمم كالظهور لكن في وضع الأصل منع إطلاق التيمم انتهى فإذا علمت ذلك
 فصدق الشارع في قوله الوحدة أنه ما يستلزم أي مسئلة تختلف فيها وهي ما إذا خشي طلب الماء فواتها
 ومسئلة متفق عليها وهي ما إذا كان فرضه التيمم لعدم الماء بالمرة فيصليها بالتيمم ولا يدها ويصل الظهر
 وهو ظاهر فنقل ح عن ابن بونس (قوله بان لم يوجد غيره) وهذا التقيد لا يجوز من تبعه فوجود
 المرض والمسافر يمنع من تيمم الحاضر الصبح وفي حد خلافة وإن تعدد الحاضرون إلا إجماعا صحته لهم
 معا ويجزى من لحق في الأثناء على سقوط فرض الكفاية تبعيته بالشرع وعدم تعينه لأن المصلحة أنما
 فصل بالتمام وبإعادة التبعين حرمة القطع لا السقوط من غير الشارع فيه كما يؤخذ من حاشية شيخنا على
 مجموع (قوله بشرط أن يصل الخ) ولا يشترط نسبة التوافل كما يؤخذ من حاشية شيخنا على
 شرطيتها أصنافا من حاشية شيخنا على مجموع (قوله فلا يصح سير فصل) أي بين التوافل والفرض
 وبين التوافل بعضها مع بعض قال في الأصل لا أن طال أو خرج من المسجد وسير الفصل وهو منه آية
 الصكر مني والمضبات وإن لا يكثر في نفسه جدا بالعرف اه وقال في تقريره للكره جدا كما زعمه على
 التراجع مع الشفع والوتر فيصير فعلها بغير واحد لعدم الكر كره جدا اه (قوله استثناء منقطع) أي في قوة
 الاستدلال فلا تلزم قال أي لكن الخ (قوله وكذا أن تقدم عليه) ظاهر أن تقدم عليه جاز لكن لا يصح
 الفرض إلا إذا أخر عنه والذي جزم به أن التقدم على فعل هذه المذكورة بأن يقيم الفرض قبله لا يجوز
 اه من حاشية الأول وعلى ما قلناه ح فلا راد اعتراض على خليل (قوله وإن تقدمت) ظاهر أنه ما سأل
 في الجواز ومقتضى ما قلناه ح أنه ما انفق في محذوف تقدمه ويجزى أن تقدمت والحاصل أن المأخوذ
 من المتن والشارح جواز فعل ما ذكره يقيم الفرض أو النقل تقدم من المنوي أو تأخر بشرط صحة
 الفرض أن تأخرت هذه الأشياء عنه لأن تقدمت أو شئ منها فلا يصح وظاهره ولو كان المتقدم من
 مصنف أو قراء لا تغفل بالموا لا فليس كذلك بل تقدم من المصنف والقراءة التي لا تغفل بالموا لا لا ضرر
 كما ذكره شيخنا في مجموعها وتقولون تيمم الفرض أو النقل وأخرج بعض هذه الأشياء بقوله أن يصل بذلك
 التيمم ما أخرجه برأ على إخراج بعض المشايخ من نية الوضوء وهو ما استظهره في الحاشية ألا فصل ذلك
 المخرج لضيق التيمم واستظهره في حاشيته على عب اه من حاشية الأصل والأظهر الأول (قوله أنه هذه
 الأشياء الخ) هذا على غير ما قلناه ح كاعتل (قوله فانه لا يجوز) أي ولا يصح اتفاقا (قوله وإن مشتركة)

صحيح أو مسافر أو مرضي إن تقدمه عليها إلا أن قدمها أو شيئا منها عليه وانما صار حراما إذا علم بمقاها لان كلام الشيخ هو مع خلاف
 المراد لان قوله أن تأخرت ظاهره أنه شرط في قوله جاز جنازة الخ وهو غير صحيح اه هذه الأشياء تجوز طائفة قدمت أو تأخرت كاعتل فلذا
 قال الشراح هو شرط في مقدار أي بشرط صحة الفرض المنوي به التيمم أن تأخرت عنه ولكن لا دليل على هذا المقذور حاصل المسئلة أن من
 يقيم شيئ من هذه الأشياء يجوز له أن يصل به غير ما فاه منها مقدمه أو تأخره إلا الفرض إذا فوى له التيمم فانه لا يجوز إلا إذا تقدم (الفرض
 آخره ان قصد به بطل الثاني وإن مشترك كل ومن مرضي) أي لا يصح فرض آخر يقيم واحد أو قصد بها بغيره فانه لا يطاق وإن كانت
 الصلاة الثانية مشتركة في الوقت مع الأولى كالصريح الظاهر ولو كان التيمم من مرضي شق عليه إعادته (ولزم شرعا الماء) بغير اعتدوان
 بزمته إن لم يتحج له (أي يجب على المكلف الذي لم يجد ماء لظهوره أن يستقر به بالحق المعتاد في ذلك الحال وإن كان الثمن في ذمته بان يشترطه

من الى اجل مصالحه ان كان غنيا ببلده أو يترقى الوفاً يبيع شئ أو اقضاه دين أو يهزؤك ويحسد وجوب شرائه اذا لم ينجح ذلك الفتن بمصارفه والاجازة التيم كالوزاد التين على المعتاد ولو غنيا (وقبول حشمه واقتراضه) أي ويجب عليه قبول حشمه اذا وهد به لاجل يظهر به لان المنفعة ضعيفة بخلاف (٦٤) غيره ويلزمه ايضا ان يقترضه ان رجا الوفاً وطلبه لكل صلاة طلبا لا يثيق عليه

وتن المسلمين الا اذا ظن
 مذهبه يعني ان من لم يظن
 عدم المانع في مكان بان كان
 مترددا في وجوده أو ظانا
 بوجوده فانه يلزمه طلبه
 والتفتيش عليه لكل صلاة
 طلبا لا يثيق على منته فيها
 دور الملبس فان كان يعلم
 أو ظن انه لا يجده الا بعد
 مسافة ميلين فلا يلزمه طلبه
 ولو كان لا يثيق عليه لان
 الشان في مثل ذلك المشقة
 كالا يلزمه الطلب فيما دون
 الملبس اذا شق عليه أو خاف
 فوات رقة وكذا اذا ظن
 عدمه وأولى اليأس منه
 قالنا بنس أول المختار والمتردد
 في طوفه أو وجوده وسطه
 والراجح آخره يعني اذا علمت
 من فرضه التيم لعدم الماء
 أو القدرة على استعماله
 حقيقة أو شكافا علم انه
 لا يتوصل حاله من أحد أمور
 ثلاثة اما ان يكون آبسا أو
 مترددا أو راجيا قالنا بنس
 من وجوده أو طوفه أو من
 زوال المانع وهو الجازم أو
 الغالب على ظنه عدم
 ما ذكر في المختار بنسيم بدأ
 أول المختار والمتردد في ذلك
 وهو الشاك ومثله الظان
 ظنا قريبا من الشك بنسيم
 ندبوسه والراجح وهو

روى بالصفة على أصح حيث قال اذا صلى فرضين مشتركين بنعيم فانه بعد ثابته المشتركة في الوقت
 واما ثابته غيرهما فيجب عليها بدو تصح الاول على كل حال اه من حاشية الاصل (تنبيه) كالاتصم
 التافهة بالوضوء المستحب كالوضوء بارة الاولياء لا تصح بالتيم لثقله ومعنى قول خليل لا يهتم لحجب
 فان الام في كلامه مقسمة وقال شيخنا في مجموعها لا يقيم الا يتوقف على طهارة أكرهه غير الجانب اه
 (قوله كالوزاد التين على المعتاد) ظاهره ولو كانت الزيادة فانه قال الغصن يحمل الخلاف اذا كان التيم لبال اما
 المعتاد مثل ثلثة فان زيد عليه أكثر من الثلث لا يلزمه قال الغصن يحمل الخلاف اذا كان التيم لبال اما
 لو كان يحمل لبال التين ماء متوضأ فيه فانه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في التين مثل ثلثة اتفاقا (قوله)
 وقبوله الخ) مراده ما يشمل الصدقة حيث لا منه وكما يلزمه قبول الهبة والصدقة بالشروط المذكور
 يلزمه طلب ذلك (قوله ان رجا الوفاً) قال في حاشية الاصل يلزمه اقتراض الماء ويلزمه قبول فرضه وان لم
 يظن الوفاً فخرق بين اقتراض الماء واقتراض غيره ويؤخذ من مجموع شيئا مثله (قوله وطلبه لكل صلاة
 الخ) حاصل ما أجاده المقتضيات والشارح ان سور المستسنة عشرين لا يلا محلا ما ان يكون الماء محقق الوجود
 أو مظنونه أو مشكوكا فيه أو محقق الصدوم أو مظنونه فغدها حسن وفي كل امان ان يكون على ميلين أو أقل
 فغدها مشروقي على امان ان يثق عليه الطلب أو لا اما اذا كان محقق العدم أو مظنونه فلا يلزمه طلب مطلقا
 واما اذا كان محقق الوجود أو مظنونه أو مشكوكا فيه فانه يلزمه الطلب فيما دون الملبس ان لم يثق والافلا
 (تنبيه) كاي لزمه طلب الماء على دور الملبس يلزمه طلبه من رقة قلت كالاربعة كانت حوله أم لا أو
 من حوله من رقة كثيرة ان جهل بمحلهم به بان اعتقد الاطباء أو ظنه أو شك أو فهمه فان لم يطلبه وتيم
 وصلى اما اذا بان اعتقد أو ظن الاطباء في الوقت ان شئت لم يرد ان فهمه هذا كله ان بين وجود الماء
 أول اثنين شئ فان تيم عدمه فلا إعادة مطلقا ومفهوم قولنا جعل مجملهم به انه لو تحقق مجملهم يلزمه طلب
 اه من الاصل (فرض) اذا علم العبد جهاته على سبيله هل يجب عليه تزعمه واستظهره واجاز التيم قال
 شيخنا في مجموعها ولعل الاظهر لا يتراجع حيث لا ضرر (قوله تيم بدأ أول المختار) فان تيم وصلى كآخرهم
 وجد ما في الوقت بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد ما أس منه أو غيره كاهو مقتضى نقل ح
 والموافق نص المادونة وقال ابن جونس ان وجد ما أس منه أو دخل خطه وان وجد غيره فلا إعادة وضعفه ابن
 حرفة اه من حاشية الاصل (قوله وسطه) قال في الاصل ومنه مرض عدم منا ولا وخاف نص أو سبغ
 أو صبغوا فيندب لهم التيم وسطه وظاهره ولو آبسا أو راجيا اه قال حشمه وأصل العبارة للظان ولو لكن
 الموافق لكلام ابن حرفة جعله من المتردد وظهر ظاهره اطلاق المصنف هنا (قوله آخره بدأ) قال في الاصل
 وانما يجب لانه حين شوطب بالصلاة لم يكن واجدا للماء فدخل في قوله تعالى فم تجدوا ماء وجعوا (قوله في
 غير المغرب الخ) واما قول خليل وفيها تأخير المغرب للشفق فضعيف مبنى على ضعفه وهو ان وقتها
 الاختياري عند الشفق وأقبح قوله أول المختار أنه لو كان في الضرورى تيم من غير تفصيل بين آبس وغيره
 (قوله ولا إعادة) في حاشية له وجه ان كانت الاعادة قال شيخنا ليس في التيم تصريح بالمحرمة اه من شيخنا في
 مجموعها قال في حاشيته لكن له وجه ان كانت الاعادة من حيث ذات الطهارة الترابية استغناها على
 المائة لما فيه من الاستظهار على الشارع فيما شرع اه (قوله فيعيد في الوقت) أل فيه العهد المذكور
 أي المتقدم ذكره في قوله فلا يس أول المختار وجيل ما يأتي (قوله بعد طلبه) اما ان ترك الطلب وتيم وصلى

الظان للوجود أو السوء أو زوال المانع آخره بدأ ولا يجوز لاحد منهم تأخير الصلاة للضرورى ثم
 فالتفصيل في غير المغرب اذا لم يمسد ولا اختياريا (ولا إعادة الا انقصر في الوقت) يعني ان كل من أمر بالتيم اذا تيم وصلى فلا إعادة عليه
 لانه فعله بأمري به الا ان يكون مقصرا أي عند وقوع من التيم فيعيد في الوقت ثم تيم في بيان المقصر بقوله (كواجده بعد طلبه) فربه

أورده وخاف من أن يمرض عذبه ومرض عذبه متاولا وراج قدمه مترد في طوقه فلقه كناس في كفه (أي من وجع الماء الذي قش عليه فمدون المبلين بعينه فرب به أي فمدون المبلين فانه يستدل به في الوقت بعد التفرط اذ لو امن النظر لوجدته قلدا لو وجد غيره أو وجدته بعد بديل بعد وكذا يعيد في الوقت من قش عليه في رجليه فلم (٦٥) يصادفه فقيم وصلى ثم وجدته فيه بعينه وكذا

الخاتم من لسان أو يبيع على الماء فقيم وصلى ثم تبين له عدم ما خاف منه لأن اسفر على خوفه وأولى ان يتحقق ما خاف منه ولا ان وجد ما غير ما حال بينه وبينه القصور والمراد بالخوف التلذذ وكذا يعيد في الوقت من مرض يقرر على استعمال الماء لو كان يعيد من يناله اياه فقيم وصلى ثم وجدته متاولا ووجدته على مرض شأنه ان لا يتردد عليه الناس وامان شأنه التردد عليه فلا تقرر صده لحزمه أو ظنه متاولا فليأمل وكذا يعيد الراعي وجسود الماء آخر الوقت فقدم الصلاة بالتيتم ثم وجد في الوقت ما كان يرجوه وكذا المتردد في طوقه اذا صلى وسط الوقت ثم لحق في الوقت ما كان متردافه بخلاف المتردد في الوجود فلا إعادة عليه ان وجدته لأن الأصل عدم الوجود وكذا يعيد في الوقت من نسي الماء الذي معه ثم ذكره بعد ان صلى بالتيتم فطره اذا ناسى عند فزع فطره فان تذكره في صلاته بطلت كإثبات والمراد بالوقت هنا الوقت الاختياري (دفعه نية

ثم وجد ما كان ظاهرا أو متردافه فيعادون المبلين أو في الرجل فانه يعيد أدا حيث لا مشقة عليه في الطلب وكذا ان طلبه فلم يجد فقيم ثم وجد الماء قبل صلاته فان التيمم يطل فان صلى به أدا أدا كإثبات (قوله بعد بعد) ان كان على مبلين (قوله وصلى) أي وأما لو وجدته قبل الصلاة فيعيد أدا كإثبات (قوله وكذا الخاتم من لسان) أي فيعيد في الوقت شيئا أو يبيع ان تبين عدم ما خافه بان ظهر أنه شبر مشلا وان يثق الماء الممنوع منه وان يكون خوفه حزمًا أو ظنا وان يجد الماء بعينه فان تبين حقيقة ما خافه أو لم يتبين شيئا أو لم يثق الماء أو وجد غيره الماء بالخوف فلا إعادة وأما لو كان خوفه شكًا أو رهقا فلا إعادة أدا من الأصل (قوله فليأمل) انما أمر بالتأمل بعد التقصير عن المريض ولا تفل ان ناجي الاقرب أنه لا إعادة مطلقا على المريض الذي عدم متاولا سواء كان لا يسكر عليه الله اخافون أو يسكر لانه اذا لم يجد من يناله اياه اغترك الاستدلال لما قبل دخول الوقت وهو مندوب على ظاهر المذهب وذلك لا يضر فلا إعادة مطلقا من حاشية الأصل بخلاف من (قوله فلا إعادة عليه اذا وجد الخ) أي سواء تيمم في وسط الوقت أو قدم أوله كإثبات عليه في التوضيح (قوله والمراد بالوقت الخ) قال في الأصل واعلم ان كل من أمر بالعادة فانه يعيد بالماء الاقتصار على كوعه والتيمم على مصاب يبول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن ذكر إحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ومن بعد في جاعة ومن يقدم الحاضرة على سبيل المنى فان هؤلاء يعيدون ولو بالتيتم وأن المراد بالوقت الوقت الاختياري الا في حق هؤلاء فإنه الغرض من بعد الاقتصار على كوعه فانه الاختياري اه (قوله فراضه الخ) هو مبتدأ خبره محذوف تقديره نجاسة كإثباته الشارح قوله وهي نجاسة وقوله نية استباحة الخ خبر محذوف تقديره الأولى كإثباته الشارح أيضا يصح جعل نية وما صطف عليه خبرا عن فرائض كإثباته معلوم (قوله استباحة الصلاة الخ) شروع في بيان التكليف وهي قسمان كإثباته المصنف استباحة الصلاة أو فرض التيمم ولا ينوي رفع الحدث لما فيه من الخلاف الا في (قوله عند الضرورة الأولى) أي كما هو ظاهر كلام صاحب المعجم وعرض به غيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدر القرافي في كافي الحاشية قياسا على الموضوعات شيئا في مجموعها والوجه الاول اذ يعيد ان يضع الانسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم قصد الانكسار أو مجرد المسح مثلا ثم رخصا فيبدؤه بعد ارفع ان يمسح يده ويديه بنية التيمم فقال صح نية وفرق بينه وبين الوضوء اذ لو احبب في الوضوء غسل الوجه كإثباته الله تعالى فاعلموا وجوبهم ولا مدخل لتصل المائي الفصل وقال في التيمم فقيم واصعد اطبا فاصعدوا وجوهكم وايدكم فاجرب قصد الصعد قبل المسح وقد صدوا الضرورة الأولى من الفرائض فلا يصح تخدمها على التيمم اه ويزيده قول ابن حاتم

فروضه مسح وجهها واليدين • للكرع والنية أولى الضررتين

فاذا علمت ذلك فرد البنا في ذلك القول غير مسلم (قوله ان كان أكبر) أي ان وجد حدث أكبر من جنباته أو غيرها (قوله وجوب عليه ملاحظته الخ) قال الشارح في تقريره ومحل لزوم نية الاكبر ان فري استباحة الصلاة أو ما تمعه الحدث وأما ان فري فرض التيمم فيضيه عن الاصغر والاكبر وان لم يلاحظه وذكر شيئا في جمعه منه (قوله أو لم يعتقد الخ) فان فاه معتقدا انه عليه قيتين خلافا اجراء (قوله وأدا أدا) أي عند ترك نية الاكبر أو ما نية الاصغر مع الاكبر فليدب فلو اقتصر على الاكبر أجزأه عن الاصغر

(٩ - صاوي اول) استباحة الصلاة أو فرض التيمم عند الضرورة الأولى ولزم نية الاكبر ان كان هذا شروع في فرائض التيمم وهي نجاسة الأولى النية عند الضرورة الأولى بان ينوي به استباحة الصلاة أو فرض التيمم عليه ملاحظة الحدث الاكبر ان كان عليه الاكبر بان ينوي استباحة الصلاة الحدث الاكبر فان لم يلاحظه ما نسه أو لم يعتقد انه عليه نجاسة أدا أدا

ولا يصلي فرض شيعي نوافل غير قال في القدمات ولا صلاة شيعي نوافل غير ما (والضربة الأولى وتعميم سمع وجهه ويد مكرهه مع تحليل أصابعه
وتزج خاتمه) القرصنة (٦٦) الثانية الضربة الأولى أي وضع الكفين على الصعدا وأما الضربة الثانية فسمت كسبا أي القرصنة الثالثة

(قوله ولا يصلي فرض الخ) قال في الأصل ويندب تعيين الصلاة من فرض أو نفل أو هاتين لم يسنها فان
قوى الصلاة على بماعلمه من فرض لا أن ذكر كفاية بعد ما وان في مطلق الصلاة الجاهل للقرض أو
النقل صرح في نفسه وفضل به النقل دون الفرض لأن الفرض يحتاج لنية قصده اه وحاصل الفقه
أن تعيين شخص الصلاة مندوب فان عين به شخص فرض فلا يخل بغير ضابطه وان عين نوع الفرض
أو سكت كجود صلاة قصر للقرض الذي عليه وفضل غيره نفعاً على ما سبق فان لاحظ الاطلاق
أي الصلاة الدائمة بين الفرض والنفل ملاحظاً التسويج لم يجر به الفرض وصلى به من النقل ما شاء
(تنبيه) قال خليل ولا يرفع الحدث قال في الأصل على المشهور ولا يبيع العباد وهو مشكل جداً
اذ كيف الاباحة بجميع المنع ولهذا ذهب العراقي وغيره إلى أن الخلف لفظي فمن قال لا يرضه أي مطلقاً
بل إلى غاية الصلاة الثلاث جميع النقصان اذ الحدث المنع والاباحة حاصلة اجماعاً اه قال شتاني
مجموعه وفي ح و تحويزة حقيق لا يثبت الاحكام على كل قلنا ان خبر الحدث بالمنع تعين أنه لفظي
أو بالصفة الحكمية كما هو الظاهر فلا اه ومعنى كلامه ان المنع لا يجماع الاباحة تعين كونه لفظياً
حيث خبر بالمنع وخبر بالصفة الحكمية لان الاباحة بجميع النقصان لفظي قوله صلى الله عليه
وسلم للمشركين العاص وقد احتل في لينة باردة فقيم صلى بها ما صليت بالناس وأنت جنب أي فأنم
بذلك الصفة الحكمية لان المنع والالامر بما يؤد الصلاة تأمل (قوله وضع الكفين) اغتال ذلك دفعاً
لما يشوه من لفظ الضرب انه يكون بشدة فانه ان وضع الكفين على الصعدا ومثل الكفين أحدهما
أو بعضه ما ولو يباطل ابيع واحد أو ما لو يبيع ظاهره فلا يجرى (قوة تعميم الوجه الخ) ولا
يتحقق في نحو أساور الجبهة ولا يخلل طينه ولو خفيته لان المسح مبني على التفتيح (قوله إلى
الكوعين) قال ح الكوع طرف الزند الذي يلي الابهام في الأخيرة آخر الساعد أول الكفوف وقال
كاع (قوله له لا يختص) ترجى الجواب خبر بالصدق لعدم الاطلاع على النص في ذلك (قوله وتزج
الخاتم) أي إزالته من موضعه ليمسح ماتحه وان ما دون نية واسعا لضيق ما هنا من الوضوء (قوله طاهر)
هو معنى الطيب في الآية (قوله أي استعماله الخ) هو معنى الضربة الأولى لان معناها وضع اليدين على
الصعدا وفي الحقيقة الصعدا بمنزلة الماء في الطهارة المائية لذلك قال شتاني في تقريره عدم الصعدا
فرضاً من فروض التيمم لا يظهر وإذا كانت القرصنة الوضع المذكور فلا يكتفى برباً أنارة إلى يجمع على يديه
واستظهر الاجزاء اذا حمدي يديه لتراب مستكن في الهواء (قوله ما يمسح بصعدا) أي ولا يمسح به كالنعل
كما يأتي (قوله وما كان نجساً) أي فلا يصح التيمم عليه على مشهور المذهب في ترك تحليل نجاسة المدونة ان
التيمم على مصلوب يوجب بعدد في الوقت واستشكل فأولت بتأويل منها أن الرجح ستره بربط طاهر أو
مرعاة لقائل بطهارة الأرض بالجفاف كحكم من الخفية والحن البصري (قوله التراب) أي الاتفاق
عليه في جميع المذاهب (قوله لا يخرج بالصنعة الخ) أي التي هي الطبخ بالنار ولا يضر مجرد النشر ولو وضع
رجي أو أعمدة (قوله غير صدو جهر) أي لانها لا يظهر فيها ذل العبادة فتتأني التواضع (قوله وما
مادامت الخ) ومثله وتفلت ولم تصر كالغافق كالغفل والاحجار والخام الذي يجعل أعمدة في المساجد
مثلاً للملح الذي يجرى قرياً من أرضه فهذا كله يجوز التيمم عليه (قوله ورواها) قيل انه لا يجوز التيمم
عليه لانه من المادان النغسية المتقولة الغالية الثمن واستظهره بعضهم ولكنه ضعيف (قوله المعدن الغير
مذكر) أي التقدوا لجوهروا المنقول أي الذي صار في أيدي الناس كالغافق (قوله كتلج) أي يجوز التيمم

تعميم الوجه واليدن إلى
الكوعين بالمسح وأما من
الكوعين إلى المرفقين فسنه
كسباً أي ولم يدور الوجه
فرضه على حدثها واليدن
فرضه أخرى كما هو في
الوضوء له لا يختص
ويجب عليه تحليل
الاصابع وتزج الخاتم ليمسح
ماتحته وتحليل الاصابع
يكون يباطل الكف أو
الاصابع لا يجنبها اذ لم
يحصا تراب (وسيد طاهر
صكتراب وهو أفضل)
القرصنة الرابعة الصعدا
الظاهر أي استعماله اذ
لا تكتفى بالفضل فخرج
استعمال غيره مما ليس
بصعدا أو ما كان نجساً
وأفضل أنواع الصعدا
التراب والماء الصعدا
لمسح على وجه الأرض
سوى اجزائها فالكسبي
كتراب التليل (ومل وجهر
وجس لم يطبخ) أي يجوز
التيمم على كل مما ذكر
والجس نوع من الجهر يحرق
بالنار ويصق ويبنى به
الضاحط والمساجد والبيوت
الغضبية فاذا أقرض هو
المراد بالطبخ في جهر التيمم
عليه لا يخرج بالصنعة عن
كونه صعدا (ومعدن غير
تقدو جهر ومنقول) أي انه
يجوز التيمم على المعدن اذا

لم يكن أحد التدفين ولا جوهراً ولا منقولا من جملة بحيث يصير ما لا من أموال الناس فلا يقيم على التيمم والفضة ولو جعلتها عليه
ولا على الجوهر كالباقرين والازرجد والثلثون ولو عملها ولا على الشب والمطو والحدود والراسي والقرنير والكنيل خلت من محللاتها
وصارت أموالاً في أيدي الناس وأما مادامت في موضعها فيقول (كتب وطمح وسيد ورواها) مثال المعدن التيمم ذكر (كتلج

لا يشب وحشيش) ثمينة في جوار النعم أي أن النج وهو ما جد من الماء على وجه الأرض أو البحر يحرق بالنجم عليه لأجابه محمود
الجفرا حتى ياتوا الأرض بخلاف الشب والنجش فلا ينعم عليها ولو لم يوجد غيرهما أو قيل أن في ردة غيرهما ولكن قوله هو شاق الوقت
جاء النجم عليها وهو ضعيف لا يلبس بصعد ولا يشبه الصعد (والموايد) القرينة الخاضعة للموايد أي أجزاءه وبينه وبين عاقله
من صلاة وهو لها بدء أن فرق وطال ولا يني وإن نسي (وسنة) ترتيب وضرب اليد يوالي الموقنين ونقل ما يتعلق بهما من غير أن أي أن
سنه أو سنة الترتيب بأن يصح البدن بعد الوجه فإن نكس أعاد البدن أن قرب (٦٧) لم يصل بها الضربة الثانية ليذهب وأنشأ إلى الموقنين

وقل أثر الضرب من القيل
إلى المسحوق بأن لا يصح
على شيء قبل مسح الوجه
والبدن فإن مسحهما بشي
قبل ماذ كر كره وأجزأ
وهذا لا ينافي ما قال في
الرسالة فإن تعلق بها شيء
فخصهما فخصا خفيا كما هو
ظاهر (وتدب تسعة وصمت
واستقبال وتقديم البدن
والني وجعل ظاهرهما من
طسرف الاصابع بإطراف
يسراه فيهما إلى الموقنين ثم
بأطراف الآخر الاصابع ثم
يسراه كذلك) هذا أشد
في مندوب وهو قول ظاهر وقوله
وسجل الخ معناه أنه يندب
أن يجعل ظاهره في من
طرف أصابعه بإطراف
يده اليسرى ثم يبر اليسرى
إلى مرقق اليمنى ثم يجعل
بأطراف أي ثم يجعل بإطراف اليمنى
من طسرف الموقنين بإطراف
اليسرى فيهما الآخر الاصابع
اليمنى ثم يفعل يسراه كما
فعل باليمنى بأن يجعل ظاهرها
من طرف الاصابع بإطراف
كف اليمنى فيهما الآخر طرف
مرقق اليسرى ثم يجعل بأطراف

عليه حيث هجر عن تحمله وتصغيره ما ولو وجد غيره بخلاف التخصاض فلا ينعم عليه إلا إذا وجد غيره
والفرق أن الأول بحدوده صار كالجزء الثاني بجزء الأرض والثاني لرقته بعد هذا أجزاء الأرض (قوله) وقيل
الخ) فإنه النسي قال بن وكلامه يقتضي أنه الرجوع وحده وفي الحاشية (قوله) ولا يني وإن نسي) أي
أجره لضعفه عن الوضوء والفعل وذلك جعل دخول الوقت شرط وجوب صحة فعله فلا ينعم لقرينة إلا
بعد دخول وقتها وقت الفاتحة تذكراها في نيم الصبح فتذكر أن عليه العشاء فلا يجوز هذا التيمم لها بخلاف
وقت المشتركين لا تيمم لأحدهما فتذكر أن عليه الأخرى صلاحها به فلا يمكن خص أحدهما ببعضها كما تقدم
وقوت الجنائز الفراغ من غسل الميت كان التيمم فرض الميت والمصل عليه عيم الميت بعد التكفين ولا
تيمم المصل عليه إلا بعد تيمم الميت وتيممه لا يحتاج لنية لأنه كفسله وقد أفرقت في حاشية مجموعته
بقوله يامن بطريقهم * أحسن جواب فتهم * لم يصح نيم * الأيسب نيم
من غير فعل عبادة * السابق المتقدم * ومقر صبح نيم * من غير نية في
قال واسترزت جوف من غير الخ من التيمم الثانية المشتركين فإنه أعاصم بعد أن تيمم الأول ولا يصح
أه وقد أجبت عن ذلك بقولي

هذا الذي تيمم * صلاة مبتعموا * ولطنا من عكم * يامن الحكيموا
(قوله أن قرب الخ) أي وأمر بعد أو لم يعفوت (قوله والضربة الثانية) أن قلت كيف تكون سنة
مع أنها للقرض والجواب أن القرض بائنا الأولى (قوله كره وأجزأ الخ) بقوله عيب بأن لا يغوى المص
وقرئ يصنع على جهرا لا يخرج منه شيء قال شيخنا في مجموعته وقد يفرق في ثمانية التلاعب (قوله)
وتدب تسعة) واختلف في تكبيلها كما تقدم في الوضوء قولين أو هما يكملها بل تكمل في جميع
المواضع إلا في الزكاة (قوله وصمت) أي إلا من ذكر الله (قوله ثم يسراه كذلك) ظاهره لا يني في غير الكف
للأخرى وهي طريقة الطريقة الثانية يني في غير الكف اليمنى اليسرى (قوله ثم يحلل الاصابع) أي
بإطراف الاصابع الأخرى كما تقدم في نية لا يندب هنا الموضع الطاهر لا من التطهر وقيل يندب نظرا
لتسريفة العبادة ولا يندب كرهه لانه لا اتصاله بعامله كذا كره شيخنا في مجموعته (قوله وغيرهما) أي
كالردوى كان التيمم لا كره في نظره لا جهوري ولا مذمت في الردة بالنسبة لتيمم الأكبر لا لعله لأنه إذا بطل
بالبدل مثلا وجعل جبا على المشهور فلو الردة أه من شين في مجموعته (قوله وجوده كاف) أي أو
القدرة على استعماله في الوقت بحيث يترك باستعماله الوقت المختار قال في الحاشية يؤخذ منه أن من
اتبه في الضرورى وكان متسما وجب عليه المبادأة لا يجوز التأخير في الضرورى وفي عيب عن بعضهم
أن الضرورى كالتحضر وهو وجبه والعرة في الوجود فظنه فإن رأى ما بعد رؤية الماء أو التيمم لا أن رآه
معه أو قبله وإن ظهر عليه ركب احتمال معهما بطل لانه لما وجب الطلب في صبح التيمم إلا بعده أه
بالعنى من شين في مجموعته (قوله فلا يطلها) أي ويحرم عليه القطع ولو جبر الإحرام (قوله خلا لما

من طسرفها بإطراف كف اليمنى لا آخر أصابع اليسرى ثم يحلل الاصابع فتقوه ثم بإطرافها طرف من ظاهرها أي ثم يجعل بإطرافها (ويطه
مبطل الوضوء بوجوده ما قبل الصلاة لا فيها إلا ناسية) أي أن كل ما بطل الوضوء من الأحداث والاسباب وغيرها ما بطل التيمم بطله أيضا
وجوده كاف قبل التحول في الصلاة أن أنسخ الوقت لاستعماله مع ادخال الصلاة بخلاف وجود الماء في الصلاة فلا يطلها إلا إذا كان ناسيا
لما الذي معه قيم وأحره الصلاة ثم ذكره فيها قبل أن أنسخ الوقت كما تقدم وما يطله أيضا طول الفصل بينه وبين الصلاة كما علم
من الموايد (وكره لفادها بطل وضوءه وأصل الانشرد) هذا الذي ذكرناه هو المصالح عليه مع الإيضاح والاختصار خلا لما

وهذه المصنف والرسالة هي أن من كان متوشحا أو متلذذاً من الماء بكمه انطال ثلثة مجلدات أو سب أو أجال غلبه وان كان غير متوشح صمغاً لا يتقاهن التيمم إلا لصغره إلى التيمم لا كبره على الكراهة ما لم يحصل المتوشح من منحن أو غيرهما لم يحصل للمقتل ضرر بترك الجماع والا (٦٨) ثم يكرر (ولصحيح نعيم يحاط بهن أو جسر كركش) الصحيح أنه يجوز للصحيح العاد الماء أن يتيمم

صالح منى بالطوب التي وهو المراد بالين وبالخالط المبتنى بالبحر كأنه يجرى للمريض الذي لم يجد على استعمال الماء ذلك (ونقط الصلاة بقدر الطهورين أو القطرة على استعمالهما) المذهبان فأذا الطهورين وهما الماء والتراب أو فاقد القدرة على استعمالهما كالسكر والمصلوب تسقط عنه الصلاة إذا مرضت كالخافض وقيل بوجوبها لا طهارة ولا يقضى كالمرقان وقيل يقضى ولا يؤدى وقيل يؤدى ويقضى عكس الأول (فصل في بيان حكم المسح على الجبيرة وما يتعلق به) (ان خيف فصل محل ينصر جرح كالنسيم مسح) أي إذا كان محل ينصر ضم الجبيرة أو مدمل أو جرح أو سرق وبخودك وخيف بضده في الوضوء أو الفصل حدوث مرض أو زيادته أو تأخره كما تقدم في التيمم فإنه مسح ان خيف وجوباً أو إهلاكاً أو شدة ضرره كقطيل منقعة وجوازاً ان خيف شدة الآلام أو تأخره بلا شئ قوله كالنسيم أي خوف كالطوف المتعظم في التيمم ومسح

بوجهه المصنف (الخ) أي من الحرمة تصيرهما مانع (قوله الصحيح أنه يجوز الخ) فيه تعرض للمرض الشخ خليل حيث خصه بالريض (قوله بالطوب التي) أي الذي لم يصرق ولم يخلط يقبى أسلاً أو طاهر كثير بان زاد على الثلث عا لا يزيم عليه كالأشيم على رمد (تبيين) الأول من نسي صلاة من الخمس لم يدري عنها سوى الخمس على واحدة يتيمم وان نسي إحدى النهاريات على ثلاث أو واحدة يتيمم وان نسي إحدى الليليتين صلاهما كل واحدة يتيمم الثاني إذا مات صاحب المأموعة شخص جنب فصاحب الماء أولى بفصل به إلا لحرق عطش على الخي فقدم الخي ويضمن قننه لورثة الميت عمل أخذه وان كان الماء مثلياً المشقة في قضاء المثل في محل الاشتراك كان الماء مطاويك في واحد انقط فيطهر به الخي ويضمن حصه الميت لورثة قال شيخنا في مجموعته فان كان موقوفاً عليها فالظاهر تقديم الخي أيضاً لثمة الاستسقاء ومقتل الفيرلن خصه فان اشركهما فكل أولاه (قوله ونقط الصلاة الخ) أي فهو من جملة المسقطات للأموال القضاء كالانعام والجنون وقد جمع بعضهم هذا لحال في قوله

ومن لم يجد ماء ولا متبياً • فأرسله الأقوال بصكين مذهبا
يسلي ويقضى عكس ما قال مالك • وأصبح يقضى والأد الاشياء
وقال الثاني • والقابض ذوال بطون لا أرضه • وجهه وأرد التيمم مطلاً

قال شيخنا في مجموعته وفي التيمم على الشجرة على ما سبق في الزرع وفي قول الإجماع علماء أيضاً اه (قوله وقيل بوجوب الخ) أي قلنا إلى أن الشخص مطاويك بما يمكنه والأداء يمكنه وعلى هذا فإنه في صلاته لا يطلها ولكن قال شيخنا الأمر في تقريره الظاهر ما لم يعتمد أخرجه وألا كان متلذذاً (قوله وقيل بوجوب يقضى) أي احتياطاً وزك الشارح قول القابض الذي في الظاهر وهو أن محل سقوطه أداء وقضاء إذا كان لا يمكنه الإجماع التيمم كالجبوس بكان منى بالآسرو مفروش به فان أمكنه الإجماع كالمروط ومن فوق شجر فوقه سبع مثلاً فهو في التيمم إلى الأرض بوجهه ويبدو بوجوبه أو إقصاء عليه اه من حاشية الأصل

(فصل في حكم المسح الخ) (قوله في بيان حكم المسح الخ) لما كان المسح عليها رخصة في الطهارة المائية والترابية ناسب تأخير هذا الفصل عنها وليكون إحاطة على معلوم في قوله كالنسيم وحكم المسح الوجوب ان خاف هلاكا أو شدة آذى كالبساق (قوله وما يتعلق به) أي من الأحكام التي حوالتها الفصل (قوله ضم الطيم) وبالفتح المصدر والمراد هنا الأول لأن المصدر لا يمسح والمراد بالجرح المجرى به كآفة كبرية بدليل ما بعده (قوله في الوضوء أو الفصل) أي في أعضاء الوضوء ان كان محدثاً ناسداً أو أصغر أو جسدته ان كان محدثاً ناسداً أو كبراً ومن زنا (قوله ان خيف) المراد بالخوف هنا العلم أو الظن (قوله كقطيل منقعة) أي كضباب حاسه من الخواص أو خصها (قوله شدة الآلام الخ) مراده المرض الذي لا يعط منقعة وهو الذي يصره غيره بالمرض الخفيف والشين قصص المنقعة وما ان خاف بضده مجرد المنقعة فلا يجوز المسح عليه (قوله في الجبيرة) أي وجهها بالمسح (قوله المصاصة) بكسر العين لان القاعدة اذا صبغ اسم على وزن فعلة لما يشتمل على الشيء نحو المصاصة فهو بالكسر كآفة الشهاب الخفاف في حوائث البضة أو من الزجاج اه من حاشية الأصل (قوله فان لم يستطع الخ) وكذا ان تغذ لها فيسمع عليها

أمكن المسح على المحل لم يجز له أن يمسح على الجبيرة ولا يجزئه ان مسح عليها (فان لم يستطع فعلى الجبيرة) وان أي اذا لم يستطع المسح على المحل بدون جبيرة مسح على الجبيرة وهي القرقة فيها الدواء وتوضع على الجرح ويغوى أو على العين إلى مداه (ثم على المصاصة) أي ثم ان لم يستطع المسح على الجبيرة بان خاف ما تقدم مسح على المصاصة التي ترط فوق الجبيرة فان لم يستطع فعلى مصاصة أخرى فوقها أو لرمده الذي لا يستطيع المسح على جنبه أو وجهه بان خاف علم

يتمتع بخرقة على العقب أو الجبهة ويجمع عليها (كخرطاس سدغ أو عمامة خيف بزتها) أى كجميع على خرطاس ويجمع على سدغ
للسدغ وشعره أو على عمامة خيف بزتها إذا لم يضر على مسج (٦٩)

مسح بعض الرأس أى به
وكل على العمامة (روى)
يفسل أو يسلط أو
انثرت أى لا تفرق فى
المسح المذكورين أن
يكون فى وضوء أو غسل
وساوى مسحها وضوء
أو يسلطه وسوا كانت
قد غسل المالم أو
انثرت أى انثرت
للضرورة (ان كان غسل
الصحيح لا يضر ولا يفرضه
التييم أى ان عمل جواز
المسح المذكور ان كان
غسل الصحيح من الجسد
فى الفسل أو الصحيح من
أعضاء الوضوء لا يوجب حدث
مرض ولا زيادة مرض
المالم ولا تأخر بزمه والا
كان فرضه التيم وسوا كان
الصحيح هو الاكثر أو الأقل
فلا مردل بتييم حال الا اذا
كان غسل بقية أعضائه
بوجوب ما ذكر (كان قل
جدا كيد) أى كان فرضه
التييم لوقل الصحيح جدا كيد
أو دخل وكان غسله لا يوجب
ضررا (وان نزعها لم يضر
أو سقطت ودعا مع ان لم
يسل كالوالاة) يعنى ان
المنظور لوزع الجبيرة
أو العصابة التى مسح عليها
أو سقطت بنزعها قل ودعا
لعملها فى الصورتين ويجمع

وان كان لا يضر المسح على مبدونها (قوله بضم نون الخ) أى ولا يضرها عن الجرح أو العين بعد المسح
عليها حتى يصل (قوله خيف بزتها) أى أو يثقلها لكونه من أرباب المناسبات الذين لهم زى فى العمامة
(قوله وشعره) أى كقصه فيجمع عليه فان لم يضر على الجبيرة وهكذا (قوله وكل على العمامة) أى كما
أجاد القرطبي وهو المصواب وقيل يجمع بعض الرأس فقط ولا يتصلبه التكميل وقيل باستحبابه (قوله
وان يغسل) سواء كان من حلال أو حرام كما تقدم لأن مصيبة الزنا قد انقطعت فوقع الفسل المرحس فيه
المسح وهو غير منليس بالمصيبة فلا تقاس على مسئلة العاصي بسفره اهـ من حاشية الاصل (قوله
انثرت) أى العصابة وبجواز عمل الالام لان انتشارها من ضروريات الشد (قوله ان كان غسل الصحيح
الخ) هذا بيان لشروط الجمع بين الفسل والمسح وحاصله خمس صور اثنان يغسل فيها الصحيح ويجمع الجريح
وثلاث يتييم فيها فلو غسل الصحيح والمالم فى الجمع أجزاء أو ما لو غسل الصحيح ومسح على الجريح فى الصور
التي يتييم فيها فلا يجهز ذلك الفسل ولا بد من التيم أو غسل الجميع وقال بن الجواز فيصنع بينهما ان مسح
جل جسده فى الحدث الا كبر وجل أعضاء الوضوء فى الحدث الأصغر أو أنه لم يقل جدا كيد أو وجل
والحال انه لم يضره فى هاتين الصورتين والايان ضرر سواء كان غسل الأعضاء جميعا أولا أو قل جدا
كيد ففرضه التيم ولو لم يضره فى هذه الأخيرة اذا تلافاه لاحكمه (قوله وسوا كان الصحيح الخ) تعميم
فى الضرر وعدمه فقها صور أربع اثنان يجمع بينهما واثنان يتييم وستان الثالثة فى قوله كان قل جدا
(قوله فلا وما دخل) انما خص عليه وداعلى من شؤهم جواز التيمه مطلقا فغيرهم باطل (قوله وكان غسله
الخ) الجلة حالية أى من باب أولى لوضوكون البدنية جدا بالنظر للثالب فلو خلق شخص وجهه ورأس
ويد واحدة وكانت اليد العصبه لكان حكمه التيم والمراد باليد فى الوضوء ما يجب غسله وما فى الفسل
فانظر هل من طرف الاصابع الى الاط أو الى المرفق والظاهر الاول اهـ من الحاشية (مسئله)
ان تعد من الجراحات بقل وجه فان كانت باعضاء التيم كالوجه واليد بن الى المرفقين وقيل الى
الكتفين تركها وتطهر بالماء وضوءا نقصا وغسلا ناقصا ولا تكن باعضاء التيم فهل كذلك كثرت
الجراحات أو قلت أو ان قلت ولا تيم أو تيم مطلقا أو يجمعها أقوال أربعة واذا جمع قدم المائيه فان
خاف الضرر من الماء تيم فقط باقتضاض استظهر الاجمورى على هذا القول الأخير انه بعد المائيه لكل
صلاة لان الطهارة بالجميع والتيم لا يصل به الا فرض واحد أو لفرضه شيئا فى مجموعه بقوله
ألا يقبضه المصري رافع • البث سؤالا حرمى به الفكر
ممنع وضوءا أبطلته صلته • فما القول فى هذا فدينليا جبر
وليس جواباى اذا كنت علفا • وضوء صحيح فى تجسده نذر
وأجاب عنه فى حاشية هب بقوله
اذا ما جراحات تفسد وضوءها • وليست باعضاء التيم ما يجبر
فجميع كلافى صلاة ارادها • ترايا رمله كى يتم له الطهر
وهذا على بعض الأقوال بانه • وكن حذقا فالعلم بسوءه القدر
(مسئله أخرى) هل يصح التيم من فوق حائل وهو الذى ذكره مبقيره أولا يصح وهو الذى صدر به ح
عن السيورى فكأن كفا قد الماوا المصيدة قال شيئا فى مجموعه والظاهر الاول (قوله الجبيرة الخ) مراده
الامور الخالصة من جبيرة وهو خرطاس ومامة (قوله أو سقطت بنفسها الخ) لا فرق بين كون السقوط
والنزع همدا أو غيره فالحكم واحد (قوله ويجمع عليها) أى ان لم يكن فى صلاة كسبائى (قوله ان نسي)
عليها ما دام الزمن لم يطل طال ما ولا كاطول المتقدم فى الموالاة المقدر يحقاق حضوره من اعتدلا بطلت طهارته من وضوء أو غسل
ان تعدو بضمه ان نسي (ولو كان فى صلاة

طلعت أي لم تكن سقوطها في صلاة طلت الصلاة أو أعاد الجيرة في محلها وأعاد الضم عليها أن لم يطل ثم ابتدأ الصلاة فأنطال شيئا من
يقه والابتداء طهارته كان صريحاً وبادر (٧٠) لغسل محلها أو مسحها هذا كشيء فيما أتاه قوله وإن نزعها الخ من أنه لم يطل الزمن

ومثله أن يجوز يضيء بغير تجديدية (قوله طلعت) أي عليه وحده إن لم يكن أماناً للجمعة لائق عشر
أو أحداً من الأتقي عشر فيأوته الغزاة المشهورين سقطت عنه صلاة وصلاة جماعته وقد
علم مما تقدم أن الميطل سقوطها لإدوارها ولا سقوط الجيرة من تحت القصاص مع بقاء العصابة المسح
عليها على الجرح

(فصل الحيف في دم الخ) قوله النسيان من قوله حاش الوادي إذا ساله معاً أن يرمذ كورة في
المطولات منها الفصل بوجه فسر قوله تعالى وإما أنه فاقه تفهكت أي حانت مقدمة العمل الذي بشر به
ولكن الذي اقتصر عليه الجلال أنها تفهكت سروراً بجلالها وقومها لم يجزهم اهـ من ناشئة شيئاً على
مجموعه وطلعت الحيف على القليل والكثير لكونه جنساً فإن أريد التنصيص على الوحدة لفظه التاء
(قوله أو صفرة أو كدرة) بكثرة من أن الصفرة والكدرة جرح هو المشهور ومذهب المدونة وأنها
في زمن الحيف أم لا يان رأتها بعد علامة الطهر وقيل إن كان في أيام الحيف نجس والأقلا هو لا يان
الناجس وقيل إنها لا ينجس مطلقاً (قوله يشرح نفسه) أي أن يفرغ منه المعتاد (قوله ولا علاج)
أي قبل زمنه المعتاد ومن ههنا قال سيدي عبد الله المنوفي إن ما خرج بعلاج قبل وقته المعتاد له لاسمى

حجاً فأنال الطاهر أنها لا تسمى العدة ولا تفصل ووقف في تركها الصلاة أو الصوم قال خليل في توجيهه
والظاهر على محله عدم تركها اهـ قال في الأصل أي لأنه استظهر عدم كونه شيئاً تفصل به العدة
فخففها أنها لا تتركها أو أن قال على محله لأن الظاهر في نفسه تركها لا احتمال كونه شيئاً تفصل به العدة
لا احتمال أن لا يكون حياً وقد يقال بل الظاهر فعلها وقضاء الصوم فقط وإنما وقف لعدم نص في المسئلة
اهـ وقوله قبل زمنه مفهومه لو خرج صلاح في زمنه أو بعده يكون شيئاً هو كذلك (قوله من الدبر)
ومثله الثقب ولو انسد الفرجان وكانت تحت العدة (قوله بلغت السبعين) أي وبطل النساء في بفت

التحسين إلى السبعين فإن قلن نجس أو شككن نجس كما يستلزم في المرافعة وهي بفت نسج إلى ثلاثة عشر
وأما ما بين الثلاثة عشر والخمسين فيقطع بأنه نجس (مسئلة) من معام ابن القاسم من استعملت الدواء
لرفع من وقته المعتاد لم تقع فيحكم لها بالظهور من أن كنهه من حدثها ثمانية أيام مثلاً فاستعملت الدواء
بعد ثلاثة مثلاً لرفع به العدة فيحكم لها بالطهر خلافاً لفرقون اهـ من الأصل لكن قال العلماء هذا
العلاج مكروه لأنه يمتنع الصبر (قوله بالشافعي) الشيء المدفوق (قوله بعضها) يرجع لمعنى الأول وأما

بالفتح فهو المرفوع وهذا الشارة لانه باعتبار الخارج ولا حد لا كثره وأما باعتبار الزمن فلا حد لأنه لو قالت
الشافعية أنه يوم أو ليلة وقالت الحنفية أنه ثلاثة أيام فما نقص من ذلك عندهم لا يحد حياً لا في العدة
ولا في العبادات فينتفع الشافعية بتقليدهم (قوله فيجب عليها الفصل) أي فترتها أنها تفصل كلها قطع وتصوم
وتصلى ووقفاً وإن حبت ذلك اليوم يوم نجس (قوله يوم أو بعض يوم) ويرجع في تبين ذلك للنساء
العازقات بأحوال الحيف (قوله لبتة) أي غير حامل بدليل ما يأتي وهذا باعتبار الزمان وأما باعتبار
الخارج فلا حدة كما تقدم (قوله كمثل الطهر) أي فله خمسة عشر يوماً على المشهور وقيل عشرة أيام وقيل
خمس وتظهر فائدة التعبد لأقل الطهر فيما لو حاضت مبتدأة أو قطع عنها دون خمسة عشر يوماً وقيل
طهر تام فقدم هذا الثاني للأول لتمام منه خمسة عشر يوماً بما عفاها أو ينقطع عن حرمه ولو أتت ما عفاها بعد
تمام الطهر فهو نجس مؤثف اهـ من الحرشي (قوله أو حامل) أي إن الحامل عند انحاض خلها
للعنفية ولا لانه الحيف على براءة الرحم ظنية أو كنيهاً الشارع وقيل بالنساء (قوله إن استمر بها الدم) أي

تدارك الطهارة والابلطت
بالعدول لو كان في صلاة يعني
لوضع أي برئ الجرح وما في
نضاه وهو في صلاة طلعت
وبادر لتسل محل الجيرة إن
كان مما يفسد كل وجه
ومسحه إن كان مما ينجس
كل رأس وإن كان في غير
مسلة فلو أراد البقاء على
طهارته بادر بما ذكره لا
طلعت إن طال عدواً بين
أن طال نسباً

(فصل الحيف في دم أو
صفرة أو كدرة) يشرح نفسه
من قبل من فصل عاده
أي أن الحيف ثلاثة أنواع
أولهم وهو الأصل أو صفرة
كالصديد الأصفر أو كدرة
بضم الكاف شيء كدريس
على ألوان الدماء مخرج
بنفسه أي لا بسبب ولادة
ولا اقتراف ولا جرح ولا
علاج ولا لثة وقد بالدين

فمن جدم استفاضه من قبل
أمره أو تحمل عادة احترازا
بمخرج من الدبر فليس
بنجس ومما خرج من قبل
صغيرة لم يبلغ نزع سنين أو
كبيرة بلغت السبعين فليس
بنجس قطعا (وأنشأ في
العبادة بفتح) بفتح الدال
والباقية يقال بوجه بعضها
وقتها وبالسبعين المهجلة
لأنها لو لم يلد في فليس

بجس إذا لم يمتد وقوله في العبادة أي فيجب عليها الفصل بالدفقة ويطل صومها أو تقضي ذلك اليوم وأما العدة والاستبراء فلا
يحد حياً إلا ما استمر يوماً أو بعض يوم بهال كآبائي إن شاء الله تعالى (وأكثر لبتة أو نصف شهر كمثل الطهر) الحائض ما مبتدأة أو
معتادة أو حامل فأكبر الحيف لبتة أو أن استمر بها الدم خمسة عشر يوماً ولا فهو دم حلت وفساد تصوم وتصلى ووقفاً وإن كان أقل الطهر

جميع الساعات عشر يوما من رأت والحمد لله وحده وحسن ما خلق من رأت وقبل عامها بان كانت اسبوعا من عام حجبها نصف الشهر
 أو بالاستظهار وبذلك الدم استخاضه ولا يشتهه الاول حتى يحصل قاضيه بالخمسة عشر يوما أو بالاستظهار يوما من رأت أو بالخمسة عشر يوما
 قصبة قريانا شاملا على ثلاثين يوما على أكثرها من الاستظهار أيامها من رأت أو بالخمسة عشر يوما من رأت أو بالخمسة عشر يوما من رأت أو بالخمسة عشر يوما من رأت
 عاداتها بالعادة ثبتت من عاداتها من أيامها وحده استظهرت بثلاثة على الخمسة ولو كانت الخمسة رأتهم ورواها الإروضة أكثر
 وحمل الاستظهار بالثلاثة عام تجاوز نصف الشهر فمن عادات نصف الشهر فلا استظهار عليها ومن عاداتها من عده عشر استظهرت يوم
 قط (ثم هي مستحاضة تصوم وتصل ووطأ) أي ثم سدان مكنت (٧١) المبتدأة نصف شهر بعد ان استظهرت
 المضادة بثلاثة أو بأكثر

لم يحصل بين الدمين أقل الظهر (قوله مؤتى) أي قصبة من العدة يجرى عليها سائر أحكامه
 (قوله نصف الشهر) أي ان كانت مبتدأة أو عاداتها ذلك (قوله أو بالاستظهار) أي كذا كانت
 عاداتها بثلاثة واستظهرت بثلاث فزاد على الستة فهو استخاضه (قوله والاغتصا) أي والاغتصاف
 نصف الشهر ان كانت مبتدأة أو مضادة فلا ولا استظهارها ان كانت عاداتها فوهن فنه للاول الخ
 (قوله على مسألي الخ) أي في قوله فان ميرت بعد ظهر ثم خفض الخ (قوله والمعتدة) أي وعاداتها
 دون نصف الشهر ثلاثة أيام فأكبر دليل ما ذكر بعد (قوله على أكثر عاداتها) أي من رأتنا أو قوما
 بدليل ما يأتي (قوله استظهرت يوم قط) حاصل ما أفاده ان من عاداتها ثلاثة أيام من رأتنا أو قوما
 تستظهر بثلاثة وتصير الستة عاداتها فان زاد في الدور الثاني استظهرت بثلاثة وتصير التسعة عاداتها
 لها فان زاد في الدور الثالث استظهرت بثلاثة وتصير الاثنا عشر عاداتها فان زاد في الدور الرابع استظهرت
 بثلاثة وتصير الخمسة عشر عاداتها فان زاد في الدور الخامس فهو دم حلة وفساد ولو فرض ان عاداتها ثمانية
 وزاد استظهرت بثلاثة وتصير الاحد عشر عاداتها فان زاد في دورها ان استظهرت بثلاثة وتصير
 الاربعه عشر عاداتها فان زاد في دورها ان استظهرت في اليوم واحد كقائل الشارح (قوله وهي في الحقيقة
 طاهر) أي خلاف ما ينقول من طاهر كقائل ما قاله الشارح من ثبوتها بعد خمسة عشر يوما القبل
 وقضا الصوم مراعاة لقول الثاني وما على القول الثاني فكانت كقاضي القضاة جميع حجبها فوجب عليها
 الغسل وقضا الصوم ولا قضى الصلاة على كل حال لانها اما محببة على القول الاول أو ساقطة على
 القول الثاني (قوله فيما بعد شهرين الخ) هذا على ما في المرحوم وأقره في الحاشية واستظهر في
 ر ان الرابع والخامس وسط بين الطرفين ام من المجموع (قوله وفي سنة الخ) هذا هو المعتقد خلاف ما
 يقول ان الشهر السادس ملحق بما قبله بل الذي عليه جميع شيخنا افرغية ان حكم السنة أشهر حكم
 ما بعدها (قوله بالنسبة للصلاة) أي لا للعدة فان العبرة فيها بوضع الحمل لقول خليل وعدة الحامل في وفاة
 أو طلاق وضع حملها كله (قوله بعض أهل العلم) أي كالغنيمة في تنبيهه هل حكم ما قبل الثلاثة الحامل
 بحكم ما بعدها فيكون شهرين يوما أو كالعادة غير الحامل بحكم عاداتها والاستظهار وهو التصديق
 وذلك لم يتكلم عليه المصنف وأما الحامل التي بلغت ثلاثة أشهر أكثر فلا استظهار عليها ولا فرق فيها
 بين مبتدأة وغيرها (قوله في المبتدأة أو المعتدة) أي والحامل (قوله في شهر) أي ان انقطع ويولمها يوما
 وقوله أو شهرين أي ان انقطع ثلاثة وثمانين في الرابع (قوله أو ثلاثة) أي ان انقطع خمسة وأثنى في السادس
 (قوله أو أكثر) أي كذا كان ينقطع تسعة وثمانين في العاشر فتلقفها من مائة وتحسن يوما (قوله أو أقل)
 أي بان آناها يومين وانقطع يومًا فتلقفها من ثيف وعشرين (قوله ولا تلقى الظهر) أي من تلك الايام التي

يكنل نصف شهر نصيب
 ان عادي بها الدم مستحاضة
 وبسبب الدم انما لا يهدم
 استخاضه ودم حلة وفساد
 وهي في الحقيقة طاهر
 تصوم وتصل ووطأ
 وطأ لم فيما بعد شهرين
 عشر وثم وفي سنة فما أكثر
 ثلاثون أي أو أكثر الحيف
 السائل ان عادي بها بعد
 شهرين عشر يوما أو
 سنة أشهر وفي سنة أشهر
 الى آخر حملها ثلاثون يوما
 واعلم ان العادة الغالبة في
 الحامل عدم نزول الدم منها
 ومن غير الغالب قد ينزلها
 الدم ثم اختل في في الدم
 النازل منها هل هو حيف
 بالنسبة للصلاة فلا تصل
 ولا تصوم ولا تدخل مسجد
 ولا قوما وهو مذهب مالك
 وماه الفتوى عند الشافعية
 أو ليس ببعض بل هو دم
 حلة وفساد وبالله ذهب
 بعض أهل العلم (فان تحطت

أيامه بطهر لفتها فقط على قصبتها ثم هي مستحاضة وتغسل كلما انقطع وتصوم وتصل ووطأ) أي اذا تحطت أيام الدم في المبتدأة
 والمعتدة بان تحطها بطهر بان كان أيامها في يوم مثلا وينقطع يوما أو أكثر فيبلغ الانقطاع نصف الشهر فاما تلقى أيام الدم
 فقط فالمبتدأة ومن عادات نصف الشهر تلقى الخمسة عشر يوما في شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر أو أقل ولا تلقى الظهر وهو مرضي
 قولنا فقط والمضادة تلقى عاداتها وأيام الاستظهار كذلك متى لم ينقطع خمسة عشر يوما فان انقطع الحيف مؤتى في ذلك الغيب
 أيام بعضها على قصبتها المتقدم من مبتدأة أو معتدة وحاصل فأنزل عليها بسدك فاستحاضة لا حيف وبكم الملققة انها
 تغسل ويحوي

كلما انقطع دمها وتصل وتضوم ووقط (ان ميرت بعد طهر ثم خيض فان دام بصفة التبر استظهرت والا فلا) يعني ان المسخاضة وهي من استمر بها الدم بعد تمام حبضها تنطبق أو غير تنطبق اذا ميرت الدم تغير رتبه أولون أو رقة أو جش أو نحو ذلك بعد تمام طهر أي نصف شهر فذلك الدم الذي خيض لا استخاضة فان استمر بصفة التبر استظهرت بثلاثة أيام عالم فجاء نصف شهر ثم هي مستخاضة والا بان لم يدم بصفة التبر بان رجع لاسله مكنت حادها فقط ولا استظهار هذا هو الراجح خلافا لاطلاق الشيخ (وعلاوة الطهور جوف أو قصة وهي أبلغ فتنتظر هاتعتادتها (٧٢) لا تحتار بخلاف معتادة الجفوف فلا تنظر ما تأخر منها كالبلدية) أي ان علامة

في اثناء الحيض بل لابد من خمسة عشر يوما بعد فراغ أيام الدم وما ذكره من كونها لا تنطبق أيام الطهر متفق عليه ان نقصت أيام الطهر عن أيام الدم وعلى المشهور ان زادت أو سوت خلافا لمن قال ان أيام الطهر اذا سوت أيام الحيض أو زادت فلا تنطبق ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هي في أيام الطهر طاهر تحقيقا وفي أيام الحيض حائض تحقيقا بحيث مؤثف وهكذا مدة عمرها وفائدة الحسائل تطهر في الدم النازل بعد تلقيق مادتها أو خمسة عشر يوما على العقد تكون طاهرا والدم النازل بعد طهر حائض وما زاد على مقابله يكون حائضا اه من حاشية الاصل (قوله كلما انقطع) أي لانه لا يدرى هل ما ردها أم لا الا ان ظن أنه ما ردها قبل انقضاء وقت الصلاة الذي هي فيه سواء كان ضروريا أو اختياريا فلا تؤمر بالفسل كذا كره الاصل في العاقل بقول الاصل فلا تؤمر بالفسل فان اغسلت في هذه الحالة فلو سلمت بانها قد دم في وقت الصلاة فهل بعد ذلك الصلاة أم لا ردها اذا جرمت التبعة فان ردت لم يصحبها كافي الحاشية والمستحسن من كلام الاشياخ وجوب الفسل عليها ان لم تعلم عودته في الوقت الذي هي فيه فلو كانت بالاختيارى وصلت عودته في الضروري اغسلت كذا في الحاشية وفي بن انها لا تؤمر بها الجبض اه من المجموع (قوله حبض) أي اتفاقا في العبادة وعلى المشهور في العدة خلافا لاشبهاب ابن الماسجون القائلين بعدم اعتبارها في العدة (قوله هذا هو الراجح) أي لانه لا فائدة في الاستظهار لان الاستظهار في غيرها لرجاء انقطاع الدم هو قد غلب على الظن استمراره وهذا قول مالك وابن القاسم خلافا لابن الماسجون حيث قال باستظهارها على أكثر مراتها ومفهوم قول المصنف فان ميرت بعد طهر ثم انها اذا لم تغير نفسي مستخاضة ابد أو يحكم عليها بانها طاهر ولو مكث طول عمرها وتعد بسنة قضاء كاسأني في باب العدة (قوله أي انقطاع الحيض) سواء كان دما أو سفرة أو كدرة (قوله والقصة) لاشكال في نجاستها كاقال حياض وقبره ماء الفرج ورطوبته عند النجاسات (قوله أبلغ) أي حتى اعتادة الجفوف عند ابن القاسم (قوله لا تنتظرها) أي استحبابا (قوله هذا هو الراجح) خلافا لظاهر خليل من تحيد الابنية بجماعة القصة وحدها أو مع الجفوف (قوله ومقتضى البقية الخ) أي فهو مشكل لا فائدة المساواة بين الجفوف والقصة مع انها عند ابن القاسم أبلغ مطلقا كالمس في تنبيهه في ليس على المرأة الحائض لا وجوب الا لا بانظر طهرها قبل التبر لعلها ان تذكر العنايين والصوم بل يكره اذ ليس من محل الناس ولقول الامام لا يهين بل يجب عليها تطرقه في أول الوقت لكل صلاته وجوب ما موسى ان يني ما بين الفسل والصلاة فيجب وجوبها مضى ما عدا وقت المغرب والعشاء فيستحب الاصل ضرورة التوم والالتواشكت هل طهرت قبل الغبر أو بعده سقطت صلاة العنايين (قوله بامر جديد) وانما وجب قضاءه بامر جديد من الشارع دون الصلاة تنقذه شقته بعدم تكرره (قوله وحرم بطلاق) أي ولو اوقعه على من قطع طهرها لا نهوم حبض حكما كذا كره الاصل واعتراض بن بانه لا سبيل للمرءة فيه نظر (قوله واجبر على رجعتها) أي ولو اوقعه في حال قطع طهرها بانه على حرة الطلاق فيها (قوله والا لم يحرم) أي والا بان كانت غير مدخول بها أو

الطهر أي انقطاع الحيض أمر ان الجفوف أي خروج انحرقة خالية من أثر الدم وان كانت مبتلة من رطوبة الفرج والقصة وهي ماء أبيض كالتي أو الجبر المبالو والقصة أبلغ أي أدل على برائة الرحم من الحيض فن اعتادتها أو اعتادتها معا طهرت بمجرد رؤيتها فلا تنتظر الجفوف واذا رأته ابتداء لا تنتظرها استمر المختار بحيث ترجع الخلاف في آخره ما معتادة الجفوف فقط غشي رأته أو ورأت القصة طهرت ولا تنتظر الاخره ونها وكذا المبتدة التي تعد شيئا هذا هو الراجح ومقتضى ابغية القصة انها ان وان الجفوف أو لا انتظرت القصة (ومنع همة طواف واعتكاف وصلاة وصوم ووجوبها وقضاء الصوم بامر جديد) قوله ووجوبها ما عطف على همة أي منع الجبض همة مذكروا ومنع وجوب الصلاة والصوم فلا يجبان على الحائض كالاخصان منها

مكات

اما الصلاة فظاهر واما الصوم فشكل اذ عدم وجوبه يقتضي عدم قضائه مع انها قضيه

والجواب ان قضاءها من الشارع جديد أي غير ما قضيه عدم الوجوب (وحرم بطلاق وتنع ما بين سرورة حتى تطهر بالماء ودخول مسبل ومن مصحف لاسراء) أي يحرم على الزوج ان يطلق زوجته أيام حبضها وان وقع منه زناه واجبر على رجعتها ان كان رجعا وهذا في المدخول بها اذا لم تكن حلا ولا الام بحرم يومه ايضا على الزوج أو السيد ان يستخرج زوجته أو أمته بوطء ما بين سرورها وكبتها وخرم عليها انكبتها من ذلك ويجوز بما عدا ذلك فيصير قبيلها واستنائه بيد هارثها وساقها وما شرهما بين السرور والكره بأي نوع من أنواع

الاستمتاع ما عدا الوطء كدلت عليه نصوص الأئمة خلافاً لمنعه وتشمير صوم الاستمتاع (٧٣) عابدين السيرة والركبة حتى يظهر الحمل

لا يتيم هذا المبدأ

بشرها بالتم الأبدية ضرر

ويجزم على الحائض أيضاً

وغيره من مصلوب من مصنف

ولا يحرم عليها قراءة القرآن

الأبعد خطاؤه وقيل

عند لها سواء كانت حيا

حال حبسها أم لا فلا تقرأ

بعد الخطاؤه مطلقاً حتى

تقتسل هذا هو المعتقد

(والنكاح ما خرج للولادة

معه أو بعد ما ولو بين

قوامين) أي أن النكاح

هو الدم الخارج من قبل

المرأة عند ولادتها مع

الولادة أو بعدها وأما

ما خرج قبلها إلى الجرح

حيض فلا يحسب من السنين

يوماً بالغ بقوله ولو بين الخ

لقد روي من قول ما خرج

بين التوأمين حيض ولا

تقسب السنين يوماً إلا من

خروج الثاني والتوأمين

الولدان في بطن إذا كان

بينهما أقل من ستة أشهر

(وأكثره ستون يوماً) أي

أن أكثر النكاح ستون

يوماً ما زاد عليها فاستحاضة

فان تقطع لفتب السنين

وتقتل كما أقطع وتصور

ونصي فان أقطع نصف

شهر قد تم الطهور وما

زل عليها بعد ذلك حيض

وعلامة الطهر منه خوف

أرقصة وهي أبلغ رنع

لمنعه الحيض وهذا معنى

قوله (والطهر منه وقطعه

ومنه كالحيض)

كانت حاملاً فلا حرمه على أن صوم الطلاق في الحيض معللة بتطول العدة (قوله كدلت عليه الخ) فحق
بن الذي لا ينحصر ما فيه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الأزار بغير الوطء من لمس ومباشرة
وتطرح في الفرج وقال أبو علي السناري نصوص الأئمة تدل على أن الذي يمنع تحت الأزار هو الوطء فقط
لا التمتع بغيره خلافاً لاجهوري ومن تبعه (قوله لا يتيم) أي ولو كانت من أهل التيم خلافاً لما قال
إذا كانت من أهله جاز ووطءه ولو لم يحض الضرر (قوله دخول مسجد) أي فلا تقتصر على التطوف (قوله
ومن مصنف) أي ما لم تكن معلقة أو متعلقة (قوله هذا هو المعتقد) وهو الذي رجحه الحطاب وهو الذي قاله
عبد الحق كان المعتقد أنه يجوز لها القراءة حال استمرار الدم عليها كانت جنباً أم لا كما سدد به ابن رشد
في المقدمات وهو بما اقتصر عليه في التوضيح (قوله فلا يحسب من السنين) وأما على القول بأنه نفاس
فان أيامه تضم ما بعد الولاد وتقص من السنين وتظهر فائدة الخلاف أيضاً في المسحاضة إذ رأت هذا
الدم الخارج قبل الولادة لاجلها فهل هو نفاس من الصلاة والصوم أو دم استحاضة تصلى معه وتصوم
(قوله وبالخ) أي فعل القول بأنه نفاس ان كان بينهما أقل من شهرين فاختلف هل تنبي على ما مضى
لها أو يصبراً لجميع نفاس واحد أو يذهب أو يجمع البرادي وهو المعتقد أو تستأخذ للثاني نفاساً آخر أو يذهب
أو يجمع التوسعي وأما ان كان بينهما شهران فلا خلاف أنها تستأخذ ويحسب القولين ما يظهرهما
أقل الظاهر كقيد به التفراوي واللاقتضا للثاني نفاساً آخر ما قال في المجموع وهو ويذهب وإن لم يذكره
(قوله أقل من ستة أشهر) أي أقله إلى الهالك ستة أياماً فكل ما لم يكن بينهما ستة أشهر فأكبر كانا بطنين
لكن توقف فيه شيخنا بان الثاني قد يتأخر لاقصى أمد الحمل ولا يكون من يلحق به الثاني فليحق بالاول ولا
تم العدة إلا بما تكون منكوبة في العدة إذ في بعض نصوصه الثاني أقل الحمل كما يأتي وهذا يقتضي أنها
حل واحد فيكونان توأمين اه من حاشية شيخنا على مجموع (قوله ستون) أي ولا عادة ولا استظهار فقد
علم من الباب أربعة لا تستظهر واحدة منها وهي المبتدأة والحامل والمستحاضة والنفساء

(باب الصلاة)

لما أكل الكلام على كتاب الطهارة الذي أوقع الباب موقعه أذهى أصعب كدش شروط الصلاة أتبع ذلك
بالكلام على بقية شروطها وأركانها وسننها ومنه وأنها وبطلانها وترجمه من هذه الأحكام بسباب كان
ترجمة غيره بكتاب الصلاة لغة الطهارة بمعنى البركة والاستغفار وشروطها قال ابن عرفة قمره فقبلية ذات
احرام وسلام أو مبرود فقط فيدخل مبرود الثلاثة وصلاة الجنازة اه واقترح المصنف باب الصلاة وقتها
لأنه اما شرط في صحتها أو وجوبها كآثار بعضهم أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة
ويلزم من عدمه عدم خطاب المكلف بها كآثاره القرافي وهو الظاهر وهو المأخوذ من كلام المؤلف أفضى
خلافاً لبقية مصنفاتنا غير الشرط منه لأنه ذكره ثم ذكره إلا ان كان ثم ذكر الشرط بعد ذلك اه من
الخرشي قال شيخنا في مجموعهم وهي من أعظم العبادات قرناً وظلوا قد ساق الخطاب بجمله من نصوصها
وعدته صلاة التسابيح وكثير من الشروط وكثير من عند الحاجة وعند الضرر والقدم وبين الأذان
والاقامة والمغرب من الحاجة صلاة التوبة التي ذكرها بعض المأرفين وكل خير حسن قيل مشتقة من
الصلة وهو ما من باب الاشتقاق الكبير الذي لا راي فيه الترتيب أو أنها علقه وأصلها وصلة دخلها القلب
المكافئ بتأشير الفاعل من لام الكلمة فصار صلة ثم الإصلا قلب الواو افتراقاً من صليت العود
بالتشديد قمرته بالانزواء ترشده التوريقان لأنه ما يؤولها وأوجب أنها قلب بام من المضاف مع
الضهير كز كبت من الزكاة قال الميرى وكأنه أشبه عليه بقوله صليت الدم صلياً كزيمته ربما إذا
شوبته وقد قال المحدثون اه (قوله الوقت الخ) هو مبتدأ أو المختار صفة ولطهر متعلق بمحذوف
مبتدأ ثان أي ابتداءه الظهور وقوله من الزوال خبر المبتدأ الثاني والثاني خبره خبراً الاول وقوله لا تسمر

فيه جذوعها) هذا الباب يذكّر فيه أحكام (٧٤) الصلاة وأوقاتها وشراطينها وما يتعلق بذلك الوقت مما اختار في وأما خبر روى

وهو الذي لا يحصى لغير
المعذورين تأخير الصلاة
اليه فلا يختارى للظهر
من زوال الشمس عن وسط
السماه أن ينسير ظل
كل شيء قدر قامته وقامة
لإنسان سبعة أقدام
بقدم نفسه أو أربعة أذرع
بذراع نفسه وتعتبر قامة
كل شيء بظل الزوال وهو
ما قبل الزوال وذلك لأن
الشمس اذا أشرقت ظهر
لكل شخص ظل عند جهة
المغرب فكلما ارتفعت
نقص الظل فإذا وصلت
وسط السماء وهو وقت
الاستواء ثم نقصناه وطوله
يختلف باختلاف الأزمنة
فقد يكون قدر قامة وثلاث
قامة كافي أول فصل الشتاء
وقد يكون سدس القامة
كافي بقوة وأبب وقد
لا يكون من أسفه كافي كجدة
في بعض الأحيان فإذا زالت
الشمس من وسط السماء
الى جهة المغرب أخذ الظل
في الزيادة وذلك أول وقت
الظهر أي أن ينسير ظل
شيء مثله فذلك أعز وقت
الظهر الاختباري وأول
وقت العصر الى اصفرار
الشمس واشتد الظل
والعصر في آخر القامة
بعد أربع ركعات فيكون
آخر وقت الظهر وأول وقت
العصر بحيث لو سلمت آخر
القامة وقعت صحيفة وقبل

القائمة حال من الضعيف والطبروا غناباً أي بان وقت الظهر لا تأ أول صلاة صليت في الإسلام وذلك سميت بالظهر وأعلم ان معرفة الوقت عند القرائ فرض كفاية يجوز التأجيل فيه وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق بينهما يحمل كلام صاحب المدخل على ان المراد انه لا يجوز لأشخاص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت وهذا لا يناقض جواز التأجيل فيه الظاهر من اه من حاشية الإسل (قوله أحكام الصلاة) أي من وجوب ونسب وغير ذلك (قوله وأوقاتنا) أي التي تؤدى فيها اختيارية أو ضرورة (قوله وشراطها) جمع شرط وهي ثلاثة أقسام شروط وجوب بقطع وشروط صحة بقطع وشروط وجوب صحة بها (قوله وما ينطبق بذلك) أي من بيان الأركان والسنة والنقضات والمكروهات والمطلات ومجربو السهو وغير ذلك (قوله الوقت) أي الزمان المقدور للعبادة شمرها (قوله لتغير المذورين) وأما المعدنورين فيجبوز وسبأني بأنهم (قوله من زوال الشمس) أي ميلها (قوله من وسط السماء) أي ان تغيب لجهة المغرب (قوله قدر فاشته) هو معنى قول غيره حتى يصير ظل على شيء (قوله وطوله يختلف الخ) أي قدر الباقي بقدر تمام النقص المذكور وقوله يختلف الخ أي بحسب الأشهر القبطية وهي فون فخابا وفهنا وفنكيتك فظوب فها مشير قبرها من غير مودة فتنبس قبوة غايب فسرى وقد جعل بعضهم ذلك شا بطا قوله طر حيا أبرد حيا فاطا، قدروا أقدم ظل الزوال بطو بد الزاى لأقدام أمشير وهكذا أسترها (قوله فاني مكى في بعض الأحيان) أي وزيد من نين السنة وبالدنية الشمس بقصر وهو أطول يوم فيها قال في حاشية الأصل بيان ذلك ان عرض المدينة أو بقعر عشرون درجة وعرض مكة إحدى وعشرون درجة وكلاهما شمالى والمراد بالعرض بعدد من رأس أهل البلد من دائرة المعدل والميل الأظلم أو بعبارة أخرى عرض درجة والمراد به بعد غايبة الشمس إذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل وإذا كانت الشمس على منطقة البروج في غايبة الميل الشمالي كانت مسامحة أن أهل المدينة يتعبد المقل عندهم ولا تكون الشمس كذلك في العام الأمر فواحدة ونقلت إذا كانت الشمس في آخر الحوزة وإذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشمالي إحدى وعشرين درجة كانت مسامحة أن أهل مكة يتعبد المقل عندهم في يومين متوازيين يوم قبل الميل الأظلم ويوم بعده في تقلباتها فان كان العرض أكثر من الميل الأظلم فاني مصر فان عرضها ثلاثون أم يتعبد المقل أسلالات الشمس لتمامهم بل دافعا في جنوبهم اه (قوله واشترأ) الظهر الخ) وقال ابن حبيب الاشتراك بينهما ما آخر وقت الظهر آخر القامة الأولى وأول وقت العصر أول القامة الثانية قال ابن العربي تأد ما بينهما اشتراكا وأفضل فيه أقدم العلماء (قوله بقدر أربع ركعات) أي في الحضر وخبر ركعتين في السفر (قوله وقعت صحبة) وهو المشهور عند ابن رشد وابن عطاء الله واستظهره ابن رشد ولو آخر الظهر على هذا الأول القامة الثانية أم (قوله وعليه قال الاشتراك الخ) وهو لابن الحاجب وحاصل ما أخذه النشار ان فائدة الخلاف بالنسبة لظاهر ظهر في الأغو حدهم هذا تأخيرها عن القامة الأولى الأولى الثانية وظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعددها إذا قدمها في آخر الأولى ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الأولى أناني جبر بل فصل في الظهر حين زالت الشمس ثم فصل في العصر حين ساء ظل كل شيء منه وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية فصل في الظهر من الغد حين ساء ظل كل شيء منه فاختلف الأشياخ في معنى قوله في الحدب حين فصل هل معناه شرع فيها أو معناه فرغ منها فان فسر شرع كانت الظهور آخذة على العصر ومشارك لكها في أول القامة الثانية وان فسر فرغ كانت العصر آخذة على الظهر ومشارك لكها في آخر القامة الأولى ويعلم أن هذا الخلاف يجري بخصوصية المشايخ على القول بامتناد وقت المغرب للغيب الشفق لا على ما لم يصنف فإذا قبل بالاشتراك وقبل بدخول المغرب على العشاء فلا اشتراك بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء وان قبل بدخول وقت العشاء على المغرب فبقدر أربع ركعات أي من آخر وقت المغرب اه من

حاشية

بل أوله أول القامة الثانية فلو صلبت آخر الأولى كانت فائدة وعليه فالاشتراك في أول الثانية

حاشية الأصل (فتنبيه) لا تعتبر معرفة الوقت بكشف ولا تدقيق ميقات وان خلى ولي من قطرات آخر
اعتبر زوال ما صلى فيه ولا تكرر عليه وفي الحديث في يوم النجاة قد دله صلاة السنة قاصري فيه بعضهم
جميع أحكام العام من صيام ورجز كاذن كراين أبي زيد لسلامة وقت العصر شرط هو اذا ضم أمابعه
ووضع الخضر على رقبته ووقفه على الإجماع قرأى الشمس فقد دخل العصر لا ان كان قرصها فوق حاجبه
قال في المجموع وهو قريب لان الشمس تنخفض في الشتاء (قوله والمغرب) وتسمى صلاة الشاهد بقم طلع
عندها أو الحاضر لان المسافر لا يقصرها أو أنه لا ينظر من لم يحضر مع الجماعة لان وقتها أنشئ يورده
التهى عن تسميتها ما لم يصح اذا حضر العشاء والعشاء ثابت بالجماعة وانما هو اذا حضر العشاء واقعت
الصلاة ثم المقدم طعام لا يخرج الوقت كما دلتهم وأما عشا أن تغلبا الخفيف (قوله غروب الشمس) أي
من غروب أي مغيب جميع قرصها وهذا هو الغروب الشرعي الذي يرتب عليه جواز الدخول في الصلاة
وجواز انظر للصائم وأما الغروب المبقاى فهو مغيب مركز القرص ويرتب عليه تحصيل قدر البسمل
وأحكام أخرى ذكر في الميقات بالغروب المبقاى أقل من الغروب الشرعي بنصف درجة انتهى من حاشية
الأصل (قوله على المشهور) وقيل عند الشافعي ولما راعاه أجازوا التطويل فيها والتأخير للمسافر كافي
الحاشية (قوله من طهارة حدث الخ) أي ما يهبط صغرى وكبرى لا يتم لو كان من أهله لان الوقت لا يختلف
باختلاف الأشخاص ويصير طهارة المتوسط بحسب غالب الناس واستقبال ويراد إذا انما طهارة وما ذكره
المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للأبناء لجواز التطويل بعد الدخول فيها وبالنسبة للمقيم وأما
المسافر فلا بأس أن يعدو بسير بعد الغروب المبطل وضوءه ثم ينزل ويصلى كافي المدونة (قوله وللعشاء) أي
اختلف في جواز تسميته بالعشاء (قوله من غروب الشفق الخ) هذا هو المعروف من المذهب وعليه أكثر
العلماء قال ابن ناجي وقيل ابن هرون من ابن القاسم فهو ما لا يهبط صغرى من أن تحتار العشاء من غروب
البيضاء وهو يتأخر من غروب الجرة لأعرفه وأما البلاد التي يطلع فجرها قبل قبوكة الشفق أسقط
الخفيفة منهم العشاء كن سقطه من أعضاء الوضوء فيسقط عنه نفسه وقد رافقنا فيه بالقرب
البلاد لهم واختاره العراقي من افتنا كقولهم العشاء أو عليه قال شيبنا في حاشيته مجموع ما ظهر هذا
ان التقدير معناه تعليق الحكم بقبوكة شفق أقرب مكان لهم فإذا غاب وجبت عليهم العشاء بعد فجرهم فهو
أداء لا نهاية ما في قدرتهم اذا عشاء الا يغيبو بشفق وهذا أسبق شفق غاب لهم ولكن الظاهر ان
وجوبها ضيق كفضاء الفاتنة قطر الطلوع فجرهم وهذا أعنى تعليق الحكم بشفق فجرهم أنسب بما قالوه
عندنا من عدم اعتبار اختلاف المطالع في هلال رمضان وانما يجب في قطر رؤيته في قطر آخر والذي ذكره
بعض حواشي شرح المنهجي ان بقولهم مدة شفق من بلدهم بنسبة مدة شفق فجرهم إليه فإذا كان الشفق
يغيب في أقرب مكان لهم في ساعة ومدة البسمل في ذلك المكان من الغروب للغير ثمان ساعات فقبوكة
الشفق في الثمن فإذا كان ليل هو ليل من الغروب للغير اثنتي عشرة درجة فوقت العشاء بعد الغروب
بدرجة ونصف وهو أنسب بقواعدهم أعنى الشافعية من اعتبار اختلاف المطالع وان لكل مكان حكم
نفسه انتهى بحرفه وقد قلت في هذا المعنى

قل لفتنبيه الذي في عصره انفرادا * بكل فن وكمن معضل مهذا

ماذا عشا أدب والفجر قطلما * وقبل أن يطلع البطلاق قدوردا

(وجوابه)

هي البلاد التي لاح الصباح بها * من قبل غيب الشفق يماض فاعتقدا

قول العراقي بتقدير الغروب لهم * من البلاد جبال الله كل ندى

ولكن هذا السؤال والجواب لا يتم الا على ان التقديره مناه تعليق الحكم بقبوكة شفق أقرب مكان لهم

بحسب لوصلي الظهور فيه لم
بأنهم (والمغرب غروب
الشمس قدوة قطعا بعد
شروطها) أي والمختار
للمغرب أوله غيباب جميع
قرص الشمس ولا امتداد له
على المشهود بل بقدر قدور
ثلاث ركعات بعد تحصيل
شروطها من طهارة حدث
وخت وسنة حرة وجاز لمن
كان محض لاهل تأخيرها
بقدرة تحصيلها (بالعشاء من
غروب الشفق الأحمر

فإذا تأخر وجب عليهم العشاء بعد جرم الذي صدر به الشفق في أول عبارته في الحاشية وأما صل ما نقله عن بعض حواشي شرح المنهج فالحاشيل الصغير قطعاً فلا يأتي سؤال ولا جواب فقوم (قوله الثالث الاول) أي محسباً من القيومية بمسند الثالث وقبل أن اختار في العشاء بمسند الصغير عليه فلا ضروري لها وهو مذهب الشافعية وفيه قصه (قوله وهو ما ينشر ضيائه) أي في جهة القبلة وفي جهة درجته حتى يتم الأفق وظاهر قوله ينشر ضيائه أن القبر الصادق غير الضرموليس كذلك بل هو ضوء الشمس السابغ عليها فالأولى أن يحذف ضيائه ويقول وهو ما ينشر حتى الخ (قوله طلب بوسط السماء) أي فهو بياض دقيق يخرج من الأفق ويصعد في كبد السماء بغير انتشار بل بمحض أنه ظلمة من الجانبين (قوله السرحان) بكسر السين مشترك بين الذهب والاسد والمراد أنه يشبه ذهب السرحان الأسود ذلك لأن القبر الكاذب بياض مختلط بسواد السرحان الأسود لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض (قوله تظهر فيه الوجوه) أي بالبرص المتوسط في محل لا ينفخ فيه ثم عذره المصنف من أن يختار الصبح بمسند للأسفار الأهل هو رواية ابن عبد الحكم وابن القمام من مالك قال ابن عبد السلام هو المشهور (قوله وقيل بل الخ) هو رواية ابن وهب في المدينة والأكثر مزاءه بياض لكافة العلماء وأما الفتوى قال وهو مشهور قول مالك والحاصل أن كلام من القول يزدهر ولكن ما منى عليه المصنف أشهر وأقوى كافي الحاشية (تنبيهات) الأولى المشهور عند مالك وعليها المدينة وابن عباس وابن عمر أن صلاة الصبح هي الوسطى وقيل العصر وما من صلاة من الخس الأيسل فيها هي الوسطى وقيل هي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأما أهميت لأجل المحافظة على كل الصلوات كيلة أقدر بين البالي والشا من من قبل خروج الوقت بل بعض الآن بأن الموت ولم يؤد في مات فانه يكون عاصياً وكذا إذا تخلف عنه فمعتب في أن لم يؤد أضاف في الوقت الاختياري وبلغزها يقال رجل أدى الصلاة وسط الوقت الاختياري وهو أنها تأخير (قوله) ينتظر جاعه الخ) أي وأما جماعة التي لا تنتظر غير ما لا يفضل لها التقديم كالفنونه من يؤمر بالتقديم فيعمل الرواتب قبلها وهو الظاهر وقا صاحب المدخل وأبي الحسن شارح الرسالة شرح لأهمية مات تأمعه في المعنى لا يخرج من الأولى لتواهر الأحاديث وعمومها كتقديم نحو القبر والورد بشرطه على الصبح وأربع قبل الظهر وقيل الضريح فلا ين العري حيث جعل التقديم مطلوباً حتى على الرواتب رجل فعل الرواتب على جماعة تنتظر غير ما لا يفضل له الإجماع ولكن عول أحياناً على الأول (قوله أربع إقامة) أي بعد ظل الزوال صيفاً وشاء لأجل اجتماع الناس وليس هذا التأخير من معنى الإبراد (قوله لا لإبراد) أي ويراد على أربع إقامة من أجل الإبراد لشدة الحر ومعنى الإبراد الدخول في وقت البرد (قوله وحده ذلك الخ) قال الباغي قدراً هذا عين وابن حبيب فقومه أيسر برابن عبد الحكم أن لا يضر جهان الوقت فحصل أنه يندب المبادرة في أول المختار مطلقاً إلا الظاهر جماعة تنتظر غير ما يندب تأخيرها وتحت قسماً تأخير لا انتظار لجماعة فقط وتأخير للإبراد كما عرفت (تنبيه) قول خليل وفيها ندب تأخير إنشاء قبله إلى في المدونة بذهب للقبائل والحرس تأخير العشاء بعد الشفق زماناً قبله ليعتصم الناس لها لأن شانهم التفرق فضيفوا راجع التقديم مطلقاً ذلك ترك المصنف (قوله والأفضل لعد) أي وهو الذي اختار منه دفعها عنده في جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها فذاتي أول الوقت وجزءه الباغي وابن العربي قياساً على جواز تقديم العشاء ليلة المطر لأجل الجماعة فلو في التأخير (قوله وقبل يقدم) اعترض القول بالتقديم بأن الرواية اتفاه في الصبح بندب تقديمها على جماعة رجوها بعد الأسفار بناء على أنه لا ضروري لها ولا لأوجب وريان ابن عرفة نقل اختلاف أهل المذهب في ترجيح أول الوقت فذاهل آخره جماعة أو بالعكس كما في جميع الصلوات لا في خصوص الصبح وحينئذ قال في المؤلف صحيح لا اعتراض عليه (قوله ولم من هذا) أي من القول الذي مضى عليه المصنف (قوله ومن شئ الخ) سبأني عتروني

يسبق في المغرب جرم فلا صفوة قد وجبت الصلاة (والصبح من طلوع القبر الصادق للأسفار البين) أي وأول المختار لصلاة الصبح من طلوع القبر الصادق وهو ما ينشر ضيائه حتى يتم الأفق احترازاً من الكذب وهو الذي لا يشتر بل يخرج مستطيلاً طلب بوسط السماء قطعاً يشبه ذهب السرحان أي الذهب ثم يذهب ثم يخرج القبر الصادق وينتهي عنائه إلى الأسفار البين أي الذي تظهر فيه الوجوه ظهوراً بيناً وتختفي فيه الوجوه وقيل بل إلى طلوع الشمس ولا ضروري لها (وأفضل الوقت) وأهلاً مطلقاً إلا الظهور بجماعة ظريح الغامسة وروايت لشدته الحر نصفها) أي أن أفضل الوقت مطلقاً ظهور أو غير هانئ أو جماعة أوله فهو رؤسوان الله لا الظهور فيندب لمن ينتظر جماعة أو كثرتها أن يؤخر أربع إقامة فحصل فضل الجماعة فلو كان الوقت وقت شدة الحر ندب تأخيرها للإبراد حتى تسفياً إلا ما وحده ذلك بعضهم نصف الإقامة وبعضهم أكثر (والأفضل) لعد انتظار جماعة رجوها يعني أن المتأخر بندبه

أن يؤخر الصلاة لجماعة رجوها في الوقت فحصل فضل الجماعة وقيل يقدم ثم إذا وجدها أعاد أن كانت مما تعاد وأما قوله المغرب فيقدمها جزءاً للصين وقتها وعلم من هذا أن قولهم الأفضل للقد تقدمها أول الوقت محله ما يرجع جماعة (ومس غنى عليه الوقت)

الظلمة أو مضاب (الجهل) وتخبر (بشور) فمن كان له أولفسيه وروى من صلاة أو قراءة أو ذكر كبر أو كانت عادته الفراغ منه طالع الضرر فلا فانه يعتقد على ذلك وكذلك إذا كان الطمان يفرغ من طعن الاوذب مثلاً طالع الضرر أو الغزل أو التسبيح أو غير ذلك من الاعمال الحميدة فانه يعتقد عليها كذلك آفة الموقين كالملية والساعة المنضبطة والازاد في الصبر حتى يقاب على ظنه دخول الوقت ولما قال (ركعت غلبه الظن فان تخلف ظنه وتبين تخدعها) على الوقت (أما وجوب) والاغلا (ومن شك) أوطن قلنا خفيافاً (في دخوله) وولى (لم يخرج) صلاة (وان) تبين أنها (وقعت فيه) أي الوقت فاولى اذالم يتبين له شيء أو تبين وقوعها قبله بخلاف من غلب ظنه فلا يبعد ان في الاخير كما حلت وأما من لم يخف عليه الوقت بان كانت السماء مهيبة فلا بد له من تحقيق دخول الوقت ولا يكتفيه غلبه الظن (د) الوقت (الضروري) أي ابتدائه (نار) أي عقب الوقت (المختار) معنى ضروري لعدم جواز (٧٧) تأخير الصلاة اليه لغيره باب الضرورات

فابتداءه من الاسفار وعند (طالع الشمس في الصبح) ولفروها في الظهر (ين) فيند ضروري الظهر المختص بها من دخول مختار العصر وعند ضروري العصر من الاصرار للغروب فيها لكن تختص العصر بقدرها قبل الغروب على ما ساقى بيانه ان شاء الله تعالى من ان الوقت اذا ضاق اختص بالاضحية فيشتركان في الضروري من الاصرار وبعد ضروري المغرب من مضى ما سبها بشرطها وبعد ضروري العشاء من مضى الثلث الاول (د) عند (المغربي في العشاء) لكن تختص العشاء الاخير بعد وقت قبل الغروب كاختص المغرب بما قبل دخول الثلث الثاني (وقدر فيه) أي في الضروري (الصلاة) صجاً وأغيرها (ركعة) بسببها أي بادائها فيه فمن

قوله وأما من لم يخف عليه الخ (قوله ظلمة أو مضاب) ليلاً ونهاراً (قوله والاغلا) أي والابنيين التقديم بان تبين انها في الوقت أولم يتبين شيء فلا إعادة عليه (قوله ومن شك الخ) حاصلة انه اذا تردد هل دخل وقت الصلاة أم لا أوطن قلنا غير قوي الدخول أوطن عدده وسواء حصل ما ذكر قبل الدخول في الصلاة أو فيها فانها لا تجزى به تردد يشه سواء تبين انها وقعت قبله أو فيه أو لم يتبين شيء فهذا ثانية مشرو وما اذا دخل الصلاة بما زاد من طولها أو طالتا فلو كان غير قوي ان يتبين وقوعه فانه أولم يتبين شيء فلهذا أربع وان تبين وقوعه قبله لا تجزى فها تان صورتان بقية الصور أربع بعشرون (قوله قلنا خفيافاً) أي غير قوي فهو الشك على حد سواء (قوله ولا يكتفيه غلبه الظن) أي فلو دخل مع غلبه الظن فصلاته باطلة ولو وقت فيه لم تكنه من اليقين وتخرطه هكذا قال شارحنا ولكن قال في المجموع غلبه الظن كافية كما قال صاحب الارشاد وهو المقتدر انتهى فظاهره ولو لم يخف عليه الادلة (قوله تلواخ) ما ذكره المصنف من ان الضروري عقب المختار في غير باب الا هذا والما سفر وأما بالنسبة اليها فضروري قد يتقدم على الوقت المختار بالنسبة للمشرقة الثانية كسبأني في بابها ان شاء الله تعالى (قوله لغير أبواب الضرورات) أي في غيرهم ثم قلنا خبر بان كان الجميع مؤذنين (قوله طلوع الشمس) أي بناء على ان لها ضرورياً (قوله من دخول مختار العصر) أي الخاص بها وهو أول النافذة الثانية أو بعد مضى أربع ركعات الاشارة منها هل الخلاف السابق في ان العصر داخل على الظهر والعكس وفي الكلام حذف أي الى الاصرار (قوله وعند ضروري العصر الخ) المتأنيب ان يقول وعند ضروريه ما معان الاصرار للغروب لم يكن الخ ويحذف قوله فيها (قوله كاختص المغرب) أي فصارت مشتركة في الضروري الثانيين من الليل الامتداد ما بين العشاء وقبل الغروب فصار الثاني الاخير ان منزلة الاصرار بعد العصر (قوله ركعة بسببها) أي مع قراءتها فانه قراءة معتدلة فبنيته واعتدله ويجب ترك السن كالسورة وبأنى بالسنة فبما بقي بعد الوقت وترك الاقامة من باب أولى فلا يدرك باقل من ركعة خلافاً لا شبه وخلافاً من يقول لا يدرك الا بجمعها أو أكثرها أو شرطها (قوله ومقتضاه انه لا اثم عليه) أي وهو المقتدر (قوله بطلان صلاة الخ) قال ابن فرحون وان قد اجماعاً للصحة بناء على ان الثانية أداء حكمي قضاء فعلاً والحق انها اذا حكمها وبطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الامامية وسفاهة اذ صفة صلاة الامام الاداء باعتبار الركعة الاولى وصلاة المأموم القضاء وانها ان حاضت فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة انتهى من الاصل (قوله للترغيب في الاسلام) أي لان الاسلام يحصل الغفران (قوله وصياً) بالفتح مدا وانكسر قصر

صلى ركعة بسببها آخر الضروري وصلى الباقي بعد تخرجه قدر أدرك الصلاة وقها الضروري لان ما قبل خارجة كالتركز لما قبل فيه (كالاختياري) يدرك بفعل ركعة بسببها فيه وان وقع الباقي بعد تخرجه في الضروري ومقتضاه انه لا اثم عليه اذا أخر للصلاة بغير عذر وقيل بأنهم (والكل) أي ما ساقى في آخر الضروري وما ساقى خارجه (أداء) وان أتم بالتأخير لغير عذر فائدة ان من حاشه أو أخرجه عليه فيما وقع خارج الوقت سقطت عنه حصول العذوبة اذا لم يكن الزاج عدم السقوط لحصول العذر بعد الوقت ومن فوائده أيضاً بطلان صلاة من ائقدي به فيه لانها قضاء خلف أداء (واما المؤنسي الصلاة) أي الضروري ان كانت أداء (العذر) فلا يثم بين العذر بقوله (من كثر) أسبق بل (وان طراً) بان اردت عماداً سلام فلا يثم بالتأخير للضروري وفي الحقيقة عدم الاثم لترغيب في الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (وصياً) فاذا بلغ الصبي في الضروري

وَأَدَاهُ قَبْلَهُ فَلَا يَأْتِ (وَأَعْلَى حُجُوتٍ) أَطْلَقَ صَاحِبُهَا فِي الضَّرُورِيِّ وَأَدَاهُ قَبْلَهُ بِأَيْ (وَقَدْ طَهَّرَ مِنْ) نَامُو رَبَّابٍ فَخَرَفَانِ وَجَدَا جَلْدَهُمَا فِي الضَّرُورِيِّ فَلَا يَأْتِ بِأَيْ هَذَا مِنْ زِيَادَتَا رَجِيضٍ وَفَقَاسٍ (فَإِذَا طَهَّرْتَ فِي الضَّرُورِيِّ وَأَدَّتْ تَأْتِ (رُفُوفٌ وَغُفَّةٌ) فَإِذَا أَتَيْتَهُ فِي الضَّرُورِيِّ فَأَدَّى فِيهِ بِأَيْ هَذَا وَلَا يَصِحُّ التَّوَمُّ قَبْلَ الْوَقْتِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَفْرِاقِ الْوَقْتُ بِخِلَافِهِ يَدْخُلُ الْوَقْتُ أَنْ طُنَّ الْإِسْتَفْرَاقُ لَا خَرَأَ الْخِيَارِيُّ (لَا سَكْرَ) حَرَامٌ فَلَيْسَ بِعَدْوٍ لِإِدَاخِهِ عَلَى نَفْسِهِ فَمَنْ سَكَّرَ بِهَرَامٍ وَافَقَ فِي الضَّرُورِيِّ أَلَمْ تَلْتَأْخِيزْ زِيَادَةً عَلَى أَثَمِ الْإِسْكَارِ وَأَمَّا السَّكْرُ بِغَيْرِ هَرَامٍ فَمَعْدُومٌ كَالْوُجُودِ بِتَمِّ الْأَعْدَادِ عَشْرَةً (وَمَذْكُورٌ) الصَّلَاتَانِ (الْمَشْرُكَانِ) فِي الْوَقْتِ الضَّرُورِيِّ وَهِيَ الطَّهْرَانِ وَالْعِشَاءُ (رَبُّوَالَهُ) أَيْ إِلَى الْعِزِّزِ أَيْ عَشْرَتُوهُ وَمَعْنَى إِدْرَاكِهِمَا (٧٨) تَرْجِيهِمَا فِي ذِمَّتِهِ (بِفَضْلِ) أَيْ بِسَبَبِ زِيَادَةِ (رُكْعَةٍ) بِجِدِّهَا (عَنِ) الصَّلَاةِ (الْأُولَى) مِنْ

المشركين أي من زال
عذر في الضرورى بان
ظهرت الحائض أو النساء
أو بلغ الصبي فيه أو وجد
أنفذا للظهر أحد هاتو
أسلم الكفر فقه فقه ينظر
فإذا اتسع الضرورى بحيث
يسع الصلاتين معا بعد
تقدير زمن يحصل فيه
طهارة الحدث فإنه يدركهما
معاً أى يرتبان معافى ذمته
أو يسع الأولى منهما بعد
تقدير الطهارة ويفضل
هنا الثانية بقدر ما يسع
ركعة سجودتها وكل معذور
بقدره الطهارة إلا الكافر
فلا يقدره أو أشار له ذه
القاعدة بقوله (والمحذور)
حال كونه خير كافر فقدر
له الطهر وهذه القاعدة
في غير التائم والتامى
والسكران بجلال وإمامهم
فقيب عليهم الصلاة متى
تنبهوا على حال أبد العدم
اسقاطها الصلاة كإسائتى ثم
أشارت لفصيل ذلك بالتفريع
على ما تقدم قوله (فإن بق)

من الوقت (عده) أي عدد وال العدز (ما) أي زمن (يسر ركعة تسجدتها) لا أقل مع مابع الطهارة الكبرى وجب
في الحائض والتنفاء أو المصغرى في الغنى والهنون قبل طلوع الشمس (وجبت الصبح كاخيرة المشتركة) فقط ونقط الأولى فإن الطهرون
الحائض أو النساء أو أخى الهنون قبل الغروب بما يسر ماذ كر وجبت العصر وسقط الظهر أو قبل طلوع الغصر وجبت العشاء وسقطت
المغرب وكذا إذا بقي مابع ركعتين أو ثلاثة أو أربع في الظهرون لأن الوقت إذا ضاق اختص بالاخيرة فقبض ونقط الأولى لخروج وقتها
الضروري (و) أي في عدد وال العدز وما يسر (خمساً) من الركعات حال كونه (خضراً) أي في الخضمر أو خاضراً (أو) مابع (ثلاثاً سفراً)
أي في السفر قبل الغروب

لها أي المنكرو لو جوبها (كافر) حر حديث ثلثة أيام فان تاب والاقبل كفر او ماله في (ككل من بعد هذا) أي سكا (سلم من الدين ضرورة) كوجوب الصوم وقدر ريم الزنا واحة البيع (وسم نقل) لا فرض والمراد به هنا ما قبل النكس فيشمل الجنابة والمنذور (جالي طالع) أي روز (شمس) حال (٨٠) (غروبها) أي غيبها في الأفق (و) حال (خطبة جمعة) لا يدلانه بشغل عن سماعها الواجب

كسلاحكم من ترك الصلاة فهو شر اذا طلب بالنقل طلبا متكررا في ساعة الوقت الى ان يصير الباقي من الوقت قد مر مابيع الضوء أو الفل من خلاف من قال لا غسل للجماعة أو لاستراة العورة خلافا للرب في شرح العزة الخلاف في ذلك انتهى من حاشية الاصل (قوله المنكرو لو جوبها) أي أو ركوها أو سجودها بان قال الصلاة واجبة لكن الركوع أو السجود متلايس واجب فيها (قوله كافر) بقوله ابن عرفة وغيره مما إذا كان غير حديث عهد بالاسلام (قوله فان تاب) أي فالامر ظاهر (قوله في) أي ليست حال المسلمين (قوله ككل من بعد الخ) أي انه لا يكون مرءا اتفاقا سواء كان اللهال عليه التكليف أو السنة أو الاجماع (قوله ضرورة) أي اشتهر بين العلماء والخاص وأما من بعد أمر من الدين غير مصلوم بالضرورة كاستغفار بنسب الابن المسلم من بنت الصليب في كفره قولان والراجح عدم الكفر وهذا كاقبال في الجوهرة

ومن لم يلموم ضرورة بعد • • • مثل هذا من نفي الجمع • أو استباح كالانقشع

(قوله هنا) أي في اما كن المنع والكراهة واصل ان منع النقل في الاوقات التي ذكرها اذا كان النقل مَدْخولا عليه والا فلا منع كاذ اشرع في صلاة العصر عند القربى متلا في صلاة الصبح عند انطربة وبعد ان عقدتها وكما تذكره قدسلاقاته يشقها ولا يجرمه لان هذا النقل غير مدخول عليه (قوله فيشغل الجنابة) أي ان لم يتشغ تغيرها والاصل في أي وقت (قوله والمنذور) ومنه فضا النقل المفسد وسجود السهو والبدى لانه لا يزيد على كونه سنة (قوله روز شمس) أي قبل ارتفاع جيب القصر (قوله سماعها الواجب) أي غلظة التسم كل شاغل على حاضرها كإتيان الجمعة (قوله حال خروج الخ) أي لما سبأ في الجمعة من حرمة ابتداء صلاة بخروج الامام ويجب عليه قطع النافلة ان أحرم عقده وكما لا الاداء عند انقطة المطربة واسم ناسيا أو اياهلا فيتم الخلاف في الدخول ولعذر به بالنسب أو الجمل كما سبأ (قوله ولو حال طالع الخ) أي مالم يكن شا كاهل هي باقية في ذمته أم لا فيصنّب أو فات النبي (قوله فلا صلاة الا المكتوبة) أي فيصوم النقل وغيره حتى المكث في المسجد مادام الراتب يصلي (قوله الى ان ترتفع) هذا راجع لقوله بعد فجر وحاشا له انه عند كراهة النقل بعد القيام ان يظهر حاجب الشمس فيصوم النقل الى ان يسكمل ظهو وقرصها فتعذر الكراهة الى ان ترتفع قدس ربح أي قدرة والرجح اثنا عشر شيئا والمعنى الى ارتفاعها اثني عشر شيئا في نظر العين (قوله وبعد اداء فرض عصر) أي فيكفره النقل بعدها ولو جمعت مع الظهر رجع تقديم (قوله لو الى ان تصلي المغرب الخ) راجع لقوله وبعد اداء فرض عصر وحاشا له انه عند كراهة النقل بعد اداء فرض العصر الى غروب طرق الشمس فيصوم الى استراجهما فتعذر الكراهة الى ان تصلي المغرب بهذا التقرير ادفع الاعتراض بدخول وقت الحرمة في يوم وقت الكراهة (قوله لا ركعتي القيام الخ) هذا مستثنى من قوله بعد فجر (قوله قبل اداء الخ) أي فلا بأس بإجاء القيام والورد بشرطه قبل صلاة الصبح فان صلاة فوات الورد وآخر القيام طل النافلة وأما لو قد كر الورد في أثناء القيام فانه يقطعه وادركه بعد صلاته فانه يصلي به وبعد القيام الا يغتفر الورد الا بصلاة الفرض هذا هو المعتقد انتهى من حاشية الاصل (قوله الا الشفع والوتر) أي فيقصدان على الصبح ولو بعد الاسفار حتى كان بين الصبح ركعتين قبل الشمس ومثلهما القبر كما سبأ (قوله والابنازة الخ) هذا استثناء من وقتي الكراهة أي من مجموع قوله وكره بعد

(و) حال (خروج) أي قوله الامام (لها) أي النطبة (و) حال (ضيق وقت) اختيارى أو ضرورى لفرض لانه يؤدي لاجراجه من وقته الواجب (و) حال (ذكر) أي ذكر صلاة (فائنة) لانه يؤدي لتأخيرها الحرام اذ يجب الانتهاء وقت ذكرها ولو حال طالع أو غروب (و) حال (اقامة الجنابة) لانه اذا انفت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي المقامة أي يصوم صلاة غير ماله لا يؤدي للطن في الامام (وكره) النقل (بعد) طالع (غير صادق) (و) بعد اداء (فرض عصر الى ان ترتفع) الشمس بعد طلوعها (بعد) أي قد (وخرج الى ان) (نصلى المغرب) ماعدا حافة الطالع والغروب فيصوم أخذاهما قدّم (الاركتي) النفس فلا يكره ان بعد طلوعه بل هو اقبه كما يأتي (و) الا (الورد) أي ما وثقه من الصلاة قبل على نفسه فلا يكره بل يندب بقوله (قبل) اداء (فرض صبح) وركعتي فجر (و) قبل (اسفار) لانه الا الشفع والوتر اغنا بذهب فقه قبل الاسفار (لن)

احتماه ليلان كانت عاتة التمسد والاكراهة (وغلبه النوم) آخر الليل حتى طلع القيام لان كان ساعرا فخر وأخاره كسلاف كفه (ولم يحض) بخله (فوان جماعة) لصلاة الصبح والاكراهة ان كان خارج المسجد والاحرم فاشروط أربعة كونه قبل الاساءة وماذا وغلبه النوم ولم يحض فوات الجماعة (والاخازة وسجود تلاوة قبل اسفار) في الصبح (و) قبل (اسفار) في النصر

ولو بعد صلاتهما فلا يكره بل يندب لأبعدهما فيكره (وقطع) المتفضل صلاته (إذا أحرمت وقت نهي) بوجوده أن أحرمت وقت صومته ونهيا أن
أحرمت وقت كراهة ولا قضاء عليه وأشعر قوله بقطع بانقضاءه وهو ظاهر فيما إذا كان النهي (أ) لا صراخ كمال الخطيئة وما ذكر بعدهما

وأما إذا كان النهي ذات
الوقت كمال الطلوع
والغروب وكذا بعد الطلوع
لحل النافذة وبعد صلاة
العصر فلا وجه لانقضاءه
كصوم يوم العيد وصوم الليل
ويجوز بيان معنى القطع فيما
ذكر الأضراف عن
الاشتغال بفائدة * ولما
فرغ من بيان الأركان شرع
بتكلم على ما به الأعلام
بدخوله وأروها الأذان فقال
﴿فصل في بيان الأذان
وأحكامه﴾ (الأذان سنة
مؤكد على مسدد) ولو
تلاصقت المساجد (وبجامعة)
في خمر أو سقر (طلبت
غيرها) لا اجتماع في الصلاة
(لفرض) لا دخل كعب
(وقى) أي له وقت محدود
لخرجت الجنازة والمائة
أذنين لها وقت معين بل
وقتها تهاذركها في أي زمان
(اختياري) لا ضروري
تكره الأذان في الضروري
(أو) صلاة (مجموعة معه)
أي القرض الاختياري
جمع تقديم أو تأخير كالعصر
مع الظهر في حرفة والعشاء
مع المغرب ليله المطر وكالجمع
في السفر وقلنا اختياري
الخ قيد لا بجمعه تركه
الشيخ (وكره) الأذان
لغيرهم أي غير الجامعة

لجو فرض عصر (قوله لا بعدهما) أي لا بعد دخوله ما فيكره على المعتمد فوصل على الجنازة في وقت
الكرامة فلا تعاد جهال بخلاف ما لو سئل عليها في وقت الحرمة مع عدم خوف التغير فقال ابن القاسم أنها
تعاد ما لم تدفن أي توضع في القبر وان لم يدفن وعليها التراب وقال أشبه لا تعاد وان لم تدفن (قوله وقطع
المتفضل الخ) أي أحرمت نافذة لأنه لا يقرب إلى الله نهي عنه وسوا أحرمت جاهلا أو عمدا أو ناسيا وهذا
التعميم في غير الدخول والامام بخطب فانه أن أحرمت بالنافذة جهلا أو ناسيا فانه لا يقطع حرامه لمذهب
الشافعي من أن الأولى لا تدخل أن يركم ولو كان الامام على المنبر وأما الدخول الخطيب عليه وهو جالس
فأحرمت عهد أو جهلا أو سهوا أو دخل المسجد والامام على المنبر فأحرمت عهدا فانه يقطع وسوا في الكل عقد
ركعة أم لا (قوله ولا قضاء عليه) أي لا نه فلو على القطع (قوله وأشعر قوله قطع الخ) وبني عليه بعضهم
الثواب من غير جهة المنع أي غلبت قنابا لانقضاء ما من جهة وبناهم من جهة أخرى (قوله كمال الخطيئة
وما ذكر بعدهما) أي من شيق الوقت وذكر الفاشة وقائمة الحاضرة فإن الحرمة فيها لا من خارج عن ذات
العادة وهو الاشتغال من معاص الخطيئة وتغير وقت الصلاة وتأخير الفاشة عن وقتها والمطهر في ذات
وهذه تفصيل ولو تغيرت صلاة تغير الصلاة في الأرض المخصوصة (قوله فئات الوقت) أي ملازم للوقت يعني
أن النهي مخصوص بالصلاة في ثلاث الأوقات وأما مثلها بتغير صلاة النقل فلا نهي (قوله فلا وجه لانقضاءه)
وهو موافق لما شغل في الحاشية من سيدي يحيى الشاربي (قوله بفائدة) ظاهر كلامه فساد النقل ولو في
أوقات الكراهة (فتبينه) من أحرمت نافذة فدخل وقت النهي أتم بسرعة ولا يخطئه
﴿فصل في بيان الأذان وأحكامه﴾ (قوله الأذان سنة الخ) ويحال الأذن قال الشاعر
فقد بدى لي وضع الصبح المبين * فاستبقيا قبل تكبير الأذن

قال في الحاشية خلاص الجواب في أن يقال أن العصر بل أن بالهصر قال في المجموع لا مانع من نصب
المفوضية أراسنا وأجازا انتهى وهولقة الإعلاباى شئ كان مشتق من الأذن بغضن وهو الاستماع
أو من الأذن بأغم كأنه أودع ما حله أذن غاصبه وأذن بالفتح والتشديد أعلم واصطلاحا هو الأعلام
بدخول وقت الصلاة لا لفظا لمشرع (قوله بكل مسدد) وهو المكان المدة الصلاة (قوله ولا تصفت)
أي أرتا كتب أن كانت فوق بعضها (قوله لفرض) أي لوجهه فلا أذان لها سنة وقال ابن عبد الحكم
وجوب الثاني في الصلاة القول بالوجوب فهو غير شرط كافي للمجموع قال ابن عبد الحكم والحكم على
الأولى في الفعل بالنسبة غير ظاهر لأنه لم يكن في ذن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أحدثه سدا لعقبات
فهو أول في الفعل ثانيا في المشروعية والظاهر أنه متبسط اه قال شيئا وقد يقال لما فيه عثمان
بضمرة الصيغة وأقره عليه كان مجما عليه أجماعا ~~ص~~ وتبا قال القول بالسنة له وجه اه من حاشية
الاصل (قوله أو صلاة مجموعة الخ) أي فانه يؤذن لها عند فعلها (قوله في عرفه) أي والمغرب والشام في
مزدلفة (قوله وكما يجمع في السفر) أي جمع تقديم أو تأخير أو ضروري (قوله وهو المنفرد الخ) قول مالك
لا أحب الأذان فقدنا حاضرا ولجامعة المنفردة (قوله كن في بداية) أي فراه بالسفر التوقي فيشمل من
كان بفلاة من الأرض لغير المواطن مسعدين السبب أنه كان يقول من صلى بارض فلا صلى عن مجيئه
لأنهم من شملهم فقد أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال وأشرح النفاث منه صلى الله
عليه وسلم إذا كان الرجل في أرض فأقام الصلاة صلى خلفه مملكان فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة
ملا يراه طراه ركعتين ركوعه وسجدتين يسجدوه يؤمنون على دعائه ذكره شارح الموطأ اه

(١١ - سائر أول) التي طلبت غيرها وهو المنفرد والجامعة المخصوصة في مكان لا تطلب غيرها (خضا) أي في المنصر
(وندب) لمنفرد أو لجامعة لا تطلب غيرها (سفر) أي في السفر (ولو دون مسافة تحصر) كن في بداية راع أو غيره وبني منفرد يطلب غيره أو
جامعة محصورة في دار أو خان لكنهم منفردون فيها أو الظاهر بدخوله ما في قوله جامعة طلبت غيرها أما الثاني فظاهر وأما الأول فلا المنفرد

بالسنة لمن طلبه جماعة فيسن له (٨٣) (د) كره (الفاضة) الصلاة (ذات) وقت (ضروري) للصلاة (جنازة) وأما (كعبه) كعبه وسوف وهذا

الحاشية (قوله ذات وقت ضروري) أي الأتي صور الجمع كما تقدم (ففيه) قد علم من المصنفات الأذات
تارة يكون سنة ومنسوبة أو مكرها وحراما لم تعرض للحجوب وهو يجب في المصنفات فها نحن على
ركه لانهم أعظم شأنا للإسلام كجده الأشياخ (قوله بضم الميم الخ) أي لا يقع فكون المدلول من
اثنين اثنين ثلاثي زيادة كل جملة عن اثنين وإن كل جملة مثال أربع مرات لأن منى معناه اثنان
اثنان كذا في عب والخمسي ورد ذلك بأنه لا يترجمها قالوا الأولى كان الضمير راجعا للأذان باعتبار كل جملة
منه وهذا غير متعين بل هو حاصل الضمير راجعا باعتبار جملة وكلما هو جند فيضع ضبط قوله منى فضع
فكون بالمعنى وكلتا الأذان منى أي اثنين بعد اثنين كما تقول جاء الرجال منى اثنين بعد اثنين اهـ من
حاشية الأصل (قوله ولو الصلاة خير من النوم) مستند آخر هو الجملة بحكمه قصد فقطها في محل نصب المكان
المدحورة أي ولو كان اللفظ الذي في هذا اللفظ وهو الصلاة خير من النوم (قوله بعد الجملتين) أي وقيل
التكبير الأخير ويقولها المؤذن سواء أذن جماعة أو أذن وحده خلافا لمن قال بتركها أو أنها المنفردة وجعل
منعزل عن الناس لعدم إمكان من يسجد لله سجدة سبأ في الأذان أمر متبع الأثره بخلافه على الصلاة
وإن كان وحده وجعل الصلاة خير من النوم في أذان الصبح بأمر منه عليه الصلاة والسلام كما في
الاستاذ كروية في شرح البصائر المني روى الطبراني بسنده عن بلال أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بؤذنه الصبح فجده وأذا فقال الصلاة خير من النوم من قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال
أجبه في أذانه إذا أذنت الصبح اهـ وأما قولهم مؤذن حين جاءه عليه الصلاة فوجده نائما فقال
الصلاة خير من النوم اجعل في نداء الصبح فهو ابتكار على المؤذن أن يستعمل شيئا من ألقاظ الأذان
في غير محله لأن الصلاة لم تكن الصبح وذلك كرماء التلبية في غير الحج وأما الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد الأذان فبعدة حسنة أول حدوتها من الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب
سنة إحدى وعشرين وسبع مائة في ربيع الأول وكانت أولا تراود بعد أذان الشاذلية الأثنين ولبلة
الجمعة فقط ثم بعد هذين زيدت بعد عقب كل أذان المغرب كان ما يفعل باليمن الاستغفار
والتسليم والتوسلات فهو بعدة حسنة اهـ من حاشية الأصل (قوله لمن قال الخ) أي وهو ابن وهب
(قوله الأجللة الأخيرة) هذا استثناء من قوله وهو منى (قوله يجوز تخفيفهما) (جمع) أي لاتي التهمة
كالضعف في التعدي (قوله لم يكن آتيا بالنسبة) أي سنة الترجيع لم يكون ما في به على أنه ترجيع
تقية الأذان وفاتته سنة الترجيع (قوله رجعهما) أي الشهادتين بعد ذكره على واحدة من تين فبا ترجيع
تكون أجل ثمان شهادات وأما طلب الترجيع لمعمل أهل المدينة ولا من النبي صلى الله عليه وسلم أباً
محدورة وسكته ذلك اغاظة الكفار أولان بالمدحورة أخى صوته من حيا من قومه لما كان عليه من
شدة بغضه للنبي صلى الله عليه وسلم فدعا عليه السلام هركا ذنه وأمره بالترجيع ولا يفتي هذا
بانتفاصيه كالزملي في الحج اهـ من الخرمي ولا يبطل الأذان بترك الترجيع المذكور (قوله لما كن
الجل) قال المازري اختار شيخه صقلية بزمه وشيوخ القرويين إعرابه قال ابن رشد والخلاف
أغما في التكبير بين الأوليين وأما غيرهما من ألقاظه حتى الله أكبر الأخير فلهذا من أحد من
السلف والخلف أنه نطق بغير موقوف بالجملة فقد قل من عن أبي الحسن وبهاض وابن موسى وابن
رشد وأما كفا في أن يزم الأذان من الصفات الواجبة وإنما عرفت الإقامة لأنها لا تحتاج إلى رفع
الصوت فلا يحتاج عند اختلاف الأذان فانه يحتاج فيه لرفع الصوت واستداده والإسكان أعون على
ذلك وأعلم أن السلامة من السن في الأذان مستحبة كإتي الخرمي وح فالمن فيه مكره وأما ما يحرم
السن فيه فكثيره من الأحاديث لا نخرج عن كونه من تألي مجرد الأعلام فالفي الحاشية (قوله فلو قيل
لم يضر) أي ويكره (قوله يوجب على مقدمه) أي من الكلمات (قوله والابتداء) أي بالأذان طال فانه

مفهوم فرض وما قبله مع
الأول مفهوم وقت وذات
ضروري مع فهم اختيار
فلم يأت على الترتيب (وهو)
أي الأذان (منى) بضم
الميم وفتح المثناة من الثانية
لأنه عمل السلف بالمدينة
لأمر مع التكبير (ولو)
الصلاة خير من النوم
الكتابة (بضم)
بعد الجملتين خلافا لمن
قال بافراهما (الأجللة
الأخيرة) منه وهي لا بالبالا
الله فخره اتفاقا (ونقص)
المؤذن نداء (الشهادتين)
أي أشهد أن لا إله إلا الله
من تين أشهد أن محمدا رسول
الله من تين حالة كونه
(مجمعا) بتدريج الميم من مع
بالضعف ويصور تخفيفها
من إجماع فان لم يجمعهما
الآخرين لم يصح أن يبا
بالسنة كالزمن كهما بالمرة
كأربع كثير من المؤذنين
في هذه الإزملة (ثم) بعد
نقصها مع التسبيح
(وجهها) بتدريج الميم
أي أتاوها بأعلى صوته
حال كونه (مساويا) حال
الترجيع (التكبير) في رفع
الصوت وهو (يجوز) أي
ساكن الجمل لا معرب (بلا)
فصل (بين جده) فعل أو قول
أو سكوت فلو قيل لم يضر
(ويجب) على ما قدمه منه
(أن لم يطال) الفصل والا

ابتداءه (بمعنى) الأذان (قبل دخول الوقت) لما فيه من التليس والكذب بالإعلام بجسول الوقت يندى

يُشَدُّ الْإِذَاانَ مِنْ أَتَمِّهِ الْمَرَادُ بِالطُّوْلِ مَا لَوْ بَيِّنَ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ أَنَّهُ غَيْرُ إِذَاانٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْفَصْلِ الطُّوْلُ
مِطْلَانِ يَكُونُ حِرَامُهُ أَمَّا فَادُهُ الْإِجْهَوْرِيُّ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَحْرُمُ وَيُؤْخَذُ بِكَلَامِهِ زَوْرُقُ ١٥ مِنْ حَاشِيَةِ
الْأَصْلِ (قوله (الاصح) الخ) حاصل الفقه أن الصبح قيل لا يؤذن لها إلا إذا كان واحداً يستحب تعدد
بَدَسِ الْقِيلِ الْآخِرَةِ الْإِذَاانَ سَنَةً وَتَعْدِيهِ مُسْتَحَبٌّ لِأَمَّا عِنْدَ طُلُوعِ الْقَبْرِ وَوَقْتُ سَدِّ الرِّيحِ أَجَادُهُ
عِنْدَ طُلُوعِ الْقَبْرِ وَخَشَفِ الْقَائِلِ بِالْإِعَادَةِ قَبْلَ خَبَاثَاتِ الْإِذَاانِ سَنَةً وَالثَّانِي مُسْتَدْرِكٌ وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ
الرَّمَايُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ مُسْتَدْرِكٌ وَالثَّانِي سَنَةٌ وَهُوَ مَا فِي الْمَرْبَةِ وَأَبَى الْحَسَنِ عَلَى الرَّسَالَةِ تَرْجِيهِ شَارِحًا وَقِيلَ
كُلُّ مِمَّا سَنَتْهُ وَالثَّانِي أَكْثَرُ الْمَوَاقِفِ وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِجْهَوْرِيُّ وَقَوَاهُ بِالنَّهْيِ وَالْمَقُولِ وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْإِذَاانِ
عَلَى السَّحَرِ الْآخِرِ فَيُحَرِّمُ كَذَلِكَ الْإِجْهَوْرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الرَّسَالَةِ بِغَيْرِ الْقِيلِ مِنَ الْقُرْبِ ١٥ مِنْ
حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قوله (بإسلام) أي) سَمِعْنَا أَنَّهُ يُدْعَى الْإِذَاانَ أَعْيَادُ كَانَ الْوَقْتُ بِقَائِلِ أَنْ تَرَجَّحَ الْوَقْتُ فَلَا
إِعَادَةَ نَعْمَ يَطْلُغُ ثَابِتًا كَذَا قَالَ الْإِجْهَوْرِيُّ قَالَ شَيْخُنَا أَقُولُ لَا يَحْتَجُّ أَنْ تَرْتَمِعَ فِي الْأَعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ قَدْ
حَصَلَتْ وَجَيْدٌ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ وَقَالَ ح. عَنْ النُّوَادِرِ أَنَّ أَمَّا دَوَّاحُ الْخَسَنِ وَأَنَّ اسْتِزْبَاجَهُ أَمْرًا ١٥
مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قوله (وإن كان به مسلماً) أي) لَوْ قَوَّعَ بَعْضُهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ هُزْمَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَيُحَرِّمُ ح. خِلَافَ السَّيِّدِ الْهَارِثِيِّ نَاجِي الْعَهْدِ حَيْثُ هُزِمَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْفِرْقِ عَلَى الْأَوَّلِ يَنْتَهِي وَبَيْنَ الْفَصْلِ
حَيْثُ قَالُوا بِصَحَّةِ الْفَصْلِ مَعَ الْعَزْمِ عَلَى الْإِسْلَامِ دُونَ الْإِذَاانِ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ غَيْرُ فَلَا يَزِمُ عِدَالَتَهُ لِأَجْلِ أَنْ
يَقْبَلَ خَبْرٌ بِخِلَافِ الْفَصْلِ ثُمَّ الَّذِي حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْإِذَاانِ إِذَا رَجَعَ فَهُوَ يُؤَدِّبُ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِ
أَنْ لَمْ يَتَّخِذْ عَلَى الْإِعَادَةِ لِقَبْلِ الْإِذَاانِ وَلَا بَعْدَهُ فَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ سَجَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِ مَا لَمْ يَدْعُ أَنْ يَتَّخِذْ
لِعَدِّ كَسَدِ الْعَصَنِ بِالْإِسْلَامِ لِحِفْظِ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ مِثْلًا (قوله (لأنه ينجون) فإن) جُنَّ فِي حَالِ إِدْبَارِهِ أَوْ مَاتَ
فِي أَتْنَائِهِ فَهُوَ يَشَدُّ الْإِذَاانَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى الظَّاهِرِ (قوله (لأن امرأته) أي) طَرَفَهُ إِذَا تَمَّ أَمَّا قَوْلُ الْفَصْلِ
وَسَدُّ وَالْقَرَارِ بِكَرِهَةِ إِذَاانِهَا يَنْبَغِي كَقَوْلِ الْخَطَّابِ أَنَّ فَصْلَ الْكِرَاهَةِ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى النِّسْبِ أَيْضًا
مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكِرَاهَةِ ظَاهِرًا لِنُصُوحِهَا مَوْرُودَةً أَنْظَرُ بَيْنَ وَقَدْ قَالَ أَنَّ صَوْتَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ مَوْرُودَةً حَقِيقَةً
بِدَلِيلِ رَوَايَةِ الْإِجْهَوْرِيِّ مِنَ النِّسَابِ الْعَصَابِيَّاتِ وَأَمَّا حُجُوجُهَا كَعَوْرَةِ فِي حُرْمَةِ التَّلَذُّذِ بِكُلِّ وَحَيْثُ دَخَلَ الْكِرَاهَةُ
عَلَى ظَاهِرِهَا وَبِهِ نَاسِلٌ ١٥ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قوله (ويصح من صبي) ظاهره) أَنَّهُ يَسْقُطُ بِهِ فَرَضُ
الْكَفَايَةِ مِنَ الْبَلَدِ الْمُكَلَّفِينَ بِهِ (قوله (منظور) أي) يَكْرَهُ كَوْنُهُ مَعْدُومًا أَوْ الْكِرَاهَةِ فِي الْجَنْبِ أَشَدُّ (قوله
حسن الصوت) أي) مِنْ غَيْرِ تَطَرُّبٍ بِسَوَالِ الْكُرْمَانِ فَاتَمَّ الشُّعُورُ وَالْقَوَارِ الْكِرَاهَةِ عَلَى بَاهِجِ الْمُنَافَحَةِ
النَّظَرِ بِسَوَالِ الْحَرَمِ كَذَلِكَ قَالُوا وَالطَّرِيقُ بِطَبْعِ الصَّوْتِ وَرَجِيْدُهُ كَيْفَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُؤَذِّنِينَ بِالْأَصْوَارِ
(قوله (فيغوز الاستدبار) أي) فَيُدْرِكُ حُجُوجَ الْمُنَادَةِ وَيُؤَذِّنُ كَيْفَ تَسِيرُ وَلَكِنْ يَشَدُّ الْإِذَاانَ لِقَبْلِ تَعْدِيهِ
(قوله (لإسماعه) أي) بِالْوَاسِطَةِ أَوْ بِالْوَاسِطَةِ كَانَ يَسْمَعُ الْحَاكِمُ فَلَا ذَنْبَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ أَنْ غَيْرَ السَّامِعِ لَا تَنْدُبُ
لَهُ الْحِكَايَةُ وَأَنْ أَخْبَرَ بِالْإِذَاانِ أَوْ بِأَيِّ الْمُؤَذِّنِينَ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَذِّنُ وَلَوْ كَانَ هَدْمَ مَعَامِهِ لِمَا وَرَضَ كَعَمَّهُ ثُمَّ أَنْ قَوْلَهُ
لِإِسْمَاعِهِ يَشَدُّ أَنَّهُ لَا يَحْكِي إِذَاانَ نَفْسِهِ وَيَحْكِي أَنَّهُ يَحْكِي لَنَافَعِهِ مَعَ نَفْسِهِ وَفِي الْآخِرَةِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ
فِي الْمَدِينَةِ إِذَا انْتَهَى الْمُؤَذِّنُ لَا تَرَأَى الْإِذَاانَ يَحْكِي عَنْهُ ١٥ فَلَا يَحْكِي إِذَاانَ نَفْسِهِ قَبْلَ فَرَاغِهِ لِنَافَعِهِ
مِنَ الْفَصْلِ وَأَمَّا يَحْكِي بَعْدَ الْفَرَاغِ وَهَلْ يَحْكِي الْمُؤَذِّنُ إِذَاانَ مُؤَذِّنٍ آخَرَ قَوْلَانِ عَلَى الْأَوَّلِ فَصِيحَةٌ بَعْدَ
فَرَاغِهِ وَإِذَا تَعَدَّدَ الْمُؤَذِّنُونَ وَأَذَّنَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فَخُتَارَ الْفَصْلِ تَكْرُرَ الْحِكَايَةِ وَقِيلَ بِكَفَيْهِ حِكَايَةُ
الْأَوَّلِ وَجَرَى عَلَى مَسْئَلَةِ الْمُرْتَدِّ بِالنَّاطِلِ لِكُلِّ ١٥ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ (قوله (لمنتهى الشهادتين) أي)
عَنِ الشُّهُورِ (قوله (بندل) أي) فَخُوتُ حِكَايَةِ التَّنْفِيلِ كُلَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَلَمْ يَبْدَلِ الْحَيِّثِينَ بِالْحَقِيقَتَيْنِ
بَطْلَتِ مَدْلَانَهُ وَأَمَّا حِكَايَتُهُ فِي الْفَرَضِ فَكُرْوَةٌ مَعَ الْعَهْدِ أَنْ أَقْتَصَرَ عَلَى مَنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ أَوْ أَجَلِ
الْحَيِّثَيْنِ بِالْحَقِيقَتَيْنِ وَالْأَقْبَلُ كَأَقْدَمِ فِي التَّنْفِيلِ (قوله (ويصح من صبي) أي) وَتَحْتَ هَذَا قَوْلَانِ قَبْلَ يَبْدُلُ

(الاصح) فيندب (أي) لا يصح
(بَدَسِ الْقِيلِ الْآخِرَةِ) (أي) من
استنأنا (عند) طلوع
(الغجر) المصادق (وهو)
بإسلام (فلا يصح من كافر
وإن كان به مسلماً) (وعقل)
لأنه ينجون (وذكور)
لأن امرأته أو غنم (مستقبل)
(وإدخال وقت) فلا يصح
قبله في غير الصبح فيعاددا
دخل الوقت ويصح من صبي
إذا اعتقد في دخوله على
عدل (وذهب منظور) من
الحدث الأصغر (والأكبر
(صبي) أي) حسن الصوت
(مرتب) على حائط أو منارة
للإسماع (قائم) لا جالس
فكره (الأصغر) كرض
(مستقبل) القبل (أي)
لا يسمع (فيغوز الاستدبار)
(و) يندب (يحكي) أي
الاذان (لإسماعه) (بأن يقول)
مثل ما يقول المؤذن من تكبير
أو تشهد (لمنتهى الشهادتين)
(ولو) كان السامع (بندل) أي
في صلاة نفل فيندب (أي) يحكيه
بلا ترجيع الاذان (أي) يسمع
الحقوس فلا يحكي الحيةتين
وظاهره أنه لا يحكي ما جدهما
من تكبير وتهديل أيضا
وهو المشهور وقيل يحكيه
لأنه كروا لا يحكي الصلاة

خير من التوم قطعاً ولا يبدلها
بقوله صدقت ويرد
ولما فرغ من الكلام على
الاذان انتقل بشكهم على
حكم الإقامة للصلاة فقال
(والإقامة للصلاة سنة
هين بخلاف قد) أي مفردة
(أومع نساء) يصلى من
أي أومع ميان (و) سنة
(كناية لجماعة الذكور
الباقيين) متى أقامها واحد
منهم كفى ويندب أي يكون
المؤذن (ونبت) الإقامة
(للمرأة وصي مرأ) فيجوز
(وهي) أي الإقامة (مفردة)
حتى قد قامت الصلاة (الا
الكبير) منها أولاً وآخرها
فحق (وجاز للمصلي) قيامه
معها أي الإقامة أي حال
الإقامة (أو بعدها) فلا
يطلبه تعيين حاله بل يشر
الطائفة ثم شرع في بيان
شروط الصلاة فقال
(فصل في بيان شروط
الصلاة وما يتعلق بها) وهي
ثلاثة أقسام شروط وجوب
فقط وشروط صحة فقط
وشروط وجوب وصحة
معها المراد بشرط الوجوب
ما يتوقف عليه الوجوب
و بشرط الصحة ما يتوقف
عليه الصحة وبشرطها
معها ما يتوقف عليه بشرط
التي ما كان خارجاً عن
حقيقته ولكنه ما كان جزءاً
من حقيقته والشروط ما يلزم
من عدمه عدم المشروط
ولا يلزم من وجوده وجود

الجميعتين بالخوفتين وقيل بتركهما (قوله ولا يبدلها الخ) وقيل يبدلها ويحل طلب سكاية الأذان ما لم يكن
مكرهاً أو محرماً أو لا يصح (نتبه) يجوز أذان الأصم والزكبي بعد واحد إذا كان
المؤذن الأول غير الثاني ولا كره واستظهر الخطاب الجواز حيث انتقل لركب آخر منه ولا يفضل ترتيب
أن لم يصعب أفضلية الوقت جاز جمعهم أن لم يؤد قطعاً فإن أدى إلى قطع اسم القوم وفوات الكلمات
لعضهم مكره ويجوز سكاية الأذان قبله والأفضل الاتباع لا يكتفي بما نقل عن معاوية أنه سمع المؤذن
يشهد فقل وأنا كذلك أي أشهد بل لا بد من القنطعاً ثم جلالاً ليدب في ظاهره و جاز أخذ الأسرة
عليه وعلى الإقامة أومع الصلاة ما لم يذكره على الإقامة وحدها من المسلمين وأما من الوقت فجعله أمانة
وأماه وقال كبر بصروها لاجابة الامام في يومئذ ثم فأنظره أنه لا بأس به لأنه في ظهير التزام الذهاب
لبيت ويكره للمؤذن ومنه الملبى ورد السلام في الأقسام يرد بعد القرائة ولا بد من اسمع المسلم أن حضر
٨١ من الجميع (قوله للصلاة) أي صلاة القرينة (قوله سنة هين) قال بن لا خلاف أنه في عدم
وجوبها قال في الاكل والقول بإعادة الصلاة لمن تركها بعد اليس لوجوبها خلاف البعض بل للاستغفار
بالسنة (قوله كناية) قال بن مع ابن القاسم لا يقيم أحد لنفسه بعد الإقامة ومن فعله خالف السنة ابن رشد
لأن السنة إقامة المؤذن دون الامام والتاس في إرشاد القليب كان السبوري يقيم نفسه ولا يكتفي بإقامة
المؤذن ويقول أنها تحتاج لنية رالدها لا ينوبها ولا يعرف لنية المازري وكذلك أنا أفضل فأقيم لنفسى
قال في الحاشية وأما أن الإقامة يكتفي فيها بنية الفعل كالآذان ولا تتوقف على نية القربة ونية الفعل
حاصلة من الداعي فما كان فعله المازري والسبوري غائباً على اشتراط نية القربة (نتبه) ذكر ح
أنه يندب للمقيم طهارت وقبام واستقبال وفي حاشية الشيخ كرم الدين البرموني بن ابن عرفه أن الوضوء
شرط فيها بخلاف الأذان لأن الله بالصلاة صبرها كالجزء منها لأنها أكرم من الأذان والمعقد
ما تقدم من الخطاب (قوله متى أقامها الخ) أي فلا يكتفي إقامة سبى لهم وأدى المرأة (قوله مفردة
الخ) فلو شفعها كلها أو جعلها أو نصفها بطلت كالأذان كله أو جعله أو نصفه لا الأذن فيهما (قوله جاز
قيامه الخ) هذا في غير القيم وأما هو فينبى عليه القيام من أولها (نتبه) علامة قبه الامام تخفيف
الأحرام والسلام والجلوس الأول ولا بد من الخراب إلا بعد تسوية الصفوف قال شيخنا في مجموعه
خاتمتنا حقتاها الأولى قال الثاني نظم البرماوى مؤذنيه صلى الله عليه وسلم بقوله

نمير الوورى خمس من الفرائد فوا • بلال لدى الصوت جدي يعين
وعمر الذي أم مكتوم امه • وبالقراط اذكر سعدهم اذيين
وأوس أبو محسن دور وبكم • زياد الصنادي قبل حارث بطن

قال سعد القرطى هو ابن عبد مولى عمار بن ياسر وكان يلزم التجار في القرط ففرق بذلك كذا في سيرة
ابن سيد الناس وفي النهاية القرط ورق السلم وهو محرك بالفتح كما يفيد القاموس ويقال سعد القرط
بالإضافة إلى القرط والصداي ضم الصاد المهمة نسبة إلى صدا كقراي من الجن قاله في القاموس
الثانية ورد أن المؤذنين أطول الناس أصفاً وهم أشباهة قبيل حقيقة إذا ألجم الناس العرق وقيل
كتابة عن ربيعة الشار وروى في الخطاب وغيره بكسر الهمزة أي خطأ السيرة البنية اه أي كالأهل
الشاعر
يأنا سبى عفا فمها • إلى سلمان فنتسرحا

(فصل في بيان شروط الصلاة) (قوله وما يتعلق بها الخ) أي من أحكام الرافق ومساكن النيام والقضاء
وأحكام ستر العورة وأحكام الاستقبال وغير ذلك (قوله وهي ثلاثة الخ) أي شروط الصلاة من حيث
هي (قوله والمراد الخ) تقدم أن هذا جواب عن سؤال واردة على أنهم شرط الوجوب فقط بشرط
الصحة فقط (قوله بشرط التي الخ) أي في اصطلاح الفقهاء ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وجود

ولا عدمه فإن كان شرط وجوب فقط كلب الفرج قلت هو ما يلزم من عدمه عدم وجوب الشيء كالبصلاة مثلا ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب لاحتمال وجود مانع كالخض ولا عدم الوجوب بل قد يحصل الوجوب بذلك عند انتفاء المانع وتوفر الأسباب كدخول الوقت وإن كان شرطاً محضاً كالسلام قلت هو ما يلزم من عدمه عدم الصلة ولا يلزم من وجوده وجود الصلة بل هو انتفاء شرط آخر كإظهاره أو وجود مانع كالخض ولا عدمه بل قد توجد إذا انتفت (٨٥) الموانع وتوفرت الأسباب وإن كان شرطاً في

الوجوب والصلة معاً
كالمغفل بالنسبة للصلاة قلت
هو ما يلزم من عدمه
عدمهما ولا يلزم من
وجوده وجودهما ولا
عدمهما أما كونه لا يلزم
من وجوده وجودهما
فلما وجد مانع منهما
كالخض وأما كونه لا يلزم
من وجوده عدمهما فلما
توفر الأسباب وانتفاء
الموانع وهي إذا توفرت
مع انتفاء الموانع حصل
الوجوب والصلة أما شرط
وجوبها فقط فإثبات البلوغ
وعدم الإكراه على تركها
فوجبها وتوقف علمها
دون الصلة إذ تصح مع
قدومها فتصح من الصبي
ومن المكروه حال الإكراه
لوقوعه والتحقق أن المكروه
تجب عليه إذا تمكن من
الطهارة بأن يجرها على
قلبه كإثبات عدم الإكراه
ليس بشرط في الوجوب
فلا يلتزم له في المتن وأما
شروط الصلة فقط فحصة
طهارة الحدث وطهارة
الجنب على أشهر الأقوالين
وقيل سنة وشهر أيضاً

ولا عدمه أي ذاته وقد وضحه بقوله فإن كان الخ (قوله ولا يلزم من وجوده) أي بالنظر لذاته (قوله
لاحتمال وجود مانع) صلة تلي الأوزم (قوله عند انتفاء المانع) المرادها الجلس فيشمل جميع الموانع
(قوله وتوفر الأسباب) المرادها ما يشمل الشروط (قوله كدخول الوقت) مثال للسبب ومثال
الشرط كوجود أحد الطهورين (قوله بل هو انتفاء شرط آخر) مراده ما يشمل السبب (قوله وتوفرت
الأسباب) مراده ما يشمل الشروط أيضاً كعدم (قوله بالنسبة للصلاة) خصها لكونها الموضوع
والافق وشرط وجوب وصحة في أغلب العبادات (قوله وعدم الإكراه الخ) والإكراه يكون بما يأتي في
الطلاق من خوف مؤلم من قتل أو ضرب أو عيب أو قبيح أو وضع لأي من رأة أو ذهاب الإكراه هو المعتبر
في العبادات كذاني بن نفلان الرماحي اه من حاشية الأصل (قوله والتحقق الخ) رد هذا
التحقق على عبوح قال بن وفي عدمه إلا أنه شرط في الوجوب نظراً لآثاره على جميع
أفعال الصلاة وقد نقل ح نفسه أول فصل يجب غرض من أبي الحسن الغياب وسله ان من أكره على
ترك الصلاة سقط عنه ما يقدر على الاتيان به من قيام أو ركوع أو سجود أو غيره ما يقدر عليه من أحرار
وقرأة وإعلاء كإفهام المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه اه فلا إكراه منزلة المرض المسقط
لبعض أركانها ولا يسقط به وجوبها اه كلامه فإنه في حاشية الأصل (قوله كإثباتي) أي في مسألة من لم
يقدرا على نية قال في الحاشية أن الشرطية باعتبار الوهنة الخارجية وهذا لا ينافي في وجوبها عليه بالنسبة
فاندمع الاعتراض من عدمه شرطاً (قوله والاسلام) أي بناء على المتقدم أن الكفار يخاطبون بفروع
الشريعة وأما على مقابله من أنهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معاً اه من حاشية الأصل
(قوله والعقل) اصله أن كونه شرطاً لهما حيث ضم إليه البلوغ فإن لم يضم له فلا يكون شرطاً في الوجوب كذا
قيل وفيه نظر فإن عدم الوجوب لا يلزم لعدم العقل كان البلوغ موجوداً أم لا وهذا الهند كافي في تحقق
شرطية لأن الشرط ما يلزم من عدمه عدم الشرط اه من حاشية الأصل (قوله ودخول الوقت)
الحق أن دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة تصديق شرط السبب بالنسبة للوجوب عليه
(قوله على استعمال الطهور) أي ماء أو تراباً (قوله وهو خاص بالنساء) أي وما عداه عام في الرجال والنساء
(قوله بدخول الوقت) أي بسبب دخوله لما تقدم من سبب في الوجوب وشرط في الصحة (قوله كاصولها)
أي وهو العاقل الذي يكلفون بها أجماعاً فإن أنكر تكليفهم بها كفر بخلاف الفروع ففي تكليفهم باختلاف
والصحيح تكليفهم كالأول الشارع يرتب على تكليفهم بالفروع تصديقهم على تركها زيادة على عذاب
الكفر ويشبهه قوله تعالى ما سلككم من سرفة فإثم فلان المصلين الآيات (قوله والتكليف طلب الخ)
شروع في مسئلة أصولية تختلف فيها على قوانين (قوله الجازم) أي هو الواجب والحرام وقوله وغيره أي
وهو المنذور والمكروه (قوله فلا أثر كراجع الجازم وغيره) (قوله فالندوب والمكروه الخ) أي على
هذا القول فيكون الصبي المميز مكلفاً لتعلق الأمر الغير الجازم به بمعنى هذا القول فتولم المكلف هو
البالغ العاقل أي الذي تعلق به الأوامر والتواهي الجازم وغيره الجازمة فالمراد أنه (قوله غير
مكلفهما) أي فالصبي المميز غير مكلف فتولم المكلف هو البالغ العاقل حصراً حتى (قوله ولا تكليف

والاسلام وسر العورة والاعتقال أو مشروطاً بما عساه بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت والقدرة على استعمال الطهور وعدم
النوم والغفلة والخلو من حبس ونفاس وهو خاص بالقاص وأشار إلى ذلك كله بقوله (تجب) أي الصلاة بدخول الوقت (على مكلف) وهو
البالغ العاقل الذي بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كافراً إذا أصبح تكليفهم بفروع الشريعة كاصولها والتكليف طلب ما فيه
كفاه والطلب يشمل الجازم وغيره فلا أثر كالتنذوب والمكروه مكلف بهما وقبل الإزام ما فيه كفاه والالزام الطلب الجازم فلا أثر كما
فالتنذوب والمكروه غير مكلف بهما كلياً كما أنهما الكلفة المشقة ولا تكليف

الابغض وهو حق النسي الترتك أي كف النفس عن المتبى عنه فمثل قولنا مكلف ثلاثة شروط بالسبوح والعلو وبوغ الدعوة (ممكن) شرط الوفاة (من طهارة الحدث) خروج الماتن من النفس لعدم تمكنها منها شرطا فلا تجب عليه ما خرج فاذا طهر من أو القدرة على استعمالها كالمكره والمربوط فلا تجب عليه ولا يقضيها ان تمكن بعد خروج الوقت على المشهور كما تقدم لعدم اتكمن من الطهارة عاذا وقيل تجب عليه فيؤديها ولا يقضى (٨٦) ولا يرسله له وقيل بل يقضى ولا يؤديها كالتام ورد في جود الفرق بينهما فان التام

والناسي عندهما نوعان بطريقين مختلفين غيرهما أيضا هذين هما يزول بادي تنبيه بخلاف غيرهما فلا يطلب الشارع منهما القضاء استدرا كليا فاقموا أو أتى ما عداها على الأصل ففقد الطهرين لا تجب عليه ولا يصح عنه كالماتن والمجنون وقيل بل يؤدي وبقي احتياطا لا نظيره يقاس عليه فالحق ما قاله مالك (غير تام ولا خاتل) بالرجعت ثلاث تفرج التام والغالل أي الناسي كالماتن بقى حديث رفع القلم عن ثلاث الخ فلا يجب عليها حتى يتيقنا وانما ذكر هذا ممدوشه فيما قبله إذ التام والغالل غير متكئين من طهارة الحدث عاذا لانهما لما كان يجب عليهما القضاء دون غيرهما كانا كأنهما قاسم مستقل ولحقن فوهم عدم الدخول ولما قدم انما انما تجب على المكاف المصنف بما ذكر وكان من جهة غير المكلف الصبي فتوهم انه لا يؤمر بها بحال نسيه على انه وان لم تجب عليه يؤمر بها بدال (وأمر صبي ذكر أو أنثى بها) أي بالصلاة (لسبع) أي عند دخوله في العام السابع ولا يجر ان لم يتحل (وقول (وغرب عليها) أي لأجلها (عشر) أي لعشره في الماتن فشر باضيه مرجح والا سمره بها والضارب عليه وعلى الضرب ان ظل افادته والا فلا فاعلى على قطارها والا لا يجر ما يسبح ركعة بسجدة تها من الضرورى وقتل بالسيف حدا على ما تقدم (ورق) يشاقى الدخول في العشر (ينهم) أي الصبيان ذكر أو أنثى (المضاجع) عند التوهم يكون ان تمام كل واحد بنوب على حدته ويكره تلاصقهم امرهم لم يخرج

الاصول
السابع ولا يجر ان لم يتحل (وقول (وغرب عليها) أي لأجلها (عشر) أي لعشره في الماتن فشر باضيه مرجح والا سمره بها والضارب عليه وعلى الضرب ان ظل افادته والا فلا فاعلى على قطارها والا لا يجر ما يسبح ركعة بسجدة تها من الضرورى وقتل بالسيف حدا على ما تقدم (ورق) يشاقى الدخول في العشر (ينهم) أي الصبيان ذكر أو أنثى (المضاجع) عند التوهم يكون ان تمام كل واحد بنوب على حدته ويكره تلاصقهم امرهم لم يخرج

من بيان شروط الوجوب وهي السلوخ والعقل والبالغ الدعوة والتكمن من طهارة الحدث النمازل التلويح حيض ونفاس وانحاض وقوم
ونسيان والقدرة على تحصيل الطهارة بوجوده أو زاب بلا مانع من الاستعمال شرع في بيان شروط صحته كونهما بعض ما تقدم
من شروط الوجوب كالعقل والنفا من الحيض والنفاض فيعلم منه انما أعاد شرط فيهما معان وانما تقدم ذكره كالا سلام وما
بعد شروط في الصحة فقط وان ما بعده ثانيا كالبلوغ شرط وجوب فقط فقال (وهي باعقل) فلا تصح من يجنون كالأجب عليه ومنه
المضي عليه فالعقل شرط فيهما (وقدره على طهارة حدث) فلا تصح من فاقد الطهرين أو ما يجزى من استعماله اليقاع ما من الحدث به
كالأجب عليه فهي شرط فيهما أيضا (وقد أرى خلاف (من حيض ونفاس) (٨٧) فلا تصح من انحاض أو نساء نقياب مانع الحيض
أو ان النفاض بها كالأجب فهو

أو ان النفاض بها كالأجب فهو
شرط فيهما (و بإسلام)
فلا تصح من كافران وجبت
عليه فهو شرط صحة فقط
وأعاد الياء فيه إشارة إلى
انه وما بعده شرط صحة فقط
أي انه فرع غير ماقبله
(وطهارة حدث) فلا تصح
بغيرها وان وجبت عند
القدرة على تحصيلها فهي
شرط صحة فقط عند القدرة
على تحصيلها وأما نفس
القدرة على وجود أحد
الطهرين فشرط وجوب
وصحة كالم (د) طهارة
(نيت على ما في تحصيلها
من ان طهارة الحدث
الأكبر أو الأصغر واجبة
مطلقا ونسقط الصلاة بعدم
القدرة على تحصيلها وان
طهارة الحدث واجبة مع
الذكر والقدرة دون النضر
والنسيان (وجازت) الصلاة
(بغبرة) بفض الميم وتثليث
الياء أي فيها ولو على القبر
عامة أو دراسة ولو لكافر

الأصل فلا من الثاني (في تنبيه) يحرم تلاصق البالغين بعورتهم ما من غير حائل كيه مع قصد لذة
أو وجودها ولو بغير العوردة وبغير حائل من غير العوردة ومن غير لذة مكره كتلاصقهم بالصدر لا نحو اليد
والرأس فلا كراهة وان تلاصق بالغ وصبي فصل حكمهما (قوله من بيان شروط الوجوب) أي من
الشروط التي توقف الوجوب عليها سواء توقف عليها الصحة أم لا كما يفهمه الشارح (قوله بلا مانع) أي
هادي أو شرعي كما تقدم (قوله شرط صحته) أي ما توقف عليها سواء توقف عليها الوجوب أم لا كما يفهمه
الشارح (قوله كالبلوغ) أي وعدمه لا كراهة (قوله المضي عليه) الاغماض من يترى الشخص بسبب
شدته أو فرح ومنه السكر بهلال والمعتوه الذي لا يدري أين توجه (قوله أو العاجز) أي شرطاً أو عادة
(قوله فهي شرط فيهما أيضاً) أي فلا يلزمه ادخالها في ما ذكره قول مالك فهو كشرط الوجوب
والصحة معاً (قوله فهي شرط صحة فقط) أي على المشهور كما تقدم (قوله فهي شرط صحة فقط) تنبيه قوله
وان وجبت (قوله وأما نفس القدرة) أي على وجود أحد الطهرين (قوله ونسقط الصلاة) أي إذا
وقضاء كالم (قوله واجبة) أي على المشهور كما تقدم (قوله وجازت الخ) الحاصل ان هذه الامور الخمسة ان
أمنت من النقص بان يرمز أو نطق طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة ولا إعادة أصلاً وان تحقق نجاستها
أو نطق فلا تجوز الصلاة فيها وإذا ضل أحد أو ان شئت في نجاستها أو آذى في الوقت على الرابع بناء على
ترجيح الأصل على الغالب وهو قول مالك وقال ابن حبيب يبعد أبدأ ترجيح الغالب على الأصل (قوله وحام)
المراد به محل الحرارة لأنه الذي شأنه القدرة وأما الواو من الخارجية المقررة فهي كيت الإنسان الأصل
فيها الغالب عليها الطهارة (قوله أحدهما لا ينفك) أي على الأرجح وهو قول مالك في مباح أشبه
وحل ابن رشد المدونة عليه وقيل لا إعادة أصلاً وهو ظاهر المذهب كالم الخطاب (قوله فان تحقق)
ومنه الظن (قوله وكهت) أي القدم عليها (قوله في تحققها) ومنه الظن (قوله وجازت) أي ولو من غير
فرش (قوله موضع بروكها الخ) أي أو ما موضع ميتها فليس يحتمل فلا تكره الصلاة فيه ان أمن من النقص
وهو ميتها أو غيره أو صلى على فراش ظاهر (قوله بوقت مطلقاً) أي حامداً أو ناسياً أو جاهلاً وقبل الحامد
والجاهل بعيدان أبدأ (قوله والمراد به متعبد الكفار) أي فلا مفهوم لقوله كنية بل المراد ما شمل
البيعة وبيت النار فالكنيسة متعبد النصراني والبيعة لليهود وبيت النار للعبوس وحاصله ان الصور
التي تتعلق بها ثمانية لان المصل فيهما ما ان يكون ثلها اختياراً أو اضطراراً أو على امان تكون عامرة
أو دراسة وعلى كل امان يصلى على فراشها أو لا فيعبد في الوقت في صورة واحدة وهي ما ذكرنا اختياراً
وكانت عامرة وصلى على فراشها أو أرضها وكان مشكوكاً فيها يصلى عليه كما يؤخذ من كلام الشارح

(وحام ومزينة) محل طرح الزيل (ومجحة) أي خامرة (طريق) أي وسطها (ومجزئة) بفتح الميم في التثنية وقع الباء وضعها وبكسر
الزاي (ان أمنت النجاسة) راجع للجميع بان ظن طهارتها (والا) تؤمن وصلى (أعاد) صلاته (وقت ان شئت) أي بان تحقق أحد
أدوار كهت في الشئ ومنعت في تحققها (د) جازت (عزض غنم وخر) أي عمل برؤسها أي بروكها الطهارة قبلها (وكهت)
الصلاة (يعمل ابل) وشعر بروكها عند شربها فلا بد من طهارة (أو أعاد) ان صلى فيه (وقت) مطلقاً (ون أمن) من النفس أو فرش
فرش طاهر اتعبد على الظاهر (د) كهت (بكسبة) المراد به متعبد الكفار نصراني أو غيرهم (مطلقاً) عامرة أو دراسة (الا) إذا نزلها
(تسرورة) كثر أوردها ومطر أو خوف عدو أو سب فلا كراهة ولو عامرة (ولا إعادة) عليه ان صلى (الا) إذا صلى (بعامرة) لادارسة
و (نزلها اختياراً) لا اضطراراً (وصل بمشكوكاً) في نجاسته لا بجان تحقق أو نطق طهارته (في الوقت) يبعد

بالقيود الثلاثة مطلقا عدم الاعادة ولما كان دم الراف من الخبث المانع لصفة الصلاة وكان له أحكام تخصه شرع في بيانها مقسماله أولا على قسمين اشارة لهما بقوله (وان رجع) من يؤمر بالصلاة أي خرج من أعظم (قبلها) أي الصلاة أي قبل دخوله فيها وسواء كان سائلا أو قاطرا أو راضعا (ودام) (٨٨) وعاقبه أي استمر فلا يتخلوا لحال امان نيل استغراقه الوقت أولا (ظان ظن استغراقه

الوقت صلى) أول الوقت اذ لا فائدة في تأخيرها ثم انقطع في الوقت لم يجب عليه اعادة (والا) ظن استغراقه الوقت بان ظن قطعه فيه أو شك (آخر) وجوب (الاختياري) بحيث يرتفع فيه وصلى على حالته ان لم ينقطع ولا يصح ان قدمها لعدم صحتها باتصافه مع ظن انقطاعها أو احاطه له أشار الى القسم الثاني بشدوه (أو) رجع فيها أي في الصلاة فلا يتخلوا أيضا امان نيل دوامه لا آخر المختار أولا (ظان ظن دوامه لم يتقار) في صلاته وجوب على حالته التي هو عليها ولا فائدة في القطع بالرجوع من عاديه تلحق فرش مسجد كقول الشيخ ومثل الفرش البلاط فان تشبه ولو بقطرة قطع صونه من العجاسة ويؤدج الراجح بركوعها ومصدوحا ان لم يحش ضررا (دواما) ركوع من قيام وللمجود من جلوس (ان خاف) بركوعه ومصدوحه (ضررا) في جسمه من زياده مرض أو حدوثه أو تأخره (أو) خاف (تلفخ ثوب) بفساده الفصل (لا) ان خاف تلفخ

ورما عداها لا اعادة وتكره الصلاة فيها ان دخلها اختيارا كانت عامرة أو دارسة فإن كراهة في صورتين والاعادة في صورتين ما عدا ههنا لا كراهة ولا اعادة (قوله بالقيود الثلاثة) وهي القول واختيارا وكانت عامرة فوصلى على مشكوك فيه (قوله وان رجع) هو دفع عيبه وقسم في كل من الماضي والحاضر وعين الفاعل كترك (قوله قبل دخوله فيها) وأما انزل عليه بعد دخوله فيها فاختياري (قوله ظان ظن استغراقه) ومن باب أولى الصقن سواء كان سائلا أو قاطرا أو راضعا فهذه ست صور (قوله لم يجب عليه اعادة) أي بل ولا تندب على أقوى ما في ح قال في المجموع ولا يبعد تخرج ما هنا على ما سبق في التيمم من آيس وغيره وإذا خاف غوات العبد والجنازة هل يصلي بجماله أو يتركها لخلاف في الخطاب وغيره اهـ (قوله بان ظن قطعه الخ) وأولى الصقن في كل سائلا أو قاطرا أو راضعا ست صور تأخير تسعة فسملة الصور قبل الدخول خمسة عشر مأخوذة من الشارح ست على فيما على حاله تسع ونحو (قوله أو شك) هذا ما ذكره بعض المشايخ من ابن شيراز قل عنه أيضا ان الشاك لا يؤخر فكيف على هذا الثاني صور تأخير تسع صور وهو عدم تسع وقد مضى في المجموع على هذا الثاني (قوله لا آخر الاختياري) أي على الرابع وقيل لا آخر اضمر وري وهو ضعيف (قوله ظان ظن دوامه) وأولى الصقن وسواء كان سائلا أو قاطرا أو راضعا فهذه ستة يتقار فيها اذ رجع بعد الدخول (قوله يتقار) أي ولو بعد وجنازة وظن دوام الراف في العبد والجنازة الى فراغ الامام بحيث لا يدرك معه ركعة في العبد ولا تكبيرة غير الاولى في الجنازة ففراغ الامام فيما يتزل منزلة الوقت المختار في الفرش فاشبه وقيل الدوام في العبد والاول في الجنازة وقصها ان صلى فذا وفراغ الامام ان صلى جماعة وأصل هذا الكلام للاجودى قال بن لكن قول الاجودى ان المعترفى صلاة الجنازة فذا هو راضعا غير ظاهر لان كان هناك غير هذا الراف لم يجز لهذا الراف ان يرفع حتى يصلى عليها ولو اعتبر الوقت بخوف تغيرها كان ظاهرا اهـ (قوله البلاط) قال بن فيه تطوروا الظاهر كما قال المستاوى ان البلاط ليس كافرناش لهو فغسله بل هو كالحصا ا هـ من حاشية الاصل وانكن في المجموع ما يؤيد بشارنا (قوله ولو بخطة) ظاهر كلامهم انه لا يفي في المسجد من الدم ولو دون درهم فالفقو المنفرد بالقبلة للشخص في نفسه (قوله في جسمه) أي من انكس الدم والمراد بالخوف ما يشمل الظن والشك (قوله بفساده الفصل) فان كان لا يفسده وجب ان يتقار بالركوع والسجود ولو تلفخ بالكثر من درهم كقوله في الحاشية بن أيضا خلافا لعب ومن واقفه لان الموضوع أنه ظن الهواء يخرج الوقت والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على عدم التماسه لان التماسه تفوج حثا ا هـ من حاشية الاصل (قوله فلا يؤخر) أي ولو تكرار الدم بسبب الركوع والسجود كاحتمت مما تقدم (قوله بل ظن انقطاعه الخ) ومن باب أولى الصقن فهذه ثلاثة أحوال مضر بفق السائل والقاطر والرابع تسع تقصير تسعة تضم السنة قبلها تكرر الجعة خمس عشرة صورة فيما اذا طرأ الدم في الصلاة تضم التسعة عشرة التي في نزول الدم قبل الصلاة فسملة صور الراف ثلاثون (قوله قوله) أي ان أمكن بان يكثر أو امان بان يمكن لكثرة كان حكمه حكم السائل والقاطر في التيمم بين القطع والبناء فاقبل المذكور في ثلاث صور من التسع وهي تحقق الانقطاع أو ظنه أو شكه وكان راضعا وهذا القتل واجب مع التقادى ويصح قطعه باسلام أو كلام فان تخرج انفسل الدم بغير سلام ولا كلام فقدت عليه وعلى ما موميه والمراد بالرائع الذي يقتل كل تخمين يذهب به القتل فلا يقطع لوجه الصلاة بل يفته ابتداء ولو كان سائلا أو قاطرا ا هـ من حاشية الاصل (قوله وقيل

الوقت صلى) أول الوقت اذ لا فائدة في تأخيرها ثم انقطع في الوقت لم يجب عليه اعادة (والا) ظن استغراقه الوقت بان ظن قطعه فيه أو شك (آخر) وجوب (الاختياري) بحيث يرتفع فيه وصلى على حالته ان لم ينقطع ولا يصح ان قدمها لعدم صحتها باتصافه مع ظن انقطاعها أو احاطه له أشار الى القسم الثاني بشدوه (أو) رجع فيها أي في الصلاة فلا يتخلوا أيضا امان نيل دوامه لا آخر المختار أولا (ظان ظن دوامه لم يتقار) في صلاته وجوب على حالته التي هو عليها ولا فائدة في القطع بالرجوع من عاديه تلحق فرش مسجد كقول الشيخ ومثل الفرش البلاط فان تشبه ولو بقطرة قطع صونه من العجاسة ويؤدج الراجح بركوعها ومصدوحا ان لم يحش ضررا (دواما) ركوع من قيام وللمجود من جلوس (ان خاف) بركوعه ومصدوحه (ضررا) في جسمه من زياده مرض أو حدوثه أو تأخره (أو) خاف (تلفخ ثوب) بفساده الفصل (لا) ان خاف تلفخ

(بدن) بالدم فلا يؤخرى لعدم فساد غسل (وان لم يظن) دوامه لا آخر المختار بل ظن انقطاعه فيه أو شك (لا يتخلوا) ان يكون راضعا أو سائلا أو قاطرا (ظان رجع) بان لم يزل ولم يضر بل لو طلقا الى ان وجب تغاديه فيها (قوله) أي ان الله يدب على الغلبة طاعة أو شهوة ومصر كما يظن اياهما الى الغم أنامه وقيل

بعض الأضلاع) أي لا يلزم عليها (قوله بسراة) أي القتل بحد واحد على أربع الطرق جنتين والأفضل أن تكون اليسرى (قوله بطلانه) أي وجوب بظاهره أن القطع على حقيقته وبه قال ر. قائل جميع أهل المذهب يعرفون بالقطع المطلق غير المفروضة وتغييره بقطع إشارة لخصتها وهذا القياس الموافق للمذهب في العلم بالتأنيف الصلاة وأنها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب القطع أو استصحابه فكذلك قال هنا بل ما دللنا للضرورة ولكن حقق بن هذا البطلان لسقوط التباسه ورد على ر. بما قاله ح. والشئح سالم وهو ما كثر من من غير قول خليل قطع بالبطلان ولا يجوز التقاضي فيها ولو لم يصح لأنها محصية بتأنيف إلى قطعها اه. بالمتنى من حاشية الأصل والمجموع (قوله أن اتسع الوقت) أي وأما لو شاق الوقت لب عليه التقاضي والصلاة صحيحة بالتأنيف ح. وغيره (قوله والاسير) راجع للمستثنين وهما ما إذا زاعر درهم الوسطى أو لطلعه فيسفر أو شاق الوقت وجوباً على صلاة صحيحة بالتأنيف أهل المذهب (قوله فيقتصر على الخ) أي ويصلى خروجه ولو شاق الوقت كما قرره المؤلف (قوله بل سال أو قطر) أي ولم يتلغى به ولم يفته والأكمل أن يتلغى (قوله فله البناء) حاشية أن الدم إذا كان سائلاً أو قطرًا ولم يطلعه ولم يتركه فله بغيره بين البناء والقطع واختار ابن القاسم القطع فقال هو أولى وهو أيضا من لأن الشأن أن الصلاة يتصل بين أفعالها مثل الأمور الآتية قال زروق وهو أي انقطع أن يتبع من لا يحسن التصرف في العلم اختار جمهور الأصحاب البناء لفصل وقيل بما سببنا في ذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء اه. من حاشية الأصل (قوله بالقطع) أي بسلام أو كلام أو منافع ويخرج لفصل الدم فإن لم يأت بسلام ولم يأت منافع ويخرج لفصل الدم ويرجع وأبده أصلاته من أولها أو أعلامها ثالثة لأن صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموع اه. يندأ بها ولم يتكلم أحد الصلاة وهذا صحيح لا إذا حكمنا بأن ما جوفيه من العمل لا يطل الصلاة وحكمنا على أنه باق على إحرامه الأول فإذا كان قد صلى ركعة ثم ابتدأ بعد غسل الدم أو بمصاير كن صلى خساها فلا ح. والمشهور أن الرض مبطل فيكنى في الخروج من الصلاة فرضها فجعل كونه أخر في فصل الدم يأت بسلام ولا كلام ثم يرجع وأبده أفعالها بعيد هاهنا من يورفضها من الخروج منها ولا إلا إعادة اه. من حاشية الأصل وحاشية أن البناء في ست صور وهي ما إذا انقطع أو طئه أو شق فيه وفي كل ما مان أن يكون الدم سائلاً أو قطرًا (قوله والاعتين البناء) أي بالتأنيف لجميع ومقتضاه أنه لو غادى في تلك الصور الست عند شق الوقت من غير غسل الدم على صلاته بطلاناً فيكون محضه القول أهل المذهب أن طرأت الحاجة على المحصل وضاق الوقت غادى وصلاته صحيحة نظرياً ذلك (قوله فيخرج) أي من هتته الأولى أو من مكانه احتاج ولو متعماً إلا ما يحصل منه ملحق بأفعال الصلاة فلا يطل الموالاة في التيمم ولا الإكراه ما عرفنا رجوعه وسبق أن وجود الماء فيها لا يطلها اه. من المجموع (قوله بحسب أنه الخ) بيان للأفضل لأنه شرط خلافاً لكره ابن هرون وإن كان داخل الأنف من الظاهر في الإختبات إلا أن العمل بعمل ضرورة وهو ارشاد لاسن الكشييات والشرط الضبط ولو عكسه كما اختاره ح. وقال ابن عبد السلام (قوله لتلايق الدم) أي ولكن لو بقي لا يطل الصلاة لأن العمل على ضرورة كاجلت (قوله أن لم يتلغى الخ) وأما أن يتلغى بمجازاً عن درهم فيجب عليه قطع الصلاة ويؤيده ناهان أنهما بعد غسل الدم (قوله فإن تجاوز بطلت) أي فإن جاوز الأقرب مع الإمكان إلى أبعد منه وظاهره بطلاناً ولو كانت الجائز بمسجل ما ينفسر لسترة أو فرصة وذلك لكثرته المتأنيفات هنا ولكن قال ح. ينبغي الجزم بما عتدوا والمجاوزه على الخطوتين والثلاثة ويجب عليه شراء الماء إذا وجد به يباع في أقرب مكان بلعاطة بشئ متعاد غير محتاج إليه لأنه من بسير الأفعال ولا يتركه للباعد وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء في الصلاة بالإشارة للحقيقة لتغير ضرورة فكيف بدلتها فإن لم يكن شراءه بالإشارة في الكلام لا بد من ذلك لا كلام لا صلاحها اضطرع اه. من حاشية الأصل (قوله

(بسرارة العليا) أن قطع الدم غادى على صلاته وإن زاد ما في أنامه العليا على درهمين (لم يقطع) واستقر أيضاً (فبالوسطى) أي قتلها بامل به اليسرى الوسطى (فان) لم يرد ما عليها من الدم على درهم استقر وإن زاد الدم (فيها) أي الوسطى (على درهم قطع) صلاته أن اتسع الوقت (كان المذهب) أي أن يقطع وجوباً أن لطلعه الدم مجازاً على درهم وكان بحيث لو قطع وغسل الدم أدرك من الوقت ولو ركعة والاسير وأخاف فلو تفرش مسجد فيقطع صلاته من التماسه رأى دون درهم (والا) ر. ثم بل سال أو قطر فذا مقابل قوله فإن رشح (فله البناء) وفيه انقطع أن لم يحسن خروج الوقت والاعتين البناء (فيخرج) مريد البناء (نفسه) أي الدم حال كونه (محسناً أنه) من أعلامه ومولونه لا من أسفله من الوتر لتلايق الدم في طائفي أنه فإذا غسله بنى على ما تقدم به بشرط ستة أشارة للاول بقوله (ان لم يتلغى) بالدم عازب على درهم والقطع والتأنيف بقوله (ولم يجاوز) أقرب مكان (يمكن) لفصل الدم فيه فإن تجاوز بطلت ولتلك بقوله (وقرب) ذلك المكان الممكن في نفسه

فان كان بعيدا بطلت ولو لم يخاله ومفهوم يمكن ان لو تجاوز مكانا لا يمكنه الفصل فيه لم يطل اذا كان المختار اليه قريبا فيه لاني
 عدم امكان الفصل منه بصره كالعهد وارابع قوله (ولم يستدبر) القبة (بلا عن) فان استدبرها فليقع بطلانها من قوله (ولم يطم)
 في طريقه (فجاء) والابطلت (٩٠) وللسادس قوله (ولم يتكلم) في مضيه الفصل فان تكلم (ولو سهوا) بطلت (ولا

يستد الباني اما كان
 أو مأمورا أو فذا (بركعة)
 من صلته (الا اذا كنت
 بالاعتدال) فخالني غير
 محصل الجلبوس وجالنا
 في محله (من سجدتها
 الثانية) فاذا غل ورجع
 جالنا ان حصل له في جلوس
 التشهد وقاما ان حصل في
 قيامه وبعد القراءة ان
 كان قرا أو لا ركذا ان حصل
 في ركوع أو سجود أو بعده
 وقبل استقلاله فيرجع فخالنا
 ويخفى جميع ما مضى من
 الركعة فان كان في الاولى
 بنى على الاحرام وان كان في
 الثانية بنى على الاولى وان
 كان في الثالثة بنى على
 الثانية وان كان في الرابعة
 بنى على الثالثة (وانتم
 بوضعه) الذي غسل فيه
 الدم رجسوا (ان امكن)
 الاغنام فيه (والا) يمكن
 (فالقرب مكان يمكن) يتم
 فيه (ان ظن فراغ امامه)
 من الصلاة فان يتم بوضعه
 أو بالقرب مكان يمكن بطلت
 (والا) ظن فراغه بان
 اعتقدا وظن عدم فراغه
 أو شكه (رجعه) أي
 لامامه وجوبا (ولو) كان
 ظن ادراكه (في السلام)
 فان رجع فوجهه قد فرغ

فان كان بعيدا بطلت أي ان فاحش البعد في ادب القرب في كلام المصنف ما بعد البعد المتفاحش كما
 ذكره في الحاشية (قوله) فان استدبرها فليقع بطلانها من اشتراط الاستقبال الا ان ذكره
 المشهور من المذهب وقال عبد الوهاب بن العربي وجماعته يخرج كيفما امكنه واعتدوا اشتراط
 الاستقبال لعدم تمكنه منه غالبا ثم انه على المشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استدبار الا لا يسهل فيه
 نجسا على استقبال مع وطء نجس لا يغتفر لانه عهد صدمت فيه القبة لعذر وكذا في الاستقبال من
 الخلف كذا في عيب قولي في المجموع والظاهر تقديم القرب مع ما لا يسهل فيه نجسا على بعد خلاصتها لان
 عدم الاصل الكثرة متقن على شرطه كان الظاهر تقديم ما قلنا من نجاسته كجسد مع استقبال بلا
 نجاسة على قربة مستدبر مع نجاسة قتل اه من حاشية الاصل (قوله) ولم يطم بصلاتي طريقه (الخ)
 ظاهره انه متى وطئ النجاسة بطلت كل ما دأب أو ناسيا مضطرا أولا كانت النجاسة زوايا أو غيرها
 يسهل أو رطبة ولكن الذي يفيد النقل كافي ح والمواق ان كان من أرواث الدواب أو أرواثها فهو غير
 مبطل اذا وطئها ناسيا أو اضطرارا لكثرته ذلك في الطرقات وان وطئها محمدا بطلت ولا فرق بين
 رطبا أو يابسا وما مضى أرواث الدواب أو أرواثها من الهذرة ونحوها فان كان رطبا بطلت اقفاها من غير
 تفصيل وان كان يابسا فكذلك ان تعمد وان نسي أو اضطر فقولان البطلان لا ينقض من نحو الأول
 وعدمه لا ينقض من اه من حاشية الاصل من الثاني (قوله) فان تكلم ولو سهوا (الخ) حاشية انه اذا
 تكلم عامدا أو جاهلا بطلت اقفاها واختلف اذا تكلم سهوا أو بالمشهور البطلان هنا ولو قل بكثرته
 المنفيات وظاهره سواء كان الكلام في حال انصرافه لفصل الدم أو كان بعده وهدوءه والغنى في المواقيت انه
 ان تكلم حال رجوعه بعد غسل الدم فالصلاة صحيحة اقفاها فاذا أدركت قبة من صلاة الامام جل
 يصون الحكم واحد من العضة ووجه ابن يونس وقال ابن حبيب بطلت صلته كقولكم ممدودا وحصله
 انه رجع الى الكلام سهوا لا يبطل الصلاة مطلقا سواء تكلم حال انصرافه أو حال رجوعه قال شيخنا
 والمقدماته المواقيت كثره شيئا الصغير أو اما الكلام لا سلاحا فلا يبطلها كذا ح وغيره اه
 من حاشية الاصل (قوله) أو فذا أي على أحد القولين في بطلته (قوله) الا اذا كنت ما ذكره المصنف
 هو مذهب المدونة ومقابله الاعتدال عافيه مطلقا لا فرق بين كل الركعة وبعضها (قوله) ان حصل له
 في جلوس التشهد أي لان الحركة لكن مقصودة (قوله) وكذا ان حصل في ركوع (الخ) أي فيرجع
 فانما يتمدئ القراءة ويخفى جميع ما مضى من الركعة كما قاله الشارح فذلك حال فان كان في الاولى بنى
 على الاحرام (الخ) (قوله) بنى على الاحرام أشار بذلك لفرق بين الاعتدال وبين البناء فقلنا انه اذا بنى
 لم يعد الا بركعة كاملة لا أقل سواء كانت الاولى أو غيرها أو اما البناء فيكون ولو على الاحرام فالجواب
 انه يلزم من الاعتدال البناء ولا يلزم من البناء الاعتدال وخالف ابن عديس حيث قال اذا تكلم
 الركعة ابتداء بأحرار جدد ولا يبنى على احرامه لا في الجملة ولا في غيرها قال محتون بعد عافيه ولو
 الاحرام في الجملة وغيره أو المتمد تفصيل المصنف الذي هو مذهب المدونة كالم (قوله) وانتم بوضعه
 (الخ) ومنه لو رجع ظن فقام امامه فلم أو ظن في أثناء الرجوع فراغه قبل ان يدركه فانه يتم في ذلك
 المكان الذي حصل فيه العلم أو الظن فان تعداه مع امكان الاعتدال فيه بطلت وقوله وانتم بوضعه أي لا فرق

انتم ولأنتي عليه (فلو أدركتم) أي مع امامه الركعة (الاولى) وفي قيامه الثانية مثلا رجع فخرج وغسل
 الدم ورجع (و) أدرك (الاخيرة من ربابه) ولو في ركوعها فقد فاته الثانية والثالثة (أي) بعد سلام امامه (بركعة بسورة)
 جهرا ان كانت بجمرية (وجلس) لفتشها لانها ثانية امامه وان كانت ثالثة ثم ركعة سرا والتفصيل

المستقدم من ائمة اهل
فراغ امامه اتم مكانه ان
امكن والا رجوع في حيز
الجمعة (ورجع في الجمعة)
بعد غسل الدم (مطلقا) ولو
علم فراغ امامه (الاول)
جزء من (الجامع) الذي
ابتدأها به لان من شرط
حضرتها الجامع (والا) يرجع
اليامع او يرجع اليه في اول
جزء من بل ذهب داخله
(طلعت) وهذا اذا اتم مع
امامه ركعة بسجدتها
واعتدل معه قائما (وان
لم يتم معه ركعة فيها) أي
الجمعة قبل ركعتيه وخرج
نفسه فقامت له الركعة الثانية
(ابتدأ أظهر باحرام) جديد
في أي مكان ولا يني على
الاحرام الاول لانه كان
بنية الجمعة (وان رجع)
مأموم (حال سلام امامه)
وأولى به (سلم وصحت)
لان سلامه بنسابة الدم
أخف من خرجه لنفسه
لان رجع قبل سلامه
ولو بعد فراغه من التشهد
فلا يسلم بل يخرج لنفسه
ويسلم مكانه في غير الجمعة
مالم يسلم امامه قبل
الانصراف والا يسلم
وانصرف (فان اجتمع له) أي
لراعيه (قضاء) وهو ما
يأتي به الميسوق هو ما
قائمه قبل دخوله مع الامام
(وبناء) وهو ما يأتي به
عوضا عما يأتي به بدخوله
معه لقوله - السلام (قدم
الناس) على القضاء (وجلس)

بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على المشهور اهـ من حاشية الاصل (قوله ان تلقى فراغ امامه) أي
ظن انه لا يدركه سوا من فراغه بالقليل أم لا وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف بالنسبة لمأموم
والامام لانه يستخفى بصبر مأموم غير ما يلزم المأموم وأما التذقيم مكانه من غير تفصيل (قوله رجوع
له) أي الذي كان يصح فيه الاندلاء لاحد الاول لان زيادة مشي في الصلاة (قوله ادراكه)
السلام) ووجهه على ان شعبان قال انه لا يرجع الا اذا رجا ادراك ركعة فان رجع ادراكها اتم مكانه
(قوله فلو أدرك) معه (الخ) هذه المسئلة بناه بعض فلائذ قد هما على مسائل اجتماع البناء القضاء وهي
من زيادة المصنف على خليل كشرط الصلاة التي يسقطها في أول الفصل (قوله وجلس للتشهد الخ) تبع
فيه الاجهوزي وسيأتي في التفة تحقيق ذلك (قوله الذي ابتدأها به) فلو رجع لمجد آخر او رجا حب المسجد
الاول او طرقه المتصلة به فلا يكتفي ولو كان ابتداء الصلاة في الرحاب أو الطريق المتصلة وقال في المجموع
ظاهر كلامهم خارجا عن ابي لا يكتفي الرحاب والطريق مطلقا يأتي في الجمعة ما يتخلف اهـ (قوله ابتدأ أظهر
الخ) أي ما يرجع ادراك صلاة الجمعة في بلد أخرى قريبة أو في مسجد آخر بالبلد الواجب سلامه الجمعة
وما ذكره المصنف من انه لا يدرك ركعة من الجمعة ورجوعه قائم باقيا مع الامام يشدق ظهر باحرام
جديد هو المشهور من المذهب وقال ابن القاسم يكتفي بناؤه على احرام الجمعة وفي المواضع ابن بونس
البناء على تكبيرة الاحرام مطلقا في الجمعة وغيره لانه لا خلاف في الشارع قوله ولا يني على الاحرام
الاول (الخ) قوله وان رجع مأموم (الخ) وأما لو رجع الامام أو التذقيم سلامه فقال ح لم أرفعه نصا
والظاهر ان حال ان حصل الرافع بعد ان أتى بعدد السنة من التشهد فانه يسلم والامام والتذقيم ذلك
سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخف من يتمهم التشهد ويخرج لقليل الدم ويصبر حكمه حكم
المأموم وأما التذقيم فخرج لقليل الدم ويتم مكانه اهـ من حاشية الاصل (قوله قبل الانصراف) مراده
بالانصراف المشي الكثير فراق قول السوداني وهو الشيخ أحد بابا الانصراف نفسه وجاوز المصنفين
والثلاثة فجع الامام يسلم فانه يسلم ويذهب وأما لو سمعه يسلم بعد مجاوزة أكثر من ذلك فانه لا يسلم بل
يذهب لقليل الدم ثم يرجع يتشهد ويسلم ويعد التشهد ولو كان التشهد لاجل أن يتصل سلامه به
(نتيجه) لا يني بغير الرافع كسبى حدث أو ذكره أو سقوط بخمسة أو ذكره أو غير ذلك من مبطلات
الصلاة بل يستأنفها لان البناء من خمسة يقتصر فيها على ما ورد وهو ان يرد في الرافع ولا يني بغيره
لا يني بمره ثانية قبل ولو شاق الوقت ككثره المنافي كالذاطن الرافع وهو في الصلاة فخرج لنفسه
فظهره نفسه فلا يني وتبطل صلاته بمجرد الخروج من الصلاة فإذا كان ما بطلت عليه وعلى مأمومه
والفرقة بينهما في حاشية مجموعهم قوله

من العيب امام القوم لانه * سقوط طارئة في جسمه اتصلت
فصح لكل ان ياتى بها سبها * وان يكن بان شئ طاهر طلت

وقال بعد ذلك وناهر ان دم الرافع نجس مفروح بالطلان للافعال الكثيرة والمفرغى اهـ (قوله
فان اجتمع قضاء) أي فالتلفاق قبل (قوله أي للرافع) ومثله من فاته لتعاضد خفيف أو مراحمة
فيبري فيه ما جرى في الرافع (قوله وبناء) أي غالبا ليس بعدد التفت الشارح في القضاء والبناء له معنى
الامم ففسر كلامه يأتي به فهو معنى اسم المفعول وأما خبرهما بالمعنى المصدرى فاقضاه ففعل ما فاته
قبل الدخول مع الامام بعد فاته والبناء فعل ما فاته بعد الدخول مع الامام بعد فاته وكل من المعنى من صحيح
ولكن التعريف الجامع لجميع صورته ان حال البناء ما ياتي على المدرك والقضاء ما ياتي عليه المدرك
لان التعريف الاول لا يشمل مسألة الحاضر المدرك ثانية امامه ما قرأ (قوله قدم البناء) أي في الصور
النجس الثانية كاقال ابن القاسم وذلك لانصاف المأمومية عليه فيه ولان القضاء انما يكون بعدا كمال

في أخيرة الامام ولولم تكن) أخيرة (٩٢) الامام (ثانيه) هو بل ثالثه (و) جلس أيضا في ثانيه (ولم تكن ثانيه الامام ولا أخيره

(كن أدرك) مع الامام (الوسطيين) من رباعية كالمشاهير فثانيه الاولى قبل دخوله معه وورع في الرابعة فخرج لنفسه فثانيه رفع الامام من ركوعها قدم البناء في ركعة بام القرآن فقط مراد يجلس لانها أخيرة امامه وان لم تكن ثانيه هو غير ركعة القضاء بام القرآن وسورة جهسر لانها أدرك الامام وتسمى أم البنانيين لوقوع السورة مع أم القرآن في طريقها (أو) أدرك معه (احدهما) أي احدي الوسطيين ونصته صورتان الاولى ان يدرك الثالثة وقوته الاوليان بالسبق والرابعة بالرافع قدم البناء فيأتي ركعة بالفاتحة فقط سر لانها الرابعة ويجلس لانها ثانيه وأخيرة امامه ثم ركعتين بام القرآن وسورة جهرا ولا يجلس بينهما وتسمى بالفلسوبة والثانية أن يدرك الثانية مع الامام ونصته الاولى بالسبق والاخيرتان بالرافع قدم البناء في ركعة بام القرآن فقط مراد يجلس لانها ثانيه وان لم تكن أخيرة الامام ثم ركعة كذلك ويجلس أيضا لانها أخيرة امامه وان كانت ثالثه ثم ركعة القضاء بفاتحة وسورة

ماضيه الامام بعد دخوله معه وقال مصنون قد علم القضاء لانه أسبق وشأنه بعب سلام الامام (قوله) ولولم تكن ثانيه الخ) أي عند ابن القاسم ورد بل على ابن حبيب (قوله في ثانيه الخ) أي اتفاقا (قوله وان لم تكن ثانيه هو) أي بل هي ثالثه وهذا هو المشهور خلافا لابن حبيب القائل ان أقدم البناء فإنه لا يجلس في آخره الامام الا اذا كانت ثانيه هو واما على ما قاله مصنون من تقديم القضاء على البناء في ركعة بام القرآن وسورة من غير جلوس لانها أوله وأولى امامه أيضا ثم ركعة بام القرآن فقط ويجلس لانها أخيره وأخيرة امامه وعلى مذهبه فتقلب هذه الصورة بالرجاء لانه فصل فيها بين ركعتي السورة ركعة الفاتحة وبين ركعتي الفاتحة ركعة السورة قال في المجموع ومن أساءه الادب تقييدها بالرجاء وانما هي متفصلة مثل بالسوريتين (قوله بالمقلوبة) أي لان السورتين متأخرتان عكس الاصل وعلى مذهب مصنون يأتي ركعة بام القرآن وسورة لانها ثانيه وأولى امامه ويجلس ثم ركعة بام القرآن وسورة لانها ثانيه امامه ولا يجلس لانها ثالثه خلافا لما في الخري ثم ركعة بام القرآن فقط ويجلس فيها لانها أخيره وأخيرة امامه وعليه فتقلب الجلي لثقل وسطها بالقرارة (قوله ويجلس أيضا) أي على المشهور خلافا لابن حبيب (قوله فصلانه على ركعة منها يجلس) أي ونسب أم الخناجر كن تقدم وعلى مذهب مصنون يأتي ركعة بام القرآن وسورة لانها أولى امامه ويجلس فيها لانها ثانيه ثم ركعتين بام القرآن فقط ولا يجلس بينهما (قوله ومثل هذه الصورة الخ) ومثلها أيضا حاضر أدرك الثانية صلاة خوف بمصر قسم الامام تقوم فيه طائفتين فلا أدرك الخاضع مع الطائفة الاولى الزكوة الثانية وانما ركعها المصنف لعلها بالمقاييس وشهرتها (تفهيم) ان أدرك مع الامام الركعة الثانية والرابعة فقال الثاني الاولى قضاء بلا اشكال واختلف في الثالثة على مذهب الاندلسيين بانها ورع طر القلم ركعة قبلها كافي و قال فيقدمها على الاولى ويقرأ فيها بام القرآن فقط مراد لا يجلس لانها ثالثه ثم ركعة القضاء بام القرآن وسورة جهرا ان كان وأطلق على الثالثة في المدونة قضاء نظر الرابعة المذكورة كما كمال ويقدم الاولى بام القرآن وسورة ثم الثالثة بام القرآن فقط مراد من مسائل الخلاف أيضا ان يدرك الاولى ثم عرف قوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة قال الثاني قال بعض الاندلسيين هاتين ركعتي ركعتين بام القرآن من غير جلوس بينهما قال ابن ناجي وهو طراز وعلى مذهب المدونة قال أبو الحسن قال ابن حبيب يأتي ركعتين ثانية وثالثة يقرأ في الثالثة بام القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثه بناءه وقرأ في الثالثة بام القرآن ويجلس لانها آخر صلواته اه فقد ظهر لك الفرق بين مذهب الكلب وقول بعض الاندلسيين ومن صور الخلاف ان يدرك الاولى ويرفع في الثانية ويدرك الثالثة وقوته الرابعة فلا اشكال ان الرابعة بناءه واختلف في الثانية على القولين فعمل انها قضاء يبدأ بالارابعة بام القرآن فقط سرا ويجلس لانها آخر الامام ثم يأتي ركعة بام القرآن وسورة جهرا ان كان وعلى مذهب الاندلسيين يأتي جهرا نسقا من غير جلوس بينهما بام القرآن فقط فيما هو هذا هو الظاهر وعليه الاجهوري ومن تبعه اه من المجموع (قوله وسر العورة) السر بفتح السين لانه معذور ابا بالسر فها يستتر به العورة من الضرور هو التبع كفتح شها لانه حاشي قال يحيى الدين بن العربي الامر بستر العورة لتستر بها ونكر بحال التستر فاتهم باعني الشبلين منشأ النوع الانساني المكرم المفضل اه من حاشية شتينا على مجموعهم والعورة في الاصل الخل في التور وفيه وما يتوقع منه ضرور فادومته هو المكان أي توقع منه الضرر والفساد وقوله تعالى ان يوتنا عورة أي خالصة يتوقع فيها الفساد والحرارة عورة توقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها من العورة يعني القبح لعدم تحققه في الجبهة من النساء لميل النفوس اليها وقد يقال المراد بالقبح ما يستوجب شرطا من ميل اليه طبعا اه من الخري (قوله فوهم خلاف المراد) أي لانه

فصلانه على ركعة منها يجلس ومثل هذه الصورة حاضر أدرك مع ما غر ثانيه خلافا لاسم الامام فعل ما مومه الحاضر مثل اطلق ماذكر (وسر العورة) صلف على بسلام أي وصحتها أي شرط محبتها بستر العورة (المفظة) خاصة وكلامه وجه الله يوم خلاف المراد

(ان قدور) على سترها والاصلى هربا وانما غير المغلطة فسترها وانما يجب ان يستر على ما بانى (٤٣) والاربع عدم تعبد به بالكره لا

للشخص على مكشوف
العورة المغلطة نسيانا عاد
أبدا وجوبا (وان باعانة)
مباينة في قدره اعلم من
بغيره ما يستره عورة نظم
يستتره صلى هربا
طلت (أو) ستر (نحس)
أحرر) فان صلى هربا
مع وجود أحدهما طلعت
(وهو) أى الحرير الطاهر
(مقدم) على التمس عند
اجتماعهما وبالا لى بانى
الصلاة بخلاف التمس
(وهى) أى المغلطة (من)
رجل السوانان) وهما من
المقدم الذى كرم الاثنين
ومن المؤخر ما بين الاثنين
فيجب مكشوف الاثنين
قط أو مكشوف العانة فى
الوقت (ومن أمة وان
بشأنه حرية جدا) أى
السوانان (مع الاثنين)
فإذا انكشف منها شئ من
ذلك أبادت ابد او سبأت
ما تعبد فيه فى الوقت
وما لا تعبد (و) هى (من)
حرية) جميع البدن ما عدا
الصدر والاطراف (من)
رأس يدين ورجلين وما قابل
الصدر من الظهر كالصدر
(وأعادت لصددها) أى
لكشفه كلاً أو بعضا
(وأطرافها) كذلك ولو ظهر
قدم لا باطنه (وقت)
ضرورة وهو فى الظهر
للاسترار وفى الشانين

الطلق فيهم الشرطية حتى في الخفية وليس كذلك ولا بد أن يكون الساتر كفيًا وهو لا يشق في بادي
الأي بان لا يشق أصلاً ويشق بعد امتناع النظر ونخرج بما يشق في بادي النظر فان وجوده كالعدم وما
ما يشق بعد امتناع النظر فيعيد منه في الوقت كالواصفهورة المحدث لها بغير بل ولا يصح لان الصلاة به
مكروهه كراهة تنزيه على المعتمد (قوله والاربع عدم تعبد به بالكره) اعلم ان رتب خيلا فقال انه
تسبب ابن عطاء الله في تعبد به بان كرو القدرة وأما غيره فلم يقيد بالكره وهو الظاهر فيجد أبا من سلى
هربا ناسبا مع القدرة على الستره وصرح الجزولى بأنه شرط مع القدرة إذا كرا أو ناسبا وهو الجارى
على قواعد المذهب فخصص ان القول بان ستر العورة شرط صحة تعبد به بان كرو القدرة عند بعضهم
و بالقدرة قط عند بعضهم لا لى ان قضاء المؤلف التعبد بالقدرة قط والذي مضى عليه في المجموع
التعبد بهما ومضى عليه في الحاشية أيضا وليس من العجز سقوط الساتر فبره فورا بل المشهور البطلان
كافى ح وقيل ستر المغلطة واجب غير شرط قال بعضهم هذا القول غير مقيد بالكره والقدرة وقيل مستحب
وهو المراد بالنسبة في كلام المجموع (قوله فلهذا اعلم من غيره الخ) وذلك لضعف المانية وهو الانقاع به في
مجرد الصلاة فلذلك يجب عليه الطهر أو يقول لا يلزمه قبول الهبة لظلم المانية ولا يجب عليه سترها
بالطين على الظاهر من قولين لانه منقذه الساقط ويكره الحرم فهو كالعدم بل بما علم فرضه الاعمال والا
فكر كن مقدم اه من المجموع (قوله فخص) وأولى المتبص في وجوب الاستكراه اذ الهمد فيه
وأولى منها الحشيش بل مقدم على الحرير (قوله أحرر) بما ذكره من وجوب الاستكراه عند عدم
ظاهر غير حرر المشهور من المذهب ومقابله ما في معاص ابن القاسم يوصل هربا ولا يوصل بالحرير
(قوله مقدم على التمس) أى وكذا على المتبص وهذا قول ابن القاسم وقال أصبغ يقدم التمس لان
الحرير يجمع عليه مطلقا والتمس انما يجمع ليه في حال الصلاة والمختوم في حالة أولى من المختوم مطلقا
والمقدم على ابن القاسم (قوله لا ينافى الصلاة) أى لا نه ظاهر وشأن الطاهر ان يوصل ولا يحدوا تركه
من شروط الصلاة بخلاف التمس (قوله أى المغلطة) أى التى تعاد الصلاة لكشفها أبدأ مع القدرة (قوله
ما بين الاثنين) أى وهو رقم الاربعة على ما ذكر بالسوانين لاي كشفها بسوا الشخص (قوله فى الوقت)
أى لا نه بالنسبة لرجل من العورة الخفية (قوله أعادت أبا) أى لان ما ذكر بالنسبة لآمة من
المغلطة (قوله يدين ورجلين) مراده الفراعين والرجلين للركبتين والحاصل ان المغلطة في الحرية بالنسبة
للصلاة بطها وما إذا هاون السرة الركبة وهى خارجة فدخل الالبتان والتخذان والعانة وأما صدرها
وما إذا هاون ظهرها سواء كان كشفه أو غيره وضعفها لا تحال رأس وركبتها لا تحال القدم فعورة مخفية
يكره كشفها في الصلاة وتعبد فى الوقت له وان سرح النظر لذلك كإبائى اه من حاشية الاصل (قوله
لصدرها) أى وما إذا هاون المراد تعبد بالمعاد المغلطة التى تقدم بيانها (قوله لكشفه كلاً أو بعضا) أى عدا
أوجها ولا نسيانا كافى المواق من ابن يونس (قوله لا باطنه) أى فلا تعبد له وان كان من الخفية (قوله
ككشف أمة أى) أى فكل ما أباد الرجل فيه أبدأ تعبد الا أمة فيه كذلك وكل ما أباد فيه فى الوقت تعبد
فيه أبدأ وما تعبد فيه الا أمة فى الوقت لا يعبد فيه الرجل أصلاً (قوله وتب بالكره) أى ويقتل يجب وعلى
أقول بعدم الوجوب في الخلوه فليس يجب للصلاة في الخلوه أو يندب ذكر ابن شبر في ذلك قولين من
التمس والمراد بالمغلطة في الخلوه على ما قاله ابن عبد السلام السوانان وما قال بهما سواء كان رجلاً أو
امرأة أمة وهو المعتمد وقيل ان المغلطة التى يندب سترها فى الخلوه تختلف باختلاف الأشخاص
فهى السوانان بالنسبة للرجل وترى الا أمة الا لبنتان والعانة وترى الحرة على ذلك بالظهر والبطن
والفخذ ومن هذا فستر الظهر والبطن والفخذ في الخلوه مندوب حتى الحرية دون الرجل والا أمة اه من

الليل كله وفى الصبح الطلوع (ككشف أمة) من إضافة المصدر لفاعله (فإذا) كلاً أو بعضا فعوله (أو) كشف (رجل إليه أو بعض
ذلك) من جميع ما ذكر فيعيد وقت (وتب) بالكره أى (سترها) أى المغلطة (مخفية) ولو بظلام (و) تدب

بالصلاة ينوبه ستر واجب على (٩٤) البالغ (وأدنا) أى أم الولد الصغيرة صلاتهما (تركه) أى ترك الستر المنسوب لهما (الأم ولد) حرة (صغيرة) تؤمر بالصلاة (ستر واجب على أسيرة) الكبيرة وهو جميع البدن لماعدا الوجه والكفين وكذلك الصغيرة المأمورة بالصلاة

حاشية الاسل (قوله لام) أى قط دون غيرهما من فيه شائبة حرة (قوله تؤمر بالصلاة) أى ولو كانت غير مأمرة (قوله هو جمع البدن) أى نصب التلب على جميع البدن والا فلا مندوب السر الزائد على القدر المشترك بينهما فى الوجوب وهو ستر ما بين السر والركبة ونصت أم والودون غير هاتوة شائبة الحرة فيها فله لم يتقرب لسيدها فى الاستتاع وسير الخدمة وتقت من رأس المال (قوله وكذا الصغير الخ) قال فى حاشية الاسل الاولى حذف هذا لأنه يقيد ما يندب للكبير لا يندب للصغير والظاهر بدية تأمل اه (قوله وأما نالغ) حاشية ان الصغيرة وأم الولد يندب لهما فى الصلاة - الستر الواجب على الحرمة بالنقص زيادة على القدر المشترك بينهما فى الوجوب فان ترك ذلك وصلى ما يترفع مثلا أو تأم الولد الاسل صفر أو ترك الصلاة - ان راققت وذلك لان الفتى فى المدونة تدب الستر للمراعاة وغيرها وسكت فيها من الاداة بظاهر عادهما أو أشبه بان قال يندب الستر للمراعاة - وهر زاد الاداة لتركه فى الوقت فأطلق فى الاداة ولم يقيد بالمارعة فقال بعض المحققين لا نسلم ان أشبه أطلق فى الاداة بل يقيد بالمارعة كما مر به الجراحى فى منهاج التصيل وكفى به اه من حاشية الاسل بتصرف فاذا علمت ذلك فحينئذ تنبذ شارحنا بالمراعاة كما علمت (قوله يوقت) وهو فى الظاهر من الاسل اعلان الاداة مسخبة تشبه النقل وفى النسخ من البيل كله وفى الصحيح للطلوع (قوله صبر) وسئل الذهب ولو خافا (قوله وما شئى عليه الشيخ) أى من عدم الاداة أصلا فانه لا وجه له لأنه أى من صلى بالنفس والحر يرى طلب الاداة (قوله كام) هذا يقتضى أن صدره هو مقتضى ما يبرء وهو كذلك خلا فى نالغ انهما عورة غاية ما هناك يندب لها الستر الواجب على الحرمة فى الصلاة (قوله مع رجل الخ) واجب لعورة الرجل وأما لانه أى شخص (قوله أو كافر) أى هذا اذا كانت الحرمة أو الامة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا اسلم فى الامة وأما الحرمة الكافرة فعورة الحرمة المسلمة معها ما عدا الوجه والكفين كفى بن لا يابى السر والركبة فقط كما هو ظاهر الشارح وقول عب ماعد الوجه والاطراف ممنوع بل فى شبه جميع المسلمة على الكافرة فلا تصفها زوجها الكافرة فالمرى لما رضى لا تكونه عورة كما أطله فى الحاشية وغيره اذا علمت على شبه والحاشية كان كلام شارحنا مسلما لأنه فى بيان تحديد العورة وأما الحرمة تعارض فتى آخر (قوله ما بين سره وركبة) فعلى هذا يكون نالغ الرجل عورة مع مثله ومجرمه وهو المشهور فيمر كشفه وقيل لا بهجر بل يكره مطلقا وقيل عند من يسقى منه وقدا - سئل صاحب هذا القول بكشفه صلى الله عليه وسلم فغذه بضمرة أى يكره وهو فلا دخل عثمان ستره وقال ألا أسقى من وجل نسفى منه الملائكة (قوله مع رجل أجنبى) أى مسلم سواء كان حرا أو عبدا ولو كان ملكهما ما لم يكن ونشأ والا فكفى مرها وسئل عبد الله فى التفصيل بمحبوب زوجها (قوله غير الوجه والكفين الخ) أى فيعزى النظر لما لا فرق بين ظاهرهما وبطنهما بغير فسد ولا لوجهها والاحرم وحل يجب عليها ما يستر وجهها ويدها وهو الذى لا بين مرزوق فأنلانه مشهور المذهب أولا يجب عليها ذلك وأما على الرجل فخص بصره وهو مقتضى نالغ المواق من حياض وفصل زروق فى شرح الغليسة بين الجلسة فيجب وغيره فاقصّب اه من حاشية الاسل فاذا علمت ذلك فقول الشارح وان وجب عليها سترهما الخ فهو على كلام ابن مرزوق (قوله لرجل) أى مع مثله أو مجرمه (قوله أو أمة) أى مع مطلق شخص (قوله مع أجنبى) راجع بخصوص الحرمة (قوله محرم لها) أى ولو بصهر كزوج أمها أو بنتها أو رضاع كابنها وأنها من الرضاع (قوله فيمر عليها كشف صدرها الخ) وأجاز الشافعية رؤية ما عدا ما بين السر والركبة

الواجب على المرأة الكبيرة
(وقت كحل بصر) بعد
وقت (دعاجز) عن ستر
العورة (صلى مكشوفاً)
أى بادي العورة المغطاة ثم
جسد سائر أفعيل بالوقت
ودعائى عليه الشيخ
ضعف * ولما فرغ من
بيان العورة المغطاة فلا ذكر
والاثنى شرع في بيان العورة
الواجب سترها بالنسبة
للزنى يتناول الصلاة أيضاً كما
بالنسبة للصلاة واجبة غير
شرط ما عدا المغطاة التى
تقدم بها فقال (وعورة
الرجل) التى يجب عليه
سترها (و) عورة (الامه)
التي بـل (واى شائبة)
كأم ولد ومكاتبه ومبعضه
من زوج أولع امرأته محرم
له (و) عورة (المسرة)
البالغة (مع امرأه) كبيرة
عورة أو أمه أو كافرة تقول
مع امرأته تقديس الحرة وتقول
(ما بين صرغ وركبة) واجمع
لثلاثة (و) عورة الحرة
(مع ورجل (أجنبي) منها
أى ليس بمحرم لها جميع
البدن (غير الوجه والكفين)
وأما ما قبلها بعزوان
وجب عليها سترها بخوف
قننه (ويجب سترها) أى
العورة المذكورة لرجل
أو أمه أو مسرة أو أجنبي

(بالصلاة أيضاً) كاجب سترها بالنسبة لزوجته من ذكر لكن المخطئة من ذلك تعادل تركها أياً أو التفتته بعضها وذلك تعادله في الوقت كالفتنة في الآلة والأطراف في الحرمة وسببها لانتداله أسلاكه القدسية في الآلة غير أم الولد وما عداه إلا ليتبين في الرجل كالمع ما تقدم (و) حودة المرأة (مع) رجل (محرم) لها (غير الوجه والأطراف) الرأس والبدن والرجلين فيصير عليها كشف صدره

وذلك خمسة (قوله ما رآه الرجل من محرمة) فليحذف صورة الرجل مع المرأة الأجنبية ما عدا الوجه والاطراف وعلى هذا فغيري الرجل من المرأة إذا كانت أمة أو كبرى ما ترى منه لا ما ترى من وجهه الوجه والاطراف فقط وهو يرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة لأن صورة الأمة مع ما لا واحد ما بين السرة والركبة كامر . واعلم أنه لا يلزم من جواز الرؤية جواز الجلس فذلك يجوز للمرأة أن ترى من الأجنبي الوجه والاطراف ولا يجوز لها لمس ذلك وكذلك لا يجوز له وضع يده على وجهه باختلاف المحرم فانه كما يجوز النظر للوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بضربة واحدة وكما يجوز امرأة الحرة النظر ما عدا ما بين السرة والركبة من محرمة ما يجوز لها لمس ذلك وبالجملة فالحرام على ما جاز لهم فيه النظر لجزء من الجائزين بخلاف الأجنبي مع الأجنبية فلا يلزم من جواز النظر للمس (قوله فلا يجوز الخ) مفرع على مفهوم قوله وهو الوجه والاطراف كالمحل وأما ليس باطراف فيحرم فلا يجوز لها أن تنظر الخ (قوله ولو من رضاع) أي أو صهر (قوله كرجل مع مثله) أي ويجوز الجلس من الجائزين أيضا في صحيح البخاري فيل مقدمه صلى الله عليه وسلم المدينة أن الصدوق قبل عائشة بنته رضى الله عنها في أنها تختلف جس العورة فان كان حائل فلا حرمه كسقي في فخر المصاحح الا كتم ومنه انه لا يكس الجمام وأما به الشافعية وفي الحاشية خلاص الشرح سالم ان الحرمه في المتصل وحرم الشافعية المتصل حتى قالوا ان علم شعر حاته بعد حلقه حرم النظر اليه وأما المتصل فبطل جواز النظر اليه عندنا إذا كان انفصاله عن صاحبه في حال الحياة لانه صار أجنبيا من الجسم وله قوام جونه وأما بعد الموت فيحرم النظر لاجزاء الأجنبية وذلك هو ما عن النظر في القيور عفاة مصادقته . من حاشية شيخنا على مجموعهم ويحرم باقيا الالتذاذ الشيطاني وهو على ما أشره لاجرم انساب النفس قال الغزالي في الاحياء من فرق بين الامر والمضي حرم عليه النظر الا كما يفرق بين الشجرة البابية والخضرة . من المجموع (تنبيه) قال ابن القطان لا يلزم غير المضي تنبيه لكن قال القاضي أبو بكر بن الطيب بنى القطان من الزينة لانه ضرب من التشبه بالنساء وتعد العباد وأجوا على انه يحرم النظر لغير المضي فبعد الفذة ويجوز لغيرها ان آمن الفتنة . وأما الخلق في الامر فحرام عند الشافعية ولو امتن الفتنة وقال الفكاكاني مقتضى المذهب لا يحرم . من الاسميلي (قوله لصلاة) راجع للصبيح (خاتمة) بطل الصلاة بعده نظر عورة امامه وان نسي كونه في صلاة كتمه فظهر عورة نفسه ان لم ينس كونه في صلاة وفي بن من أبي على ولو نسي ومن لم يصعد الاسترا احد فريجه قبل يسترا قبل به لانه أدى أو كبر فيل الدبر وقيل بخبره يتفق على القبل ان كان وراءه فهو حاط كقول البساطي وان اجتمع هرة سوا فظلام أو نيا عدوا فان لم يمكن سوا فاعاوا احدا فاعاوا ضعين أبعارهم وامامهم في الصف كواحد منهم وان كان لغيره قوب واحد سوا فاعاوا قوبه لتقديم ان تنازعوا اوضاع الوقت فان خاف من القرعة ايضا سوا امرأة فان كان الثوب لاحدهم تدبيله اطارهم وجبره الزائد من حاجته بلا اتلاف فاعاوا ابن رشد وخلافه النسي . من المجموع ينصرف (قوله واستقبال القبلة) لما فرغ من الكلام على شروط الصلاة الاربعة شرع في الكلام على الخامس وهو الاستقبال وما يتعلق بهو الاصل فيه قوله تعالى فذكرني تنبيه وجهك في النسيان الى قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام أي جهته وفي الموطأ حلت القبلة قبل جبرته من وقد صلى عليه الصلاة والسلام بعد مقدمة المدينة الى بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا فكانت ناحية ذلك نحو حلت الى بيت الله في الركعة الثالثة من الظهر ليصعب فيها بين القبلة ولا ياتي في هذا قوله ان أول صلاة صليت الى بيت الله العصر لان المراد أول صلاة تأمة ووقع في البخاري فحلت في ركوع العصر وصعدت القبلة قبله لان المصلي يقرأها بوقائه . وهي أقسام سبعة قبله تحقيق وهي قبله الوسي كعبته عليه السلام فلما وضع جبريل عليه السلام وقبلة اجاع وهي قبله جامع عمرو بن العاص باجاج

وتدحوا ويحسدوا ذلك فحسده ويحرم على محرمة ما كايها رؤية ذلك منها وان لم يلق (وترى) المرأة حرة أو أمة (من الرجل) (الأجنبي) منها أي غير المحرم (ما رآه) الرجل (من محرمة) وهو الوجه والاطراف الا أن تخشى لانه لا يجوز لها أن تنظر لصدرة ولا جنبه ولا ظهره ولا ساقه ولو لم تخطئة (د) ترى المرأة (من المحرم) ولو من رضاع (كرجل مع مثله) أي كما يرى الرجل من الرجل وهو ما عدا ما بين سرة وركبة (وكره) لو جلس كشف كنف أو جنب كشبه ذيل أي ذيل قوبه (وكف) أي ضم (كم أو) كف (شعر) برأس (الصلاة) الا غير حالاص اقتضى ذلك واستقبال القبلة بالجو عطف على باعلام أي ومنها ما ذكر واستقبال القبلة (مع أمن) من عدو وسبي

في الایجاب (د) مع القدرة فلا يجمع بحر كروما أو مرض لا قدرة له على القول له أو لا يصح من يحول فيفضل لغيرها قال ابن أوله
والراجح آخره كالنهي هذا (٩١) القدرة زيادة على الشئ فحصل ان طهارة الحدث لا تستفيد قيد بالناس بعد أبدا والعاجز يسقط
هذه المسئلة وان طهارة

الحبث تفيد بالذ كرو القدرة
ونسقط بالعجز والنسيان
وان ستر الصورة يفيد بالقدرة
فقط قال النسي بعد أبدا
دون العاجز فيعيد يوقت
وان الاستقبال فيعيد
بالامن والقدرة لاصلي
خائف من كعدو ولا عاجز
وأمان لم يستقبل نسيانا
لوجوبه فيعيد أبدا (وهي)
اي القبلة (عين الكعبة)
أي ذاتها (لم يحكم) ومن
في حكمها ممن يمكنه
المسافة كن في جبل أبي
قيس غيب استقباله يصح
بذنه حتى لو خرج منه عضو
لم تضع مسأله ثم ان من يحكم
ان كان بالمحرم قفا ظهر
فصلوات صفان كافر اقل
أودا اثره وفوساذا لم تكمل
الذرة وان لم يكن بجل
بيته مثلا فله ان يصعد
على سطح أو مكان مرتفع
ثم ينظر الكعبة ويحرق ذبته
جهنما ولا يكتفى بالاجتهاد مع
القدرة على اليقين ومن ذلك
التيسل مساجد مكة التي
حولها كمسجد ذي طوى
(وجنتها) أي الكعبة
(غيره) أي غير من يحكم سواء
كان قريبا من مكة كاهل
منى أو بعيدا كاهل الافاق
فيستقبل المصل تفتا

الصحة وقد وقف على جامع مرو غافق من الصلوة وقبلة استأوى قبة من البيت من أهل
مكة أو من مسجده عليه السلام والغرض انه في مكة والمدنية وقبلة اجتهاد وهي قبلة من لم يكن في
الطريقين وقبلة يدل وهي الآسية في قوله سب سفره وقبلة تخيير وهي الآسية في قوله فان لم يجد أو تخيير
بجهد فغير وقبلة صيان وهي التي ابتدأها قوله وهي عين الكعبة لمن يحكم (قوله لا الإيجاب) أي فلا يجب
الاستقبال حال المسافة ولا في حال الخوف من عدو وصبح كأي (قوله كالجميع) أي فلو سئل المتردد قبل
الوسط والراجح قبل الاستئذاب الاعادة في الوقت (قوله فحصل الخ) أي ما تقدم ومما هنا (قوله
والعاجز) أي من الطهورين (قوله بالذ كرو القدرة الخ) أي على مشهور والمذهب (قوله بالذ كرو القدرة
أي على ما مشى عليه هو تقدم الكلام على ذلك (قوله من كعدو) أدخلت الكاف السب وسواء كان العدو
مسلمًا أو كافرا (قوله وأمان لم يستقبل نسيانا الخ) أي فلا يقيد بالذ كرو المشهور (قوله عين الكعبة)
أي فالشرط استقبال ذات الكعبة أي بناؤها الواقعة أن تحضت والاصد بالله تعالى (قوله المسافة) أي
مقابلة مقبها أي ذات بناها (قوله ثم ان من يحكم الخ) قال في الأصل فالحاصل أن من يحكم أقسام الأول جميع
آمن فهذا لا بد من استقبال العين اما بان يصلى في المسجد أو بان يطلع على سطح يرى ذات الكعبة ثم
يقول فحصل اليها فان لم يمكنه طلوع أو كان دليل استدلل على الذات بالعلامات البقية التي قطع ما حارضا
لا يحتمل النقص بحيث انه لو أزيل الجباب لكان مسامتا فان لم يمكنه ذلك لم يحزه صلاة الا في المسجد الثاني
مرض مثلا يمكنه جميع مسبق في الصحيح لكن يجهد مشقة فهذا في التردد أي فانه قبل يجوز الاجتهاد
في طلب العين ويسقط عنه اليقين وقيل لا بد من المعانة نظرا الى أن القدرة على اليقين تنع من الاجتهاد
وهو الراجح فذلك اقتصر عليه هنا الثالث مرض مثلا لا يمكنه ذلك فهذا لا يجتهد في العين قلنا ولا يلزمه
اليقين فانها الرابع مرض مثلا يعلم الجهة فقط وكان متوجها لغير البيت ولكنه لا يشعر على القول ولم
يجد محروفا فهذا كالمخاض من عدو ونحوه يصلى لغير الجهة لان شرط الاستقبال الامن والقدرة ولا يختص
بمن يحكم لانه اذا عاجز عاجز والمخاض عدم الاستقبال يحكم فن غيره أولى اه (قوله مع القدرة على اليقين)
أي لو كان مشقة (قوله غير من يحكم) أي والمدنية وجامع محرولان المدنية بالوجه لا بالاجتهاد وجامع محرو
بالاجماع الذي يفيد القطع لا بالاجتهاد الذي يفيد الظن (قوله قريبا من مكة) أي ولا يمكنه مسافة العين
(قوله أي بالاجتهاد) إشارة الى انه منصوب بترفع الخافض وكون المصلى غيرا مستقبلا للجهة بالاجتهاد
هو الظاهر ندان رشد لا معناه خلافا لابن القصار فحده بقدر المصلى المقابلة والمحاذاة لها اذا اجتمع
الصغير كذا زاده بعد اتسع جهته كقصر الرماة فاذا اغتلبت الكعبة من كذا خرج منها سطوط ومجموعة
الاطراف فيه وكلما جدت انتم فلا يلزم على مذهبه بطلان الصف الطويل بل جميع بلاد الله تعالى
على تفرقة تقدر ذلك والحاصل ان من بعد من مكة يقل أحد ان الله أوجب عليه مقابلة الكعبة لان في
ذلك تكليفا بالاطلاق وانما في المسئلة قولان الاول لابن رشد يجتهد في الجهة وهو الذي مشى عليه
المصنف والثاني لابن القصار يجتهد في استقبال سمت والمراد ان يقدر المقابلة والمحاذاة وان لم يكن
في الواقع كذلك وهو مذهب الشافعي قال في الأصل وبنى على القولين لو اجتهد فاختار أفضل المذهب يصعد
في الوقت وعلى مقابلة يصعد أبدا اه لكن قال بن الحق ان هذا الخلاف لا أغرة له كاصرح به
المأزري وانه لو اجتهد وخطأ فاجابيد في الوقت على القولين اه من حاشية الأصل (قوله ولا يجوز
التقليد الخ) أي يجتهد أو غير مصر (قوله عدلا) أي في الرواية (قوله وأولى غيرهم) أي غير

الجهة (اجتهادا) أي بالاجتهاد (ان يمكن) الاجتهاد معرفة الادلة التي على الجهة كالنهي
والشقق والشمس والقطب وغيره من الكواكب وكذلك ارجع الشرق والجنوب أو الشمال أو الغربي ولا يجوز التقليد مع امكان الاجتهاد
(والا) يمكن الاجتهاد (قلد) عارفا عدلا (ولا يجتهد وان أعمى) غيره من المجتهدين وأولى غيرهم فان خفت عليه الادلة سال عنها فاذا

عليها الجهد (الاجتهاد المصير) من الامصار فلهذا قد ادخل بلدان البلاد التي يحل بها العقل والهدى في هذه المسئلة غير اجتهاد (وقيل) بجوبا (غيره) أي غير المجتهد (عدلا جازيا) بالادلة لا غير عدل ولا جاهلا (أو محررا مطلقا) سواء كان محراب مصر أو غير مصر (فان لم يجد) غير المجتهد عدلا جازيا لا غيرا (أو غير مجتهد) بان ثبت عليه الادلة نعم أو جسد أو غير ذلك ان ثبت عليه (فغير) جهة من الجهات الأربع وصلى إليها أو كفى بذلك وقيل يصلى أربع صلوات لكل جهة صلاة (وطلت) صلاة يجتهد أو قتل (ان خالف) الجهة التي أداها اجتهد إليها أو امره العارف بالهدى لغيرها (عدا) وأطاعها وجوبا (وإذا سادف) القبة في الجهة التي خالف إليها (ان تبين خطأ) بقينا أو قلنا (بصلالة) أي فيها (قطع) صلالة (البصير المصير كثيرا) بان استبد أو شرف أو غرب أو ابتدأها بآفة ولا يكتفي بتحويله لجهة القبلة (واستقبل) القبلة بان يقول إليها (غيره) وهو الأعمى مطلقا والبصير المصير بسيما (أو) ان تبين خطأ (بعدها) أي بعد الصلاة (أعاد الأول) وهو البصير المصير كثيرا (وقوت ضروري) وقول الشيخ المختار معترض وأما المصير بسيما والأعمى مطلقا فلا إعادة عليه (كأنما هي) للجهة التي أداها اجتهد إليها والتي دله عليها العارف والمقلد بعيد (٩٧) في الوقت على المشهور وقيل أبد أو أمانا هي

وجوب الاستقبال فانه
يعيد أبا كانه قدم أول
الكلام فلا منافاة بين ما هنا
وما تقدم وبعضهم أجرى
الخلاف حتى في فاصي
الوجوب أيضا وعليه
فيجد وجوب الاستقبال
بالدخول لا من راحة اليد
(وجاز في غير مؤكد)
ومنه الروايات كربع قبل
الظهر والغصى والشيع
(فيها) أي الكعبة (وفي
الجبر) أي جبراً معيلاً بكسر
الحاء وسكون الجيم (لاي
جهة) راجع لقوله فيها
لا لقوله الجبر لا نهوا ستدبر
البيت أو شرف أو غرب لم يفسح
كأقال الخطاب وقيل بل
نعم بناء على انه من البيت
(وكرر المؤكد) كالوزن
والعينين وكره في الغير

المجتهدين (قوله محراب مصر) أي علم انه وضع العارفين أو الشان فيه ذلك وقوله أو غيره صرأ الشان فيه عدم العارفين (قوله لكل جهة صلاة) أي ان كان الشان في الجهات الأربع فان شافى جهتين فصلاتين ولا بد من جزم التبعة ضد كل صلاة (قوله ان خالف) أي وأما وصلى إلى الجهة اجتهد فان يبعد في الوقت اذا استبد أو شرف أو غرب كافي المدققة لان المصير بسيما (قوله واستقبل القبلة الخ) أي فان لم يستقبلها الأعمى المصير كثيرا بعد العلم بطلان الانحراف الكثير مبطل مطلقا مع العلم انه لم يبين الدخول أو علم به بعد دخولها وأما المصير بسيما أي أو بصير اذا لم يستقبل لا بطلان صلته (قوله أعاذ الأول الخ) هذا التفصيل المدكور في قبلة الاجتهاد كاحوا الموضوع وأما قوله القطع كن بمكة أو الوحي كن بالمدينة أو الاجماع كن بمسجد عمرو فانه يقطع ولو أجمي مضر فابى فان لم يقطع أحد أبدا (قوله بوقت ضروري الخ) قال في الأصل وهو في العشاين الليل كله وفي الصبح للطلوع وفي الظهر بن الاصفرار (قوله وقيل أبدا) هذا الخلاف في صلاة الفرض وأما في النفل فلا إعادة أصلا (قوله وعليه فيجد وجوب الاستقبال الخ) المناسب بجل هذا معقب قوله على المشهور تأمل (قوله وقيل بل تصح بنا الخ) ان كن أبد بن الأول (قوله ورهني الطواف) أي غير الواجب كاتقيد في المجموع (قوله وما مشى عليه الشيخ الخ) أي لكونه صرح بالجواز (قوله وقيل يبعد العامد الخ) ولكن الرابع الأول (قوله وطل الفرض على ظهرها) أي ولو كان بين يديه بعض بناها (قوله كالنؤك) أي على الرابع (قوله وقيل لا بأس به) الحاصل ان في غير الفرض ثلاثة أقوال الجواز مطلقا الجواز ان كان غير مؤكدا المنع مطلقا قال في الحاشية وهذا الأخير أظهر الأقوال (فتبينه) سكت المصنف عن حكم الصلاة تحت الكعبة في حفرة مثلا والحكم البطالان مطلقا فرضاً أو نفلاً لان ما تحت المسجد لا يطى حكمه بحال ألا ترى انه يجوز جنب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه كذا قرئنا اه من حاشية الأصل (قوله ضروريا) أي غرة (قوله أو رجل) أي لسنه (قوله لا مقلوب الخ) أي إلا ان يوافق القبلة الأصلية كالنؤك بناها (قوله أو أخذ من قوله سفر قصر الخ) أي فيؤخذ منه فدان أن يكون أربعة بدلا أقل وأن لا يكون سفر معصية ووجه

(١٣ - صاوى أول) بناء على انها سنة وكره في الطواف على الرابع وقيل يتبع المؤكد وما مشى عليه الشيخ ضيف (ومنع الفرض) فيها أو في الجبر (و) ان وقع ولو همدا (أعاده وقت) ضروري وهو في الظهر بن الاصفرار وقيل بعد العامد أبدا (و) بطل الفرض (على ظهرها) فيعاد أبدا لان الواجب استقبال البناء (كالنؤك) فلا يكتفي استقبال الهواء لجهة السماء على هذا فلا يجوز النقل أيضا وقيل لا بأس به برفقة قل (و) (جاز) (السافر قصر) لا أقل (تنقل وان) تنقل (وزن) فاني غيره (سب) أي جهة (سفره) ان ركب دابة (على ظهرها) بل (وان جعل) فضع الميم الأولى وكسر الثانية ما ركب فيه من حفة وشقذ في غيرهما مما يجلس فيه ويصلى مترعا فلو اواز التنقل سبب السفر شرط وان يكون السفر قصر فدان يكون ركباً لا ماشياً ولا جالداً وان يكون ركب دابة من حمار أو بطل أو فرس أو بعير لا سفينة أو رجل وان يكون ركوبها على المعتاد لا مقفلاً أو جاعل رجليه مع الجانب واحد أو خذ من قوله سفر قصر انه لا بد ان يكون ما ذونا فيه شرطاً فخرج الماصي سفره وأشار لكيفية صلاة التنقل في سفر القصر على (أبدا) بقوله (يؤي) بعد ان ركب (بعبود للارض) ولا يستعد على فروس السرج ولا على القتب ويحصرهما تحت كآمال النسي

ولا يشترط طهارة الأرض وهذا إذا لم يكن عليه النجس على غير سطح وعفة والاصل من غير ركوع ومعدومات الخرق لغیر وجهه سفره
 ماعدا بلا ضرورة حال فقه الجهة القبلة لانها الاصل وجاز وهو يصلي عليها ان يعمل ما لا يملكه منه من ركض دابة ومسل عنانها وسوقها
 بسوط ونحوه لا يكلام ثم صرح بعض مفهوم دابة وهو الشبهة لما فيه من الخلاف والتقصيل بقوله (لا) ان ركب (سفينته) فلا يصلي
 فيه الصلوة سفره ولا بالاعمال بل طهارة القبلة تركوع ومعدومات تسيرها توجه القبلة والركوع والسجود فيه اختلاف الدابة وحيداً (فيسقبل)
 القبلة (ودارومها) أي مع دورانها (٩٨) الجهة القبلة اذا دارت لغيرها (ان أمكن) الدوران معها فان لم يمكن الضيق ونحوه صلى حيث

فوجبت بغير فرق في هذا
 بين نقل وفرض (لا فرض)
 أي لا يجوز ولا يصح فرض
 على ظهر الدابة (وان
 مستقبل) القبلة الا في
 فروع أربعة أشار إليها
 بقوله (الاتمام) في قتال
 صدوكافر أو غيره من مثل
 قتال جائز لا يمكن التزول
 فيه من الدابة فيصلي
 الفرض على ظهورها عابداً
 لقلبه ان أمكن والى ثانياً
 بقوله (أو نزول) من (كسبح)
 أو صل ان نزل عن دابته
 (فلهما) أي فبصل الفرض
 على ظهرها عابداً لقلبه
 (ان أمكن) والاصل لغيرها
 (وان أمكن) أي حصل له
 أماكن بعد صلته (أما
 الخائف من كسبح (وقت)
 دون المقيم وأشار ثانياً
 بقوله (والا) راعياً
 (لخفاض) أي فيه
 (لا يطيق التزول به) أي فيه
 (وخاف خروج الوقت)
 الاختباري فأولى الضرورة
 فصل الفرض على الدابة
 أعياه وهذا القيد زمان

أخذ هذا الثاني ان المعدوم شرعاً كالعدم حساً (قوله ولا يشترط طهارة الأرض) وقد قدم الفرق بين
 وجوب حصر الصلاة وعدم اشتراط طهارة الأرض بقوة الركن على الشرط والاختلاف في هذا الشرط
 (قوله والاصل من غير ركوع) ولتعلقه بالركوع والصلوة فرضاً وتعلقاً على الدابة بالركوع والسجود اذا أمكنه
 ذلك وكان مستقبل القبلة كذا ذكره سند في الطراز وقال حصون لا يجوز إيقاع الصلاة على الدابة قائماً
 وراكباً وساجداً الخوله على القور وما قاله سند هو الراجح كذا فرضاً اهـ من مشايبة الاصل (قوله بلا
 ضرورة) أي فان كان انصرافه لضرورة كطنه انها طرفة أو غلبته الدابة قلنا شيء عليه ولو وصل محل قائمته
 وهو في الصلاة نزل عنها الا ان يكون الباقي سبيراً كائسده ولا فلا ينزل عنها واذا نزل عنها أتمها بالأرض
 مستقبلاراً كعاد ساجداً الا بالاعمال الا على قول من يجوز الايام في النقل الصحيح غير المسافر فتم عليها
 بالاعمال والمراد محمل إقامة قطع حكم السفر وان لم يكن منزله (قوله لما فيه من الخلاف) الحاصل انه وقع
 خلاف في المذهب هل يصلي بالركوع والسجود في الشبهة لغیر القبلة أو لا يصلي لغيرها أصلاً وهل يجوز ان
 يتفضل في الشبهة أعماً لقلبه أو لا يجوز المعول عليه ما قاله شارحنا من انه لا يصلي بالاعمال ولا لغير القبلة
 لاني فرض ولا في فضل (قوله فان لم يمكن الخ) أي فيقطع عنه الاستقبال عند العجز بل والسجود أيضاً
 لا فرق بين فرض ونقل (قوله ولا يصح فرض الخ) محل الطلآن اذا كان يصلي على الدابة بالاعمال أو ركوع
 وسجود من حال وهو يقدر على القيام أو ما لو صلى على الدابة قائماً تركوع ومعدومات مستقبل القبلة أو عابداً
 عن القيام كانت صحيحة على المعتمد كاتقدم عن سند وكما يأتي في مسئلة المرض (قوله من كل قتال جائز) أي
 لاجل دفعه عن نفس أو مال أو حرم (قوله ان أمكن الخ) قال عبد الحق الخائف من سباح ونحوها على
 ثلاثة أوجه موقوف بانكشاف الخرق قبل خروج الوقت وبأن من انكشفه قبل مضي الوقت وراج
 انكشافه قبل خروجه فالأول يؤخر الصلاة على الدابة لا تخر الوقت المختار والثاني يصلي عليها أولاً
 والثالث يؤخر الصلاة عليها وسطه (قوله وقت) وهو كاتقدم للاصفرار في الظهور والغسق في الغائبين
 ولطول في الصبح (قوله دون المقيم) أي وأما المقيم فلا إعادة عليه ولونين عدم ما يضاف منه والفرق بين
 الخائف من كسبح والمقيم ودون النص فيه وغيره مقبس عليه (قوله والا) راعياً (لخفاض) لا فرق بين
 كونه مسافراً أو حاضراً (قوله لا يطيق التزول به) أي أو خشى نطقه بآية كاشفة الخطاب عن ابن ناجي (قوله)
 وقال ابن رشد أي يمنع وجهه بعضهم لكن تأويل المدونة ابن ناجي بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يصح
 اذا صلى حيثما فرغت به الدابة وأما الوقت له واستقبل بها القبلة لجاز وهو وقت فانه ابن يونس اهـ من
 حاشية الاصل خلاص بن

عليه فان لم يحفظ خروجه آخر لا تستر الاختباري وأشار رابعاً بقوله (والالمرض)
 بالركب لا يطيق التزول معه (و) الحال انه (يؤدعها) أي على الدابة (كالارض) أي كايؤدعها على الارض بالاعمال فيخبره ان
 يؤدعها على دابته أعياه القبلة بعد ان توقف به فاذا كان يؤدعها بالارض بكل مما على ظهر الدابة ترجب تأديتها بالارض (والتي يثني في
 هذا) الفرع الأخير (الارض) أي تأديتها بالارض بمحمل وجوبها بمحمل خباياها فيها لا يصح تأديتها على الدابة فقال التلمسي أي يكره
 وقال ابن رشد أي يمنع قول الشيخ وفيها كراهة الأخير معترض والله أعلم (فصل) في بيان فرائض الصلاة أي أركانها التي تركب هي

شأنها يتعلق بهما من الأحكام

(فرائض الصلاة) أربع
عشرة فربعضه أولها (يتبأ)
أي الصلاة المخصوصة
فلا بد من قدر تعيينها من
ظهر أو عصر وأما يجب
التعيين في الفرائض والسنة
كالزوال والعيد وكذا العصر
دون غيرها من النوافل
كالنسي والزواب والهجاء
فيكون فيه سنة مطلق نفل
وبصرف الشيء ان كان
قبل الزوال وهكذا السنة
قصدا للشيء بعمل القلب
(وجاز التلقظ) والاولى
ركعتي صلاة أو غيرها وهي
فسر في كل عبادة
(وعز وجل) أي عابها
من القلب بعد استحضارها
هذه تكبيرة الاحرام
(مقتصر) غير مبطل لها ولو
بتفكير في أمر ديني
بضلاف رفضه أو تبطل
(كعدم نية الاداء) ان
كانت أداء (أو) عدم نية
(القضاء) ان كانت قضاء
فانه مقتصر اذا لا بشرط
لصحتها نية أداء أو قضاء
وان كان الاولى ملاحظة
ذلك (أو) عدم نية عدد
الركعات فانه مقتصر اذا لا
يشترط ان يلاحظ أربع
ركعات مثلا فالظهر في وقته
مثلا فتعني انه أربع
ركعات وانه أداء وخارج
وقته يتعني انه مقابل
اذا كان خافذا من الاداء
مثلا أو جاهلا بوسفها
ذلك فهي محصية (و)
ثانيها (تكبيرة الاحرام)
على كل مصل ولو مأموما

لان الصلاة هي مجتمعة من فرائض وغيرها والمراد الصلاة ولو تفرقا بصرف كل فرض الى ما يليق به فان
قيام في الفاتحة وتكبيرة الاحرام واجب في الفرض دون النقل (قوله وما يتعلق بهما من الاحكام) أي
من سبقه وضائل ومكروهات ومبطلات (قوله أربع عشرة) أي وفراخا وسلافا أي لان الطمأنينة
والاعتدال واقع فيهما بخلاف (قوله وانما يجب التعيين الخ) في ح عن ابن رشد ان التعيين لهما يتعني
الوجوب والاداء او القصر بقوى من الثلاثة لكن استحضار الامور الاربعه كل ولا يشترط في التعيين
نية اليوم وما يأتي في الفرائض من انه اذا علمها ودونها سلاها نواياها فلكون سلطان وقتها فاحتج
في تعيينها لملاحظة اليوم وما الوقت لخال فلا يشيل الاشتراك ولا يكفي في الفرائض نية مطلق الفرض ولا
في السنة نية مطلق السنة فان أراد صلاة الظهر وقال فبوت صلاة الفرض ولم يلاحظ انه الظهر كانت باطلة
وكذا قال في السنة ويستني من قوله لم لا بد في الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر فانه يغزى
على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من ظن ان الظهر جمعة فواها أو ظن ان الجمعة ظهر فارتأه
فيه ثلاثة أقوال البطلان فيها والجمعة فيها والمشهور انفصيل ان نوى الجمعة فتبين الظهر أجر أدون
العكس ووجهه بان شروط الجمعة أكثر من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاهم بخلاف العكس
ولا يخلو عن تسحب فان الجمعة ركعتان والظهر أربع فلا خصوص ولا عموم بينهما قاتل (ثانيها)
الاول قال خليل ويجازيه دخول على ما حره به الامام قال الاصل في شرحه ذلك محمول على صورتين فقط على
التعقيب الاولى ان يجدا المأموم اماما لم يدركه في الجمعة أو في صلاة الظهر فينوي ما حره به الامام فيجزي
ما تبين منها الثانية ان يجدا اماما لم يدركه مسافرا أو مقيم فاحرم بما حره به الامام فتبين به ما تبين من
سفره أو حضره لكن ان كان المأموم متعقبا فانه يتم به بدسلام امامه المسافر ويلزمه ان كان مسافرا
متابعة امامه المقيم الثاني تبطل الصلاة بسبق النية ان تكفر بالاغلاظ فالبطلان به على اشتراط المغاربة
وعدمه بناء على عدم الاشتراط قال في المجموع وسفها يسير مقتصر على المختار (قوله الاولى زكاة)
يستثنى الموسوس فيسببه التلطف ليدفع عنه اليأس كافي المواق وماتله الشارح هو الذي حل به هرام
كلام خليل تعالى في الحسن والتوضيح وقيل ان التلطف وعدمه على حد سواء * (ثنية) ان خالف
لفظه نية بالصورة بالنية ان وقع ذلك هو أو أحد ما خلا لاعتلا بطل سلالته (قوله في أمر ديني) أي
لا فرق بين كون الشاغل عن استعمالها تفكركه بدنيوي أو أعزوى متقدما عن الصلاة أو طارئا عليها
(قوله تبطل) أي ان وقع في الاشياء أو خالف على أحد من حين ان وقع بعد الفراغ وتقدم الكلام في ذلك
(قوله كعدم نية الاداء الخ) وناب أحد ما عن الاثر ان اتحاد اولي يتعدو أو لم يتعدا لا يمكن سلب
الظهر أو ما قبل وقته فلا يكون ظاهريه قضاء محاقبه وبعد اجز أول وقته أداء وسلام أسير وضمان
سنتين في شعبان كالاولى في شوال كالثاني اه المجموع (قوله الاحرام) أصل الاحرام الدخول في
حرمت الصلاة ثم نقل لفظ الاحرام بالنية والمجموع النية والتكبير لان المصل يدخل بها في حرمت
الصلاة واخافة التكبير للاحرام اما من اضافة الجهر للكل ان قلنا ان الاحرام عبارة عن النية والتكبير
أو من اضافة الشيء الى مصاحبه ان قلنا انه النية فقط قال شيخنا في حاشية مجموعها المناسب لحديث
تصريحها التكبير ان اضافة نيته فاذا كفر بتكبيره احرام أي دخول في حرمت الصلاة فيصير عليه كل
ما فاتها اه * (ثنية) الصلاة مركبة من أقوال وأفعال بجميع أفعالها ليست بفرائض الاثلاثة
تكبيرة الاحرام والفاتحة والسلام وجميع أفعالها فرائض الاثلاثة ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
والجلوس للنية والقيام والسلام اه من الاصل (قوله على كل مصل الخ) فلو نوى وحده أو كان
مأموما ثم شغل في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل أن يركع كرها بغير سلام ثم استأنف القراءة وان
كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم قطع ويندو اذا ذكر بعد شكه اه كان أحرم يرى على من شغل في

فلا يصح لها الإمام منه فرضاً أو نفلًا (وإنما يجزئ الله أكبر) فلا فصل بين المبدأ والخبر بكلمة أخرى ولا بكون طول ولا يجزئ من أدائها بعبارة ولا بجهة فإن عجز عن التلفظ بها سقط كل فرض وإن قدر على الاتيان ببعضها أتى بها إن كان له معنى والأفلا ولا يضرب أبدال الهزئة من أكبر وأوا (١٠٠) لمن نغته ذلك (و) ثامها (القيام لها في الفرض) فلا تجزئ فيه من جالس ولا في حالة الخشاء

بل حتى يستقل قائما وقولنا في الفرض زناه لاخراج النفل لجواز صلاته من جالس لكن لو كبر فيه جالسا وقام فاقعه من قيام هل يجزئ وهو الظاهر لأنه يجوز فيه صلاة ركعة من قيام أو أخرى من جالس واستثنى من مقدار تقديره من كل فصل قوله (اللمسوق) وجد الإمام راكعا (كبر مضطحا) أي حال المضطاطة لم ركوع وأدرك الركعة بان وضع يديه على ركبتيه قبل استئصال الإمام قائما فالصلاة صحيحة وسواء ابتدأها من قيام أو قائما حال الاضطط أو بعده بلا فصل طويل أو ابتدأها حال الاضطط كذلك وهذا إذا قوى بها الأحرار أو هو والركوع أول بلاخط شيئا منها ما إذا قوى به تكبيرة الركوع فقط فلا يجزئ كما سبقت وأما الكلام في الركعة المبركة هل يستد بها أولا وأشار ذلك بقوله (وفي الاعتدال ركعة) المدرجة مع الإمام (إن ابتدأها) أي التكبيرة حال كونه قائما وأنها حال الاضطط أو بعده بلا فصل وعدم الاعتدال بها

صلاته ثم بان الظهر وإن كان الشال اماما فقل محضون بمعنى في صلاته وإذا سلم سألهم فإن قالوا أحرمت رجوع قولهم وإن شكوا أعاد جمعهم اه من الحاشية (قوله فلا يصح له الإمام الخ) أي أن الأصل في الفرائض عدم الحمل جاءت السنة بعمل الفاتحة وتبين ما دعاها على الأصل (قوله وإنما يجزئ الله أكبر) لما كان معنى التكبير العظيم فيتوهم أجزاء على ما دل على ذلك بين انحصار الجزئ منه بقوله وإنما يجزئ الخ (قوله لا فصل الخ) قال في الأصل ولا يضرب زيادة وأرسل أكبر اه وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله الظاهر أنه مضر إذا لم يطفئ الظاهر على المستداع على أن اللفظ متعدي به اه من حاشية الأصل (قوله سقطت الخ) فلو أن مجرد فعله بطل فيما يظهر (قوله إن كان له معنى) أي لا يبيط الصلاة سواء دل على ذات الله كلفظ الجلالة أو على سعة من صفاته مثل رب يعنى بحسن وأمان دل على معنى يبيط الصلاة فإنه لا ينطبق به مثل كبروا وكان له أسلا كالحروف المقردة وهذه طريقة الأجهوري وقال الشيخ سالم الأديب في رد الألباني بعض فلا يأتي بموافق (قوله لمن نفسه ذلك) أي كالنوم ولا بد فيها من المد الطبيعي وهو ركوعان فإن زاد دقائق الشافية بغترة أقصى ما قبل به عند القراء ولو على شد ذو أو أربع عشرة حركة وكذلك لا يضرب اشباع الباسو تضعيف الراء أمانية أ كبر جمع كبر الطيل للتكبير فكنز وليحذر من مد همة الجلال لتفصيل صكك المستفهم واما زيادة راو في ابتداء التكبيرة توهم انقسم أو اللفظ على محذوف فانظر البطلان (قوله بل حتى يستقل قائما) أي فلو أني بها اقتفاء مستند العباد بحيث لو أزل العباد لسقط فلا تجزئ (قوله اللمسوق الخ) حاصل صور المسبوق المأخوذة من المصنف والشارح منطوقا ونحوهما اثنتان وثلاثون صورة منها اثنتا عشرة الصلاة صحيحة وعشرون الصلاة فيها باطله وهي أن تقول إذا وجد الإمام راكعا ما إن ابتدئها من قيام أو بقها حال الاضطط أو بعده أو يستدئها في حال الاضطط أو بقها حاله أو بعده فهذه أربع صور في كل منها إمكان نبوي بها الأحرار أو هو والركوع أول بلاخط شيئا أو الركوع فقط فهذه ستة عشر وفي كل إمامان يحصل فصل أول هذه اثنتان وثلاثون أن حصل فصل فالصلاة باطلة في ست عشرة أو قوى التكبير إلى الركوع فقط فباطلة أيضا في أربعة عشر اثنتا عشرة صحيحة (قوله وفي الاعتدال الخ) أي حمل التأويلين في سور من الاثني عشرة وعدم الاعتدال ركعة اتفاقا في الست لما فيه وبضم تلك الست ما لو شئت إدراكها سواء ابتدأها من قيام أو قائما حال القيام أو حال الاضطط أو بعده أو ابتدأها من الاضطط أو قائما حال الاضطط أو بعده ولم يحصل فصل فهذه خمس صور في الأحرار فقط والأحرار والركوع أول بلاخط شيئا فنقد دخل تحت الثلث خمس عشرة صورة فحة العور التي نفى فيها الركعة اتفاقا إحدى وعشرون سورة (قوله وأما نظر ما وجه الخ) قال في حاشية الأصل وإنما صححت الصلاة مع عدم الاعتدال ركعة التي وقع فيها الأحرار اما اتفاقا أو على أحد التأويلين مع أن عدم الاعتدال بها إنما هو للخلل الواقع في الأحرار فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في أحرارها بترك القيام له لأن الأحرار من أركان الصلاة لا من أركان الركعة لأنه لا يحصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكان الأحرار محصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون أول صلاته والشرط الذي هو القيام مقارن للشرط وهو التكبير حكاه وهذا بخلاف الركعة التي أحرم في ركوعها فإن الشرط في إقرارها في المشروط لا حقيقة ولا حكاية لعدم وجوده كذا قال المازني قال المناوي ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال إنما حكموا بصحة الصلاة مرة أقول من يقول إن القيام تكبيرة

(تأويلان) وأما لو ابتدأ التكبيرة حال الاضطط لم يعتد بها اتفاقا كالو شئت إدراكها وانظر ما وجهه (تأويلان) والثاني مع أنه أدرك الركعة والصلاة صحيحة وقد اعتقر المسبوق تكبيره في هذه الحالة فكون الاضطط مما يؤثر في الركعة دون الصلاة مما لا وجه له والله أعلم بحقيقة الحال (و) رابعا (فأخذه)

أي قرائنها (بحر كلسان) بان لم يسمع نقشه (للاممودة) أي منفردة لماموم (١٠١) لان الامام محمد لم يسمع نقشه دون سائر القرائن

(فحب) حتى التكليف
(تعلها) أي القاطعة
ليؤدى سلاتها بها (ان)
(امكن) التعلم بان قلبه يوجد
معلوما ولو باجرة أو في أزمته
طويلة (والا) يمكن التعلم
لنرس وضوءه أو لم يوجد معلوما
أو ضائق الوقت (اتم)
وجوبا (عن محسنها) ان
وجده) وتبطل ان تركه
(والا) يحد صلي فذا
(وذهب) له (فصل) بين
(كسبه) للاحرام
(وركوعه) بركوت أو
ذكر ركوعه أو لم يركع فصل
ليشمل القليل والكثير
ولا يجب عليه ان يأتي
بذكر بدلها فان لم يذكر على
التكبير نرس من غسل
باليه وسقط عنه ثمان
الفاضة تجب على ركعة
على المشهور وقيل تجب في
الجل في الرابعة تجب في
ثلاثة وفي الثلاثة في
ركعتين وتس في ركعة
لكن لا كسائر السنين
لائفاق القولين على ان
ركعها عدا أو بعضها مبطل
(فان سهاها) أو عن
بعضها في ركعة أي تركها
أو بعضها سهوا ولو أقل من
آية ولم يمكن التدارك بان
ركع (مجد) محمود السهو
لذلك قبل سلامه ولو على
القول بوجودها في كل ركعة
مر أقل من قول بوجودها
في الجل ولا إعادة عليه فان
امكن التدارك بان ذكر

الاحرام غير فرض بالقبة لنفسه و عدم الاعتدال ركعة انما جاء للخلل في ركوعها حيث أدمج الفرضين
الثاني في الأول قبل أن يخرج منه لا شرع في الثاني قبل تمام التكبير وعلى هذا القام التكبير أو لوجب
لاجل ان يصح الركوع فقدر ركعة ٨٥ بن (قوله أي قرائنها) انما قدر ذلك لانه لا تكليف
الايضاح (قوله بحر كلسان) احتزبه عما إذا أحرأ على قلبه فانه لا يكتفى (قوله وان لم يسمع نقشه) ولكن
الأولى إعادة الخلاف فان الشافعي يوجب اجتماع النفس في الطرقتين فخلاص من الاجموري انه يجب
قراءتها ملحونة بناء على ان السنين لا يبطل الصلاة قال في الحاشية وهو استظهار بعيد اذا القراءة الملحونة
لا تعد قراءة فصاحتها ينزل منزلة العاجز ويبنى أن يقال اذا كان يقرأ في بعض دون بعض فانه يقرأ
ملاطحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متواليا أو لا فالأظهر أن يترك الكل (قوله
لاممودة) أي سواء كانت الصلاة فرضية أو نافذة بغيره أو سرية (قوله لماموم) أي خلافا لابن العربي
القاتل بلزومها للمأموم في السرية بالمعنى عدم لزومها وانما تجب قرائتها فقط (قوله دون سائر
القرائن) أي فلا يجعل الامام شيئا منها فضيلة أو قولية (قوله وان امكن الخ) فان فرط في التعلم مع امكانه
فرض من الصلوات بدلتها بمصلحة فذا في الازمنة التي فرط فيها (قوله لنرس) ظاهره ان النرس يوجب
الاقتمام لكن قال في المجموع يجب تعلها ان امكن والا يتم وجوبها غير الانرس (قوله وتبطل ان تركه)
أي تركه واجب وهو قراءة الفاتحة تكونه لا يتوصل لها الا بالامام فذا تركه ترك الواجب مع الامكان (قوله
صلي فذا) أي فوجبه من التعلم والا اتمام شرع في الصلاة منفردة فطرأ عليه قارأ وطأ عليه العلم بالام
يقطع وبها كما جاز من اتمام قدر عليه في أثناءها (قوله وهو أولى) أي لما فيه من مراعاة من يقول
بوجوب السدل فان لم يحصل ركع أجزاء فالطامس ان الفصل مندوب وركونه في ركعة مندوب آخر وكونه
يشي من القرآن أولى من غيره من الاذكار (قوله ليشمل القليل والكثير) أي خلافا لابن مسلة المقلد
بكونه يقف قدر الفاتحة وسورة معها (قوله ولا يجب عليه الخ) أي كما هو قول القاضي عبد الوهاب خلافا
لمحمد بن منصور (قوله فان لم يذكر على التكبير الخ) هذا مبني على ما مشي عليه شارحنا من ان
الانرس يجب عليه الاتمام كالذي لا يقبل التعلم فليست شعور سائل يقول لهما يصح في ركعة
الاحرام فاجاب بذكر (قوله ثمان الفاضة الخ) اعلم انه وقع في المذهب خلاف في وجوب الفاتحة في
الصلاة وعدم وجوبها فيها فقبل ان تجب في ثمن الركعات بل هي سنة في كل ركعة لجل الامام لها وهو
لا يجعل فرضا وبها قال ابن شبلون ورواه الواقدي عن مالك وقيل انها تجب عليه واختلف في مقدار
ما تجب فيه من الركعات على أقوال أربعة فقيل في كل ركعة وهو الراجح وقيل في الجل وسنة في الأقل
وقيل واجبة في ركعة وسنة في الباقي وقيل في النصف اقتصر الشارح على القولين المشهورين لان القول
بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المذنب وشهره ابن شبروان المطالب وعبد الوهاب وابن عبد البر
والقول بوجوبها في الجل ربع اليه مالك وشهره ابن عسك في الارشاد وقال العراقي هو ظاهر المذهب
(قوله وقيل تجب في الجل) أي فيما لا يحصل فيه تنقير القول على وجوبها في جميع الثانية واءا اختلاف
القولين في الرابعة والثالثة (قوله على ان تركها عدا الخ) أي ولو في ركعة ولم يراع خلاف النفس
لضعفه فانه قال لا يبطل اذا تركها في ركعة ويسجد قبل السلام وهو ضعيف اذا المعتمد انه لا يصح والحمد
واغا تنق القولان لكونها سنة شهتر فخرتها (قوله فان سهاها الخ) هذا مبني على كل من القولين
الساجين (قوله بان ترك) أي فالتدارك يثبوت بمجرد الالتفات لما يلزم عليه من رجوع من فرض متفق
عليه وهو الركوع الى ما اختلف فيه بالسنة (قوله قبل سلامه) أي ولا يأتي بركعة قبل ركعة انقص
(قوله ولا إعادة عليه) هو قول في المسئلة تركن ظاهر المذهب انه اذا ترك الفاتحة كلاً أو بعضها سهواً من
الأقل ركعة من الرابعة أو الثلاثة فانه يسجد قبل السلام ثم يسجد في الصلاة احتياطاً وهو الذي

قبل ركوعه وجب عليه ولا بطلت (ركعتين) أي كلوتر كها سهواً في ركعتين أو في ركعة من ثمانية فانه يقادى ولا يقطع ومبيد

(وأما إذا) أى احتياطاً
أداه في المشهور (و) ان
تركها أو بعضها (عدداً)
ولو في ركعة (طلعت) صلاته
(كان بسجدة) أى كاتطل
إذا لم يسجد سهو أو فيما إذا
تركها أو بعضها سهو أو حتى
طال الزمن (و) خامساً
(قيام لها) أى للخاصة
(يفرض) فإن جلس أو
انحى حال قراءتها بطلت
وكذا الاستدراك متى بحيث
لو أنزل ما استدركه سقط
(و) سادساً (ركوع من
قيام) في الفرض أو النفل
الذي سلامه من قيام فلو جلس
فركع لم يصح (فقرّب راحته)
ثنية راحة وهي الكف
والجمع راح بلاناً (فيه) أى
في الركوع (من ركبته) لو
وضعهما أى ان الركوع
الواجب هو الأمام بحيث
لو وضع كفيه لكانتا على
رأس الفخذين مما يلي
الركبتين فيكون الرأس
أرفع من الخضة فيه وأما
مجرد نطأ على الرأس فليس
بركوع بل هو إمساك أو ما
تسوية الظهر فتدوب زائد
على الوجوب كتمكين البدن
من الركبتين كما يأتي (و)
سابعها (رفع منه) أى من
الركوع فإذا لم يرفع بطلت
(و) ثامناً (يسجد على
أيسر رز) أى على أقل
جزء تيسر (من جهته) وهو
ما فوق الحاجبين وبين

اختاره في السابق وهو المشهور غير تركها من الجبل أو النصف ففصل أن من ترك الفاتحة سهواً ما أن
يتركها من الأقل أو النصف أو الجبل فالمشهور في ذلك أنه لا يقادى حيث فاتته التذكرة بالركوع من
ركعتها ويسجد قبل السلام ويسجد أوجوباً كما قال ردواعي الإجماع والتأني من قوله ما أن
الأعادة في الوقت كما يؤخذ من المجموع وحاشيته (قوله أبدأ) أى وجوباً كما جلت (قوله بطلت صلاة) أى
دلو على القول بالنسبة لما عطلت من أهائست كما قال السنن (قوله حتى طال الزمن) أى بالعرف أو
انطروح من المسجد وأما بطلت بترك السجود لها المسألة أى أن من بطلت الصلاة ترك السجود القبلي
المرتب من ثلاث سنن فماذا أولى (قوله قيام لها) أى لاجلها في حق إمام وقذف ليس يفرض مستنقل على
المعقد وعليه فلو هجر عنها سقط القيام فإن هجر من القيام لبعضها وقدر على القيام بعده لا استوفى
سقط عنه القيام لما يقدر عليه ويأتي بها كلها من جلوس أو يأتي بما يقدر عليه فأنما يجلس في غيره
قولان مشهورهما الثاني وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها فلو استدل حال قراءتها لم يصح لو أنزل
سقط صحت صلاته والحاصل أنه لما جازله ترك القراءة خلف الإمام جازله ترك القيام من حيث عدم
وجوب القراءة عليه وإن بطلت عليه صلاة يبيح له حال قراءتها ثم قيامه للركوع لكثير الفعل لها فالحققة
للإمام كاقبل لصحة اقتضاء المجلس بالقيام اهـ من حاشية الأصل (قوله ركوع من قيام) أى فلا تتم
حقيقة الركوع إلا بالخطأ من قيام أمافي الفرض فظاهر وأما في النفل فكونه ابتدائياً الركعة من
قيام فلو جلس وركع لكانت تلاعباً (قوله تقرب راحته) هذا مبني على أن وضع اليدين على الفخذين في
الركوع ليس بشرط بل مستحب فقط وهو الذي فهمه سدد أو الحسن من المدونة لا خلافاً لفهمه الأباي
والنعمي من الوجوب (قوله كتمكين البدن) أى فوضع اليدين مستحب والتحكمين مستحب ثان وروى
مالك القديس في تقريب السامع وخمها دعة فإن قصر ثم ارتد في تسوية ظهره ولو قطعت أحدهما وضع
الأخرى على ركبتها كما في الطراز على الركبتين معاً كما قاله بعضهم (قوله فإذا لم يرفع بطلت) أى أن كان
عمداً أو جهلاً كما يقع لكثير من العوام وأما سهواً فيرجع محدوديها حتى يصل الحلة للركوع ثم يرفع ويسجد
بعد السلام الأمام فليس بسجدة لئلا يلامم هو فأن لم يرجع محدوديها ورجع ففأما إذا سلاته كما قال ابن
المواز هذا إذا كان رجوعه محدداً كان سهواً أو ألقى تلك الركعة ويسجد بعد السلام اهـ من حاشية
الأصل (قوله يسجد) حرف بعضهم بأنه من الأرض أو ما اتصل بها من ثياب الجبهة اهـ واختاره قوله
أو ما اتصل بها من نحو السرير المعلق في جبل مثلاً بقوله من ثابت عن القرائش المنقوش جداد دخل في
الثابت السرير من خشب مثلاً لا من شريط نعم أجاز بعضهم للمرض وظاهر قوله أو ما اتصل بها وإن
علا عن سطح ركبتيه ففشل السجود على المفتاح والسجدة ولو اتصلت بهوا حفظه ولكن الأكمل خلافه
هذا هو الظاهر مما في عب وغيره وهو ما ذكره ابن حرفة وحده الشافعية بارتفاع الأسفل وانحدار
الأعلى قالوا لا بد من التعامل وهو أن يلقى رأسه على ما يجهد عليه حتى لا يسجد ساجداً فلا يصح
الإمساك بمجرد الملاصقة وليس معنى التعامل شد الجبهة على الأرض حتى يثوب فيها كما يعمل الجبهة
وسماهم في وجوههم من أثول السجود المشوع والخضوع اهـ بالنعمي من حاشية شيخنا على مجموعه (قوله
على أيسر رز) أى فلا يشترط الصاق الجبهة بشاهها وأما الصاقها كلها مندوب (قوله وهو ما فوق
الحاجبين) أى فالجبهة هنا مستند برما بين الحاجبين إلى الناحية أى مقدم الرأس فلو مقدم على أحد
الطينين لم يكف (قوله وأعاد الصلاة الخ) أى سواء كان الترك هماً أو سهواً والمراد بالوقت في الظاهر
للاصفرار وفي غيرهما للأطوار خلافاً لما قال الوقت الاختياري (قوله جلوس بين السجدين) هو معنى قول
أخيل ورفعه قال المازري أما الفصل بين السجدين فواجب اتفاقاً لأن السجدة وإن طالت لا يتصور
أن تكون سجدين فلا بد من فصل السجدين حتى يكونا اثنتين اهـ وشعره في التوضيح وهذا الاتفاق
الطينين (وتدب) السجود (على أنف) وقيل يجب (وأعاد) الصلاة (لترك) أى السجود على الأنف (وقت) مراعاة

لم يقول وجوبه (د) كاسمها (ج) ليس بين السجدين فان تركه عند الوضوء لم يكن ذلك ركوعاً وطال بطلت وسأى في أصل ذلك (و) عثرها (سلام) وهو آخر أركانها كان الثانية أولها (و) أغما خبري السلام عليكم بالعربية (١٠٣) فترجمه بالترجمة على عليكم بالفضل والا

لم يصح فان تركه أرقى
عناى قبله بطلت (د) حادى
عشرها (ج) حوسه (ه) أى
لسلامه فلا يصح من قيام
ولا اضطباع (ر) ثانى
عشرها (ط) طائفة (و) هى
استقرار الاعضاء زمانياً
في جميع أركانها (د) ثابث
عشرها (ع) اعتدال (ه) بعد
ركوعه وسجوده وحال
سلامه وتكبيره للأحرام
ولا يسكن الانحناء في ذلك
(و) رابع عشرها (ز) تزيها
أى الصلاة بان يقدم الثانية
على تكبيرة الأحرام وهى
على الفاتحة وهى على
الركوع وروم الرفع منه
على السجود وهى على
السلام ولما فرغ من
قراءتها شرع في بيان سنتها
فقال (وسنّها) أى الصلاة
أربعة عشر أولها (قراءة
آية) وانعام السورة مندوب
ويقوم مقام الآية بعض
آية طويلة لها من شواهد لاله
الاولى القبول (بعد
الفاتحة) لا قبلها فلا يكتفى
(في) الركعة (الاولى
والثانية) وانما بن سائر
على أم القرآن فيهما اذا
انعم الوقت فان ضاق به حيث
يخشى خروجه بقراءتها لم
تسن بل يجب تركها
لادراك (و) ثانياً (قيام
لها) أى الآية الزائدة على

لإعراض قول ابن عرفة بطلان التماسي في كون الجلسة بين السجدين قرضاً أو سنة خلاف اه لمانى
التثاني من أن الخلاف في الاعتدال لا في أصل الفصل بينهما وهو حسن اه من حاشية الأصل نقل
عن الثاني (قوله فان ترك الخ) هذا لا يخص الجلوس بين السجدين بل في كل الأركان (قوله وترجمه
بال) أى وفي أجزاء أم بدلهما الخبر الذين يدلونهم أقوالاً والمعتقد عدم الإجماع حيث أمكنهم المطبق بال
وأما أن أتى به منونا فلا يجزئ أن كان خالفاً عن آل وأما أن كان مقرراً بما يجزم بعضهم بالصحة وقال
التثاني يذهب إلى إسناده على العن في القراءة في الصلاة (قوله وترجمه) أى فلا بد من هذا اللفظ فلا سقط
الميم من أحد المقتضين لم يجز فلا بد من صحة الجميع سواء كان المصلى اماماً أو مأموماً وهذا إذا لم يخلو
جماعة من الملائكة مصاحبين له أقولهم لحقيقة ولا يضر زيادة عوجه التغير كالموقوف في المجموع الأولى تركها
وهذا كله في القادر وأما العجز فيص عليه الخروج بآية قطعاً وان أتى بمرادها بالجمعة فذكر الإجماع
ان الصلاة تبطل والذي استظهره بعض الاشياخ الصحة قياساً على الدعاء بالجمعة القادر على العربية
فألفى الحاشية (قوله بطلت) كجاء لوقد الخروج من الصلاة بالحدث أو بغيره من المنافيات كالإكل
والشرب قال الساجي وقع لابن الفاسم من أحد في آخر صلواته أن قال أنه قال ابن زروق وهذا مردود ونقل
ومعنى في آية أنه وقع خلاف هل يشترط أن يجدد الصلاة بالسلام لأجل أن يقرضه جنسه
كافتقار تكبيرة الأحرام إليها لتمييزها عن غيرها فلو سلم من غير تجدده لم يجز قال سند وهو ظاهر
المذهب أولاً لا يشترط ذلك وانما تندب فقط لأصحاب الثانية الأولى قال ابن الفاسي وهو المشهور كلام
ابن عرفة فيقيد أنه المعتقد فلذلك سكت المصنف عن الاشتراط (قوله جلوسه) أى لأجل إيقاع السلام
فأجزء الأخير من الجلوس الذي يقع فيه السلام والقرض وما قبله السنة فلا يلزم إيقاع فرض في سنة فلو
رفع رأسه من السجود واعتدل جالساً وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وقافته السنة (قوله فلا يصح من
قيام) أى فلو أتى به في حال القيام بطلت باتفاق ولا يخاف على تكبيرة الأحرام المسبوق لأن المسبوق
محرم على الدخول في الصلاة فاعتقره ترك القيام لها وأما المسلم فخارج عن العبادة فلا يعتقره ترك
الجلوس (قوله طائفة) اعلم أن القول بخرئيتها صحة ابن الحارث والمشهور من المذهب أنها إسنه
ولذا قال زروق من ترك الطائفة أخل في الوقت على المشهور وقيل إنها فضيلة اه من حاشية الأصل
(قوله اعتدال الخ) أى في الاعتدال والطائفة محرم وخصوص من وجه باعتبار التصق وان تحاذوا
في المفهوم فيوجدان هذا انصب قائمه في القيام أو في الجلوس وبقي حتى استقرت أعضاؤه في محالها
زماناً ما وجد الاعتدال فقط انصب قائمه في القيام أو في الجلوس ولم تستقر أعضاؤه وتوجد
الطائفة فقط فمن استقرت أعضاؤه في غير القيام والجلوس كالركوع والسجود (قوله ولا يكتفى الانحناء
في ذلك) أى على مشهور المذهب وقول خليل ولا أكثر على نفسه ضعيف كما في الشرحين (قوله ترتيبها
الخ) أى الفرائض في أنفسها وأما ترتيب السنن في أنفسها أوسع الفرائض فليس واجباً لأن لو قدم
السورة على الفاتحة لم تبطل وبطلت بعبادة السورة على المشهور (قوله قراءة آية) أى سواء كانت طويلة
أو قصيرة كدهامتان (قوله وانعام السورة مندوب) أى وأما قراءة سورتين أو سورة وبعض أخرى
فكرهه كإبائي (قوله بعد الفاتحة) أى أن كان يحفظ الفاتحة والآخرها (قوله فلا يكتفى) أى لأن كونها
بعد الفاتحة شرطاً لسنة فلو قدمها فإنه يطلب بعبادتها بعد حاجتها لمركب فان تركه كان ناكراً لسنة
السورة (قوله قيام لها) أى لأجلها فالقيام سنة لنفسه وحينئذ فتركه ان يحجز عن الآية أنرا الفاتحة
ولا يحرم بدوها (قوله لم تبطل) أى تركه سنة خفيفة (قوله لا خلاه بعبادة الصلاة) أى وهو تركه الاتصال

الفاتحة لأن حكم الطريق حكم الطريق فلو استدل بشي حال قراءتها بحيث لو أزل لم يسقط لم تبطل لأن جلوس قراءتها جالساً تسقط لا خلاه
بعبادة الصلاة خلافاً لما يرويه قولهم القيام لها سنة (و) ثالثاً (جهر) في الصبح والجمعة والوقت المغرب والعشاء (و) رابعاً (س) في الظهر

(و) حادى عشرهما (ورد المقتضى السلام على امامه صلى من على تعارده ان) كان على يساره أحد (شاركفى ركعة) كما ذكرنا قبل (وآخر) فيه (أى فى سلام الردى فى الامام والمأموم الذى على اليسار (سلام عليكم) بالتكبير (١٠٥) (وعليكم السلام) بتقديم عليكم) (و) ثانى

عشرهما (جهر سلبية
التفصيل قسط) دور
تسليمه أزد (و) ثالث عشرتها
(انقصت مقتد) أى مأوم
(فى الجهر) أى جهرا منه
السنن معجمه المقتضى
بل (وان لم يسمع) قرأته بعد
أوصم وهو ذلك (أو سكنت
الامم) اعراض أو لا كان
يسكت بعد تكبيرة الاحرام
أورد الفاتحة أو السورة
(و) رابع عشرتها (الزاد
على الطمأنينة) الواجبة
بغير ما يجب * ثم شرع
فى بيان المنذوبات على
الترتيب فقال (وتدبئة
الاداء) فى الحاضرة خروجا
من الصلاة ولأنه أكل
فى التأدية (وضده) أى ضد
الاداء وهو القضاء فى الغائبة
(و) تدبئة (عند
الركعات) تركه تدبئة فى
الصبح وثلاث فى المغرب
وأربع فى غيرها (و) تدب
(خروج) أى خضوع لله
(واستقرار عظمه الله
تعالى) رهيته وأنه لا يبد
ولا يقصد سواه (و) استقرار
(امثال امره) بتلك
الصلاة ليم المقصود منها
باطن من افاضة الرجات
من الله تعالى (و) تدب (رفع
اليدن) حذو والتكبين
ظهورهما السعيا و بطوئهما

الجدتين قولان بالطلاق وعدمه فعلى الطلاق يكون الجود عليه ما وجبا وعلى عدمه بالطلاق فلا
يكون واجبا وهو المعلوم عليه (قوله شاركفى ركعة الخ) يشمل ماذا كان من على اليسار مسبقا أو غير
مسبق وورد المسبق والسابق ونخرج منه التفرادى الردى طائفتى الخوف أى فعل طائفة تسلم على
الأخرى (قوله وأخر آية) أى ولكن الأفضل مماثلتها السلبية التحليل (قوله يسلمة العليل) أى أما
الجهر كتكبيرة الاحرام فتدوبو بغيره من التكبير يندب للامام دون غيره فالأفضل له الاعرار
والفرق بين تكبيرة الاحرام حيث تدب الجهر بها وتسليمه العليل حيث سن الجهر بها قوة الاولى لا تهاقد
صاحبها التنية الواجبة جز ما بخلاف السلبية ففى وجوب التنية معها خلاف كما تقدم وأيضاً انقسم
لتكبيرة الاحرام دفع اليدين واتوجه للقبه بما يدل على الدخول فى الصلاة اه من حاشية الاصل
(قوله دون تسلمه أزد) قال بعضهم السلبية الاولى تسدى الى الغلط الجهر بها وتسليمه الردى تسدى
ودا فلذلك لم يطلب الجهر وسلافاً لئلا يسدى ودافلا بطلب منه جهر * (تنبيه) * فلو تمم التحليل
على اليسار آخر أو خاف المظلوب فان هاهنا التحليل وسلم قصد الفصل صح ان عادى حرب كان قد أزد
نابا بالعدو ولا طلقت (قوله انصت عقند) جعله سنة هو المشهور وقيل وجوبه كما قول الحنفية وقالت
الشافعية وجوب القراءة (قوله أو سكنت الامام الخ) أشار بهذا لقول سند المعروف أنه اذا سكنت امامه
لا يقرأ وفيه رد لرواية ابن نافع من مالك من ان المأموم يقرأ اذا سكنت الامام فى الصلاة الجهر به (قوله
بغير ما يجب) قال بعضهم انظر ما قد رده الزاد فى حق الفذو الامام والمأموم قال فى الحاشية والظاهر انه
يقدر بعدم التفاحش حتى يثنى آخره وان الزاد على الطمأنينة هل هو مستوفيا بطلب فيه التطويل وفى
غيره كالرفع من الركوع والسجدة الاولى أم لا وكلام المؤلف يقتضى استواء فيما لكن الذى ذكره
فى الحاشية أنه ليس مستويا بل هو فيها بطلب فيه التطويل كل ركوع والسجود أكثر منه فيها بطلب فيه
التطويل (قوله على الترتيب) أى شرع فى فضائلها على طبق ترتيب الصلاة من مبدئها لنهايتها وادائها
لتصالحها من فضيلة (قوله خروج من الخلاف) أى خلاف من يقول وجوبها وقال مثل ذلك فى نية
القضاء وعدد الركعات والخشوع فان بعض الائمة يقول وجوب ذلك كله (قوله واستقرار عظمه الله)
تفسيره ثم ادخله المشعوب والمنذوب والا فاصل المشعوب شرط فى صحة الصلاة وذلك بطل بانكره (قوله
واستقرار امثال الخ) أى نصب التندب أفضا على ذلك والامثال الامم هو التنية فان عدم هدمت
(قوله ليم المقصود منها) أى لكمال الاخلاص بتمام الآداب فلا تنقص الا من كمال الاخلاص (قوله
باطنا) أى وأما ظاهره فاقسط وادى يمكن مخلصا (قوله ظهورهما السما الخ) أى على صفه الزاهر ووجهها
الاجهر ويرى بوجه اللقاني صفه الناظر بطونهما خلف وهناك * ثالثة يقال لصاحبها الراغب بطونهما السماء
وجهاذى المنكب على كل حال (قوله وتدب به الشافى) أى فى تلك المواضع (قوله جاز القيص الخ) أى طول
أم لا جواز الاعتقاد فى التفل بغير ضرورة فان قصد التنتين فتدوب (قوله لا اعتقاد الخ) هذا التحليل لعبد
الوهاب فلو قصد لا الاعتقاد بل اسفنا نام بركه وكذا ان لم يقصد شيئا فبما يظهر وهذا التحليل هو المعتبر
وعليه فيعزوفى النفس * طفا لجواز الاعتقاد فيه بلا ضرورة وقيل خيفة اعتقاد وجوبه على العوام
واستدب وضعف وقيل خيفة اظهار المشعوب وليس يحتاج فى الباطن وعليه فلا يخص التكرارها بفرض
وقيل لكونه مخالفا لعمل أهل المدينة ولما كان المدول عليه العلة الاولى اقتصر عليها المصنف (قوله كمال
سورة) أى فى السورة ولو قصيرة أفضل من بعض سورة ولو أكثر (قوله فى الركعتين الخ) بوس باب الأولى

(١٤ - سادى اول) للارض (مع الاحرام) أى عهده لا عذر كوع ولا رفع منه ولا عذر قيام من التنتين وتدب به الشافى (حين تكبيرة الاحرام)
لاقيه كما فعله أكثر العوام (و) تدب (ارسا لها مواظرا) لا بقوة ولا بدفعها امامه لمناقاة المشعوب (وجاز الله شى) أى قبضه ما على الصدر
(ينفل) أى فيه (ركه) القيص (يفرض الاعتقاد) أى لما فيه من الاعتقاد أى بانه رند (و) تدب (أكل سورة بعد الفاتحة) فلا يقتصر
على بعضها ولا على آية أو أكثر بل من الطوال (وذكره تكرر بها) أى السورة فى الركعتين بل المطلوب ان يكون فى الثانية سورة غير النتي

فراها في الأولى تزل منها لأعلى فلا يقرأ في الثانية أن أنزلناه بعد قراءته في الأولى لم يكن مثلاً (غرض) لا تزل فيعود تكررها (كسورتين) أي كما يكره بالفرض قراءة مسورتين في ركعة وجاز بالنقل قراءة السورتين والآخر بعد المأخوذة (و) نذب (طويل قراءة صحيح) بأن يقرأ فيها من طوال المفصل وأوله الطبرأت وآخره سورة الباقيات وان قرأ فيها بضم فلا بأس به بحسب التغلبيس (والله عز وجلها) أي الصبح في التطويل بأن يقرأ فيها من طوله أوله عيس وآخره سورة الليل والتطويل المذكور يكون (لفظاً وامام) جماعة (معينين) محصورين (طلبه) أي التطويل منه بلسان المقال والحوال والألفاظ القصيرة في حقه أفضل لأن الناس قد يكون فهم الضعيف وذو الحاجة فيضرمهم التطويل (و) نذب (تخصيرها) أي القراءة (بغريب وعصر) فيقرأ فيها من قصار المفصل (و) نذب (قسط بعشاء) فيقرأ فيها من وسطه (و) نذب (تقصير) الركعة (الثانية من) الركعة (الأولى) والمساواة جائزة بعض خلاف الأولى (وكره تطويلها) أي الثانية (عنها) أي الأولى (و) نذب (١٠٦) (١-١) جامع نفسه في السر (لأنه) كل والنزوح من الخلاف (و) نذب (قراءة خلف امام)

سراً (فيه) أي السرا في أي الصلاة السرية وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء (و) نذب (تأمين فذ) أي قوله آمين بعد ولا الضالين (مطلقاً) في السر والجلور (كاملاً في السر) قسط (واماموم) في سره (في) الجهران مع امامه (يقول) ولا الضالين لأن لم سمعه يقولها ولا يصرى (و) نذب (الاسرار به) أي بالتأمين لكل مصل طلب منه (و) نذب (سوية ظهره) أي المصل (بركوع) أي فيه (و) نذب فيه أيضاً (وضع يديه) أي كفيه (على ركبتيه) (و) نذب (عكسهما) أي اليدين (منهما) أي من الركبتين (و) نذب (نصهما) أي الركبتين فلا يحسبها قليلاً خلافاً لغيرهم (و) نذب (استنج به) أي غسسه نحو سبحان الله العظيم وبسمه وسبحان رب العظيم ولا يدعوه ولا يقرأ (كسجود) يندب حذو فيه السجود والمدا أيضاً كدور في السنة (و) نذب فيه أيضاً (بمافة رجل) من إضافة المصدر لفاعله أي بمادة الرجل (مرقيه جنبه) أي عنقه لا كـ (برابل) (بمنح بها) أي جرقته من جنبه (بجنبها وسطاً) نذب (قول فذ) بعد قوله مع الله من حده (و) قول (مفسد) بعد قول امامه ذلك (و) بناؤه (الجد) أو القهر بناؤه جاز حذف الواو وإثباتها أولى فالامام لا يقول ربنا الله والمأموم لا يقول سمع الله الخ والفذ يجمع بينهما (حال القيام) لأحال رفعه من الركوع أذ بعمر الرفع يسمع الله الخ فإذا اعتدل قائلاً ربنا الله الخ (و) نذب (التكبير) السنة (حالة الخاضع) للركوع أو السجود (و) حالة (الرفع) من السجود في السجدة الأولى والثانية (الافى القيام من التشهد) الوسط (فلا استقلال) قائماً على يكر (و) نذب (عكبتين جنبه) وأغصه (من الأرض) أو ما انفصل بها) أي بالأرض (من سطح كسر) أو سقوف وغيرها (يصوده) أي فيه (و) نذب (تقديم اليدين على الركبتين) هذه أي السجود أي حال الخطاطبة له (و) نذب (هما) أي اليدين عن الركبتين (عند القيام) لله ردة (و) نذب (رضعهما) أي اليدين (حذو) أي قبالة (أذنبه) أو قدامهما (في سجوده) بحيث تكون أطراف أسابعهما

(و) نذب (استنج به) أي غسسه نحو سبحان الله العظيم وبسمه وسبحان رب العظيم ولا يدعوه ولا يقرأ (كسجود) يندب حذو فيه السجود والمدا أيضاً كدور في السنة (و) نذب فيه أيضاً (بمافة رجل) من إضافة المصدر لفاعله أي بمادة الرجل (مرقيه جنبه) أي عنقه لا كـ (برابل) (بمنح بها) أي جرقته من جنبه (بجنبها وسطاً) نذب (قول فذ) بعد قوله مع الله من حده (و) قول (مفسد) بعد قول امامه ذلك (و) بناؤه (الجد) أو القهر بناؤه جاز حذف الواو وإثباتها أولى فالامام لا يقول ربنا الله والمأموم لا يقول سمع الله الخ والفذ يجمع بينهما (حال القيام) لأحال رفعه من الركوع أذ بعمر الرفع يسمع الله الخ فإذا اعتدل قائلاً ربنا الله الخ (و) نذب (التكبير) السنة (حالة الخاضع) للركوع أو السجود (و) حالة (الرفع) من السجود في السجدة الأولى والثانية (الافى القيام من التشهد) الوسط (فلا استقلال) قائماً على يكر (و) نذب (عكبتين جنبه) وأغصه (من الأرض) أو ما انفصل بها) أي بالأرض (من سطح كسر) أو سقوف وغيرها (يصوده) أي فيه (و) نذب (تقديم اليدين على الركبتين) هذه أي السجود أي حال الخطاطبة له (و) نذب (هما) أي اليدين عن الركبتين (عند القيام) لله ردة (و) نذب (رضعهما) أي اليدين (حذو) أي قبالة (أذنبه) أو قدامهما (في سجوده) بحيث تكون أطراف أسابعهما

حذروا الذين (و) نذب (ضم أبا مهمما وزوسها) أى الإسايع (القبطية) أى جلفها (و) نذب (بجاعة) أى كتماناً علة (و) رجل فيه) أى اليهود (بطنه غلديه) فلا يجعل بطنه عليهم (و) بجاعة (مركبة وركبية) أى من ركبته (و) بجاعة (ضعية) يضم الباء الواحدة تشبیه صبح مافوق المرقى إلى الإبط (حينيه) أى عنهما بجاعة (وسطاً) فى الجميع وأما المرأة فتكون منضمة فى جميع أحوالها (و) نذب فى اليهود (رفع البجزة) عن الرأس بأن يكون عمل السجود مساوياً لمثل القدمين حال القيام أو أنفضى وأوجب ذلك الشافعى فإذا كانت الرأس مساوية للقدم أو أعلى فإن يكون عمل السجود أعلى من محل القدمين لم يتطّل عندنا وطلت عند الشافعى (و) نذب (دعافيه) أى فى السجود بما يتعلّق بأمره من أوله نأى أو الاسترخاء أو فترته خصوصاً وهو بما لا حد بل بحسب ما ساءر الله تعالى كالتمسّك فيه فانه نذب لإحداه وهدمه على الدعاء (و) نذب (الافضاء) بالقفا والاضاد المجهة (فى الجلوس كله) سواء كان بين (١٠٧) السجدين أو فى التشهد الآخر أو غيره وأفسر الأفضاء بقوله لا يجعل

كندوا الاذنين) أى أوقرهما (قوله بطنه غنظيه) أى عن غنظيه (قوله بجافا فوسط الخ) ماذا كره فى الفرض
 كمثل كل طول فيه لا أن طول فيه فله رضع فزاعبه على غنظيه لطول السجود مثلا (قوله وطلت هند
 الشافى) أى لاشترطه ارتفاع الاسفل والحداد والاعلى وقد تم ذلك (قوله ونسب دعاء) أى من كل جائز
 شرط واحدة وكذا حالة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربوه هو ساجدا قاله
 الشرى مطلوب ولو قال فى دعاء ما يظان فعل الله بق كذا ان لم يكن حاضرا وقد خطابه بالا بطلت ويجوز
 الدعاء على الظاهر بزه كان ظالمه أو فريده والاولى عدم الدعاء على من لم يرم ظلمه فان عدمه الاولى الدعاء
 وينهى عن الدعاء عليه يذهب أولادهم أهله أو بالتوقيع على معصية لأن ارادة المعصية معصية ولا يجوز
 الدعاء عليه بسوء الخلقة كقَالَ ابن ناجي وشيخه خلا للبرزى اه من الحاشية (قوله ويشدده على
 الدعاء) أى لورد السنة تقدم السج على الدعاء (قوله وب الاضواء الخ) أى خلا للشافعية
 فعندهم يخص الاضواء بغير الجلوس الوسط خلا للفضل فى الجلوس الوسط عندهم نصب القدمين
 والجلوس عليهما (قوله وشر الاضواء الخ) أى ظاهرا فى قوله يحصل التصور ويصح جعلها للصاحبة
 أى حالة كون الجلوس مقارنا لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارنا لها حصلت السنة وثبت الحجب (قوله
 وباطن ايجامها) أى مع ما يدرى من باقى الاصابع (قوله لمسة الاجام) أى قصير الهيئة هيئة
 الدعة والعشرين لأن مد السابعة الاجام صورة عشرين وقضى الثلاثة تحت الاجام صورة تسع وأما
 ان جعل الثلاثة وسط الكف تكون هيئة ثلاث وعشرين بغاية اضعافا لكن شارحنا اختار الاول وأما
 جعلها وسط الكف مع وضع الاجام على أفعه الوسطى وهى صفة ثلاثة وخمسين فليست بمذوبة لأن
 الاجام غير محدود مع السابعة السنة مدهما (قوله لاجله فوق وقت) أى خلا للمبعضهم وانما طلب
 قصر يكما لانها مده سلطان كالورد الجديت وانما اختيرت دون سائر الاصابع لأن جاعرا فتمتصلا
 بنباط القلب فكما موضع الشيطان نمرطوه على القلب طرود بسبب ذلك التصرف (قوله وب القنوت)
 هو المشهور وقال معنونه سنة وقال يحيى بن عمر غير مشروع وقال ابن زياد من تركه فقد بدت صلواته
 (قوله أى الدعاء والضرع) أشار بهذا الى ان المراد بالقنوت هنا الدعاء لانه يطلق فى القصة على أمور منها
 الدعاء ومنها الطاعة والعبادة كقضى قوله تعالى ان ابراهيم كان أمه فأن الله حينما رفعها السكوت كقضى
 وقوم والله فأتين أى ساكنين فى الصلاة طديت زيدن أرقم كانت سكنتهم فى الصلاة حتى زلت فأهنا
 بالسكوت ونهينان الكلام منها القيسام ومنه الحديث أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام (قوله)

وَيُؤْتِي عِلْمَهُ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْعِلْمَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَلَٰكِن يَخْفَىٰ عَلَىٰ عَظِيمٍ

(امسره) لان كل دماء
 يندب اسراره (كاشهد)
 السنة يندب اسراره
 (و) ندب (صممه) أى
 الدماء لا تعمم اقرب
 الاجابة (ومنه) أى الدماء
 العام (اللهم اغفر لنا)
 معاصرنا الخاضعين في الصلاة
 (ولو الدنيا) بكسر الدال
 أولى لانه جمع يعم كل من له
 عليهن ولادة (ولا تقتنا)
 من العلماء والخلفاء (ولن
 يسقنا) أى تقدمنا بالايام
 مغيرة عزما) أى جزما
 (اللهم اغفر لنا مآثرتنا)
 من القنوب (وما أخرنا)
 منها (وما أمرنا وما أذننا)
 منها (وما) أى وكل ذنب
 (أنت أعلم بمن ارتبنا آثنا)
 اعطنا (في الدنيا حسنة)
 هداية ورافية وصلاح حال
 (وفي الآخرة حسنة)
 طسوقا بالايثار وادخالا
 تحت شفاعة النبي المختار
 (وقنا هذاب النار) جهنم
 أى اجل يبتنا وينالنا
 حتى لا ندخلها وأحسن الدماء
 ما ورد في الكتاب أو السنة
 ثم ما وقع به على الصديق (و) ندب
 (تيا من) بسلطة التعليل
 كلها أى كان ما مر وما أمرا
 الامام والقد قشير عند
 النطق بما قبله وبمحمته
 بالتيا من عند النطق بالكافي

والميم من عليكم حتى يرى من خلفه صفحة وجهه (و) ذهب (سسترة لآمام وفذ) على الراجح
وعدها الشيخ في السنن وأما المأموم فلا امام سسترة والسفرة ما يجتمع المصل على امامه لمنع المارين بين يديه ولذا قال (خشياً) أي ان خشى على منها
(مروءة) يعمل مجبوراً قطعاً على الراجح وتكون السفرة (ظاهر) من حائط أو أسطوانة أو غيره مما ذكره النص (ثابت) لا كسطوح وحبل

ومندبل وداية غير موطئة ولا خط في الارض ولا خرفة (غير مشغل) كلام آثم صغير ووجه كبير وحلقه صلح آثم كروا قلها ان تكون (في غلظ رحم وطول ذراع وآثم مار) بين يدي المصل فيما يسبقه من محل سلاته صلى لسترة (١٠٩) أم لا (غير طائف) بالبيت (و) غير (مصل)

أي محرم بصلاته جازاه المروء

لسترة أو لسترة بصف

أولسلف رفاق طائف

والمصلي لا حرمه عليهم ما

إذا امر بين يدي المصلي

ولو كان لهما مندوحة (هـ)

أي المار غير الطائف

والمصلي (مندوحة) أي سعة

وطريق غير ما بين يدي

المصلي فان لم يكن له طريق

الاباء بين يدي المصلي فلا

اثم عليه ان احتاج المروء

والآثم (و) آثم (مصل

فرض) بصلاته من غير

سترة في محل يظن به المروء

ومر بين يديه احد قد انقضى

معلوق دياره أسد هاقط

وقد لا يات واحد منهما ثم

شرع في مكروهات الصلاة

بقوله (وكره تعوذ بوجهه)

قبل الفاتحة والسورة

(فرض) أصلي وجازا ينقل

ولو مندو وراوتر كهما أولى

ما لم يراع الخلاف فالابان

بالسعة أولى خروجاً منه

(و) كره (دعاً قبل القراءة)

للفاتحة أو السورة (واتناءها)

أي القراءة (و) كره الدعاء

(في الركوع وقبل الشاهد)

الاول وغيره (و) بعد غير

الشاهد (الاخير) وأما بعد

الاخير فيندب كما تقدم ما لم

يسلم الامام (و) كره للمأموم

(بعد سلام الامام) كره

(الجهرية) أي بالدعاء

يجوز المروء فيه وان لم يكن امامه سترة وقال ابن عرفة هو لا يشوش عليه المروء فيه ويحد بضو مشرين
قراوا قليل قدر رمية الجهر أو السهم أو الحمار فيالسف في تنبيه في قال في المجموع وضمن ما تالف من ماله
على المحدوديته على العاقلة في دفعه وقيل هل وقيل الدية من ماله انظر الحطاب ويحرم المناولة بين يدي
المصلي والكلام عند حنيفة على الجهد اه (قوله وطول ذراع) أي من المرقق لا آخر الاصبع الوسطى
وقيل الكرم (قوله غير طائف بالبيت) أي فلا يمنع من روافط بين يدي المصلي بل بكره فقط ان كان
لطائف مندوحة والجاز ومثل الطائف المكي لكثرة زواره ان لم يكن بين يديه سترة والامنع
ان كان له مندوحة (قوله ولو كان لهما مندوحة) أي فبما هالك بكره ان كان لهما مندوحة والمصلي
لسترة (قوله فلاثم عليه الخ) حاصله ان المصلي اذا كان في غير المسجد الحرام وكان المار غير مصل فان
كان للمار مندوحة حرم المارور بين يديه صلى لسترة أم لا وان لم يكن له مندوحة فلا يحرم المروء في لسترة
أم لا وان كان في المسجد الحرام حرم المارور وان كان له مندوحة وصلى لسترة والجاز هذا اذا كان المار
غير طائف وأما هو فلا يحرم عليه مطلقاً نعم ان كان له لسترة كره حيث كان الطائف مندوحة وأما المصلي
بغير لسترة أو بغيره فلاثم عليه في المارور بين يدي بل مصل (قوله قد يفتان معاً) أي ان تعرض فيسترة
وكان للمار مندوحة وقوله قد ياتهم أسد هاقط أي فبأثم المصلي ان تعرض ولا مندوحة للمارور ياتهم
المار ان كان له مندوحة ولم يتعرض المصلي وقوله وقد لا ياتهم واحد منهما أي ان اضطر المار ولم يتعرض
المصلي في تنبيه في استشكل بعضهم اثم المصلي بان المروء ليس من فعله ولم يترك واجبا فان السترة امامة
أو مندوحة فكيف يكون أغما بفعل غيره وأوجب بان المروء وان كان فعل غيره لكن يجب عليه سد
طريق الآثم فآثم لعدم سده اه من حاشية الاصل قال في المجموع فلاثم بالمروء بفضل لا بترك السترة كذا
لا بن عرفة فردا على تقرير ابن عبد السلام من الاثم بحجب السترة اه ولكن الذي أقوله ان تعرض
ابن عبد السلام بوجه (قوله تعوذ بوجهه قبل الفاتحة الخ) ظاهره أسراً وجهر وهو ظاهر المندوحة أيضاً
ومقابلها في التنبيه من كراهة الجهر بالتعوذ ومفاد الشرحين ترجمه قل في الحاشية وكراهة التنبيه
اذا أتى بها على وجه انها فرض سواء قصد الخروج من الخلاف أم لا (قوله ما لم يراع الخلاف) أي من غير
ملاحظة كونها فرضاً أو خلافاً ان قصد الفرضية كان آثماً بتركه وكأملت ولو قصد التنفيل لم تصح عند
الشافعي فلا يقال له حيث تدعى الخ الخلاف قال شينئنا حاشية مجموع اورد بن ان الكراهة حاصلة فغير انه
لم يبال بما فرض الحصة عند الخائف لكن قد يقال اذا كانت المراهة لورع طلبت قتنى الكراهة قطعاً نعم
ليس طلب المراهة متفقا عليه كإثبات حاشية شينئنا على عب اه وما قاله المصنف هو مشهور المذهب
وقيل باباحتها وقد جازجوها (قوله قبل القراءة الخ) ومنه في الكراهة قول سبحانه اللهم صمداً تبارك
اعلمت تعالى بسجدك ولا اله غيرك ونهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئاً وما أنا من المشركين
خلافاً لما يرمي بذلك بعد تكبيره الا حرام وقيل الفاتحة (قوله أي القراءة) ظاهره كراهة بين الفاتحة
والسورة والراجح الجواز كما ستظهره ح خلاص الجلاب والطراز بل يندب الطراز كراهة الدعاء في
اتناء القراءة يا فرض وأما في التنفيل فيجوز (قوله في الركوع) أي لانه أغما شرع فيه التسبيح وأما قبل
الركوع وبعده فجاز (قوله وقيل الشاهد الاول) أي وما بين الصلوتين فندوبيل يرى انه عليه الصلاة
والسلام كان يقول بينهما اللهم اغفر لي وارحمني واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وما في (قوله وكره
الجهرية) أي أقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية (قوله على ملبوسة) أي لانه مظنة الرضاية الا

المطلوب في الصلاة في مجرور أو غيره (د) كره الجهر (بالشاهد) مطلقاً (د) كره (الجمود على ملبوسة) أي المصلي أي على شيء من ملبوسة ككعبه أو رداءه (أو) السجود

(أ) (كرومخامنه) الكائن على بيته ولا إعادة عليه أن كان خفيًا ظالمًا قبيحًا لم يكن كروا الصامه على الجبهه وبمع الجبهه من وضعها على الأرض لم يكن ساجدًا (أو) السجود (على قوب) فسر بموسى هـ (أو) على (باطل) أو منديل (أو) على (حبر ناعم) لاشتن على ذلك مكره لانه يناق الشيوخ (و) كره (القرأه) كروح أو مسجود (الان) قصد في السجود بها الدعاء كان يقول ربنا لا ترغ علينا بعبادك هـ يتناخلفا بكروه (و) كروه (تخصيص دعاء) (١١٠) داعيا لادعوه فيه فلو انه دعواته بالمغفرة تارة بسعة الزمواته بصلاح

غيرها) كره (جد حاسا أو شاة) بشرها وهو بصي (و) كره (إشارة لقرء) برأس ابد (على مشقة) شتمه وهو لاسمجد
بصلي إذا اوتكب المكره وجد لسطاه واما الرد بالسلام فخطأ واما الرد السلام بالإشارة على مسلم عليه خطاوب (و) كره (خطأ جحد
غير ضرورية) أو قل وجازها الرد بالكثير مطلق (و) كره (بسم قل اختيارا) والكثير مطلق ولو اضطررا (و) كره (ركل سنة خفيفة)
محمد من سننها ككثيره تنجيحه ومير ترك المؤكدة وسأيت في السهو (و) كره (سورة) أو آية أو قرأها (في آخره) أي في
الركعتين الأخيرتين (و) كره (التصديق) في صلواته من امرأة (طالعية) تتعلق بالصلاة كسهو امه فجلس بعد الثالثة أو سلم من اثنتين

أن يذهب عن وجهه صلى (التسبيح) بان يقول سبحان الله وما فرغ

من الكلام على قرأتين الصلاة وسننهما وميزواتهما ومكر وهاتم أمر عن بيان مبطلاتهما فقال (وطلبت الصلاة (برفضها) أي بنية ابطالها والفاضة عليها (و بعد عدد رك (ركن) من أركانها المتقدمة (و) بعد

لا يتعدى إلا في تكرار الفاضة هو (قوله والشأن المطلوب الخ) وهو روي الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من نابه عن في صلاته فليصح انما التصديق للنساء خارج عندنا يخرج القدم فليس على ظاهره وجه الشافعية على ظاهره (قوله وطلبت الصلاة برفضها) تقدم انها بطل به اتفاقا إذا رفع الإثم وبعد الفراغ قولان مرهات (قوله أي بنية ابطالها) أي فليس ملازم التلفظ بل المقصد كاف (قوله وبعد عدد رك (ركن) أي وان لم يطل ومثله ترك الشرط وأما ان ترك الركز سهوا فلا يبطل إلا بالاطول والاطول بالفرق أو بالخرج من المسجد على الخلاف بين ابن القاسم واشعيب (قوله وبعد عدد رك (ركن) مراده بالعدد ما شغل الجمل وهذا في النفل والغرض (قوله قولي) أي كسركم بالفاضة فلا يبطلها على المذهب وانما يصح ان كان هذا ويصدق ان سهوا (قوله إلا أنه لا يتأخر زيادة الخ) استدراك على هجوم قوله وتعذر زيادة رك (ركن) فعل كانه يقول فيما يتأخر في الزيادة (قوله وكذا يبطل الخ) أي لان الجلويس فيه غير مشروع فلو قل هذا أو لا يبطل (قوله ولو قل) أي بل ولو كان مكرها ولو كان واجبا عليه لا تذاخه ووجب عليه القطع لذلك ولو خاف خروج الوقت كما قاله الاجهوري اه من حاشية الاصل (قوله وبعد كلام الخ) الكلام هنا معنى مطلق الصوت ولو نطق كالجارح أو ان ترك شذقيه وشفته لم يبطل قال في المجموع ويذهب في حله على ما يحصل بين يدى الكلام اما ان حصل صورة الكلام بغير ذلك اللسان والشفتين فينبغي البطلان كما اكتشف به في قراءة الفاضة وتردوا هل يبطل إشارة الآخر أو ان قصد بها الكلام اما ان نطق به بلا قصد فلا يوجب بقاء بقية نفسه اه ومثل التعمد في الكلام المبطل الاكره عليه أو الجواب لا نقض أهى أو لاجابة أحد الوابى هو أهى اضمن في نافذة والحاصل انه اذا ناداه أحد الوابى فان كان أهى أصروا وكان هو يصلى نافذة وجب عليه اجابته وقطع تلك النافذة لانه تعاوض معه واجبان فيقدم أو كدها وهو اجابة الوابى الذي لا جاع على وجوبها والخلاف في وجوبها تمام النافذة وأما ان كان المنادى من أهى وليس أهى ولا أصم أو كان يصلى في فرضة فليصغف ويسلم وبكلمة انظر ح وأما اذا وجب لاجابته عليه الصلاة والسلام في حال حياته أو بعد موته فهل يبطل به الصلاة أو لا يبطل قولان والمقدم منهما عدم البطلان فإذا ترك المصلى الكلام لا تذاخا لأهى وحل من دينه ويجب أيضا الكلام لتقليص المال اذا كان يحتمل بذهابه فلا كراهة في شذبه اذى كان المال قليلا أو كثيرا فخط الصلاة كان الوقت متسعا أو لا وما اذا كان لا يحتمل بذهابه فلا كراهة في شذبه اذى كان يسيرا فلا يقطع وان كان كثيرا قطع ان اتسع الوقت والكثرة والفاضة بالقبلة أو في حذاته اه من حاشية الاصل (قوله ولو كلمة أجنبية) هذه المبالغة فيها شئ واصل المناسب ان يقول وبعد كلام أجنبي ولو كلمة (قوله لغير اصلاحا) هو مستثنى من البطلان بالكلام (قوله فيبطل بكثرة) والكثير ما زاد على ما وقع في قصة ذى الدين (قوله في قصة ذى الدين) وهو رجل من الصحابة لقب بذلك لاطول كان في يديه وراحته انه كان يصلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرسل الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين في صلاة رابعة قبل العصر وقبل الظهر فقال ذى الدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال له قل ذلك لم يكن فقال له ذى الدين بل بعض ذلك قد كان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لياق المصلين أحق ما قاله ذى الدين فقالوا نعم فقام النبي وكل الصلاة وبعد السلام (قوله وبعد تصويت الخ) أي لكونه من معنى الكلام (قوله بزم) أي لان في الصلاة كلام موقوف لا يأخذ أي الا ان يكثر أو يتلاصيح ذكر الاجهوري من التوارد تمدد المأرم على صلاة باطلة ان نضح هذا أو لا (قوله وبعد عدد رك) أي ومثله الفليس وأما البلفظ فلا يفسد صلاة ولا صوما الا اذا كثر فبصر على افعال الكثرة وهو فهم تبعدها ان عليه لا يضر حيث كان طاهرا ما لم يزد منه شيئا فان ازدرد هذا بطلت وعليه قولان مستويان وسهوا محجب (قوله حال شك

وقفي قصة ذى الدين فان تكرار الكلام بما بين يديه أو تيسبه على أمرها (والشأن المطلوب فيها) (143) (نضح) بضم لا ينافي (و) يتعمد (ق) ولو طاهرا قل (و) يتعمد (سلام حال شك

في الإتمام قبطل (وان بان) له (الكال) أي كال الصلاة الأولى اذ لم يشين له شيء وأولى أن تصد السلام وهو يعلم أن من علم الأصل قد نص على التوجه (د) بطلت (بطرو ناقض) لوضوئه من حدث أو سبب أو شئ إلا أنه في طروا الشك بغيره بان الطهر لم يحد كاتقدم (و) بطرو (كشف عورة مغلفة) لا غيرها (د) بطرو (نجاسة) سقطت عليه وهو فيها أو نطق به أن استقرت به وعلم بان أوسع الوقت لازمه أو باقاع الصلاة فيه ولا يبطل لما علمت أن طهارته الحث واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان وقد تقدم الكلام على ذلك في باب إزاة النجاسة (و) بطلت (١١٢) (ينفخ على غير الإمام) بان سمعه بقرا فتوقف في القراءة فارشده للصواب

لأنه من باب المكالمة بخلاف
الفتح على امامه ولو في غير
القائحة فلا يبطل (د) بطلت
(بتهمة) وهي الفصل
بصوت فان كان فذا أو
امام قطع واستأنف صلاته
مطلقا أو وقع من نفسه
اختيارا أو غلبة أو نسيانا
فكونه في صلاته وإن كان
مأموما فيه تفصيل أشار
له بقوله (وقادى) رجوبا
(المأموم) مع امامه على
صلاة باطله لأنه من مساجين
الامام نظرا للقول بعدم
بطلانه (ان أتم الوقت)
لادائها في وقتها بعد سلام
الامام وكان (غير) صلاة
(جمعة) فان ضاق الوقت
أو كان يجتمع قطع ودخل
مع امامه ثلاثا بقوة الوقت
والجهر فصح ذلك (ان
كان) فضكه (كله) من
أوله لا آخره (غلبة أو
نسيانا) فكونه في صلاة
فان كان كله أو بعضه محمدا
اختيارا قطع واستأنف مع
امامه وهذا إذا لم يكن

في الإتمام مراده بالشك التردد على حد سواء لا مقابل الجزم كما هو ظاهر عب اذ مقتضاه ان السلام مع طعن الإتمام مبطل وليس كذلك كما يشهد نقل ح عن ابن رشد انتهى من حاشية الأصل (قوله) وهو يعلم (الخ) تفصيل ان الصور التي تبطل فيها الصلاة تسع وهي إذا سلم مترددا على حد سواء أو مضيقا عدم الكال أو ظانا عدمه وفي كل تسعين الكال أو عدمه أو لم يتبين شيء وأما لو سلم معتقدا الكال أو ظانا الكال فالصلاة صحيحة حيث تبين الكال أو لم يتبين شيء وإن تبين عدم الكال بطلت ان طال ولا انذاره (فتبينه) اغيا بطلت الصلاة بالشك في الإتمام لأنه شك في السبب المبيح للسلام وهو الإتمام والشك في السبب يضر وليس شكافي المانع خلا لمن يقول بذلك (قوله بطرو ناقض) أي حسمه أو يتركه ولا يسري البطلان للمأموم بمصو ذلك للإمام لا تبعده لا بالقلبية والنسيان كما سيأتي (قوله) وهو بطرو (كشف صورة الخ) أي فهو من المبطلات على المشهور كالخطاب وقد تقدم في بحث ستر العورة (قوله على غير الإمام) أي وإن كان مصليا وقول خليل كفضح على من ليس معه في صلاة لا مفهومه بل المداور على كونه غير امامه (قوله وبطلت بتهمة) أي سواء كثرت أو قلت (قوله قطع واستأنف) أي وقطع من خلف الإمام أيضا ولا يستلزم وقوعه في القامص في الغيبة والموازاة ان الإمام قطع هو ومن خلفه في العذر يستلزم في النسيان والقلبية ويرجع ما مومراة للقول بعدم بطلان الصلاة بالتهمة فغلبه أو نسيانا أو اذ ارجع ما مومراة مع ذلك الخليفة وبعدها أجد البطلان وأما ما مومره فيقول صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم في وقت ولا غيره واقصر الاجهوري في شرحه على ما لا ين القامص في الموازية والغيبة واعتقده في الحاشية اه من حاشية الأصل (قوله وقادى رجوبا للمأموم) أي بقصد خسة ذ كرائح منها أربعة بقوله ان أتم الوقت بغير جمعة ان كان كله غلبه أو نسيانا وهذا إذا لم يكفر في ذاته والخامس هو ان لا يلزم على غدايه فصل كل المأمومين أو بعضهم والاقطع وخرج (قوله) والا أبطل قطعاً أي فحكمه حكم العذر لا يتجدي المأموم فيه (فتبينه) لاشي في التبين ان قل وكره محمدا فان كثر أطل مطلقا لأنه من الأفعال الكثيرة وان قوط بالعرف يسجد له وهو فيما يظهر أطل محمدا اه من الأصل (قوله كذا جسد) أي في طه اذا كثر ولو سهاوا الكثير عند ناهو ما يغفل الناظر أنه ليس في صلاة (قوله وعبث بطبعته الخ) حكمه كذا في قبله (قوله مع الخ) الحاصل انه وقع في موضع من المدة ان سلموا كل وشرب ووروى أو شرب سهاوا بطلت وفي آخرات كل أو شرب سهاوا بعد ومن اختلاف للمنافي فيما يقطع النظر عن اتحاده وتقدمه أو وفاق والبطلان في الموضوع الأول للسلام والجمع بين ثلاثة على رواية الأروا وأثنين على رواية أو أنا ويلان ثلاثة واحد بالاطلاق واثنان بالوافق (قوله أشدة المناقاة في السلام) أي بالاطلاق للسلام سواء كان معه أكل وشرب أو أحدهما (قوله فلا يجمع الا كل والشرب الخ) أي بناء على تأويل الجمع (قوله وقيل يجبر بسجود السهو) أي نظرا للتوفيق الأول وهو السلام ولم

ذاته ولا أبطل قطعاً لأنه من الأفعال الكثيرة والى هذه المفاهيم الثلاثة أشار قوله (والا) بان شاق يكن الوقت أو كان يجمعه أو كان كله أو بعضه محمدا اختيارا (قطع ودخل معه) أي مع امامه (و) بطلت (بكتير فعل) غير ما تقدم كذا جسد وعبث بطبعته ووضع رداءه على كتف ودفع ما رواه أو شدة الخليل من ذلك لا يطلها كاتقدم بعضه في المكروهات وسيأتي قريباً بعضه ان شاء الله تعالى في قوله لا إناصات قل فخير إلى آخره والكثير منه مبطل (ولو سهاوا كسلام مع أكل أو مع شرب) سهاوا (ولو قل) الا كل أو الشرب المصاحب للسلام أشدة المناقاة في السلام فلا يجمع الا كل والشرب سهاوا فبطلان أيضا وقيل يجبر بسجود السهو ولا يطلاق والحاصل ان اجتماع الثلاثة مبطل

أخذوا ما قدم فقال (لا) يبطل الصلاة بأصناف ثلث لا أكثر (فغير) يكسر الباء ما فعل أى أصناف قليل لمن أخبره أو أخبر غيره فغير وهو في الصلاة فان طال الأصناف بطلت وأما القول بأنه لا يبطل غير القول كأقدم (و) لا قتل فغير قصدته أى جاز عليه أى لا قصد لها (ولا) يبطل (بإشارة بعض) كبد أو رأس (لحاجة) طرأت عليه وهو في الصلاة (أو) إشارة (أو) إرسال على من سلم عليه وهو يصلي والراجح أن الإشارة لرد السلام واجبة وتبطل إن رده بالقول (ولا) يبطل (بأن لو جرح) أى قتل ولا يبطل (وبكائه) أى خشوع (والا) يمكن إلا أن لو جرح ولا بكائه خشوع (فكأن كلام) يبطل عدم مولود وهو وإن كان هذا في الكفاة المدعو وهو كما يصوت وأما المقصود وهو ما كان بلا صوت فلا يبطل إلا بكثرته (١١٤) ولو اختار (ولا) يبطل (تخضع ولو غير واجبة ولا) يبطل (بشيء) المصل (كصنعة)

أدخلت الكفاة الثالث
(استرة) يقرب إليها المستتر بها
خوفاً من المرور بين يديه
(أو دفعاً) بين يديه بناه
على أنه يستحق أكثر من محل
ركوعه وجوده أو الإغلا
عنى اليسر دفعه وهو يمكن
(أو) متى نحو المصنفين
لاجل (ذهب دابة) ليردها
أو لملك وصفاً فان بعدت
قطع وطيلها وإن شاق
الوقت إذا ترتب على ذهابها
ضرورة إتيان الغير كدائمه
ومثل المشي لما ذكر الماشي
لستد فرجة في صنف فلا
تبطل بغيره كالمصنفين فيما
ذكر (وان) كان المشي
(يجنب أو يفرى) بان
يرجع على ظهره والاستدبار
للقبلة مبطل (ولا) يبطل
(بإصلاح رداء) سقط من
فوق كتشفه فتناوله ووضع
عليها ولو طأطأ أخذه
من الأرض (أو استرة)
نصبها أمامه ليصلى لها
(سقطت) ولو طأطأ إصلاحها

وكانها لا يبطل في جميع ما تقدم يمكن عليه ميم يرفى ذنباً وانما يبطل ولا يجوز عليه (الجواز) جميع البصاق
(ما ذكر) والمراد بالجواز عدم المنع فلا ينافي أن بعضه خلاف الأولى كالأصناف الخمسة وقل العرف أن الذي يرض منها الضرر وإن البعض
واجب كالإشارة لرد السلام وبعضها مندوب كالشيء المستتر ويجعل عدم البطلان إذا لم يكثر هذه الأشياء كثرة بطلن مشاهدتها أنه ليس في
صلاة ولا يبطلت لغيرها تحت قولهم بكثر فصل كأقدم وشبه في الجواز ودم البطلان قوله (كردفه) أى في يده اليمنى (لتثاوب)
بل هو مندوب وهو بمنزلة ثلثة اختراع القم عند انقضاء الجوار بالماء من كثرة الاكل أو النوم (ونفث) يسكوت الفاء البصاق بلا صوت
(ثوب) أو غيره (لحاجة) كما تلافاه بالهاتق وكره لغيرها فان كان بصوت بطلت (وقصد التعميم) أى تفهم أحد أمر من الأمور
(ذكر) متعلق بقصد أى قصد بالذكر قرآن أو غيره كتسليم بفهم غيره أنه في صلاة أو ليتناول كتاباً أو غيره بقوله يا يحيى خذ الكتاب

بقوة أو لما ذق في الدخول قوله ادخلوها بسلام آمين وقوله (في محله) صادق في موضعين أي بدخل عليه أنشأت الطلب الآن بالدخول أو بأخذ شيء فيدعي بعد الفاتحة قوله ادخلوا الجنة أتبرأ إليكم فيمرون مثلاً أو يكون متلبها من غير التمسك بالمشاورة للدخول فإن لم يكن بمحله بان كان في أثناء الفاتحة الآية الكريمة مثلاً دخل عليه شخص (١١٥) فانتقل إلى قوله ادخلوها بسلام أو غيره فأنها

تدخل وهو معنى قوله (والا) يمكن في محله (طلبت) الصلاة لأنه ما رواه عنه قاله صاحب فيه إلى ما ذكر في معنى المكحلة وهذا في غير التسليم وأما غيره فيصير مطلقاً جميع أحوال الصلاة للحاجة وكذا لا يبطل بمادة في المكروهات من الاشتات وما عطف عليه وكذا لا يبطل بتعدد بلع ما بين استنائه من طعام ولو مضى لیسارته أو بتعدد بلع مخزومية أو قهقهة بلا مضغ والابطل واستظهر بعضهم البطلان في المضغ ولو لم يكن في يده وهو طاهر فبطل في بيان حال من لم يدعه على القيام في الفرض وفي بيان قضاء القوائيم ما يتعلق بذلك (إذا لم يقدر) المصل (على القيام استغلا لا) لغيره أو لشقة فإذ لا يستطيع معها القيام كدرخه (في صلاة الفرض) الواجب فيه القيام استغلا بطلان التقل فيمضيه الجلوس ويجوز بعضه من قيام وبعضه من جلوس باتفاق أهل المذهب (أو) قدروه على القيام في الفرض ولكن (خاف به ضرراً

البصاق في الصلاة إما لحاجة أو لغيرها وفي كل ما مان يكون بصوت أو ضربه فإن كان لحاجة فهو جائز كان بصوت أم لا ولا يجوز فيه إظهاره كان لمضغ حبة فإن كان بغير صوت كان مكروهاً في الصحيحين وهو قولنا وإن كان بصوت، طلبت أن كان عداً وإن كان سهواً على المعتمد قوله (والا) يمكن في محله بطلت الصلاة) أي مستدبر القاسم وقال أشهب بالجمعة مع الكراهة (قوله وهذا في غير التسليم) منه التنبيل والحقيقة فلا يضر قصد الإتمام مما في أي محل من الصلاة والصلاة كما جعل ذلك اه من حاشية الأصل (قوله من طعام ولو مضى الخ) قال مالك من كان بين استنائه طعام كتفقه الحبة فانتقله في سلامه لم يقطع صلاته أو الجلوس لأن فقه الحبة ليست بآلة فلا يبطل به الصلاة إلا ترى أنه إذا ابتلعها في الصوم لا يفسد على ما في الكتاب فإذا كان الصوم لا يبطل فاسرى الصلاة اه من حاشية الأصل فصل في بيان حال من لم يدعه على القيام أي هذا الفصل يذكر فيه حكم القيام للصلاة وبدله وهو الجلوس ومما ينبغي أي كون على منهما مستقلاً أو مستنداً (قوله وما يتعلق بذلك) أي عداً كمن الأحكام المتعلقة بالقيام للصلاة بالقوائيم كترتيب القوائيم في أنفسها وبغير جامع حاضر وغير ذلك (قوله أو شقته) أراد بالشفقة التي يشأها المرض أو زيادته لأن المشقة الحاصلة التي تحصل في حال الصلاة ولا ينبغي ما قبله إلا أن يوجب ترك القيام على المشهور عند التمسك وغيره وهو طاهر المدونة وقال أشهب المريض إذا صلى فقلع حصى من المشقة فنه أن يصلي من جلوس قال ابن ناجي ولقد أحسن أشهب لما سئل من مرض ولو تكلف الصوم والصلاة فافشاها فقد تركت مشقة وتعب فإجابته أن له أن يغير وإن يصلي جالساً أو ينه بسرراً لحاصل كماله لا الجهوري أن الذي يصلي الفرض جالساً هو من لا يستطيع القيام جهلته من يتخاف من القيام المرض أو زيادته كالتيم أو ما من يحصل له المشقة المعادة فالراجح أنه لا يصلي جالساً إن كان مريضاً وإن كان بر بطلان ذلك على ما قال أشهب إن سببه وسببه وإخاره ابن عبد السلام اه من حاشية الأصل باختصار (قوله في صلاة الفرض) أي سواء كان عيناً أو كفاً ثانياً كعبادة الجنائز على القول بفرضيها لا على القول بغيرها فينبذ بالقيام فقط وسواء كان الفرض العيني فرضيته أصلياً أو طارئة لا تذوقاً في نفسه القيام أماناً من نذر الفعل فقط فانظر عدم الوجوب (قوله فيمضيه الجلوس الخ) أي من غير عذر لا إلا اضطرار فلا يجوز إلا العذر (قوله بان خاف بالقيام حدوث مرض) أي بان يكون مادته إذا قل حصل له عجز أو دونه مثلاً أو أخذ به طبيب عارف أو موثق في المزاج (قوله خروج حدث) أي قبيل على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سند يصلي من قيام ويفترقه خروج الریح لان الركن أولى للمحافظة عليه من الشرط ولكن المقدم ما قاله ابن عبد الحكم الذي مضى عليه المصنف وقول سند الركن أولى لا سلم لان الشرط هنا أعظم منه لأنه شرط في صحة الصلاة مطلقاً فرضاً أو نفعاً والمحافظة عليه أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة لان القيام لا يجب إلا في الفرض وهذا بسط قول سند لم يصل قائماً ويفترقه خروج الریح ويجوز بصير كالسلس ولا يترك الركن لأجله فتصلي أن في المسئلة قولين رجع على منهما (قوله أعادوه ضروري) أي ويكره ابتداء بعد معان حاله الصلاة أو مالاً أو استدعيه محرم كالزوجة والأمة والأجنبية والأمير والمأمور فلا يجوز ولو كان ما ذكر غير جنب وحائض فإن حدثت اللذة بطلت الصلاة أو الإقلا وجعل الكراهة في الحائض والجنب والاعادة

كالتييم أي كالضرر الموجب للتييم بان خاف بالقيام حدوث مرض من نزع أو عجز أو زيادته إن كان متعافياً به قبل الدخول فيها أو خاف تأخره (أو) خاف بالقيام (خروج حدث) كرجح (استند) نسياناً (لغير جنب) أو حائض بان يستدحط أو على قتيب أو لم يصل بعينه سبقاً ليتوب بعد على أصالة قيامه أو على شخص غيرها (و) ان استند (لها) أي جنب أو الحائض (أعادوه) ضروري فلو صلى جالساً استغلا لا مع الضرورة على القيام مستنداً

وبسبغها فان قدر مع ذلك على السلام سلم (أو) قدر على التوبة (مع الجماء بطرف) أي (١٧) ولو بطرف (وجبت الصلاة مرة) وعليه

وسقط عنه غير مقدورة
(ولا يؤخرها) من وقتها
بما قدر عليه (مادم)
المكلف (في فعله) ثم
شرح حكمه على وجوب
قضاء الضوائت والقضاء
استدراك ما خرج وقته
فقال (ويجب) على
المكلف (قضاء) أي فعل
واستدراك (ما فات منها)
أي الصلاة بخروج وقته
لغيره جنس أو الجماء
أو كقوله ويضرب أو فاقص
أو فقد الطهرين بل تركها
هذا أو لتوم وأسهو وكذا
لوفعلها باطلا لتسدر كن
أو شرط (ولو شك) فلو
ان فاتته تحبها أو طمنا
وبعضها بمضوما فاته
سفره أو ضربة جهرية
أو صرية (فورا) أو يحرم
عليه تأخير القضاء (مطلقا)
سفر أو حرا محصيا
أو مريضة أو فت جواز سل
ولو وقت (نهي) كطوع خمس
وغسوها وخطبة جمعة
(في غير مشكوك) راجع
لما بعد المأخضة فالتشكوك
في فواتها بعضها بغير وقت
النهي واستثنى من قوله
فورا مطلقا قوله (الارقت
الضرورة) أي الحاجة
كسوء الاكل والشرب
والنوم الذي لا منه
وقضاء حاجته الانسان
وتحصيل ما يحتاج له
مما شه (ولا يجوز له) أي

وقيل يصلي قائلها: إلا الاخرة مرة كعب وسجد فيها (قوله وجبت الصلاة عما قدرنا الخ) أي على ما قال ابن
بشر في الأولى وعلى ما قال المازني في الثانية (قوله ولا يؤخرها عن وقتها الخ) أي ما يمكن فاذا الظهر
مثلا (تنبيه) هل المومن للصوم من قيام أو من جلوس ولم يدعي وضع يديه على الأرض يومئذ مع اجابته
بظهوره أو أسه بيده أيضا إلى الأرض وإن كان يومئذ لم يكن جلوسا فمهما على الأرض بالفعل ان قدر
أولا يومئذ بها تأويل (خافه) ان خفي الصلاة معذور بأن زال عذره من حالة بيضته ونقل وجوبا
للأعلى منها فإما الترتيب فيه واجب كحطيط قدر على الجلوس وتب فيها هو فيه مندوب كحطيط على
أسير قدر على أمن ويجوز له داواة العبر ولو أدى لاستقام في الصلاة خلا لما مشى عليه خليل (قوله ثم
شرح الخ) أي بعد ما فرغ من فرائض الصلاة وما يتعلق بها من سنن ومسببات ومكروهات ومبطلات
وغیر ذلك شرع في الكلام على حكم قضاء الصلاة انفاثة وترتيب في فوائدها وم غيرها وبان كيفية ما فعل
هذه الشئ في الاتيان بها أو في ترتيبها وانغيره الكلام الى بيان حكم ترتيبها من غير ذلك كره في
اتان ذلك (قوله استدراك ما خرج وقته) أي ادراكه وتقصصه ليسقط عنه (قوله لغير جنس الخ)
ومثل ما ذكر السكر بحلال فهو من المسقطات كما تقدم (قوله أو لفقد الطهرين) أي على قول مالك المتقدم
(قوله بل تركها مع هذا الخ) ابن ناجي في الرسالة قال: يصح من مالك قوله شاذة لا تقضى فائنة العهد
ولا يصح من أحد سوى داود وابن عبد الرحمن الشافعي ونجيه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بغيره
لا يهرده أسلم وغيره بعض من لقناه على عينه بنحو ما قاله في المجموع (قوله ولو شك) أي في
فواتها والحال انه يستدل بغيره من كونه مبدءا وموضوعا بقاء أو وجد فرائض صلاته مطبوعا بغيره ذلك كما
اذا شئت في الحاضرة وديار الايقين مطبوعا بسلطنة وقتها ومن القرينة ان يكون شأنها ان يفتي في
الصلاة أو يتقدم لمرض أو سفر شأنها التاوت فيه وبالجمله فانها شبه بالثبوت في الطلاق فانه قالوا اذا شئت
هل طلق لا تخفى عليه الا ان يستند وهو سالم لا يخلو في بعض داخل شئ هل هو الموقوف على دخوله وما
اذا جزم باصل الطلاق وشئت في هذه ما لم يخلو بالاحوط في حليتها بالازواج وكذا اذا جزم باصل السترك
وشئت في عين المنسية ما لم يخلو بالاحوط كذا في حاشية المجموع أو ما يجردنا الشئ من غير علامة فلا يجب
القضاء وأولى الوهم ان قلت ان من ظن تمام الصلاة وتوهم خاير كفة منها فانه يجب عليه العمل بالوهم
والايمان برصه فأي فرق قلت ما هنا منه غير مودة تحبها بخلاف المسئلة المودة فان النعمة فيها
مشغولة فلا تبرا الا يقين لانه جازم بان الصلاة عليه كذا في الحاشية (قوله فمما فاتته) قال في المجموع وفي
زروق على الرسالة يغتني في الفاتية على ظاهر الرسالة قال بطول وخالفه غير من قال لا يقيم وسبق خلافه
ثم غشي العارض بما ذكره انما قد اقام ولما فاتته حال مجزاة لان ذلك من العوارض الحالية كالنهي والوضوء
تتبع وقتها (قوله فورا) أي ما لا يمتد لاحد مفرط الاحال الحقيقي فانه صلى الله عليه وسلم يوم
الوادي قال اني لو ايقظت هذا وادبته شيطون فاسارهم قبل ان يزل تمزق فلي ركعتين خفيقتين ثم صلى بهم الصبح
فلا خال ان هذا المعنى خاص وهو ان الوادي به شيطان لانه لو كان كذلك لاقه هجر على مجرد مجازاة ذلك
المحل (من حاشية شيعاني في مجموعه) (قوله في غير مشكوك) قال في المجموع المراد الشئ في أصل
الترتب أماني العيق فكالمحقق (معناه يقضي ولو في وقت النهي (قوله فالتشكوك في فواتها) أي لا ي
عينا فتقضي ولو في وقت النهي كما قلت (قوله ولا يجوز له الخ) قال شيعاني حاشية مجموعه لكن
رخصوا في البسير كالرأى ونحوه المسجد لانه صلى الله عليه وسلم على القبر قبل الصبح يوم الوادي (قوله
ولا ينتظر المأخذه بل يتيم ولو أقر أجبر بفتاوى لم يدر حتى يخرج ما قد عليه كافي الابهوري قال
أبو عبد الله القوري النهي عن النقل انما هو ان الذي يشغل قصي الفرائض أمان اذا نهى عن النقل
زك بالمره فانقل خبير من الترك ووقف فيه فليد زروق أي لا الفتوى لا تتبع كسبل بل يشدد عليه
لمن عليه فوائت (النقل) من الصلاة حتى تبرا منه مما عليه (الابن) كونه عيبا (وشغلا) بل الورع

(وغيره) قبل أداء الصبح (و) يجب (مع ذكر) أي نذكر ولو في أثناء الثانية (ترتيب) صلاتين (حاشرتين) بشرط أن الوقت وجه الظهور والعشا آن وجوبا (شرطا) يلزم من عدمه العلم ولا يكونان حاشرتين إلا إذا وضعهما الوقت الضموري فإن ضاق بمساحة لا يسع إلا الأخيرة أخذت به فدخل في قسم الحاضرة مع سائر الفرائض من عدمه في العصر وقتها الاختياري أو الضموري وهو منذ كره أن عليه الظهور أو طرأ عليه التذكير في أثناء (١١٨) العصر فالعصر باطله وكذلك العشاء مع المغرب لأن ترتيب الحاشرتين واجب شرطاً فإن تذكير بعد

سلامه من الثانية صحت وأعادها وقت بعد الأولى فتدول الرسالة ومن ذكر صلاحته في صلاة قد ت عليه التي هو فيها مضاهان كانتا حاشرتين لا مطلقاً (و) يجب ترتيب (الفوائض) في أنفسها قلت أو كثرت ترتيباً غير شرطاً فيقدم الظهور على العصر وهي على المغرب وهكذا وجوباً فإن نكس صحت وإن نكس ولا يجزئ النكس (و) يجب ترتيب (سببها) أي الفوائض (مع حاضرة) فيجب تقديم سائر الفوائض على الحاضرة كمن عليه المغرب والعشاء مع الصبح فيجب تقديمهما على الصبح الحاضرة (وإن خرج وقتها) أي الحاضرة بتقدمه سائر الفوائض الواجب عليها (وهي) أي سائر الفوائض (نكس) فقل وقيل أربع فقل فالأربع بغير اتفاق والستة كثيراً واختلفوا في الجنس فإن قدم الحاضرة على سائر الفوائض صحت وإن نكس (و) أعاد الحاضرة (ندبا) (إن خالف)

ووقع التخلف في كفر من أنكر وجوب قضاء الفوائض والمأخوذ من كلام شيخنا في حاشية مجموعته عدم كفره ووقع التخلف أيضاً في كفاية قضاء يومين مع يوم فالأول لا يكتفى به يوم مع يوم وذلك كله بالنسبة للشخص من أهم التأخير وبراءة الذمة خاصة على كل حال (قوله وغيره) وتقديم مثل الرواب (قوله) ويجب مع ذكر أي وجب مع ذكر في الاستدلال ولو في الأثناء فإذا أحرمت ثانية الحاشرتين بذكره الأولى بطاعت الثانية التي أحرمتها وكذا إن أحرمت بالثانية غير مستدكر للأولى ثم ذكرها في أثناء الصلاة فإن الثانية تبطل بمجرد تذكر الأولى وما ذكره الشارح من أن ترتيب الحاشرتين واجب شرطاً في الاستدلال في الأثناء تتبعه هـ وقال به جماعة كالناصر الحاقق والحفيظي والتتائي ونفسه بن أبي المعقدان الترتيب واجب شرطاً في الاستدلال في الأثناء وهو ظاهر نفس المواق فإذا أحرمت بالثانية ناسب للأولى ثم تذكرها في أثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية غاية الأمر إن أحرمتها إذا أحرمتها وقبل أعادتها بعد فعل الأولى (قوله أو طرأ عليه التذكير) أي على ما مشي عليه شارحنا لعب والجماعة لا على ما قاله بن (قوله وأعادها وقت) فإن ترك أعادتها نسياناً أو عجزاً أو عمداً حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القامور وبعد ما عند غيره (هـ) (تنبيه) مثل من قدم الثانية نسياناً أو تذكيراً في الأولى بعد فراغه منها في كونه يندب له إعادة الثانية بعد فعل الأولى من أكره على ترك الترتيب فكان على المصنف أن يزيد وقدره بعد قوله ومع ذكرها نسياناً أو عجزاً على ترك ترتيب الحاشرتين في العشاءين وفي الجمعة والعصر لأن الظهور من إمكان نسيان الأولى بالقلب وإن اختلفت فظنه هـ من حاشية الأصل (قوله) ترتيب الفرائض في أنفسها ماذ كره من أن ترتيب الفرائض في أنفسها واجب غير شرطاً هو المشهور من المذهب وقيل نه واجب شرطاً (قوله ولا يبعد المنكس) أي لا ينافي ما خرج وقتها والأداة لتكرار الواجب الغير الشرط أعادها في الوقت (قوله بغيرها الخ) أي وجوباً بغير شرط أيضاً هذا هو المشهور وقيل أنه مندوب (قوله والخلاف في الجنس) أي وقد علمت أنها من اليسير على المعقد ولا فرق بين كون اليسير أصلاً كالترك أو كونه في القدر ابتداء أو بقاء كالوكان عليه أكرم من ذلك القدر وقضى بعضه حتى بقي عليه ذلك (قوله وهو في الظهور من الإضرار) قال محشي الأصل تبعاً لما عليه للفرق فظاهر في ذلك أي بعد العشاء من الغير ولو مضى أصليت في جماعة وعشاء بعدد زوال الصبح لطلوعه حين أراد إعادة الحاضرة أن يعيدها في جماعة سواء في أولها أو في أوجها لأن إعادة ليست لفصل الجماعة بل للترتيب كذا كره في الحاشية (قوله فلا يعيدها) أي وقوع صلاة الإمام تامة في نفسه بالاستيقاض شرطاً أو إغاضاً أو إماماً لعرض تقديم الحاضرة على سائر الفوائض (قوله والاول أربع) أي لأنه الذي يرجع إليه مالك وأخذ به ابن القاسم رجاءه من أصحاب الإمام ورجحه النعمي وأبو عمران وابن يونس (قوله وجوباً فيما) أي وقيل ندبا والاول بغيره على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة وسائر الفوائض وإثباته على القول بأنه مندوب وإغاضاً بطل العمل التحصيل منه وبغيره إغاضاً القول بوجوب الترتيب (قوله وشفع ثبات ترك) هذا مذهب المدونة وقيل يخرج عن شفع مطلقاً وقد كرهه أم لا وقيل يقطع مطلقاً وهذه الأقوال الثلاثة

وقدم الحاضرة على اليسير ولو عدداً (وقت ضروري) أي وقتها ولو الضروري وهو في الظهور من الإضرار (الأمومة) تخير الذي صلى خلفه الحاضرة فلا يعيدها وقيل يعيدها كما أنه لم تعدى خلال صلاة له من الصلاة الأولى أربع (وإن ذكر) المصل (اليسير) من الفوائض وهو (في فرض) ولو جازاً أوجبه قذا أو أطاق أو أموماً (قطع فذ) صلاته (و) قطع (الأم) وجوباً فيما (و) قطع (الأمومة) تبعاً ولا يجوز له إغاضاً بنفسه ولا باستخلافه ويقطع من ذكره بالإمام لأنها منقطعة في تركه سواء ذكره قبل أو كرهه أو بعده إذ الميم وكما سجدتها (ووقع ندبا إن كره) أي يندب له إذا أقهر كرهه بسجدتها إن يصف لها أخرى بنه النقل ويخرج عن شفع

(ولو) كانت الصلاة التي هو فيها (صبا) فلا يقال يلزم عليه التثفل قبل الصبح لا تاخول هذا أمر جارية الحكم الشرعي لا مدخل عليه (وجمعة) ولا يكون القطع فيها إلا من إمام فأن ذكر بعد غمام ركعتين وقبل تمام الثالثة بسجدة راجع لنفسه ويخرج عن شفع في غير المغرب (وكل المغرب) بنسبة الفريضة وجوبا (انذكر بعد) تمام (ركعتين) منها لا ما قبل الشئ صلى سكره (كقبرها) أي كالمكمل غير المغرب وجوبا تذكر الدير (بعد) تمام (ثلاث) من الركعات والمراد بغيرها إلى رابعة فلا تشمل الصبح والجمعة كما هو ظاهر فظم أن أن ذكر الدير بعد ركعة تخرج عن شفع مطلقا بعد ركعتين ككل المغرب وأولى الصبح والجمعة ويخرج عن شفع في الرابعة وبعد ثلاث كالرابعة وأولى المغرب (و) إذا كمل (أحد) ثانيا أمرك به وقت ضروري بعد آياته يدير القوائت (كأموم) تذكر الدير خلف الإمام فانه بكل سلاته الحاضرة مع الإمام وجوبا لأنه من مساجين الإمام (١١٩) ثم بعد ثباته وقت ضروري بعد آياته به الدير

(مطلقا) «مقدركة مع إمامه أولا ثم ذكر مفهوم قوله في فرض بقوله (و) أن ذكر الدير (في) صلاة (تقل آتته) أي التفل وجوبا لوجوبه بشارع فيه ولا يعرض (الاذخاف خروج الوقت) لحاضرة عليه أيضا (ولم يقدركوا) من التفل إلى ما يأت تركمة بسجدة ثباتا إلى أخرجه ولم يقدركة قطع وصله الفرض فان عقددها كمل ولو خرج وقت الحاضرة ثم شرع في بيان ما أتت به الأئمة عند جهل ما عليه من القوائت فقال (وإن جهل عين منسية) أي فائنة ولو عبره لكان أولى ليشمل المتركة حمدا مع علمه وأظنه أوشك أن عليه صلاة واحدة من الجنس (مطلقا) أي ليدر أي بلبسة أم خاربه (صلى خسا) يبدأ

يقرب فيها إذا ذكر كذا وألا إمام حاضرة في حاضرة كالوقت كذا الظهر في صلاة العصر والمقدم من الأقوال الثلاثة مذهب المدونة هو القطع أن لم يركع والتشفع أن يركع (قوله ولو كانت الصلاة التي هو فيها صبا) هذا هو المذهب خلافا لمن قال أنه يتم الصبح إذا ذكر سبعا المنسبات بعد أن عقد منها ركعة ولا يشفعها نافذة لاشترائها على التمام وظاهره أن المغرب كغيرها قال مؤلفه في تقريره وهو المقدود قبل شفع ولو عقد ركعة وتقبل أن عقد ركعة كلها مغربا وفي الحاشية ضعف الأول (قوله التثفل قبل الصبح) أي أو التثفل قبل الصبح غير الورد بشرطه والتشفع والورد الغير مكره كما تقدم (قوله لا تاخول الخ) أي ومثل هذا يقال في المغرب (قوله تخرج عن شفع مطلقا) أي ثلاثة أو رابعة أو ثمانية فيشمل المغرب والصبح والجمعة وقد علفت أخلاقي في المغرب والصبح (قوله وأولى الصبح والجمعة) أي معنى تكسبها أنه لا يصرفها التفل (قوله وأولى المغرب) أي فلا يكملها إلّا بعد يجعلها نقلا بل يقيمها مغربا (قوله وقت ضروري) أي ولو مغربا أو صبا بعد ذكر (قوله كأموم) أي فيخادى على صلاة حصص في جميع الصور (قوله ولم يقدركة) الحاصل أنه يتم التفل في جميع الصور إلا في صورة واحدة وهي ما إذا خاف خروج الوقت ولم يقدركة (قوله صلى خسا) أي ويجزئ النية في كل واحدة بالفريضة لتوقف البراءة عليه لأن كل صلاة من الجنس يمكن أن تكون هي المتركة فصاعد حالات المشكوك فيه خسة فوجب استيقاظها (قوله صلى ثلاثا) أي ليعبط بحالات المشكوك فيه وقوله هي المتقدمة أي في الذكروهي الصبح والظهر والعصر وفتح به ما يشوبهم من محوم اللفظ الاحتجاب بأبى ثلاث (قوله صلى اثنتين الخ) أي ليستوفى ما وقع فيه الثلث ويندب نية يوم الصلاة المنسية الذي صلى الله حيث جهه (قوله وفيه الطف الخ) بيانه أن ليلية مطوق على منسية واثنتين مطوق على خسة وعامل منسية المضاق وهو عين وعامل خسا الفعل الماضي وهو صلى والعالمان مختلفان لكون الأول اسم مضافا والثاني فعلا وكذا يقال فيما قبله من قوله خاربه ثلاثا (قوله لا سنا) كآقال الشيخ الخ) الحاصل أن مقال المصنف مبني على المعتمد أن ترتيب القوائت في أنفسها واجب غير شرط وقول خليل في هذه المسئلة وما بعدهما صلى سنا مبني على أن الترتيب واجب شرطا يبدأ بالظهر ويختم بما على هذا القول وقال الأشياخ أنه متهود مبني على ضعف ذلك لأن الجموع تبع غلبه لا وشيئا القوائت التفت لكونه مبني على ضعف ظم يعول عليه (قوله يثنى باني المنى الخ)

بالظهر ويختم الصبح كآباني (و) إن جهل عين (خاربه) فائنة فلم يدر أي الصبح أو الظهر أو العصر صلى (ثلاثا) هي المتقدمة (و) إن جهل عين (البلية) تركها فلم يدر أي المغرب أم العشاء صلى (اثنتين) هما المغرب والعشاء وفيه الطف على معمولي عاملين مختلفين وفي جواز خلاف (وإن جهل) سلاته ثابته) كان يعلم أن عليه سلاتين الثانية منها ما في الأولى ولم يدر أي الظهر من العصر أو العصر مع المغرب أو المغرب مع العشاء والصبح صلى خسا فإذا بدأ بالظهر ختم بالصبح (أو جهل صلاة (و) ثابته) كان يعلم أن عليه سلاتين الثانية منها ثالثة بالنسبة للأولى صلى خسا (أو) صلاة (و) رابعتها (أو) صلاة (وخاسها) صلى في جميع الصور (خسا) قط لا سنا كآقال الشيخ لأن كلامه مبني على أن ترتيب القوائت في أنفسها واجب شرطا وهو غير ما مشي عليه من أنها واجب غير شرط وهو الراجح وعليه فلا يصح إلا الصالح لكن في عمله (يثنى باني المنى) أي بآياته بالنسبة لما فرغ منه فإن المنى في كل صورة من الصور الأربع سلاتان فإذا صلى الظهر مثلا ابتدا بقبل له لو فرض أن الأولى في الواقع هي الظهر التي سلتها فبقي المنى في الصورة الأولى هي العصر فثنى بها في الصورة

الثانية هي المقرب فنما وفي الصورة الثالثة هي العشاء فنما وفي الصورة الرابعة هي الصبح فنما وفي الثانية هي ما أمر به فيل قد يحتمل أن الأولى في الواقع هي مائتة (١٢٠) وأن الباقي من المنسج ثيابا في الصورة الأولى والثانية والثالثة، واعتقاد الثالثة، خاصة

صورة صلاتها في الأولى ظاهرة لانه يصل الحس على الترتيب وفي الصورة الثانية يبدأ بالطهر ثم المغرب ثم الصبح ثم العصر ثم العشاء وفي الصورة الثالثة يبدأ بالطهر ثم العشاء ثم العصر ثم الصبح ثم المغرب وفي الصورة الرابعة يبدأ بالطهر ثم الصبح ثم العشاء ثم المغرب ثم العصر وهذا كله يؤخذ من الشارح في الحل (قوله بان يصلها متوالي الخ) أي أو صلاة ثم صلاة بان يصل الظهر من يوم ثم بعد ذلك اليوم آخر العصر من يوم ثم بعد ذلك اليوم الآخر وهكذا (قوله وهي مبيتها من اليوم الثاني) أي فسادة الظهر ظهر من اليوم الثاني وسادسة العصر عصر من اليوم الثاني وهكذا (قوله وهي مبيتها من اليوم الثالث) أي غداية عشرة الظهر ظهر من اليوم الثالث وحادية عشرة العصر عصر من اليوم الثالث (قوله وهكذا سادسة عشرتها) أي فاتها مبيتها من اليوم الرابع وقوله وحادية عشرها هي مبيتها من اليوم الخامس ويقال في سادسة عشرها التي هي مبيتها من اليوم السادس وحادية ثلاثها مبيتها من اليوم السابع وسادسة ثلاثها مبيتها من اليوم الثامن وحادية أربعها مبيتها من اليوم التاسع وهكذا الحكم في الجميع واحد يصل الحس من بين خمس ثم صلاة ثم صلاة وهذا الحكم متفق عليه في المذهب لأن رواية الأئمة متروكة على ذلك (فتبينه) سكت المصنف عن مماثل ثانية الصلاة المتروكة كصلاة وسابعها أو مماثل ثالثها كصلاة وثانيتها أو مماثل رابعها كصلاة وثانيتها أو مماثل خامسها كصلاة وعاشرتها سواء كانت تلك المسألة من دور أول أو ثان أو ثالث وهكذا والحكم أنه يبرأ بخمس من الصلوات على ما قاله المصنف في نسي صلاة وثانيتها إلى خامستها وبست على ما قاله خليل وبرائة بالخس أو الست أو الصواب وقا الطائفة بالرأى وقبرها خلافا للباطل والشافعي ومن وافقهما كالطرس في صلاة الحس من بين قال في المجموع والضابط كقائل ابن عرفة أن تقدم عدد المخطئة على خمسة فان لم يقبل شئ ففي خمسة الأولى في أدوار بقدر أعداد الخارج بالصلاة ومكة ثلاثين بالنسبة لها خامسة من دور سادس وان فضل واحد ففي مماثلة الأولى كذلك ومائتين بمماثلة معية الغاضل كذلك وثانيتها عشرة مثل الثانية بعد دورين وثالثتها عشرة مثل مماثلة الثالثة والرابعة عشرة بمماثلة رابعها والخامسة عشرة خامسة قدبر اه وحاصل فقه المسئلة على مقتضى الضابط المذكوران من نسي صلاة وثانيتها أو وثالثتها إلى خامستها يبرأ بخمس صلوات بناء على أن ترتيب الفوات واجب غير شرط أو بست بناء على أن ترتيبها واجب شرطاً لا فرق بين كون ثانيتها إلى خامسة ثم من يومها أو من ثاني أيامها أو ثالثها أو رابعها أو خامسة وهكذا وان من نسي صلاتها بمماثلتها من يوم ثان أو ثالث أو رابع أو خامس وهكذا على الحس من بين باتفاق أهل المذهب فاقهم (قوله وما راعا عليه في المجلد الخ) أي خلافا للشيخ خليل - يستدكران من نسي صلاة وثانيتها إلى خامستها يصل ستاً بخمسة بالتالي بدأها لاجل الترتيب وان من نسي ثلاثاً تبعة من يوم ودية لا يعمل الأولى منها ولا سبق الليل على التها يصل سبعاً يادة واحدة على الست فيعد التي بدأها وما بعدها بالفرج هما من عهدة الشكوك وان من نسي أو عامه تبعة من يوم ودية ولا يدري الأولى ولا سبق الليل على التها يصل ثمانية أو ثلثة أو اربعة أو ثمانية من يومين مبيتين لا يدري السابقة سلاها وأعاد المبتدأ مبيتاً على الضعيف أيضاً وأما على الراجح الذي مشى عليه مصنفنا فلا بد من المبتدأ وأما قوله ومع الشك في القصر أعاد أثر كل حضرة - فربما أي عداها وباتفاق وقوله وثالثها كذلك - عداها أو ثالثا عشرة وخمساً إحدى

في الرابعة فتن بها فاذناني
 بها قبل لم يحتمل أن الأولى
 في الواقع هي هذه التي ثبتت
 بها وهكذا إلى آخرها فسلم
 أن قول الشيخ بقي بالنسي
 على حذف مضاف أي
 يبقى النسي حتى يصح
 كلامه (و) صلى الخنس
 مرتين بأن يصليها متوالية
 ثم يعيدها كذلك (في)
 نسيان صلاته (سادسة)
 وهي مبيتها من اليوم
 الثاني (أو) في صلاة (حادية)
 عشرتها وهي مبيتها من
 اليوم السادس وكذا سادسة
 عشرتها وحادية عشرها
 لأن من نسي صلاة من
 الخنس لا يدري حينها صلى
 خمسا وهذا أقدر وجب عليه
 صلاتان من يومه في كل
 يوم صلاة لا يدري حينها
 (و) صلى (خمسا) مرتبة
 (في) ترك (ثلاث) من
 الصلوات (أو) ترك (أربع
 أو) ترك (خمس) من
 الصلوات (مرتبة) بقيد
 في كل من الصور الثلاث
 (من يوم وليلة لا يعلم الأولى)
 منها ولا سبق الليل والنهار
 فإن علم سبق الليل صلى
 أو بها أوها المغرب في
 الأولى وخسافا غيرها وكذا
 أن علم سبق النهار أولها
 الظهر وهذا من تيقن صلاة

وأنيتها وما هو رعاها في الحائز من أنه يطلب منه خمس فقط هو الراجح عند ابن رشد وغيره من الأشاخس بناء على وعشرين أن ترتيب القواش في أنفسها واجب غير شرط وهو الراجح وهو أن يجب ابتداء قبل الفعل وبفعلا خارج وقتها ويرى منها فلا تعاد للترتيب (وتجب في جميع ما تقدم) (قدم) صلاة (الظهر) لأنها أول فريضة ظهرت في الإسلام بالمسلمين أول ما تركه غير الظهور والابتداء فيها

